

أوضح المسالك

إلى الفقيه أبرمالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

منشورات المكتبة العصرية

صكيذا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

أوضح المسالك

إلى الفئحة أبو مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد العزيز

عفا الله تعالى عنه

الجزء الثاني

منشورات المكتبة العصرية
مسكدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسير الوحيه
في جميع البلاد العربية

المكتبه العصريه
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب « لا » العاملة عمل إن^(١)

وَشَرَطُهَا : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفى الجنس ، وأن يكون نفيه خصصاً ، وأن لا يدخل عايبها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلاً بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة ، نحو « لَا غُلَامَ سَقَرٍ حَاضِرٍ » :
فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وَشَذَّ إِعْمَالُ الزائدة في قوله :

١٥٤ — لَوْ لَمْ تَكُنْ عَطْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَمَا

إِذَا لَلَّامَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

(١) قد علمت فيما مضى أن « لا » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر قد أشبهت ليس في المعنى فعملت عملها ، وهنأ أمران لا بد لنا من أن ننبهك إليهما :
الأمر الأول : خلاصته أن لا النافية للجنس هذه أشبهت إن في أربعة أمور ، أحدها أن كلامهما يختص بالدخول على الجمل الاسمية ، وثانيها أن كلامهما لتأكيد ، فلا لتأكيد النفي ، وإن لتأكيد الإثبات ، وثالثها أن كلامهما له صدر الكلام فلا يقع حشواً ، ورابعها أن لا نقيضة إن ، والثى قد يحمل على نقيضه كما يحمل على مماثله ، فقد حملوا « رضى » على « سخط » الذى هو ضده في المعنى ، فعدوه بعلى مع أن أصله أن يتعدى بمن كما في قوله تعالى (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ومن الجمل قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ قَلْبِي بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُؤُ اللَّهِ أَعْجَبِي رِضَاهَا

الأمر الثانى : أن عمل لا لما كان بالجمل على إن انحطت لا عن إن في قوة العمل ، وترتب على ذلك عدة أمور : منها أن اسم إن يكون مذكورا ويكون محذوفاً ، بخلاف اسم لا فإنه يتعين أن يكون مذكورا ، ومنها أن اسم إن يكون معرفة ويكون نكرة ، فأما اسم لا فإنه يتعين أن يكون نكرة ، ومنها أن خبر إن يجوز أن يتقدم على اسمها إذا كان جاراً ومجروراً ، فأما خبر لا فيتعين تأخيره عن الاسم ولو كان جاراً ومجروراً ، ومنها أن اسم إن ينون إن كان معرباً منصرفاً ، فاحفظ كل ذلك ولا تنسه .

١٥٤ — هذا بيت من البسيط ، وهو من كلة للفرزدق هام بن غالب يهجو فيها

عمر بن هيرة الفزارى .

= اللغة : « غطفان » اسم أبي قبيلة ، وهو الجد الأعلى لفزارة « للام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتعنيف « أحسابها » الأحساب : جمع حسب - بفتح الحاء والسين المهملتين - وهو ما يعد من المآثر ، قال ابن الأثير : الحسب في الأصل : الشرف بالآباء وما يهده الإنسان من مفاخره ، وقيل : الحسب والمكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء .

المعنى : يهجو غطفان كلها من أجل عمر الذي وجه إليه الخطاب بالهجاء ، ويقول : إنهم قوم كثير الذنوب معروفون بذلك ، فهم لا يخشون على أنفسهم معرفة الهجاء ، لأن العرض المثلوم لا يخاف صاحبه عليه ، ولو كانوا ممن لا ذنب له لحشوا فضيحة هجائي فصدوا عمر عن أن يتعرض لي ، لكيهم لما تركوه وشأنه وخلوا بينه وبين التعرض لي - مع علمهم بما يترتب على ذلك من هجائي له - دلوا على أنهم لا يخافون ، ودل ذلك على أن ذنوبهم أكثر من أن يحصوها العد .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « غطفان » اسم تكن « لا » زائدة « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها في محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع في جواب لو « للام » هذه اللام هي التي تكون في جواب لو ، وهي ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوب » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع منذكر سالم ، وهو مضاف وأحساب من « أحسابها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غطفان مضاف إليه « عمرا » مفعول به للام منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لاتدل على النفي ، وكان من حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء ، ولكنه - مع ذلك - أعملها في الاسم فبناه على الفتح كما ترى .

هذا تخریج كلام المؤلف ، وأصله لأبي الحسن الأخفش ، ونقله عنه ابن عصفور في اللقب ، قال : « أنشد أبو الحسن * لو لم تكن غطفان ... البيت * والمعنى لها =

ولو كانت **لَيْفِي** الوَحْدَةَ عملت عمل ليس ، نحو « لَا رَجُلٌ قَائِمًا ، بَلْ رَجُلَانِ » وكذا: «إِنْ أُرِيدَ بِهَا نَقِيُّ الْجِنْسِ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيفِ ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا الْخَافِضُ نَخَفَ فِيهِ النِّسْكَرَةُ»^(١) ، نحو « جِئْتُ بِإِلَّا زَادِ » ، و « غَضِبْتُ مِنْ لَأَشْيَاءٍ » وَشَدَّ « جِئْتُ بِإِلَّا شَيْءٍ » بِالْفَتْحِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ مَعْرِفَةً أَوْ مُتَفَصِّلًا مِنْهَا أُهْمِلَتْ^(٢) ، وَوَجِبَ - عِنْدَ غَيْرِ الْمُبَرَّدِ وَابْنِ كَيْسَانَ - تَكَرُّرُهَا ،

= ذنوب ، أى : وعمل لا الزائدة شاذ ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام مجرد تقويته وتوكيده « ا ه . وقال ابن جنى : « سألت أبا على ، فقلت : الزائدة لم أولا ؟ فقال : لم تأت لم زائدة فى كلامهم ، فيجب أن تكون لا هى الزائدة » ا ه . وهذا كله مبنى على أن « لو » حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الراجح عند العلماء .

(١) اعلم أولا أن حرف الجر فيه نوع قوة ، بدليل أنه لا يعلق عن العمل ، ثم اعلم ثانيا أن « لا » حرف نفي لا يعوق العامل المتقدم عليه عن أن يعمل فى المعمول المتأخر عنه ، وانظر إلى مثل قولك « ساءنى أن لا تؤدى واجبك » نجد الفعل « تؤدى » منصوبا بأن الصدريّة الداخلة على « لا » النافية ، ولم تحل « لا » بين العامل الذى هو أن والمعمول الذى هو الفعل المضارع ، وانظر أيضا إلى مثل قولك « إن لا تؤد واجبك تنبم » تجد أن « تؤد » مجزوم بيان الشرطية المتقدمة على لا النافية ، وأن « لا » هذه لم تحل بين العامل الذى هو إن الشرطية ومعموله الذى هو الفعل المضارع ، ثم وازن بين هذا وبين نحو قولك « إن لم تؤد واجبك تندم » وقد علمت أن « تؤد » مجزوم بلم ، وليس مجزوما بيان الشرطية ، تدرك الفرق بين « لا » وغيرها من أدوات النفي ، فإذا أدركت ذلك فاعلم أن لا فى « جئت بلا زاد » وفى « غضبت من لاشيء » حرف نفي لا عمل له ، وأن النكرة التى بعده فى المثالين مجرورة بحرف الجر السابق على لا ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « لا » فى هذين المثالين ونحوهما اسم بمعنى غير ، وهو مبنى لشبهه بالحرف ، وعمله الجر ، وهو مضاف إلى النكرة التى بعده ، فالنكرة عندهم مجرورة بالإضافة ، لا بحرف الجر السابق .

(٢) قد ورد اسم « لا » النافية للجنس معرفة ، وهى مع ذلك عاملة . ولم تكرر ، =

نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو » ونحو (لَا فِيهَا غَوْلٌ)^(١) ، وإنما لم تكرر في قولهم « لَا نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ »^(٢) ، وقوله :

= ومن ذلك قولهم « قضية ولا أبا حسن لها » وقولهم :

* لَا هَيْثُمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ *
وقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ
تَكِيدَنَّ ، وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ

فهذه الشواهد الثلاثة ظاهرها أن العلم قد وقع اسما للاناقية للجنس ولم تكرر لا ، وللعلماء في تأويل ذلك وأشباهه طريقتان :
أحدهما : أن يقدر اسم لانكرة لا تعرف بالإضافة ككلمة مثل ، وتقدر هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أي : ولا مثل أبي حسن ، ولا مثل هيثم ، ولا مثل أمية .

والطريق الثاني : أن يقدر العلم قائما مقام وصف اشتهر به ، فيقدر في « لا أبا حسن » لا يفصل لها ، ويقدر في « لا أمية » ولا كريم في البلاد ، ويقدر في « لاهيثم » ولا حسن السوق ، وهكذا .
(١) من الآية ٤٧ من سورة الصافات :

(٢) أصل النول - بفتح النون وسكون الواو - مصدر بمعنى تناول ، فإذا قلت « نولك أن تفعل كذا » كان معناه : تناولك فعل كذا ، تعنى أنه ميسور له ، وإذا قلت « لانولك أن تفعل كذا » كان معناه : لا تناولك أن تفعل كذا ، تعنى أنه مما لا اتصل يده إليه ولا يستطيعه ولا يقوى عليه ، هذا أصله ، ثم صار هذا المصدر بمعنى المفعول ، فمعنى « لانولك أن تفعل كذا » لامتناولك فعل كذا ، وعلى ذلك تكون « لا » نافية ، و « نولك » مبتدأ ومضاف إليه ، وأن المصدرية والفعل المضارع بعدها في تأويل مصدر ، وهذا المصدر إما أن تجعله نائب فاعل لنولك سد مسد خبر المبتدأ ، وهذا إذا نظرت إلى أن المراد به اسم المفعول ، وإما أن تجعل المصدر المنسبك من أن والمضارع خبر المبتدأ ، هذا ما يتعلق بلفظ هذه العبارة ، وأما ما يتعلق بمعناها فقد فسرها العلماء بلا ينبغي لك أن تفعل كذا ، لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم ينبغ له ، فهو فيما ترى مجاز حرم على علاقته اللازمة والمترتبة .

١٥٥ — أَشَاءَ مَا شِئْتَ ، حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا
لَا أَنْتِ شَائِيَّةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي
للضرورة في هذا ، ولتأول « لَا نَوْلُكَ » بلا يَنْبَغِي لَكَ .

١٥٥ — هذا بيت من البسيط ، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين وقد أنشده الفراء وابن كيسان ولم يعزواه إلى أحد .

اللغة : « شَانِي » اسم فاعل فعله شَأْنًا شَيْءٌ يَشْؤُهُ شَأْنًا — بتثنية الشين — ومَشْنَأً وشَنْآنًا — بسكون النون في الأخيرة أو فتحها — ومعناه أبغضه وكرهه ، والأصل في اسم الفاعل شَانِيءٌ — بالهمز في آخره — تخفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها مع كونها متطرفة .

المعنى : إني لأحب ما تحببته ، وأرغب فيما ترغبين فيه ، ولا يزال شَانِي أن أبغض ما تكرهينه ولا أميل إلى ما لا تشائينه .

الإعراب : « أَشَاءَ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « مَا » اسم موصول مفعول به لأشَاءَ مبنى على السكون في محل نصب « شِئْتَ » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أَشَاءَ الَّذِي شِئْتَهُ « حَتَّى » يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية « لَا » حرف نفي « أَزَالَ » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، فإن جعلت حتى غائية فهذا المضارع الناقص منصوب بأن مضمرة ، وإن جعلت حتى ابتدائية فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم « لِمَا » جار ومجرور متعلق بقوله شَانِي الَّذِي في آخر البيت « لَا » نافية « أَنْتِ » ضمير منفصل مبتدأ « شَائِيَّةٌ » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة عملا باللام ، والعائد ضمير منصوب بشائية محذوف ، والتقدير : لِذَلِكَ لِأَنْتِ شَائِيَّةٌ « شَانِي » خبر أَزَالَ ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لأنه صار بعد قلب الهمزة ياء مثل القاضي والداعي ، إلا أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور فقدر الفتحة على الياء كما يقدر الضمة والكسرة .

=

فصل : وإذا كان اسمها مفرداً - أى : غير مضاف ، ولا شبيه به - بُنيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير ، نحو « لا رَجُلَ ، ولا رِجَالَ »
وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء^(١) ، كقوله :

= الشاهد فيه : قوله « لا أنت شائبة » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة - وهى الضمير المنفصل المرفوع - ولم تتكرر « لا » .

وقد تمسك بهذا البيت المبرد وابن كيسان ، فزعموا أنه لا يلزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها ، وذلك عند جمهرة النحاة محمول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة - كأن تقول : لا محمد ولا بكر ولا خالد يقولون هذه المقالة - يقوم مقام نفى الجنس الذى هو الأصل فى مدخول « لا » ألا ترى أنك لو قلت « لا أحد يقول هذه المقالة » كان ذلك عند التحقيق بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحداً فواحداً وتنفى عنهم ما تريد أن تنفيه ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا أنت عدت عن اسم الجنس وذكرت اسماً لا يتناول غير فرد واحد - وهو المعرفة - كنت خليفاً بأن تعوض « لا » عما فاتها من نفى الجنس ، وذلك بتكرار اسمها ؛ فافهم ذلك وتدبره جيداً فإنه كلام جيد .

(١) اعلم أن العلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب :
(الأول) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة .
(الثانى) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صحبه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحببتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء فلا يحذف .

(الثالث) أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المنى ، والحق الرضى فى شرح الكافية ، وابن مالك فى بعض كتبه .

(الرابع) أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنبارى أن الرواية فى بيت سلامة بالفتح دون الكسر ، فيكون تأييداً للمذهب المازنى ومن معه ، وليكننا لانستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها .

١٥٦ — إن الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَاتٍ لِشَيْبٍ

١٥٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أودَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِبِ أودَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ
وَلِي حَثِيثًا ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَتَّبِعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِبِ
الأنفة : « أودى » ذهب وفتى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لضمونها لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتعجز على ذهاب الشباب « حميدا » محمودا « التعاجيب » العجب ، وهو جمع لا واحد له ، ويروى في مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهي الأمر يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حثيثاً » سريعاً « يعاقب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذي ابيض شعره ، ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

* أودَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدُ . . . الخ *

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسمها « الذي » اسم موصول نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبراً مبتدأً محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل ، لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبراً مقدماً ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخر ، وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأنه مصدر ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال جملة « مجد عواقبه » - سواء أقدرت مبتدأً أم لم تقدر - لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلذ » الآتي « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا - وهو « لذات » - جمع مؤنث سالماً ، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب ، كما وردت رواية أخرى بينائه على الفتح ، فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه وفي نظائره .

رُويَ بهما ، وفي الخصائص أنه لا يميزُ فَتَحَهُ بصرىٌ إلا أبا عثمان ، وعلى الياء إن كان مُثنًى أو مجموعاً على حَدِّه^(١) ، كقوله :

١٥٧ - * تَعَزُّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَمَعًا *

(١) ذهب أبو العباس للبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيًا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن الثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً في الاسم ، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإن هذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن هنا ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم .

ومما يؤكد ضعف ما ذهب إليه البرد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال ، والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد ، فإما أن يقول بإعراب اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعاً وإعراب المنادى إذا كان كذلك ، وإما أن يقول بينهما ، فأما أن يقول بإعراب الأول وبناء الثاني فإن هذا متمسك بدليل في ناحية وإهمال هذا الدليل في ناحية أخرى مع تساوى الناحيتين ، وذلك لا يجوز .

١٥٧ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكَسِرْنَ لُورَادِ الْمُنُونِ تَتَابَعُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « تعز » يريد تكلف السلوان بمن سبقك ، والتأسي بمن مضى قبلك =

وقوله :

١٥٨ - يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُونَ

== « إلفين » ثنية إلف - بكسر الميم وسكون اللام - وهو الصديق الذي تألفه وبألفك ، ومثله الأليف ، ونظيره لفظا ومعنى الحل والحليل والحذن والحدين والحب والحبيب والود والوديد « وراذ » بضم الواو وتشديد الراء - جمع وارد ، كصائم وصوام وقائم وقوام « المنون » الموت « تابع » توارد ، يتبع بعضهم بعضا ، ويرد بعضهم بإثر بعض .

المعنى : تكلف السلوان ، وتأس بالذين وردوا حياض الموت من قبل ، فإنك لا نجد صديقين تمتعا بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على الموت ، ويتتابعون على الهلاك . الإعراب : « تعز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية « إلفين » اسم لا ، مبني على الياء لأنه مثنى « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله متعا الآتي « متعا » متع : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر لا « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراد مضاف و « المنون » مضاف إليه « تابع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم لا النافية للجنس مثنى ، وبني هذا المثنى على الياء التي ينصب بها حين يكون معربا .

ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية (وهو الشاهد رقم ١٦٢ الآتي) :

بَأَى بَلَاءَ يَا نُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

١٥٨ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين . اللغة : « عنتم » أهمتهم ، وتقول : عناه الأمر يعنيه ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب اهتمامه « شئون » جمع شأن مثل أمر وأمور وخطب وخطوب ، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد .

المعنى : يريد أن كل واحد سيكون في يوم القيامة معنيا بشأن نفسه ، غير قادر على

نواسخ الابتداء: لا العاملة عمل إن

= التفكير في غيره ، وأخذ هذا من قوله تعالى : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وقوله سبحانه : (لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه) .

الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « آباء » اسمها ، وخبر لا في الموضعين محذوف ، والتقدير : لا بنين موجودون ولا آباء موجودون « إلا » أداة استثناء ملغاة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عرتهم » عرى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغيبة مفعول به « شؤون » فاعل عرى ، وجملة الفعل الماضى المقترن بقد وفاعله ومفعوله في محل نصب حال ، ولنا كلام في هذا الموضع نفيس ذكرناه في شرحنا على شرح الأشموني ، وسببه أن الشيخ خالدًا جعل الواو في « وقد عنتم شؤون » زائدة ، وجعل الجملة بعدها - وهى جملة « قد عنتم شؤون » في محل رفع خبر لا ، وزعم أن خبر النواسخ إذا كان جملة جاز اقترانه بالواو ، وجعل ما في البيت نظيرًا لما ورد في قول الفند الزماني أحد شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَاحَ الشَّرِّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

وزعم أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى والواو زائدة قبلها .
وهذا كلام خال عن التحقيق ، والرد عليه من ثلاثة وجوه :

الأول : أن أكثر العلماء على أنه لا يجوز اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ، وإنما أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن مالك في بعض كتبه ، والحمل على الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على الأمر المختلف فيه .

الوجه الثانى : أن ابن مالك الذى أجاز اقتران الخبر المنسوخ بهذه الواو لم يطلق القول إطلاقًا ، بل أجاز ذلك في خبر ليس إذا اقترن هذا الخبر بإلا ، كما أجازة في خبر كان وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرهن بإلا ، فالقول بزيادة الواو في خبر لا مما لم ينص على جوازه أحد .

الوجه الثالث : أنا لو سلمنا أن « لا » تحمل على ليس لأتبعها بمعنى واحد وهو النفي وقف في طريقنا أن من شرط عمل لا ألا ينتقص نفي خبرها بإلا ، فقياس « لا » على ليس . =

قيل : وعلّة البناء تَضَمَّنُ^(١) معني « مِنْ » بدليل ظهورها في قوله :

— ١٥٩ — * وَقَالَ أَلَا لِمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ *
 ١

= في هذه المسألة غير ميسور ، للفارق بينهما ، فإن « ليس » لا يشترط في عملها هذا الشرط ، وهي الأصل الذي يحمل عليه « لا » وللأصول ما ليس للفروع .
 الشاهد فيه : قوله « لا بنين » حيث جاء فيه اسم لا جمع مذكر سالما ، وبني على الياء التي هي علامة نصبه في حال الإعراب .

(١) يختلف النحاة في العلة التي من أجلها بنى اسم لا ، فذهب سيوييه والجمهور إلى أن علة بنائه هو تركيب « لا » مع اسمها مثل تركيب خمسة عشر ، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين لا واسمها - ولو بالخبر - زال البناء ، نحو قوله تعالى : (لا فيها غول) وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى من الاستفراكية ، وقد اعترض ابن الضائع هذا القول بأن الذي تضمن معنى من هو لا نفسها ، ونحن نسأل عن علة بناء اسمها ، وسيأتي في شرح الشاهد (١٥٩) رد هذا الاعتراض .

١٥٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدوره قوله :

* فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ *
 ١

ولم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « يذود » مضارع ذاته عن الشيء ، ومعناه دفعه عنه ومنعه منه ، ومنه قوله تعالى : (ووجد من دونهم امرأتين تذودان) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة .

الإعراب : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « يذود » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من فاعل قام « الناس » مفعول به ليذود « عنها ، بسيفه » جاران ومجروران يتعلقي كل منهما يذود ، وسيف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقال » الواو حرف عطف ، قال : فعل ماض « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » حرف جر زائد « سبيل » اسم لا النافية للجنس ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » =

وقيل: تركيب الأسم مع الحرف خمسة عشر .
وأما المضاف وشبهه فمعيان ، والمراد بشبهه : ما اتصلَ به شيءٌ من تمام
معناه^(١) ، نحو « لا قبيحاً فعنله محمود ، ولا طالعاً جبلاً حاضر ، ولا خيراً من
زيد عدنا » .

فصل : ولك في نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خَمْسَةُ أَوْجُهٍ :
أحدها : فَتَحُّهُمَا ، وهو الأصل ، نحو (لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ)^(٢) في قراءة
ابن كثير ، وأبي عمرو .
الثاني : رَفْعُهُمَا ، إما بالابتداء ، أو على إعمال « لا » عملَ ليس كالأية
في قراءة الباقرين ، وقوله :

= جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس ، أو يتعلق بمحذوف صفة لاسم
لا ويكون خبرها محذوفا .

الشاهد فيه : « قوله ألا لا من سيل » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فدل
ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن إياها . وهذا الرأي هو
الذي اختاره ابن عصفور ، وعلمه بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ، أما البناء
لتضمن معنى الحرف فكثير ، قال الشيخ خالد الأزهرى « واعترضه ابن الضائع بأن
التضمن لمعنى من إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها » اه ، قال الدوشري : « هذا
الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ، ولا شك أن ذلك
مدلول للنكرة لأنها في سياق النفي للعموم » اه ، والذي ذكره الدوشري رحمه الله
هو المعقول ؛ لأنه لا معنى لما قاله ابن الضائع .

(١) مثل المؤلف بثلاثة أمثلة ليشير إلى أن ما اتصل باسم لا قد يكون مرفوعاً به
كالثال الأول ، وقد يكون منصوباً به كالثال الثاني ، وقد يكون مجروراً بحرف جر
يتعلق به كالثال الثالث ، وقد بقي رابع وهو أن يكون معطوفاً عليه نحو « لا ثلاثة وثلاثين » .
(٢) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة ، ومثل هذه الآية الكريمة في فتح الاسمين
قول الشاعر (وهو الشاهد ١٥٨ السابق) :

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُنُ

١٦٠ — * لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ * *

١٦٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعَانَةً * *

رشد البيت من كلام الراعى ، واسمه عبيد بن حصين النخري ، بزنة التصغير في اسمه واسم أبيه واسم قبيلته .

اللمة : « وما هجرتك » روى في مكانه « وما صرمتك » والصرم : المجر وقطع حال المودة « لا ناقة لي في هذا ولا جمل » هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويواعد نفسه منه ، وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعمانة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة ، وهاجت الحرب بين بكر وتغلب ، وكان الحارث بن عباد قد اعترضا ، وقال بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس العذرية (انظر مجمع الأمثال للبيداني ج ٢ ص ١٤٤ بولاق) والمراد لاشيء لي في هذا الأمر .

والحارث بن عباد مما يسأل كثير من الناس عن ضبط اسم أبيه ، وهو بضم العين المهملة وفتح الباء مخففة بزنة غراب وتراب ، قال مهلهل بن ربيعة :

شَفَيْتُ النَّفْسَ مِنْ أَبْنَاءِ بَكْرِ وَحَطَّتْ بَرَكَهَا بِبَنِي عُبَادِ
الإعراب : « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « هجرتك » هجر : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله « حتى » حرف غاية وجر « قلت » قال : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وأن للصدرية مقدره قبل الفعل ، وهي مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بهجر ، والتقدير : ما هجرتك إلى أن قلت ، أى إلى قولك « معلنة » حال من تاء المخاطبة « لا » نافية تعمل عمل ليس ، أو مهمله « ناقة » اسم لا ، أو مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة « لي » في هذا « جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا أو خبر الابتداء ، أو صفة لناقاة ويكون الخبر حينئذ محذوفاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، أو مهمله كالأولى ، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفي « جمل » إن اعتبرت لازائدة لتأكيد النفي لجمل معطوف بالواو على ناقاة عطف مفرد على مفرد ، وإن اعتبرت لا نافية مهمله فجمل مبتدأ خبره محذوف ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة =

الثالث : فَتَحُ الْأَوَّلُ وَرَفِعُ الثَّانِي ، كقوله :

١٦١ - * لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ * *

عمل ليس فجعل اسمها وخبرها محذوف ، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد ساءت جملة على جملة ، والجملة المعطوف عليها في محل نصب مقول القول ، وكذلك الجملة المعطوفة .
الشاهد فيه : قوله « لا ناقة ولا جمل » حيث تكررت فيه لا ، وورد الاسمان مرفوعين .

أما رفع الأول منهما فعلى أحد وجهين ، أولها أن تكون لانافية مهملة والرفع بعدها مبتدأ ، وثانيهما أن تكون لانافية عاملة عمل ليس والرفع بعدها اسمها .
وأما رفع الثاني فعلى أحد ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوفاً على الاسم الذي بعد لا الأولى ، وثانيها أن تكون لا الثانية نافية مهملة ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة لا واسمها وخبرها أو على جملة المبتدأ والخبر الأولى ، وثالثها أن تكون لا الثانية نافية عاملة عمل ليس والرفع بعدها اسمها ، وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على الجملة ، ونظير هذا البيت قول المجنون :

أظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَالَةٍ مِّنَ الْأَرْضِ لَا مَالٌ لَدَى وَلَا أَهْلٌ

١٦١ - هذا مجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ * *

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فقيل : لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه في كتاب سيويوه . وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بنى عبد مناة ، وقال الحاتمي : هو لابن أحر ، وقال الأصمغاني : هو لضميرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً .

اللغة : « هذا لعمركم » فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره بجملة القسم - وهي « لعمركم » مع خبره المحذوف - وروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » - بزنة سحاب - الذل ، والمهانة ، =

وقوله :

— ١٦٢ — * وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ *
—————

= والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار
عينه ، ولا موجب لذلك .

الإعراب : « هذا » ها : حرف تلييه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « لعمركم »
اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره : قسمي ، والجملة
معتضة بين المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب « الصغار » خبر للمبتدأ الذي هو اسم
الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه
يكون قوله « عين » تأكيذا للصغار ، وهو مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية
للجنس « أم » اسمها مبني على الفتح في محل نصب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبرها « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل
جزم « ذلك » اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذلك محمودا ، أو نحوه
« ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع — معطوف على محل
لا واسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما
في بيان الاستشهاد

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعا ، ورفعته على واحد من ثلاثة
أوجه : الأول أن يكون معطوفا على محل « لا » مع اسمها ، كما ذكرناه في إعراب البيت ،
الثاني أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، الثالث
أن تكون « لا » غير عاملة بل هي زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ،
ومثله قول جرير بن عطية (وهو الشاهد الآتي عقب هذا) :

بَأْيُّ بَلَاءٍ يَا نَمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي ، لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ
ويجري مجراها قول أبي الطيب النبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

= ١٦٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

(٢ — أوضح المسالك ٢)

* بَأَىُّ بِلَاءٍ يَا نُعْمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ * =

وهذا البيت من كلمة لجرير بن عطية بن الحطفي يهجو فيها قبيلة من قيس أبوها نعيم ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن .

اللمعة : « بلاء » أصل البلاء الاختبار والتجربة والامتحان ، وفي الحديث « أعود بالله من جهد البلاء إلا بلاء فيه علاء » والمقصود هنا المجهود والعمل الذي يكون سبباً للمجد والفخر « ذنابي » بضم الذال المعجمة ثم من بعدها نون مفتوحة مخففة - أصله ذنب الطائر ، واستعمال الذنابي مع الطائر أكثر من استعمال الذنب ، كما أن استعمال الذنب للفرس والبئر أكثر من استعمال الذنابي . ويقال لسفلة الناس والأتباع منهم : هم أذئاب ، وذنابي « لا يدين ولا صدر » أي لستم قادة ولا رؤساء متبوعين .

الغنى : يقول نعيم بن عامر : بم تفخرون ، وليس لكم جهد بذنوبه في سبيل المجد حتى تتحدثوا عنه ، ثم أتم رذال وأتباع ومرؤوسون ، ولستم رؤساء ولا قادة ؟

الإعراب : « بَأَىُّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : بأى بلاء تفخرون مثلاً ، وأى مضاف و « بلاء » مضاف إليه « يا » حرف نداء « نعيم » منادى « بن » صفة نعيم ، وهو مضاف و « عامر » مضاف إليه « وأتم » الواو واو الحال ، أتم : مبتدأ « ذنابي » خبر المبتدأ « لا » نافية للجنس « يدين » اسم لا النافية للجنس مبني على الياء لأنه مثنى « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، وأن تكون نافية مهيمة ، وأن تكون زائدة لتأكيد النفي « صدر » إن اعتبرت لا نافية مهيمة فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فهو اسمها وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها أيضاً ، وإن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فهو معطوف على محل لا مع اسمها لأنها معاً مبتدأ عند سيوييه .

الشاهد فيه : قوله « لا يدين ولا صدر » حيث وردت « لا » فيه مكررة ، وورد الاسم بعد الأولى مفتوحاً وبعد الثانية مرفوعاً : أما فتح الأول فهو بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى على ما تقدم بيانه ، ووجه ذلك أن لا قبله نافية للجنس عاملة عمل إن . =

الرابع : عكس الثالث ، كقوله :

١٦٣ — * فَلَا لَعْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا * *

= ولا وجه له سوى ذلك . وأما رفع الثاني فإن واحد من ثلاثة أوجه : أولها أن تجعل لا الثانية نافية عاملة عمل ليس فيكون اسمها ، وثانيها أن تجعل لا نافية مهملة فيكون مبتدأ ، وثالثها أن تجعل لازائدة فيكون معطوفا على محل لامع اسمها لأنهما معاً مرفوعان بالابتداء عند شيخ النحاة سيدييه ، وقد أوضحنا لك ذلك في إعراب البيت .

١٦٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وأكثر النحاة يروون عجزه :

* وَمَا فَأْهَوْا بِهِ أَبْدَأُ مُقِيمٌ *

والبيت لأمية بن أبي الصلت - ولكن النحاة في روايتهم عجز البيت على ما ذكرنا يلفقون صدر بيت من أبيات كلة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا لَعْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَجْرٌ وَمَا فَأْهَوْا بِهِ أَبْدَأُ مُقِيمٌ

والبيتان غير متصلين في الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات ، وثانيهما يروى قبل أولها ، ويرى عجزه على وجه آخر ، وهو :

* وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ *

اللغة : « لعو » أى : قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام « تأتيم » هو مصدر أعتته بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضا إلى الإثم لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « مليم » بفتح الميم ، وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لعو » مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأتيم » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر « لا » هذا ، ويجوز عكس ذلك ، فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ويكون خبر « لا » هو المحذوف ، وعلى أبة حال فإن الواو قد عطفت جملة « لا » =

الخامس: فَتَحُ الْأَوَّلُ وَتَنْصَبُ الثَّانِي، كقوله:

١٦٤ - * لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ * *

وهو أَصْفَقَهَا حَتَّى خَصَّهُ يُؤَسُّ وَجَمَاعَةً بِالضَّرُورَةِ كَتَفْوِينِ الْمَنَادَى ،
وهو عند غيرهم على تقدير «لا» زائدة مؤكدة ، وأن الأسم منتصب بالمطف.

= مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فأهوا» فعل
وفاعل، والجملة منهما لا عمل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفأهوا «أبدا»
منصوب على الظرفية ناصبه فأهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون
لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو: اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر
لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر الأولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل
عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة
لا الأولى العاملة عمل ليس .

الشاهد فيه: قوله «فلانغو ولا تأثم» حيث ألغى «لا» الأولى أو أعملها عمل
ليس ، ورفع الاسم بعدها ، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه في
إعراب البيت .

١٦٤ - هذا صدر بيت من السريع ، وأكثر النحاة يروون عجزه هكذا :

* اتَّسَعَ الْخُرْقُ حَلَى الرَّاقِيعِ *

والبيت لأنس بن عباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس بن
مرداس ، والذين يروون عجز البيت على ما ذكرناه يروون بعده :

كَالثَّوْبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبَيْلَى أَعْيَا حَلَى ذِي الْحَيْلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخُرْقُ حَلَى الرَّاتِقِ *

من كلمة قافية ، وقبله في روايته قوله :

لَا صَلْحَ بَيْنِي - فَأَعْلَمُوهُ - وَلَا
سَتِينِي ، وَمَا كُنَّا بِبِنَجْدٍ ، وَمَا
يَبْنَسُكُمْ ، مَا حَمَّتْ عَاتِقِي
قَرَقَرَتْ قَمُرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ =

== اللغة: « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِيًا دَأْ وَصِدْوِي قَدِيمًا ، إِذَا مَا تَصِلُ
 « الراقع » ، و« مثله » « الراتق » الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلى « أعياء » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنسكب « قرقر » صوت ، وصاح « قمر » يجوز أن يكون جمع أقر ، فوزانه وزان أحمر وجر وأصفر وصفير ، ويجوز أن يكون جمع قمرى ، كروم في جمع روى « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبرها « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على « نسب » بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النصب « اتسع » فعل ماض « الحرق » فاعل « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » .

الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة لتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » - وهو قوله « نسب » - عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى يحمل جمهور النعويين نصب الاسم الثانى عليه ، واختاره ابن مالك .

وقال يونس : إن « لا » في قوله « ولا خلة » نافية للجنس عاملة عمل إن ، وإن « خلة » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب ، ولكنه نونه للضرورة ، وبناءه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى كما أعلنتك ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها .

وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ، لأن الجمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الجمل على وجه سائغ لا ضرورة معه .

وقال الزمخشري في مفصله : إن « خلة » مفعول به منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة ، وهو تكلف لا مقتضى له .

فإن عطفت ولم تكرر « لا » وَجَبَ فتح الأول ، وجاز في «بني النصب»
والرفع ، كقوله :

١٦٥ — * فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ * *

١٦٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا * *

وقد نسب النعاة هذا البيت إلى رجل من بني عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم
وابنه عبد الملك بن مروان ، ولم يعينوا القائل ، والبيت من شواهد سيويه (٣٤٩/١)
ولم ينسبه أحد من شراحه .

اللفظة : « المجد » هو العز والشرف وكرم التجار ، ورجل ماجد : شريف كريم
المحتد « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : اسم لما يستر النصف الأعلى من
الإنسان « تأزر » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : اسم لما يستر النصف الأسفل
من الإنسان ، وقد كنى الشاعر بارتدائه المجد وانزاره به عن ثبوت هذه الصفة له ،
نظير قولهم : المجد بين برديه ، والوقار في ثوبه ، والحلم تحت عمامته ، والسكال في قبة
ضربت عليه ، ونحو ذلك .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في
محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف
على المنصوب منصوب « مثل » يجوز فيه النصب والرفع : أما النصب فعلى أن يكون
صفة لاسم لا وما عطف عليه ، وعلى هذا يكون خبر لا محذوف ، والتقدير : لا أب وابنا
مماثلين لمروان وابنه موجودان ، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا ، وهو على كل حال
مضاف و « مروان » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف
والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وهو مضاف
وضمير العائيب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان
تضمن معنى الشرط « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا
ارتدى ، وجملة العمل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار
ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

ويجوز « وَأَبْنٌ » بالرفع ، وأما حكاية الأخفش « لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ »
 .. بالفتح - فشاذة^(١) .

فصل : وإذا وُصِفَت النكرةُ المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّصِلٍ جازَ فَتَحُهُ على أنه رُكْبٌ
 معها قبل مجيء « لا » مثل « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، وَصْنِيَهُ صِرَاعَةٌ لِحُلِّ النكرة ،

= جوازاً تقديره هو يعود إلى روان ، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا عمل لها
 من الإعراب مفسرة « وتأزرا » الواو حرف عطف ، تأزر : فعل ماض ، وفاعله ضميره مستتر
 فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة لا عمل لها معطوفة على الجملة التفسيرية ، وكأنه لا كان
 الابن تابعاً للأب جعل الحديث عن الأب وحده اكتفاء به ، وإلا فقد كان عليه أن
 يقول : إذا هما ارتديا بالمجد وتأزرا به ، وهذا معنى قول الأعمش : « وجعل الخبر عن
 أحدهما وهو يعنهما اختصاراً ، لعلم السامع » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « لا أب وابنا » حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ، ولم
 يكرر لا ، وجاء بالمعطوف منصوباً ، ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس
 كله وحده ، فإنه مبني على الفتح في محل نصب على ما علمت ، ويجوز الرفع في هذا
 المعطوف عند سيبويه ، ووجهه أن يكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنهما معاً عنده
 في محل رفع بالابتداء .

(١) وجه ما حكاه الأخفش أن يكون قولهم « امرأة » اسماً للنافية للجنس ،
 وقد حذف « لا » وبقي أثرها ، وهو البناء على الفتح ، ووجه شذوذ هذا أن فيه
 حذف الحرف وبقاء عمله ، وقد علمت أن الحرف في ذاته عامل ضعيف ، كما علمت من الذي
 ذكرناه في صدر هذا الباب أن عمل « لا » مرة بالحل على إن ، ومرة بالحل على ليس ،
 فلا فرع أو فرع فرع ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً ، ومن شأن العامل الضعيف
 ألا يعمل إلا وهو مذكور ، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن
 ينوب شيء منابه ضعيفاً ، وكان حذف أن الناصبة للمضارع وبقاء عملها من غير أن يعمل
 عملها شيء ضعيفاً أيضاً ، وكان حذف الجازم وبقاء عمله ضعيفاً أيضاً .

وَرَفَعُهُ مِرَاعَاةً لِحُلْمِهَا مَعَ لَا ، نَحْوُ « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » وَمِنْهُ « أَلَا مَاءَ مَاءٍ بَارِدًا عِنْدَنَا » لِأَنَّهُ يُوصَفُ بِالاسْمِ إِذَا وَصَفَ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ خَطَأٌ .

فَإِنْ فَقِدَ الْإِفْرَادُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ قَبِيحًا فَعَلَهُ عِنْدَنَا » أَوْ « لَا غُلَامٌ سَفَرِيٌّ ظَرِيفًا عِنْدَنَا » أَوْ الْإِنْتِصَالُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ » أَوْ « لَا مَاءَ عِنْدَنَا مَاءً بَارِدًا » اِمْتِنَعَ الْفَتْحُ ، وَجَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، كَمَا فِي الْمَطْوُوفِ بَدُونِ تَكَرُّارِ « لَا » ، وَكَمَا فِي الْبَدْلِ الصَّالِحِ لِعَمَلِ « لَا » فَالْمَطْفُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، وَالْبَدْلُ نَحْوُ « لَا أَحَدَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ فَالرَّفْعُ نَحْوُ « لَا أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فِيهَا » وَكَذَا فِي الْمَطْوُوفِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ لِعَمَلِ « لَا » نَحْوُ « لَا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ » .

فصل : وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » لم يتغير الحكم .

ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنيهما ، كقوله :

١٦٦ — * أَلَا أَضْطَبَّارَ لِسَلْمَى أَمْ لَمَّا جَلَدٌ *

وهو قليل ، حتى تَوَهَّمِ السَّلَوْبَيْنُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ .

١٦٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِذَا أَلَا قِي لَدِي لَأَقَاهُ أُمْتَالِي *

وقد نسب هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن اللوح ، والذين نسبوه إليه قدروا

صدره على وجه آخر ، وهو :

* أَلَا أَضْطَبَّارَ لِلْيَلِي لَلْيَلِي . . . *

اللغة : « اضطبار » تصير وتجلد وسلوان واحتمال « لاقاه أمثالي » كناية عن

الموت .

=

وتارة يُرادُ بهما التوبيخُ ، كقوله :

١٦٧ — * أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ * *

وهو الغالبُ .

= المعنى : ليت شعري إذا أنا لافيت ما لا قاه أمثالي من الموت أيمتنع الصبر على سلسي أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة الاستفهام ، ولا : نائية للجنس « اصطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح في محل نصب « لسلسي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذي » اسم موصول مفعول ألقى « لاقاه » لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به « أمثالي » أمثال : فاعل ألقى ، وهو مضاف وباء التكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها ، وللرأد من الهمزة الاستفهام ، ومن « لا » النفي ، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي .

وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع في كلام العرب ، وكون الحرفين معادلين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ، لأن مراد الشاعر أن يسأل : أيدتني عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه أم يكون لها جلد وتصبر ؟ ومن أمثال العرب قولهم « أفلا قماص بالبعير؟ » حكاه ابن منظور عن سيويه ، والقماص - بكسر القاف على المشهور ، وقد تضم ، وقد تفتح - هو ألا يستقر في موضع فتراه بثب من مكانه من غير صبر ، والبعير - بفتح فسكون - الحمار ، ورواه ابن منظور « بالبعير » والاستفهام في هذا المثل عن عدم القماص حتى يطمئن إلى ركوبه ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل .

= ١٦٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

وتارة يُرَادُ بهما التَّمَنَّى ، كقوله :

— ١٦٨ — أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ *
 =

* وَأَذْنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ *

وهذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « ارعواء » أي : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى
 يرعوى ، أي كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلنت « وات » أدبرت « مشيب »
 شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة .

المعنى : أفما يكف عن المقابح ويدع دواعى الزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب
 وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟
 الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً
 التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولي : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « شيبته »
 شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا عمل لها صلة
 الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى شيبته « بمشيب » جار ومجرور متعلق بأذنت
 « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والماء ضمير
 المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقي للا نافية عملها الذى تستحقه مع
 دخول همزة الاستفهام عليها ، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

ولم يرتض الدمامين أن الحرفين الهمزة ولا يدلان معاً على الإنكار التوبيخى ،
 وذكر أن للفيد الانسكار التوبيخى هو الهمزة وحدها ، و « لا » بعد الهمزة دالة
 على النفى ، فيكون كل حرف منهما دالاً على ما اختص به ، أى أن معنى « ألا
 ارعواء » التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو وينكف عن الليل
 إلى دواعى الصبا .

— ١٦٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

== * فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَتُ يَدُ الْعَفَلَاتِ * ==

وقد احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسب أحدهم إلى قائل معين .
اللغة : « ولى » أدير ، وذهب « فيرأب » يجبر ، ويصلح « أثأت » نثقت وصدعت
وشعبت وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد
منهما ، وقال الشاعر :

يَرَأَبُ الصَّدْعَ وَاللَّثَى رِصِينِ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغْيِرُ
(يغير - بفتح ياء المضارعة - بمعنى يغير : أى يمون الناس) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها
التمنى ، ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا انظما ولا تقديرا « عمر » اسمها « ولى »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة في محل نصب صفة لعمر « مستطاع »
خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة
في محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب » العاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب
بأن للضمرة بعد فاء السببية في جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول مفعول به ليرأب « أثأت » فعل ماض ، والتاء
تاء التأنيت « يد » فاعل أنأى ، ويد مضاف و « العفلات » مضاف إليه ، والجملة من
المعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والمأند محذوف تقديره أنأته

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد من همزة الاستفهام مع « لا » مجرد
التمنى ؛ وهذا كثير في كلام العرب . وما يدل على كون « ألا » للتمنى في هذا البيت
نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

وقد استدل أبو عثمان اللزنى وأبو العباس المبرد بهذا البيت على أن « ألا » الدالة على
التمنى يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيعطف بالرفع بعدها كما يصح
ذلك مع « لا » التي لم تقترن بها الهمزة الدالة على التمنى ، وحالها في ذلك سيويه
وشيخه الخليل بن أحمد .

ووجه استدلالها بهذا البيت أنها أجازا في قوله « مستطاع » أن يكون خبرا لألا
أو يكون نعتا لعمر باعتبار محله مع لا ، فإن سيويه يجعل محل لا مع اسمها رفعا على ==

وهو كثير ، وعند سيويوه والخليل أن « ألا » هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها ، وبمنزلة « لئيت » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني والبرد ، ولا دليل لهما في البيت ، إذ لا يتمين كون « مستطاع » خبراً ، أو صفة ، و « رجوعه » فاعلا ، بل يجوز كون « مستطاع » خبراً مقدماً ، و « رجوعه » مبتدأ مؤخرأ ، والجملة صفة ثانية .

وترد « ألا » للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(١) (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(٢) وَعَرَضِيَّةٌ وَمُخْضِضِيَّةٌ فَتَخْتَصِمَانِ بِالْفِعْلِيَّةِ نَحْوِ (أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ)^(٣) (أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ)^(٤) .

الابتداء ، فإن جعلت قوله « مستطاع » خبر ألا كان ذلك دليلاً على جواز ذكر خبر « ألا » وهو خلاف ما ذهب إليه سيويوه والخليل ، وإن جعلت قوله « مستطاع » نعتاً لعمر كان الشاعر قد راعى محل ألا مع اسمها ، وهذا أيضاً غير الذي ذهب إليه سيويوه ، فاليق على كلا الوجهين رد على الخليل وسيويوه .

والجواب أنه يكون رداً على سيويوه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الإعراب غير هذين الوجهين ، فأما إذا كان له وجه ثالث هو ما ذكرناه في الإعراب فإنه لا يصلح للاستدلال به لما ذهبنا إليه ، لأن الدليل - كما قلنا مراراً - متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال .

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨ من سورة هود

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور

(٤) من الآية ١٣ من سورة التوبة

مسألة: وإذا جهل الخبر وجب ذكره ، نحو « لا أحد أعبر من الله عز وجل » وإذا علم حذفه كثير ، نحو (فلا فوت) ^(١) (قالوا لا ضير) ^(٢) ويلتزمه التميميون والطائيون ^(٣):

(١) من الآية ٥١ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء

(٣) هذه العبارة - وهي قول المؤلف « ويلتزمه التميميون والطائيون » -

تحمّل وجهين :

أحدهما أن يكون الضمير في قوله « ويلتزمه » عائدا على حذف الخبر من غير قيد ، فيكون مؤدى العبارة أن تهما وطيثا يلتزمان حذف خبر « لا » مطلقا ، نعى سواء أعلم أم لم أعلم ، وهذا المعنى هو الذى يفهم من كلام الرعشمري في الفصل (ص ٨٩ بتحقيقنا) حيث يقول « وقول حاتم :

* ولا كريم من الولدان مصبوح *

يحمّل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائئته إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يجعل مصبوحا خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع النفى « اه كلامه ، ولا شك أن قول حاتم « مصبوح » لو حذف لم يدل عليه دليل ، وقد حكى جاز الله بأنك لو جعلته خبرا للاكنت قد حكمت على حاتم بأنه ترك لغته الطائية لأنها تحذف خبر لا دائما ، وجرى على لغة أهل الحجاز ، وهى التى تذكر خبر لا فى بعض الأحوال .

والوجه الثانى مما تحتمله عبارة المؤلف أن يكون الضمير فى « ويلتزمه » عائدا على الخبر بقيد كونه معلوما ، فيكون مؤدى العبارة أن تهما وطيثا يلتزمان حذف خبر لا إذا كان معلوما بقرينة ما ، ويكون الفرق بين هاتين القيلتين وبين الحجازيين أن الحجازيين يجيزون ذكر الخبر المعلوم كما يجيزون حذفه ، وأما هما فلا يجيزان ذكره ، أما الخبر الذى لا يعلم إذا حذف فإن الجميع يلتزمون ذكره ، وعلى هذا الوجه حمل الشيخ خالد كلام المؤلف ، وهو قريب من الصواب ، لأن الخبر الذى لا يعلم إذا حذف لا يوصل إلى تقديره ، فكيف يستساع حذفه؟ إلا أن بدعى لتيم وطيثا أنهما يلتزمان =

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيقاء فاعلها

على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما مفعولين^(١)

أفعال هذا الباب نوعان : أحدهما أفعال القلوب ، وإما قليل لها ذلك لأن

جعل خبر « لا » كونا عاما ، ويلتزمان - مع ذلك - حذفه ، فيسهل فهم الكلام حينئذ .

هذا ، وقد قال أبو حيان : إن أكثر ما يحذف الحجازيون خبر لا إذا كان مع إلا نحو « لا إله إلا الله » اه كلامه ، وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الجملة ، ونحن نعرّبها لك إعرابا قريبا ، فلا : نافية للجنس تعمل عمل إن ، وإله : اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا إله لنا ، أو لا إله موجود ، وإلا : أداة استثناء ، ونظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر لا ، وللزمخشري في إعراب هذه الجملة كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة لا يرى أن نذكرها لك في هذه العجالة .

(١) يختلف النحاة من هذا الموضوع في مسألتين :

المسألة الأولى : هل أصل مفعولى ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يذهبون إلى أن أصل مفعولى ظن وأخواتها مبتدأ وخبر ، ويذهب السهلبى وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك ، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول . « ظننت زيدا عمرا » من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك ، وأنت لو قلت « زيد عمرو » على أيهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلا على معنى التشبيه ، وأنت حين قلت ظننت زيدا عمرا لم ترد معنى التشبيه ، فلزم ألا يكون أصل مفعولى ظن مبتدأ وخبرا ، وجواب هذا الكلام أنا لانسلم أنا حين تقول « ظننت زيدا عمرا » لا نريد معنى التشبيه ، بل معنى التشبيه هو الذى نريده ، بدليل أنا لو قلنا ظننت زيدا عمرا فظهر أنه خلافه ، كان كلاما صحيحا لا غبار عليه .

والمسألة الثانية : هل الاسمان المنصوبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثان ، أم الأول مفعول والثانى شيء آخر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يرون المنصوب الأول مفعولا أول والمنصوب الثانى مفعولا ثانيا ، وذهب القراء إلى أن المنصوب الأول =

معانيها قائمة بالقلب ، وليس كلُّ قلبٍ يَنْصَبُ للمفعولين ، بل القامى ثلاثة أقسام :
 مالا يَتَعَدَّى بنفسه ، نحو فَكَّرَ وَتَفَكَّرَ ، وما يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ نحو عَرَفَ
 وَفَهِمَ ، وما يَتَعَدَّى لِثَنَيْنِ وهو المراد ، وينقسم أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

أحدها : ما يفيدُ في الخبرِ يقيناً ، وهو أَرْبَعَةٌ : وَجَدَ ، وَأَلْفَى ، وَتَعَلَّمَ - بمعنى
 أَعْلَمَ - وَدَرَى ، قال الله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ)^(١) (إِنَّهُمْ أَلْفَوْا
 آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ)^(٢) ، وقال الشاعر :

— ١٦٩ — * تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا *

= مفعول ، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء
 جملة نحو « ظننت زيدا يؤدي واجبه » ويجيء ظرفاً نحو « ظننت زيدا عندك »
 ويجيء جاراً ومجروراً نحو « ظننت زيدا على خلق حسن » وقد عهدنا الحال يجيء
 على هذه الوجوه ، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفة نحو « ظننت
 زيدا أخاك » ويجيء ضميراً نحو « زيد ظننتك » ويجيء جامداً نحو « ظننت زيدا
 أسداً » ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع ، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغنى
 الكلام عنه لأنه لا يتم معنى الكلام بدونه ، والحال لا يكون كذلك .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الزمل

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الصافات

١٦٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله : .

* فَبِأَلَيْحٍ بَلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ *

والبيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق
 « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛
 يلزمك أن تبالغ في الاحتيا ل لذلك كي تنال من عدوك ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل قلمي بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُ هَذَا عَلَى « أَنْ » وَصَلْتَهَا ، كَقَوْلِهِ :

١٧٠ - * فَكُلْتُ تَعَلَّمُ أَنْ لِلصَّيْدِ غِرَّةً * *

= وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وها : مضاف إليه « فبالغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « في التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف « والمكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونسب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .

ثم اعلم أن للؤاف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثر ما تسمى إلى « أن » المؤكدة ومعمولها ، وهو صحيح ، ومن شواهد قول النابتة الديباني :

تَعَلَّمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٧٠) وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعَلَّمُ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ ! - أُنِّي فَاتِكَ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرٍ
وقول الشاعر :

تَعَلَّمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ

وكذا قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معديكرب :

تَعَلَّمُ أَنْ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ

ونظيره قول أعرابي :

تَعَلَّمُ أَنْ أَكْثَرَ مَنْ تَرَأْتُهُمْ - وَإِنْ نَحِجُّوا إِلَيْكَ - مِنَ الْأَعَادِي

ويندر أن ينصب هذا الفعل مفعولين كل منهما اسم ظاهر كما في بيت الشاهد

(رقم ١٦٩) .

١٧٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ * *

وقوله :

* ١٧١ - دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عَرُوقًا غَتَبِطُ *

= وهذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدة له مطلعها قوله :
 صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ
 اللغاة : « صحا القلب .. إلخ » قال الأعمش : « يقول صحا قلبه عن حب سلمى ،
 وكف باطله : أى صباه ولهو . . . وقوله « وعري أفراس الصبا ورواحله » هذا مثل
 ضربه ، يريد أنه ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير اللفظ : عرى أفراس ورواحل
 كنت أركبها في الصبا وطلب اللهو « تعلم » منناه اعلم ، ولا يتصرف منه بهذا المعنى
 فعل ، ولم يستعمل منه غير الأمر ، لا يقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم « غرة » بكسر
 العين المعجمة - الغفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر .

المعنى : يقول لعلامة : اعلم أن الصيد ربما كان مغترا ، فإن لم تضع وصيتي وطلبت
 غرته فإنك لا محالة قاتله ومصيبه .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت « أن » حرف توكيد ونصب « للصيد » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر أن مقدم « غرة » اسم أن مؤخر ، وأن ومعمولاها مسدت مسد
 مفعولى تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث استعمل تعلم بمعنى اعلم ، وعداها
 إلى مفعولها بواسطة أن المؤكدة المفتوحة الهمزة وصلتها ، وهو الكثير في الاستعمال .
 ١٧١ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَإِنَّ أَعْتَبَاتًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ *

وهذا الشاهد لم ينسبوه أيضا إلى قائل معين .

اللغاة : « دريت » بالبناء للمجهول - من « درى » إذا علم « واغتبط » أمر من
 الغبطة ، وهى : أن تمنى مثل حال غيرك من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد
 الشاعر بأخبره بالاغتباط أحد أمرين : أولهما الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من
 أجله ، والثانى حمله على أن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه . =
 (٣ - أوضح السالك ٢)

والأكثرُ في هذا أن يَتَمَدَّى بالباء ، فإذا دخلت عليه الممزة تَعَدَّى لآخرِ
بنفسه نحو (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ)^(١) .

والثاني : ما يُفيد في الخبر رُجْحَانًا ، وهو خمسة : جَمَلٌ ، وَحَبًا ،
وَعَدًا ، وَهَبٌ ، وَزَعَمٌ ، نحو (وَجَمَلُوا لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ
إِنَانًا)^(٢) ، وقوله :

= المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يني إذا عاهد ، فيلزمك أن تغتبط بهذا ،
وتقر به عينا ، ولا لوم عليك في الاغتباط به لأن هذا من محامد الخصال .

الإعراب : « دريت » : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو
المفعول الأول « الوفي » مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على
التشبيه بالمفعول به ، ورفعه على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفي » صفة مشبهة ، والصفة المشبهة
يجوز في معمولها الوجوه الثلاثة « يا عرو » : يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرفوع
بمخف التاء ، وأصله عروة « فاغتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب
« اغتباطا » اسمها « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر « إن »
مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفي العهد » فإن « دري » فعل دال على اليقين ،
وقد نصب مفعولين : أحدهما التاء التي وقعت نائب فاعل ، والثاني هو قوله « الوفي »
على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « دري » يستعمل على طريقتين ، أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء
نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة التعدية تعدى بها لواحد ولثان بالباء ،
كما في قوله تعالى : (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) والثاني : أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت
الشاهد ، ولكنه قليل :

(١) من الآية ١٦ من سورة يونس

(٢) من الآية ١٩ من سورة الزخرف

١٧٢ - * قَدْ كُنْتُ أَحْبَبُ أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ * *

١٧٢ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتُ * *

وهذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل ، ونسبه صاحب الحكم إلى أبي شبل الأعرابي .

اللغة : « أحجو » أظن « ألت » نزلت ، والملمات : جمع ملة ، وهي النازلة من نوازل الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل والشدائد ، ولكنني قد عرفت مقدار مودته ، إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن تفرمني ولم يكن عوناً لي فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ناقص ، والتاء اسم « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أبا » مفعول أول « عمرو » مضاف إليه « أبا » مفعول ثان ، وجملة أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان « ثقة » : يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً فهو - حينئذ - مضاف إليه ، وأخ على الأول معرب بالحركات لعدم إضافته ، وعلى الثاني معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يومًا » ظرف زمان متعلق بألم « ملات » فاعل ألت .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أبا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » ، والثاني « أختاثة » .

هذا ، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

واعلم أيضاً أن « حجا » تأتي بمعنى غلب في المحاجة ، وهي : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى هذه الكلمة أحجية وأدعية .

وتأتي حجا كذلك بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبِلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو =

وقوله :

* ١٧٣ - فَلَا تَعُدُّرِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعِنَى *

== (حجونا : قصدنا ، يريد أنهم قدموا عليهم مستمنعين ، وعص ملكهم : قوى واشتد ، وهو بالصاد المهملة ، وبابه علم).
وتأتى أيضا بمعنى أقام ، نحو « حجا محمد بمكة » أى أقام بها ، ومنه قول عمارة ابن أيمن .

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرَقٌ لِفَالِقِ *

وتأتى بمعنى وقف ، ومنه قول العجاج :

فَهِنْ يَفْكُنْ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ الْغَيْطِ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا
وتأتى بمعنى رد ، نحو « حجوت السائل » أى رددته ، وبمعنى ساق ، نحو « حجوت الإبل » أى سقتها ، كما أتى بمعنى كتم وبمعنى حفظ كأن تقول « حجوت الحديث » تريد حفظته أو كتمته .

وهى بمعنى غلب فى الحاجة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تتعدى إلى مفعوله واحد ، وبمعنى أقام فى المكان وبمعنى وقف لاتتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى إن تعدت بحرف الجر كما رأيت فى الشواهد .

١٧٣ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَالسِّكْنَمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ *

وهذا بيت لثعنان بن بشير الأنصارى الخزرجى .

اللفظة : « لا تعدد » لا تظن « المولى » يطلق - فى الأصل - على عدة معان سبق بيانها ، وللراد منه هنا الحليف أو الناصر « العدم » - بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم - بوزان علم يعلم - وأعدم يعدم فهو معدم ، إذا افتقر .

الغنى : لاتظن أن صديقك هو الذى يشاطرك للوذة أيام غناك ويسرك وصفاً حالك ، فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك ، وضيق ذات يدك ، وتألب الحادثات عليك .

==

وقوله :

١٧٤ - * وَإِلَّا فَهَيَّبَنِي أُمْرًا هَالِكًا *

الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اللولى » مفعول أول « شريكك » شريك : مفعول ثان ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه « في النفي » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكننا » لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « اللولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر للمبتدأ ، والكاف مضاف إليه « في العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .
الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد اللولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « اللولى » ، والثاني « شريك » على ما سبق بيانه في الإعراب .

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج :
لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقَدُ مَنْ قَدَّ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامَ
قوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقتَر الرجل ، إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثاني .
ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا السَّكْمِيُّ الْمُقْتَمَا
تعدون : بمعنى تظنون ، وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثاني .

١٧٤ - هذا عجز بيت من التقارب ، وصدره قوله :

* قَقَلْتُ أُجْرَنِي أَبَا مَالِكٍ *

والبيت لابن همام السلولي .
اللمة : « أجرنى » اتخذنى لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، وهذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغيات والدفاع والحماية « أبا مالك » يروى في مكانه « أبا خالد » هبني « أى اعدنى واحسبنى .

المعنى : ققلت : أغثنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فظن أى رجل من المالكيين .

الإعراب : « ققلت » فعل وفاعل « أجرنى » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر =

وقوله :

* زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَأَسْتُ بِشَيْخٍ * - ١٧٥

= فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أباه» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإلا » هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لاتفعل ، مثلا « فهني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان « هالكا » نعت لامرئ .

الشاهد فيه : قوله « فهني امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى الظن ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه في الإعراب . واعلم أن « هب » - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ؛ فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفا تام التصرف ، قال الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إنانا) وقال : (هب لي حكا) .

واعلم أيضا أن الغالب على « هب » بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد ، وقد يدخل على « أن » المؤكدة ومعمولها ؛ فزعم ابن سيده والجوهري والجزمي أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء والمحققين : ليس لحنا لأنه واقع في فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر « هب أن أبانا كان حمارا » ، وهو مع فصاحته قليل .

١٧٥ - هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيْبًا *

وهذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي ، واسمه أوس .

اللغة : « شيخا » الشيخ : هو الذي استبانته فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : الإنسان شيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، ويجمع على أشياخ ، وشيخان ، وشيوخ « يدب ديبيا » يسير سيرا رويدا ويمشى مشيا وثيدا .

== المعنى : ظنت هذه المرأة - حين رأت الشيب برأسى - أننى قدصرت شيخا ، وهذا منها ظن خاطيء ، لأننى ما زلت متكامل القوى ، ولأن الشيخ هو الذى ضعفت منته وتقاربت خطاه ، وصار غير قادر على السير .

الإعراب : « زعمتنى » زعم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول أول « شيخا » مفعول ثان لزعم « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد ، والحلمة من ليس واسمه وخبره في محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا عمل لها « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « ديبنا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمتنى شيخا » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله « شيخا » وقد تبين ذلك في إعراب البيت ، وهذا مستعمل في كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطراب .
ومثله قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَإِنْ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ

فَإِنِّي شَرِيْتُ الْجَمَلِ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ

وزعم الأزهري وأبو عبيدة أن ذلك لا يكون في مستعمل الكلام ، وإنما يجيء في ضرورات الشعر ، وليس بشيء ، نعم الكثير في استعمال الفصحاء أن يتعدى « زعم » إلى مفعوليه بواسطة « أن » للؤكددة ومعمولها سواء أكانت مثقلة كما في البيت الذى يلى هذا (رقم ١٧٦) أم كانت مخففة من الثقلة كما في قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) وسندكر شواهد ذلك في شرح البيت الآتى ، إن شاء الله تعالى .

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا وَقُوعُهُ عَلَى أَنْ وَأَنَّ وَصَلْتَهُمَا ، نَحْوُ (زَعَاةَ الَّذِينَ كَفَرُوا
أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا)^(١) ، وَقَالَ :

١٧٦ * وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

(١) من الآية ٧ من سورة التغابن .

١٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعَزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ *

وهذا البيت ثاني ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ،
والبيت الذي بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَأَخْلِقَةُ كَالَّذِي عَهَدْتِ ، وَلَمْ يَخْسِرْ بِسِرِّكَ مُخْبِرٌ

اللفظة : « زعمت » ظنت أو ذكرت ذلك في كلامها عنه « تغيرت » يريد ما كان
من تحول بدنه وشحوب لونه وهزال جسمه ، وليس يريد تغير قلبه وانصرافه عن
عحبته ، بدليل البيت الذي بعده « تغير جسمي والخليفة كالذي عهدت » يريد أنه
وحده هو الذي أبلاه الوجد وأضناه الشوق ، والناس جميعاً على حالهم الذي عرفتهم
عليه « لم يخبر » يجوز أن يكون هذا الفعل مبنيًا للعلوم فيكون قوله « مخبر » اسم
فاعل بكسر الباء ، ويجوز أن يكون الفعل مبنيًا للمجهول فيكون « مخبر » اسم
مفعول بفتح الباء .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » فعل ماض بمعنى ظن ، والتاء
علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة
المذكورة في بيت سابق « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « تغيرت »
فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد
مسد مفعولي زعم « بعدها » بعد : ظرف متعلق بتغير ، وضمير الغائبة العائد إلى عزة
مضاف إليه « من » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذي » اسم
موصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « يا » حرف نداء « عز » منادى ،
وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته « لا » حرف نفي « يتغير »

والثالث . ما يَرِدُ بالوجهين ، والغالبُ كونه لليقين ، وهو اثنان : رأى ، وَعَلِمَ ، كقوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ، وَتَرَاهُ قَرِيبًا) (١) ،

= فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أنى تغيرت » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، وعدها إلى مفعوليها بواسطة « أن » المؤكدة ، وهذا - عند الجمهور - هو الكثير الغالب في تعدية هذا الفعل ، ونظيره قول امرئ القيس :

أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنِّي كَبُرْتُ ، وَالْأَيُّمُحْسِنَ اللَّهُ أَمْثَالِي

وقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذِقْ مَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَا رَبِّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقول الآخر :

زَعَمْتُ تَمَاضِيرُ أُنِّي إِمَّا أُمَّتُ يَسُدُّ أَيْبِنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي

وقول جميل بن معمر العذري :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي سَأَرْضِي بِهَا الْعِدَى سَرَقْتُ إِذْنُ يَا بُنَّ زَادَ رَفِيقِي

ومن تعدية هذا الفعل بواسطة « أن » المخففة من الثقيلة الآية الكريمة التي

تلاها المؤلف وتلونها في شرح الشاهد السابق ، وقوله سبحانه : (بل زعم أن لن نجعل لكم موعداً) .

ولا يمتنع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط « أن » كما في البيت الشاهد

الذي سبق (رقم ١٧٥) والبيت الذي أنشدناه في شرحه ، خلافاً لأبي عبيدة

والأزهري .

(١) من الآية ٧ من سورة المارج ، ورأى في هذه الآية الكريمة للدلالة على

اليقين ، وقد أتى رأى بمعنى أبصر نحو « رأيت زيدا » أى أبصرته ، وبمعنى أصاب

رؤيته ، وهى في هذين المعنيين تعدى لواحد ، وليست من أفعال القلوب ، وذلك ظاهر

إن شاء الله .

وقوله تعالى : (فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)^(١) ، وقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)^(٢) .

والرابع : ما يرد بهما ، والغالبُ كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظنٌ ، وحسبٌ ، وخالٌ ، كقوله :

١٧٧ — * ظَنَنْتَكَ إِنْ شَبَّتَ لَطَى الْحَرْبِ صَالِيًا * —

(١) من الآية ١٩ من سورة محمد (القتال) وقد تعدى هذا الفعل في هذه الآية الكريمة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة النون ، وفي الآية التالية بغير واسطة ، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة المتحنة ، واعلم أمر ماضيه علم الدالة على اليقين ، وهذا الفعل قد تعدى إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر .
وقد تأتي علم بمعنى صار أعلم : أى مشقوق الشفة العليا ، فتكون فعلا لازما ، وتأتى بمعنى عرف فتعدى إلى مفعول واحد ، وسيذكرها المؤلف بعد قليل .

١٧٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَعَرَّذْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا * —

ولم أقف لهذا البيت هلى نسبة إلى قائل معين .

اللمة : « شبت » استعرت ، وتوقدت ، واضطربت ، واشتعلت ، وتأججت « لظى الحرب » نارها وأوارها « صاليا » أراد دخلا في حومتها « عردت » أحجمت وفررت ونكلت وهربت ، قال صاحب اللسان : « عرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونكل ، والتعريد : الفرار ، وقبل : التعريد : سرعة الذهاب في الهزيمة » اه .

الإعراب : « ظننتك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « إن » شرطية « شبت » شب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لظى » فاعل شب ، وهو مضاف « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن شبت لظى الحرب فقد ظننتك شجاعا ، مثلا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثانى « صاليا » =

وكقوله تعالى: (يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) ^(١)، وكقول الشاعر:

١٧٨ — * وَكُنَّا حَسْبِنَا كُلَّ بَيْضَاءِ شَحْمَةٍ * —

مفعول ثان لظن « فعدت » الفاء عاطفة ، عرد: فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « فيمن » جار ومجرور متعلق ب«عدت» كان « فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة بحلا بنى « عنها » جار ومجرور متعلق ب«عدت» خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لا عمل لها من الإعراب صلة من الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « ظننتك صاليا » حيث استعمل فيه « ظن » من الظن بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أحدهما ضمير المخاطب المتصل ، والثاني قوله « صاليا » ومن العلماء من ادعى أن « ظن » في هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو بعيد .
(١) من الآية ٤٦ من سورة البقرة .

١٧٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُدَامَ وَحَمِيرًا *

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث الكلابي ، من كلة له يقولها في يوم مرج راهط ، وهو موضع في الشام كانت لهم فيه موقعة ، وبعده قوله :

فَلَمَّا لَقِينَا عُضْبَةَ تَفْلِييَةَ يَقْوُدُونَ جُرْدًا فِي الْأَعْنَةِ مُضْمَرًا
سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَضْبَرًا
فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضُهُ بِبَعْضِ أَيْتِ عِيدَانُهُ أَنْ تَكْتَمَرًا

وقد روى أبو تمام حبيب بن أوس الطائي هذه الأبيات في الحماسة مع اختلاف يسير (انظر شرح التبريزي ١ / ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا) .

اللغة: « وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة » يقول : كنا نطمح في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قولهم في المثل : ما كل بيضاء شحمة ، ومثله قولهم : ما كل سوداء تمر ، و « جذام » لقب ، واسمه عمرو ، يقال: إنهم كانوا يسمون - أو يلقبون - بهذه الأسماء الفظيعة لتكون كالطيرة لعدوهم ، فسموا بجذام وأصله ذلك الداء الويل ، وسموا بغيظ وتمر وحنظلة، و « حمير » اسمه المرنجيح - بزة سفر رجل =

وقوله :

* حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ * ١٧٩ -

= - وجذام وحير: كلاهما من اليمن ، وقوله « عشية لاقينا » يروى في مكانه « ليالى لاقينا » كما يروى « صداء وحيراً » .

المعنى : يقول : إنا كنا نظن أن الناس سواء في الحور والجبن ، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه مثل قومنا فروا عنهم ، ولكن هذا الظن لم يلبث أن زال حين لقينا هاتين القبيلتين ، فلقينا بلقائهم البأس والشدة . يريد أنهم كانوا ينتصرون على أعدائهم بمجرد لقائهم ، وأنهم لقوا من هؤلاء الجهد الجاهد والصبر المتعب ، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يمدحوا أفرانهم ليكون ذلك أدل على شجاعتهم ، لأن من يغلب الشجاع الصنديد يكون أعظم شجاعه منه .

الإعراب : « كنا » كان : فعل ماض ناقص ، ونا : اسمه « حسبنا » فعل وفاعل « كل » مفعول أول لحسب ، وهو مضاف و « بيضاء » مضاف إليه « شحمة » مفعول ثان لحسب ، والجملة من حسب وفاعله ومفعوليه في محل نصب خبر كان « عشية » ظرف زمان منصوب بحسب « لاقينا » فعل وفاعل « جذام » مفعول به « وحيراً » معطوف على جذام ، وجملة لاقينا جذام وحير في محل جر إضافة ظرف الزمان إليها .
الشاهد فيه : قوله « حسبنا كل بيضاء شحمة » حيث استعمل فيه « حسب » بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله « كل بيضاء » وثانها قوله « شحمة » كما تبين لك ذلك في الإعراب .

١٧٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا *

والبيت للبيد بن ربيعة العامري ، من كلة له طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتا وأولها قوله :

كَيْبِشَةُ حَلَّتْ بِمَدِّ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ خَبِلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَائِلًا

اللغة : « كيبشة » على زنة التصغير - اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة =

وكقوله :

* ١٨٠ * إِخَالِكَ - إِنْ لَمْ تَقْضُصِ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى *

= والقاف - اسم جبل ، قال ياقوت : «الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل لكونه من لحفه » اهـ « خبلا » الحبل : فساد العقل ، ويروى « وكأت له شغلا على النأي شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت بازمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبني يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت : ووم العين في ضبطه بكسرهما ظنا منه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء - الريح « ناقلا » ميتا ، لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقه ثقل .
المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا أبحر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه يعرف الريح إذا مات ، لأنه - حينئذ - يشاهد عظيم جزائه على ذلك .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والجود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان ، وخير مضاف . و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ناقلا » خبره ، والجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خير - إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين . أولهما قوله « التقي » ، وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٨٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ *

اللغة : « إخالك » أظنك ، والقياس في همزة المضارعة أن تكون مفتوحة نحو =

بـ أخاف ، ولكن جمهرة العرب كسروا همزة المضارعة في هذا الفعل وحده ، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على ما يقتضيه قياس نظائره « تفضض الطرف » غرض الطرف : إطباق الجفن ، وأراد ههنا النوم أو صرف عينيه عن الحسان وعن مفاتنهن « ذا هوى » صاحب عشق « يسومك » يكلفك ويحشمك « الوجد » الهيام .

المعنى : يقول : إن لم تنم وبقيت مناهراً أرقاً - أو إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن العوانى ومحاسنهن - فأنى أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله .

الإعراب : « إخالك » إخال : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله الأول « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تفضض » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لتفضض ، وجملة تفضض وفاعله ومفعوله في محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية « ذا » مفعول ثان لإخال منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه « يسومك » يسوم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هوى ، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم « ما » اسم موصول مفعول ثان ليسوم ، مبنى على السكون في محل نصب « لا » نافية « يستطاع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة لا يستطاع ونائب فاعله لا محل لها صلة ما ، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليه في محل جر صفة لهوى « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث استعمل في هذه العبارة مضارع خال - وهو فعل قلبي معناه الرجحان - ونصب به مفعولين : أولهما كاف المخاطب ، وثانيهما قوله « ذا هوى » .

وقوله :

* مَا خَلَّتْني زِلْتُ بِعَدَاكُمْ ضَمِينًا * — ١٨١

١٨١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه قوله :

* أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُومَةَ الْأَلَمِ * .

وقد أنشد الجوهري هذا البيت عن الأحمر ، ولم يعزه إلى قائل معين .

اللغة : « ضمنا » بضاد معجمة مقترحة فميم مكسورة وآخره نون - ومعناه مبتلى ، ويروى في مكانه « ظمنا » بإظهار المشقة والهمزة بعد الميم - وأصله العطشان ، ويراد به المشتاق « حمومة الألم » بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مفتوحة - هي شدة الألم وسورته .

اللعنى : يقول لأحباب له فارقههم : إني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقياكم ، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعد وتباريح الفراق .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خلتني » خال : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول أول « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسمه « بعدكم » بعد : ظرف منقطع يزال أو بضمن الآي ، وبعد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ضمنا » يجوز أن يكون خبر زال ، ويجوز أن يكون هو للمفعول الثاني لحال « أشكو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إليكم » جار ومجرور متعلق بأشكو « حمومة » مفعول به لأشكو ، وهو مضاف و « الألم » مضاف إليه ، وجملة أشكو وفاعله ومفعوله في محل نصب : إما مفعول ثان لحال وذلك إذا جعلت « ضمنا » خبر زال ، وإما خبر زال ، وذلك إذا جعلت « ضمنا » مفعولا ثانيا لحال ، ويجوز أن تجعل جملة « أشكو » ومعمولاته خبرا ثانيا لزال ، ويكون المفعول الثاني لحال هو جملة زال ومعمولاته ، وما النافية الواقعة أول البيت التي تدخل على زال وقد فصل بين النافي والمنفى بفعل القلب ، وأصل الكلام : خلتني ما زلت بعدكم ضمنا أشكو .

الشاهد فيه : قوله « خلتني ضمنا » حيث استعمل خال - وهو فعل قلبي - بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله « ضمنا » أو جملة « أشكو » أو جملة « ما زلت بعدكم ضمنا أشكو » - إلخ على ما بيناه في إعراب البيت .

تنبيهان - الأول : ترد عِلْمَ بمعنى عَرَفَ ، وَظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ ، ورأى بمعنى
الرأى - أيها : المذهب - وَحَجًّا بمعنى قَصَدَ ، فيتمدّين إلى واحدٍ نحو (وَاللَّهُ
أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)^(١) (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ
بِظَنِّينَ)^(٢) وتقول « رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا ، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ »
و « حَجَّوْتُ يُبَيِّنُ اللَّهُ »^(٣) .

وترد وَجَدَ بمعنى حَزَنَ أَوْ حَقَّدَ فلا يتمدّيان .

وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعانٍ أُخَرَ غير قلبية فلا يتمدّى لمفعولين ،
ولمّا لم يحتز عنها لأنها لم يشملها قولنا « أفعال القلوب »

الثاني : ألقوا رأى الخلمية برأى الملمية في التمدي لاثنين ، كقوله :

(١) من الآية ٧٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التكوير .

(٣) زعم الرضى أن معنى علم ومعنى عرف واحد ، وأنه لا فرق بينهما إلا في التمدي
فعلم تعدى لاثنين ، وعرف تعدى لواحد ، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد ،
وزعم أن العرب قد يخلصون أحد اللفظين المتساويين في المعنى بحكم لفظي - أي وهذا
الحكم اللفظي هنا هو التمدي لاثنين بالنظر إلى علم ، وإلى واحد بالنظر إلى عرف -
وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على مذهب ضعيف ، والصواب أنا لما تتبعنا كلام
العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يتعلق الكلام بعلم المركبات ، ويستعملون
كلمة « عرف » عندما يتعلق الكلام بمعرفة البسائط ، ورأيناهم من جهة الصناعة اللفظية
يستعملون علم متعديا إلى اثنين ، ويستعملون عرف متعديا إلى واحد ، فلما أن بين المعنى
واللفظ تطابقا وتآلفا ، فإن جاء من كلامهم تعدى علم إلى واحد أحيانا فإننا نعلم أنهم
خرجوا عن مألوفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم في موطن كان من حقه أن يستعمل
فيه عرف ، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل - وهو عرف -
والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته ، ولذلك أنواع لا ترى أن نذكرها هنا .

— ١٨٢ — * أَرَأُمُ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا * —

١٨٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه وبيت لاحق له هكذا :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَآوَنَةٌ أَنَا لَا
 أَرَأُمُ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلُ أَنْخَزَالًا
 إِذَا أَنَا كَأَلْدَى يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلِ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَا لَأ
 وهذه الأبيات لعمر بن أحمـر الباهلي ، من قصيدة يندب فيها قومه ويسـكـمهم ،
 وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلْحَا وَتُحْتَالَا بِمَا بِهِمَا أَحْتِيَالَا
 كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَعِيثٌ يُرْجَى طَالِمَا بِهِمَا نَقَالَا
 وَهِيَ خَرَزَاهُمَا فَالْمَاءُ يَجْرِي خِلَالَهُمَا وَيَنْسَلُ أَنْسِلَالَا
 عَلَى حَيِّينَ فِي عَامِينَ شَتَّى فَقَدْ عَنَى طِلَابُهُمَا وَطَالَا
 فَأَيُّهُ لَيْسَلَةٌ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتَضْبِحُ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالَا
 والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رويناها أولا قد استشهد به سيديه (ج ١ ص ١٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، واستعرف وجه ذلك فيما يلي .

اللفظة : « تلحا » من قولهم : ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعينا مستعيث » سعينا : متنى سعينا ، وهو تصغير سعن — بوزن قل — وهي القرية تقطع من نصفها ليندب فيها ، وربما أخذت دلوا يستقي بها ، والمستعيث : طالب الغيث « على حيين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكأولها على حيين « وهي » ضعف وانشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأنال » أعلام أناسي « تجافى الليل وأنخزل أنخزالا » : كنايةتان عن الظهور وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » بزنة كتاب — ما تبلى به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع = (٤ — أوضح للسالك ٢)

وَمَصْدَرُهَا الرُّوْيَا ، نحو (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ)^(١) ، ولا تختصُّ
الرُّوْيَا بمصدر الحلمية ، بل تقع مصدراً للبصرية ، خلافاً للحريري وابن مالك ،
بدليل (وَمَا جَمَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ)^(٢) ، قال ابن
عباس : هي رُؤْيَا عَيْن .

= أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى « رققى » بضم
الراء أو كسرهما - جمع رقيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .
الإعراب : « أبوحنس » مبتدأ ، وجملة « يؤرقنى » خبره ، و « عمار » وسائر
الأعلام : معطوفات عليه ، وقد رخم « أنال » فى غير النداء ضرورة ، وأصله أنالة ،
فهو مرفوع بضمه ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أرام » أرى : فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز الذى هو ضمير
جماعة الغائبين مفعول أول « رققى » مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله « أرام رققى » حيث أعمل « أرى » فى مفعولين : أحدهما
الضمير المنصل به ، والثانى قوله « رققى » ورأى ههنا بمعنى حلم أى رأى فى منامه ،
وقد أجريت مجرى « علم » وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا
إدراك بالحس الباطن كالعلم فلذا أجريت مجراه ، وعجىء للمفعول الثانى معرفة - وهو
قوله « رققى » - فى هذا البيت يرد على الذين ذهبوا إلى أن « رأى » الحلمية تنصب
مفعولا واحدا ، وأن المنصوب الثانى فى الكلام حال ، ووجه الرد أن الأصل فى الحال
أن يكون نكرة .

(١) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٦٠ من سورة الإسراء ، والذى يدل على أن « الرؤيا » فى هذه الآية
الكريمة يراد بها الرؤبة البصرية أربعة أمور ، الأول : أن الصعابة الذين شهدوا تنزيل
القرآن قالوا : إنها رؤيا عين ، والأمر الثانى : أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة
للناس ، والعقل يقضى بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان قد قال لهم إنى رأيت =

النوع الثاني : أفعال التصيير ، كَجَمَلَ ، وَرَدَّ ، وَتَرَكَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَبَ ، قال الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا)^(١) (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا)^(٢) (وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ)^(٣) (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)^(٤) ، وقال الشاعر :

— ١٨٣ — * تَخَذْتُ غُرَازَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا *

== فيما يرى النائم أني ذهبت إلى بيت القدس وكان كذا وكذا ثم رجعت لم يكذبني أحد ، لأنه يحدث لكثير منهم أن يرى في منامه أنه قطع المسافات البعيدة في لحظات يسيرة ، فلا يستنكر ذلك من نفسه ، الأمر الثالث : أنهم استوصفوه بيت للقدس والطريق إليه وبالغوا في تحمري ذلك منه ، والأمر الرابع : أن مجيء « الرؤيا » بمعنى رؤية البصر قد جاء في كلام العرب المحتج بكلامهم ، مثل قول الراعي يصف صيادا رأى صيدا :

وَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فَوَادُهُ وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

١٨٣ — هذا صدر بيت من الوافر لأبي جندب بن مرة الهذلي ، وهو أخو أبي خراش الهذلي ، والبيت المستشهد بصدده ثالث ثلاثة أبيات له يقولها في بني لحيان ، وهو :
بتامه مع ما قبله :

لَقَدْ أُمْسَى بَنُو لَحْيَانَ مِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ فِي خِزْيٍ مُبِينٍ
جَزَيْتُهُمْ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِي بَنِي لَحْيَانَ ، كَلًّا فَأَخِرُونِي
تَخَذْتُ غُرَازَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا وَفَرَّوْا فِي الْحِجَازِ لِيُنَجِزُونِي

اللغة : « جزيتهم » أراد كافأهم على سوء صنيعهم « بما أخذوا تلادي » الباء ههنا للسببية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام : كانت مكافأتي إياهم بسبب أخذهم تلادي ، والتلاد — بكسر التاء وتخفيف اللام بعدها ، وبزنة كتاب — ومثله التلید : المال

وقال :

— ١٨٤ * فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كَوَّلُ *

وقالوا : « وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ » وهذا مُلَازِمٌ لِلْمَعْنَى .

= الذى ولد عندك ، فإن تكن قد ورثته فهو طارف وطريف « اتخذت » بفتح التاء وكسر المعجمة — قيل : هو فعل ثلاثى وضع من أول الأمر هكذا ، وقيل : هو مخفف من اتخذ نظير تقي الخفف من اتقى « غراز » بضم العين المعجمة ، وبزنة غراب وآخره زاي معجمة ، ومنهم من يرويه غران بالنون فى مكان الزاي ، وهو اسم واد « ليعجزونى » ليعلبونى ، وذلك بأن يقوتونى فلا أدركهم .

الإعراب : « اتخذت » اتخذ : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « غراز » مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة « إثرهم » إثر : ظرف منصوب بتخذ ، وضمير الغائبين العائد على بنى لحيان مضاف إليه « دليلا » مفعول ثانٍ لتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وفروا » الواو عاطفة ، ويجوز عندى أن تكون حالة على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن تأتى جملة الحال فعلية فعلها ماض غير مقترن بقد ، أو على مذهب البصريين على أن تكون قد مقدره بعد الواو ، وفر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « فى الحجاز » جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزونى » اللام لام التعليل ، والفعل المضارع منصوب بأن المضمره بعد لام كى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وأن المضمره مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بفر ، وتقدير الكلام : وفروا فى الحجاز لإعجازهم إياى .

الشاهد فيه : قوله « اتخذت غراز دليلا » حيث استعمل فيه اتخذ وهو فعل من الأفعال الدالة على التصير ، ونسب به مفعولين : أحدهما « غراز » وثانيهما قوله « دليلا » على ما بيناه فى إعراب البيت .

١٨٤ — اختلف النحاة فى نسبة هذا البيت ؛ فذكر قوم أنه من كلام حميد الأرقط وذكر ابن هشام فى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم (١ / ٥٦ بتحقيقنا) أنه لرؤية بن =

= العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة فوجدت هذا الشاهد رابع أربعة آيات من مشطور الرجز ، ووزنه وزن بعض ضروب السريع - وهاكها :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ تَرْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ سَجِيلٍ
وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٌ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كَوْلٍ

وهذه الآيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل ، وتدردت هذه القصة في القرآن الكريم في سورة سميت سورة الفيل ، وذلك قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ ألم يجعل كيدهم في تضليل ؟ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل ، فجعلهم كعصف ما كول) وأغلب ألفاظ الرجز هي ألفاظ السورة نفسها كما ترى .

اللغة : « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشي على بلاد اليمن يريدون هدمه وتخريبه فرد الله كيدهم في نحورهم وأهلكهم « ترميهم حجارة من سجيل » السجيل في الأصل : الطين الذي تحجر ، وعن ابن عباس أنه الطين الذي أحرق كما يحرق الآجر ، وعن يونس : السجيل الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، قيل : هو جمع لا واحد له من لفظه كالعبايد والعبايد والشمايط ، وقيل : واحد إبالة ، وقيل : واحد إيول - بزنة جرد حل - - « وصيروا » تركوا « كعصف » العصف : ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد ، ويقال : هو التبن .

الإعراب : « صيروا » صير : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو للمفعول الأول مبني على السكون في محل رفع « مثل » مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة « كعصف » الكاف زائدة ، ومثل مضاف و « عصف » مضاف إليه ، وقد فصل بين المتضامين بالكاف كما قد يفصل بينهما بغير الكاف مما ستعرفه في باب الإضافة « ما كول » صفة لعصف مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : « فصيروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حول من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أولهما واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل ، وثانيهما قوله « مثل » .

فصل . لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحدها : الإعمال ، وهو الأضل ، وهو واقع في الجميع .

الثاني : الإلتاء^(١) ، وهو : إبطال العمل لفظاً ومجلاً ، لضعف العامل بتوسطه

(١) فإن قلت : فما معنى كل من الإلتاء والتعليق ؟

فالجواب أن تقول لك : إن التعليق هو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة - « إبطال عمل العامل لفظاً ، لا معنى » يعنون أنك تجيء بالعمول - وهو ههنا للمفعولان - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، فتقول مثلاً « علمت أزيد مسافر أم عمرو » فإن قولك « زيد مسافر » هو العمول ، وأصله مبتدأ وخبر ، والمبتدأ والخبر مرفوعان ، وقد جثت بهما بعد دخول العامل - وهو علمت - مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما ، لسر مستعرفه ، فليس لعلم عمل في لفظ هذه الجملة كما ترى ، ولكن هذه الجملة في محل نصب ؛ لأنها - من حيث المعنى - معمولة للفعل التقدم عليها ، وهو يطلب منصوباً ، والدليل على ذلك أنك تعطف عليها جملة أخرى بنصب جزءها ، فتقول : « علمت لزيد مسافر وعمراً مقبياً » لأن العطف يكون تبعاً للمحل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ ، وأما الإلتاء فهو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً - « إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعاً » ويعنون بذلك أنك تجيء بالعمول - وهو المفعولان كما علمت - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، ولا تقدر - مع ذلك - أن هذا العامل له تسلط على محل هذا العمول ، فتقول « زيد ظننت فاهم » أو تقول « زيد فاهم ظننت » فزيد في المثالين مبتدأ ، وفاهم خبر ، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل معهما ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب أيضاً لأنها جملة ابتدائية ، ولا محل لظننت في لفظ المبتدأ والخبر وهو ظاهر ، ولا في محل المبتدأ والخبر لأنها لو عملت في محلها لكانت جملة في محل نصب مفعولاً به ، وقد قلنا لك : إن الجملة لا محل لها من الإعراب وإنها ابتدائية ، فلو عطف عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترفع طرفي هذه الجملة للمعطوفة تبعاً للفظ طرفي الجملة المعطوف عليها ، إذ لا محل للجملة المعطوف عليها يجوز لك أن تراعيه ، فتقول « زيد ظننت فاهم ، وعمرو مكابر » .

= فإن قلت : فما الفرق العملي بين هذين الحالين ؟
 فالجواب عن ذلك أن تقول لك : قد اتفق جمهور النحاة على أن بينهما فرقاً من وجهين .
 أحدهما قد انضح لك من الكلام السابق في شرح معناهما ، وخصالته : أن
 الجملة في حال الإلغاء لا عمل لها من الإعراب ، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع تبعاً
 لفظها ، أما الجملة في حال التعليق فلفظها مرفوع ومعملها نصب ، فيجوز لك في العطف
 عليها أن تراعى لفظها فتجيء بالمعطوف مرفوعاً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر »
 وأن تراعى عملها فتجيء بالمعطوف منصوباً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافراً » .
 والوجه الثاني : أن إلغاء عمل العامل في الممول أمر اختياري لا يجب عليك
 أن تصير إليه ، بل يجوز لك - مع توسط العامل أو تأخره - أن تسلطه على الممول
 فتنصبه ، كما يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجيء به على أصله ، فتقول « زيد ظننت مسافراً »
 أو تقول « زيدا ظننت مسافراً » وتقول « زيد مسافر ظننت » أو تقول « زيدا
 مسافراً ظننت » وخالف الأخفش في هذا ، فجعل الإلغاء واجباً عند توسط العامل بين
 للممولين أو تأخره عنهما ، وأما تعليق العامل عن العمل في لفظ الممول فأمر واجب
 لا مندوحة لك عنه ، ومعنى هذا أنه يتعين عليك أن تأتي بالممول المعلق عنه على أصله
 الذي كان عليه قبل دخول العامل عليه ، وهو الرفع .

فإن قلت : فما سر هذا الفرق ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن طبيعة الأدوات التي تعلق العامل عن الممول
 أن لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فإذا قلت
 « علمت لزيد قائم » وأتيت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد
 اللام ، لأن لام الابتداء تأتي طبيعتها إلا أن تكون في أول الكلام ، وكذلك كل
 الأدوات التي حكى النحاة أنها تكون سبباً في تعليق العامل ، فأما في حال الإلغاء فإنه
 لم يدخل شيء بين العامل والممول ، وكل ما في الباب أن العامل قد وضع في غير
 موضعه الطبيعي من الجملة ، ولو كانت هذه الأفعال التي هي أفعال القلوب مثل بقية
 الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع وضعها في غير موضعها كما عملها إذا وضعت في
 موضعها ، ولكنها - أي أفعال القلوب - ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فلهذا جاز =

== إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها ، انظر إلى قولك «ضرب زيد عمرا» فهذا فعل متعد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل في ترتيب العامل والمعمولات ، ثم انظر إلى قولك «ضرب عمرا زيد» وإلى قولك «عمرا ضرب زيد» تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق ، وليس لك أن تلغى هذا الفعل فتمنعه من نصب مفعوله ، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المفعول بين الفعل وفاعله ، وقد كان هذا ممكنا أن يلتزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالا متعدية ومن حيث كان هذا شأن الأفعال المتعدية ، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفا يقعد بها عن منزلة بقية الأفعال ، فعاملتها معاملة تقصر عن معاملة سائر الأفعال المتعدية ، فقضى استعمالهم إياها بأنها إذا وقعت في موقعها الطبيعي من الكلام ووقع معمولاتها منها في الموقع الطبيعي التزموا إعمالها خلافاً للكوفيين في هذه الجزئية ، وإذا تغير الوضع الطبيعي فتأخر الفعل عن المفعولين جميعاً أو توسط بينهما لم يلتزموا الإعمال ، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً .
فإن قلت : فهل يجرى كل واحد من الإلغاء والتعليق في شيء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه ؟

فالجواب عن هذا السؤال أن نقول لك :

أما الإلغاء فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه لا يجرى في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب المعقود لها هذا الباب .
وأما التعليق فإن للنحاة فيه مذهبين :

الأول - وهو مذهب يونس بن حبيب - أنه يجرى في جميع الأفعال القلبية وغير القلبية ، فيجوز عنده أن تقول «ضربت أيهم في الدار» على أن يكون «أيهم» اسم استفهام مبتدأ ، و«في الدار» جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بضربت ، وقد ذكرنا في باب الاسم الموصول أنه حمل على التعليق قوله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) وهذا مذهب غير مرضى عند العلماء .
الثاني - وهو مذهب الجمهور - أن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل : النوع الأول : كل فعل بدل على الشك ، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر ، =

أو تَأَحْرِهِ ، كـ « زَيْدٌ ظَنَّتُ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَّتُ » (١) قال :

= نحو قولك : شككت أزيد في الدار أم عمرو ، وترددت أوفى أنت أم غادر ، ونسيت أ كنت معنا أمس أم لم تكن .

النوع الثاني : كل فعل يدل على العلم ، نحو قولك : علمت أصادق أنت أم كاذب ، ودريت أصدق فعلك مقالك أم لا ، وتبينت أنؤدى واجبك أم تهمله .

النوع الثالث : كل فعل يطلب به العلم ، نحو قولك : فكرت أمقيم أنت أم ظاعن ، وابتليت عليا أيصبر أم يحجز ، وامتحنت خالدا أيشكر الصنبعة أم يجحدها ، واستفهمت أحضر بكر أم غاب .

النوع الرابع : كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت ، كقولك : لمست أناعم جلدك أم خشن ، وشممت أطيب ريحك أم نتن ، وأبصرت أسريعة خطاك أم بطيئة .

(١) ظاهر عبارة المؤلف ههنا أن للإلغاء صورتين ليس غير :

إحداهما: أن يتوسط الفعل القلبي بين المفعولين كما في الشاهد رقم ١٨٥ الذي سيأتي عقيب هذا الكلام ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَ فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَ

وهذا البيت يروى برفع كلمة « ربع » ونصبها ، فأما رواية الرفع فتخريجها على أن « شجا » فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وربع: فاعل شجا ، وهذه جملة فعلية لامحل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أى أن الكلام مبتدأ بها ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وليس له مفعول لا في اللفظ ولا في التقدير ، وهذه الجملة لامحل لها من الإعراب أيضا لأنها معترضة بين الفعل وفاعله ، وأما رواية نصب كلمة « ربع » فتخريجها على أن « شجاك » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربع ، والجملة في محل نصب مفعول ثان تقدم على العامل وعلى المفعول الأول ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وربع : مفعول أول لأظن ، وأصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك ، وهذا البيت بروايته يدل على أن الإلغاء عند التوسط جائز .

— ١٨٥ — * وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَأَنْخَوْرُ *

= الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعا ، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم (١٨٦) ومن شواهد أيضا قول الشاعر :

آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْهِبِكُمْ مِنْ لَفَى الْخُرُوبِ اضْطِرَامُ
وقد ذكر غير المؤلف من النحاة صورة ثالثة للانعاء ، وهي أن يتقدم الفعل القلبي على المفعولين جميعا ، ولكن لا يتبدأ به الكلام ، بل يقع قبله شيء من الكلام نحو قولك « متى ظننت زيدا قائما » ومنه البيت :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وسيدكر المؤلف هذه الصورة في صدد تخريج الشاهدين ١٨٩ و ١٩٠ .

١٨٥ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبِالْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي *

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المقرئ .

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهي ما كان من الشعر من بحر الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة ، وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كرؤية والعجاج أبيه ، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الراجز :

* أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَصِيدًا *

« توعدني » تهددني ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر

الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً .

الإعراب : « أبالأراجيز » الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدني الآتي « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللؤم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المفعول وعامله « توعدني » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وفي الأراجيز » الواو واو الحال ، وفي : حرف جر ، الأراجيز : مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق =

وقال :

* هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعَمَانِ ، وَإِنَّمَا * — ١٨٦

== معذوف خبر مقدم «خلت» خال : فعل ماض ، وتاء التثكم فاعل مبني على الفهم في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لهما من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « اللؤم » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة « والخور » الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللؤم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « في الأراجيز خلت اللؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله « اللؤم » والخبر الذي هو قوله « في الأراجيز » ، فلما توسط الفعل بينهما ألقى عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لنصبهما ، فكان يقول : وخلت اللؤم والخور في الأراجيز ، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والجرور على أنه المفعول الثاني .

١٨٦ - هذا صدر بيت من الطويل لأبي أسيدة الديري ، وقد رواه ابن السكيت في كتاب الألفاظ ثاني أربعة أبيات (انظر تهذيب الألفاظ ص ١٣٥) ونسبها إلى أبي أسيدة الديري ، وهاك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه :

وَإِنِّ لَنَا شَيْخَيْنِ لَا يَنْفَعَانِنَا غَتَّيْنِ لَا يُجْدِي عَلَيْنَا غِنَاهُمَا
هُمَا سَيِّدَانَا ، يَزْعَمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنِ أَيْسَرَتْ غِنَاهُمَا
وقد روى الجاحظ في كتاب الحيوان (٦ / ٦٥) أول هذين البيتين مع بيتين آخرين بعده .

اللغة : « شيخين » تثنية شيخ ، وهو الذي تقدمت به السن وظهر فيه الشيب ، والإنسان شيخ من خمسين سنة من عمره إلى آخره حياته ، وقيل غير ذلك ، وسبق تفسيره قريبا (ش ١٧٥) وقد جرت عادة الناس أن يكون المقدم عليهم وصاحب الرأي فيهم من بلغ سن الشيخ ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأى القوم والمقدم عليهم ، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبي كان يسمى شيخ البطحاء « لا يجدى علينا غناها » يريد أن غناها قاصر نفعه عليهما ، ولا ينال قومها منه شيء ، وأجدى : صار ذا جدى ، وهو العظية والنفع « هما سيدانا يزعمان » يريد أن هذين الشيخين ==

والغناء المتأخر أقوى من إعماله ، والمتوسط بالعكس ، وقيل : هُما في المتوسط بين المفعولين سواء .

الثالث : التعليق ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لِحجىء ماله صدرُ الكلام بعده ، وهو : لام الابتداء ، نحو (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَأْلَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ)^(١) ، ولام القسم ، كقوله :

== يظنان أن لهما السيادة علينا والتقدم « أسرت غنماهما » معناه كثرت ألبانها وجرى علينا منه ، ورواه ابن السكيت « أسرت غنماهما » بالتضعيف . وضرب ذلك مثلاً لما يجرى عليهم من النفع .

المعنى : يقول : إن من قومنا رجلين طعنا في السن وليس من ورائهما نفع لنا ، وهما يظنان أنهما يتقدم سنهما قد صارا صاحبي الأمر النافذ فينا ، ولكننا لانعرف لهما بذلك إلا أن بنالنا من غنماهما ما نتفع به ، وما دامت أيديهما مغلوطة فينا لانقر لهما بسيادة ، ولا نعرف لهما بتقدم .

الإعراب : « هما » ضمير منفصل مبتدأ « سيدانا » سبدا : خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وسبدا مضاف والضمير مضاف إليه « يزعمان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « إنما » أداة حصر لاعمل لهما « يسوداننا » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، ونا : مفعول به « إننا » حرف شرط جازم « أسرت » أيسر : فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، والتاء للتأنيث « غنماهما » فاعل أيسر ، مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وضمير الغائبين العائد إلى الشيخين مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « هما سيدانا يزعمان » حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبي - وهو يزعم - وأخره في الكلام عن مفعوليه ، فرفعهما ، وألغى عمله في لفظهما وفي المحل أيضاً ، وهذان المفعولان هما للمبتدأ والخبر الآن ، وذلك قوله « هما سيدانا » ولو أنه أخرهما عن الفعل لنصبهما به فقال « يزعمانها سيدنا » وذلك ظاهر إن شاء الله ، ومثله البيت الذي أنشدناه في ص ٥٨ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلغاء .

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

— ١٨٧ — * وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَلتَّائِبِينَ مَنِيبِي * *

١٨٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* إِنَّ الْمَنَائِبَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا * *

والبيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦) وللؤلف في قطر الندى (رقم ٧٣) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٥) وهو من قصيدة لبيد الممدودة في المعلقة والتي أولها قوله :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمَقَامُهَا بِمِئِي تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

اللغة : « منيقي » المنية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى يمي - بوزن رمى يرمى - ومعناه قدر ، ولحقها التاء لأنها قد صارت اسما « لاتطيش » لاتخب ، بل تصيب المرعى دائما « سهامها » السهام : جمع سهم .

المعنى : إني موقن أنني سألاقي للموت حتما ، لأن الموت نازل بكل إنسان ، ولا يفلت منه أحد أبدا .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل ماض وفاعل « لتائين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأنى : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لاجل له من الإعراب « منيقي » منية : فاعل تأنى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء للتسكيم ، وهو مضاف وياء للتسكيم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المؤكد والفاعل لاجل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفي ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتائين منيقي » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك =

وَمَا النَّافِيَةُ نَحْوُ (أَمَدٌ عَلِمْتَ مَا هُوَ لِأَنَّ بِنَطْقُونَ)^(١) .
 وَلَا وَإِنَّ النَّافِيَتَانِ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ « عَلِمْتُ وَاللَّهِ
 لَأَزِيدَنَّ فِي الدَّارِ وَلَا أَعْمُرُو » وَ « عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » .
 والاستفهام ، وله صورتان :

إحداها : أن يعترض حرفُ الاستفهامِ بين العامل والجملة ، نحو (وَإِنَّ
 أَذْرِي أَقْرَبُ أُمَّ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)^(٢) .

والثانية : أن يكون في الجملة أَسْمٌ استفهامٍ : عمدة كان ، نحو (لِنَعْلَمَ
 أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْسَى)^(٣) ، أو فضلة ، نحو (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ
 مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^(٤) .

ولا يدخل الإلقاء ولا التعليقُ في شيء من أفعال التَّضْيِيرِ ، ولا في قلبية
 جامدٍ — وهو اثنان : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ^(٥) — فإنهما يلزمان الأثرَ ، وما عداها
 من أفعال الباب متصرف إلا وَهَبَ ، كما مر .

== الفعل في هذا الواقع علق عن العمل في لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل
 المفعولين ، فكان يقول : ولقد علمت منيق آتية ، بنصب منية نصبا تقديريا على أنه
 المفعول الأول ، ونصب آتية نصبا ظاهرا على أنه المفعول الثاني ، ولكن وجود اللام
 منع من وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجودا في المحل ، والدليل على وجوده
 في المحل أنك لو عطفت على محل جملة « لتأتين منيق » لعطفت بالنصب ، وسيأتي
 إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي ، إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .
 (٣) من الآية ١٢ من سورة الكهف . (٤) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .
 (٥) المراد « هب » القلبية التي بمعنى ظن ، و « تعلم » القلبية التي بمعنى اعلم ،
 وهما ملازمان لصيغة الأمر كما قال المؤلف ، فأما « هب » من الهبة فهو فعل متصرف
 تام التصرف ، وكذلك تعلم بمعنى اكتسب علما نحو « تعلمت النحو » فإنه أيضا متصرف
 تام التصرف ، وقد سبق لنا ذكر هذا .

ولتصاريفهن ما لهنّ ، تقول في الإعمال : « أظنُّ زيدا قائما » و « أنا ظان زيدا قائما ، وفي الإلغاء « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَانَ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَانَ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَانَ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَنَا ظَانَ قَائِمٌ قَائِمٌ » .

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :
أحدهما : أن العامل الملتقى لا عمل له أَلْبَتَّةَ ، والعامل المعلق له عملٌ في المحل ، فيجوز « علمت لزَيْدٌ قائمٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ من أموره » بالنصب عَطْفًا على المحل ^(١) ، قال :

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما .
الأول أن للعلماء خلافا في الجملة المعلق عنها بأحد المطلقات التي ذكرها المؤلف -
إلا الاستفهام - ولم في ذلك ثلاثة مذاهب :

أولها : أن لهذه الجملة عملا من الإعراب ، وابن هذا المحل هو النصب ، وهذا مذهب سيويه وسائر البصريين وابن كيسان ، وهو الذي يجري عليه كلام المؤلف ههنا .

والثاني : أنه لا عمل لها من الإعراب ، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل المعلق ، فإذا قلت « علمت لزَيْدٌ قائمٌ » فتقدير الكلام : علمت والله لزَيْدٌ قائمٌ ، وهذا مذهب الكوفيين .

الثالث : أن الجملة المعلق عنها لا عمل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق ، وليس مدلولاً عليه بشيء محذوف كما زعم الكوفيون ، وهذا مذهب المغاربة من النعويين ، ومن ذهب إليه ابن عصفور .
الشيء الثاني : أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد في معنى الجملة .

١٨٨ — وَمَا كُنْتُ أُدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكِّي
وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

١٨٨ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذى اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤلف في قطر الندى (رقم ٧٤) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧) .

اللفظة : « أدري » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها « موجعات » جمع موجعة ، وهى المؤلة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء ، لأنه لم يكن يمر بخاطري ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلة ، لأننى كنت مرتاح الخاطر هنى البال . وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبى وامتلكت مشاعرى .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « أدري » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدري ، وقبل مضاف و « عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « البكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بأدري سدت مسد مفعولها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « موجعات » معطوف على محل ما البكى ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجرورا بحتى ، والجار والمجرور متعلق بالنفى الذى دل عليه « ما » فى قوله « ما كنت أدري » .

والثاني : أن سبب التعاليق مُوجِبٌ ، فلا يجوز « ظَنَنْتُ ما زِيداً قائماً »
وسبب الإلغاء مُجَوِّزٌ ، فيجوز « زِيداً ظَنَنْتُ قائماً » و « زِيداً قائماً ظَنَنْتُ » .
ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش ،
واستدلوا بقوله :

١٨٩ — * أَنِّي رَأَيْتُ مِلاَكُ الشَّيْمَةِ الأَدَبُ * *

الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البسكى ولا موجعات » فإن « أدرى » فعل مضارع
ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البسكى » جملة من مبتدأ وخبر ،
وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن المبتدأ اسم استفهام ،
واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير ، لهذه الأسباب لم
يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل في محلها النصب ، والدليل على أنه عمل
في محلها النصب أنه لما عطف عليهما قوله « موجعات » جاء به منصوباً بالكسرة نيابة
عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم .

١٨٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

* كَذَلِكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي * *

والبيت بما اختاره أبو تمام في حماسته ونسبه إلى بعض الفزاريين ، ولم يعينه (وانظر
شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .

اللغة : « كذلك أدبت » الأحسن في الكاف في مثل هذا التعبير أن تكون اسماً
بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وتقدير الكلام :
تأديباً مثل ذلك التأديب أدبت ، وذلك التأديب هو الذي عبر عنه في البيت السابق
عليه ، وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيهِ ، وَالسُّوءَةَ اللَّقَبُ

« ملاك » بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم .

الإعراب : « كذلك » الكاف اسم بمعنى مثل نعت محذوف ، يقع مفعولاً مطلقاً

عامله أدبت الذي بعده ، واسم الإشارة مضاف إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، =

(• — أوصح المسالك ٧)

والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعنا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ،
 والتقدير : تأديبا مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبني للمجهول ،
 والتاء نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلقى » الجار
 والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء التسلّم مضاف إليه
 « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة
 في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ
 « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب
 سدت مسد مفعولى وجد على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ
 جزءى هذه الجملة ، والأصل : وجدت للملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة في محل نصب
 مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى
 الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب .

الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيمة الأدب » فإن ظاهره أنه ألقى « وجدت »
 مع تقدمه ، لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيمة الأدبا » بنصب « ملاك »
 و « الأدب » على أتھما مفعولان ، ولكنه رفعهما ، والعلماء يختلفون في تخریج هذا
 البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب .
 فقال الكوفيون : هو على الإلغاء ، والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط
 والتأخر ؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فهذا الإلغاء أثر من
 آثار ضعفها .

وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخریج :
 الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدره الدخول على « ملاك » .
 والثانى : أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة
 المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان ، على ما بيناه في إعراب البيت .
 والثالث : أنه من باب الإلغاء ، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع في أول
 الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر « أنى » وهذه هي الصورة الثالثة من الصور
 الميعة للإلغاء كما سبق التنبيه إليه .

وقوله :

* وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ * ٩٠ —

والنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذه التأويلات من التكلف ، ولا يسهه إلا أن يحكم فى هذه المسألة - بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على مارواه الكوفيون - بمذهب الكوفيين ، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد ، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله ، وإلا يكن الأمر كذلك تصحح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها ، لأن التأويل فى كل كلام ممكن .

١٩٠ - هذا معجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

* أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا *

والبيت لسكعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتى مطلعها :

بَانَتْ سُعَادٌ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَّبُولٌ مُتَيَّبٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدَّ مَكْبُولٌ

اللغة : « بانّت » وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبله الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب - بالتضعيف - إذا ذلله وقهره وعبده « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق ب« تيم » أصله من قولهم : فدى الأسير بفضله فداء ؛ إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو الفيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء . الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وآمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت واوه ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تدنو ، وهو مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل على مذهب سيويوه الذى يميز مجيء الحال من الابتداء ، أو صاحبه ضمير الابتداء المستتر فى الخبر على مذهب الجمهور « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة الابتداء والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدَّرَة ، والأصل « لَمَلَاكُ »
و « لَلدَّيْنَا » ثم حُذِفَتْ وبقي التعليقُ .

والثاني : أن يكون من الإلغاء ، لأن التوسطَ المُبَيِّحَ للإلغاء ليس التوسطَ
بين الممولين فقط ، بل توسط العامل في الكلام مُقْتَضٍ أيضاً ، نعم الإلغاء
للتوسطِ بين الممولين أقوى ، والعامل هنا قد سبقَ بَأَنَّ وبما النافية ، ونظيره
« مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » فيجوز فيه الإلغاء .

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو

= الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه أُلغِيَ « إخال »
مع كونه متقدماً ، وقد أخذ بهذا الظاهر نخبة الكوفة ، ورأوا أنه يجوز في أعمال
القلوب - بسبب ضعفها في ذاتها - أن تلغى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين
جميعاً في كل حالة ، وأنه يجوز الخذوع على هذا ، وليس هذا الظاهر مسلماً عند جمهور
البصريين ، وهو الذي اختاره المؤلف هنا تبعاً للناظم ، ولهذا أولوا البيت بما يخرج به
عن استشهاد أهل الكوفة به ، ولهم فيه توجيهات عدة .

منها : أنه من باب التعليق ، وأن لام الابتداء مقدره بين « إخال » وما بعدها ، وتقدير
الكلام : وما إخال لدينا منك تنويل .

ومنها : أنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطاً كما قرره المؤلف .

ومنها : أن « إخال » عاملة في مفعولين ، الأول مفرد محذوف وهو ضمير الشأن
والثاني جملة ، كما قررناه في إعراب البيت .

وهذا الأخير أحد توجيهات في البيت على تقدير الإعمال ، وهو الذي ذكره الشارح ،
وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » اسم موصول مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال »
عاملة في مفعولين أحدهما محذوف وهو العائد على « ما » والثاني هو متعلق قوله « لدينا »
والتقدير : الذي إخاله كائننا منك هو تنويل .

ضمير الشأن ، والأصل « وَجَدْتَهُ » و « إِخَالَهُ » كما حُذِفَ في قولهم « إِنْ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ » .

* * *

فصل : ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً — أى : لدليل — نحو
(أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كَذَّبْتُمْ تَزْعُمُونَ) ^(١) ، وقوله :

١٩١ — بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةِ سُنَّةٍ

تَرَىٰ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

أى : تزعمونهم شركائى ، وتحسب حُبهم عاراً علىّ .

(١) من الآية ٧٤ من سورة القصص .

١٩١ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت للكثير بن زيد الأسدى ، من

قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرَبْتُ ، وَمَأْشُوقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يَلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزَلٍ وَلَمْ يَقْطُرْ بَنِي بَنَانٍ مُحْصَبُ

اللغة : « ترى حُبهم » رأى هبنا من الرأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العملية بشيء من التكلف « عاراً » العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عبرته كذا ، قالوا : ولا تمل : عبرته بكذا ، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وفي لامية السموأل :

تَعَيَّرْنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنْ الْكِرَامَ قَلِيلٌ

وليس في الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثانى بنفسه ، لأن حذف الجار مطرد قبل أن المؤكدة . ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول ذلك ، ولكنه قليل (وانظر شرح الحماسة ١ / ٣٢) « وتحسب » أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف ، و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « آية » جار ومجرور معطوف على الأول ، وأية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما حذفهما اقتصاراً — أى : لغير دليل — فمن سيبويه والأخفش اللعُّ مطلقاً ، واختاره الناظم ، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً ، لقوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)^(١) (فَهَوَ يَزِي)^(٢) (وَظَنَنْتُمْ ظَنَّهُ السَّوَاءُ)^(٣) ، وقولهم : « مَنْ يَسْمَعُ يَحْتَلِ » ، وعن الأعمى يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم .

ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً ، وأما اختصاراً فنعمة ابن مَلَكُون وإجازة الجمهور ، كقوله :

١٩٢ — وَالْقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَطُنِّي غَيْرَهُ

مِثِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُسْكِرِمِ

وجوبا تقديره أنت « جهم » حب : مفعول أول ترى ، وضمير الغائبين مضاف إليه « عاراً » مفعول ثان ، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها عملية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ويجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له « وتحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب جهم عارا على » .
الشاهد فيه : قوله « تحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في الإعراب وبينه الشارح .

(١) من الآيتين ٣١٦ و٣٣٢ من سورة البقرة (٢) من الآية ٣٥ من سورة النجم

(٣) من الآية ١٢ من سورة الفتح .

١٩٢ — هذا بيت من الكامل ، والبيت لعنترة بن شداد العبسي ، من معلقته

للمشهورة التي مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

اللغة : « غادر » ترك « متردم » بزنة اسم المفعول — وهو في الأصل اسم مكان من

فصل : تُحَكِّي الجملة الفعلية بعد القول ، وكذا الأسمية ، وَسَلِّمْ يُعْمَلُونَهُ فيها عملَ ظنٍّ مطلقاً ، وعليه يُرْوَى قوله :

١٩٣ — * تَقُولُ هَزِيْزَ الرِّيحِ مَرَّتَ بِأَنْسَابِ * *

= قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترم » بالنون — وهو صوت خفي ترجمه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ، وهل يتبها لك أو لغيرك أن تحيثوا بشيء جديد ؟ « الحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل في الاستعمال ، والأكثر أن يقال في اسم المفعول محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي ، وفي اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه .

المعنى : أنبت عندي بمنزلة الحب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعا .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسام ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظني » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المخاطبة فاعل « غيره » مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف « مني » جار ومجرور متعلق بقوله « نزلت » « بمنزلة » مثله ، ومنزلة مضاف ، و « الحب » مضاف إليه « المكرم » نعت له .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظني غيره » حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن ملكون ، والأصل : فلا تظني غيره حاصل ، أو نحو ذلك .

١٩٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ * *

والبيت في وصف فرس ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وأولها قوله :

حَلِيلِيَّ مُرًّا بِي كُلِّيَّ أُمَّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْقَوَادِ الْمَعْدَبِ

اللغة : « شأوين » مثني شأو — بفتح الشين وبكون الهمزة — وهو الشوط والطلق ، تقول : جرى الفرس شأواً ، تريد شوطاً ، ومنه قالوا : فلان لا يدرك شأوه ، =

بالنصب ، وقولُه :

١٩٤ - * إِذَا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ * *

= يريدون أنه سباق في المكرمات لا يجاريه أحد ولا يباريه « عطفه » بكسر العين وسكون الطاء المهمله - جانبه ، وأراد من قوله : « ابتل عطفه » أنه عرق « هنريز الريح » دويها عند هبوبها « أناب » اسم جنس جمعي واحدة أنابة ، وهي الشجرة ، والريح إذا مرت بالشجرة سمعت دويها عليا .

المعنى : يصف الفرس بأنه سريع الجرى شديد يشق الجو شقاً ، حتى لتظنه عندما يشتد جريه ريحاً مرت بشجرة .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هنريز » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الريح » مضاف إليه « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الريح « بأناب » جار ومجرور متعلق بمر ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام ، ونصب فيه مفعولين : أحدهما قوله « هنريز الريح » وثانيهما جملة « مرت بأناب » والذين يجرونه هذا الجرى بغير قيدهم بنو سليم من بين العرب كافة ، وأما غيرهم فيتقيدون بقيود ذكرها المؤلف كغيره من النحاة .

١٩٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْحَجْرِ *

والبيت من كلمة للحطيفة يصف بعيره بالسرعة ، ومثله في المعنى قول حميد

ابن نور :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا : وَرِذْهُنَّ ضُحَى غَدٍ

تَوَاهَقْنَ حَسَى وَرِذْهُنَّ طُرُوقُ

تواهقن : تبارين في السير ، وأراد أسرعن ، وطروق : هو الورود ليلاً =

اللغة : « قلت » معناها هنا ظننت « آئب » اسم الفاعل من « آب يؤب » إذا رجع ، والمادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفي أول الليل ، وأراد هنا من الأوب وقته الذي ذكرنا « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مشناة مشددة - هي البرذعة ، وقيل : ما يوضع تحتها ، والبرذعة توضع تحت رحل البعير « بالهجر » بفتح الهاء وسكون الجيم هنا - نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله الهاجرة ، وأصل الهجر بتحريك الجيم ، ولكنه سكنها حين اضطر .

المعنى : يقول : إذا ظننت أني أصل بلدة عند آخر النهار وفي أول الليل وقدرت للمسافة التي بيني وبينها هذا الوقت فإنني أصل البلدة في نصف النهار عند شدة الحر ، ولا أحتاج للوقت الباقي بعد ذلك ، وهذا بسبب سرعة بعيري ونجايته .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بوضعت الآتي « قلت » فعل ماض بمعنى ظننت مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء التكلم فاعله « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « آئب » خبر أن ، وفي آئب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل « أهل » مفعول به لآئب لإشراجه معنى واصل أو مدرك ، وأهل مضاف و « بلدة » مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي قال الذي بمعنى ظن ، وجملة قال وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة إذا إليها « وضعت » فعل وفاعل « بها ، عنه » جاران ومجروران يتعلقان بوضع ، والضمير المجرور محلا بالباء يعود إلى البلدة ، والضمير المجرور محلا بمن يعود إلى البعير الموصوف « الولية » مفعول به لوضع « بالهجر » جار ومجرور متعلق بوضع .

الشاهد فيه : قوله « قلت أني آئب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التي بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية وردت في هذا البيت بفتح همزة « أني » ولو أنه قصد الحكاية لكسر الهمزة كما وردت مكسورة في نحو قوله تعالى : (قال إني عبد الله) فلما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة « ظننت » من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : (وظن أهلها أنهم قادرون عليها) =

بالفتح^(١)، وَغَيْرُهُمْ يشترط شروطاً ، وهي : كونه مضارعاً ، وَسَوَّى به السرافيُّ « قُلْتُ » بالخطاب ، والكوفيُّ « قُلْ » ، وإسنادُهُ للمخاطبِ ، وكونُهُ حالاً ، قاله الناظم ، ورُدُّ بقوله :

— ١٩٥ — * فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا * *

وقوله سبحانه : (إني ظننت أني ملأق حسايه) وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من الشواهد ، والشيء إذا تضمن معنى الشيء يأخذ حكمه ، نفى أنه لما تضمن قال معنى ظن ، ومن حكم ظن أن تفتح الهمزة بعده ، فتحت الهمزة بعد قال ، هذا مع قصدهم إلى التفرقة بين قال التي تقصد بها الحكاية وقال التي يراد بها معنى ظن ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله المستول أن ينفعك به .

(١) أي بفتح همزة « أني » .

١٩٥ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ *

وهذا البيت من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وهو من شواهد سيوييه .

اللغة : « الرحيل » الارتحال ومفارقة ديار الأحب « دون بعد غد » أي قبل بعد الغد فيما اليوم وإما غدا « فمتى تقول الدار تجمعننا » يريد أي وقت بحسب ظنك وما يترجح عندك تجمعننا فيه دار واحدة ، وليس الاستفهام على حقيقته ، ولكنه يستبعد ذلك .

الإعراب : « متى » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتقول ، و« غداً » في بيان الاستشهاد بمتى فيه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول به أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تجمعننا » تجمع : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار ، ونا : مفعول به ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار تجمعننا » حيث استعمل تقول بمعنى تظن ونصب به مفعولين : أحدهما قوله « الدار » والثاني جملة « تجمعننا » ولم يقصد به =

الحكاية ؛ لأنه لو قصد الحكاية لرفع « الدار » بالابتداء ، وكانت جملة « تجمعنا » في محل رفع خبر . وكانت جملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول ، لكنه لما نصب « الدار » علمنا أنه أراد من تقول معنى تظن فنصب به .

و«تقول» في هذا البيت ليست للزمان الحاضر، ولكنها للزمان المستقبل، وإن كانت بمعنى تظن ، فدل ذلك أنه لا يشترط في استعمال تقول بمعنى تظن أن يكون زمانه الحال ، قال أبو حيان : « وفيه رد على من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأجاب به ، بل استفهمه عن وقوع ظنه ، لا عن ظنه في الحال » اه كلامه ، وقال اللقاني : « متى ظرف لتقول ، نهي استفهام عن وقت القول ، فلا يكون القول واقعاً في الحال ، وإلا لم يستفهم عن وقته ، إذ لا استفهام عن حاصل » اه .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : جرى الشيخان أبو حيان واللقاني على أن « متى » ظرف زمان متعلق بتقول ، وبني الرد على هذا ، والذي صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون تقول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو المستقيم ، ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجيهين :

الأول : أنا لا نسلم أن « متى » ظرف متعلق بقوله تقول ، بل هو متعلق بقوله تجمعنا ، والمستبعد هو الجمع بينه وبين أحبته ، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم ، فالمعنى أتظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة ، وليس للراد في أى وقت تظن أن الدار تجمعنا ، ووقوع « تقول » بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه .

الوجه الثاني : سلمنا أن « متى » متعلق بتقول ، لكننا لا نسلم أنه إذا تعلق متى بتقول كان ذلك مستلزماً أن يكون تقول للمستقبل لا للحاضر ، إذ يجوز أن يكون متى متعلقاً بتقول وهو مع ذلك للحاضر ، ويبان ذلك أن القول بمعنى الظن بما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته ، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته ، ويتجلبب بما يحدد الزم الذي يحصل فيه أو يبين أنه حاصل الآن فعلاً ، ألسنت تقول : متى يحصل عندك ظن أنني ملاق أحبتي ! فتجيب أن الظن حاصل فعلاً ! وفي هذا القدر كفاية .

والحق أن متى ظرف لتجمة معنالا لنقول ، وكونه بعد استفهام بحرفٍ
أو باسمٍ ، سمع الكسائي « أتقول لِلْعَمِيَّانِ عَقْلًا » وقال :
١٩٦ - * عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقَلُ عَاتِقِي *
=

١٩٦ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ *

والبيت من كلمة لعمر بن معد يكرب الزبيدي ، رواها أبو تمام في ديوان الحماسة .
اللغة : «علام» كلمة مؤلفة من حرف واسم ، فالحرف على ، والاسم ما الاستفهامية
وقد حذفت ألفها كما تحذفها مع كل جار ، نحو قوله تعالى : (فيم أنت من ذكراها؟)
وقوله جل ذكره : (فيم تبشرون ؟) وقوله سبحانه : (عم يتساءلون ؟) للفرق بين
الموصولة والاستفهامية ، والاستفهام هنا عن سبب الظن المبر عنه بقول ، ومن هنا
تعلم أنه لا فرق بين أن يكون المستفهم عنه هو الظن وأن يكون المستفهم عنه شيئاً يتصل
بالظن كسببه ووقته وحصوله « تقول » أى تظن « يثقل عاتق » روى في مكانه
« يثقل كاهلي » « أطعن » تقول : طعن فلان فلانا بالرمح يطعنه - مثل منع يمنع أو
نصر ينصر - طعنا ، إذا ضربه به ، فهو طاعن ، والآخر مطعون أو طعين ، فأما طعن
فلان على فلان فمن باب فتح ومنع لا غير ، ومعناه جرحه ونال من عرضه .
المنى : بأى حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد البأس؟
يريد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم .

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، وما : اسم استفهام مبنى على سكون الألف
المحذوفة للتمترقة بين الخبر والاستخبار في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقول
« تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « الرمح » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « يثقل » فعل مضارع
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمح ،
والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول « عاتق » عاتق :
مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعاتق مضاف وياء
المتكلم مضاف إليه .

قال سيديويه والأخفش : وكونهما متصلين ، فلو قلت « أنت تقول »
فالحكاية ، وَخَوْلِفًا ، فإن قَدَّرت الضمير فاعلا بمحذوفٍ والنصبَ بذلك
المحذوف جاز اتفاقاً ، واغتفر الجميع الفَصْلَ بظرفٍ أو مجرورٍ أو معمولٍ
القول ، كقوله :

— ١٩٧ — * أَبْعَدُ بُعْدِ تَقُولِ الدَّارِ جَامِعَةً * *

= الشاهد فيه : قوله « تقول الرمح يتقل عاتقى » حيث استعمل فيه «تقول» بمعنى
تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « الرمح » وثانيهما جملة « يتقل عاتقى »
على ما تبين لك من الإعراب .

والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب «الرمح» بالفتح الظاهرة ، ولو لم يكن
«تقول» بمعنى تظن لكان يجب أن يكون «الرمح» مرفوعاً على أنه مبتدأ وتكون
جملة « يتقل عاتقى » في محل رفع خبر المبتدأ ، وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب
مقول القول ، لأن القول لا ينصب اسماً مفرداً متى كان المقصود به الحكاية ، وإنما ينصب
الجملة أو ما يؤدي معنى الجملة ، فأنت تقول : «قلت إن محمداً قائمٌ» أو «قلت محمد قائمٌ»
ولا تقول «قلت محمداً قائماً» فتنصب محمداً وقائماً بعمت إلا إذا كنت قد أجربتها محمداً
ظننت كما هي لغة سليم .

١٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُومًا ؟ *

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق متصل به .
اللغة : « جامعة » اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعا ، والجمع ضد التفريق «شملى»
الشمل - بفتح الشين وسكون الليم - يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول :
جمع الله شملكم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق
ما اجتمع من أمركم « محتوما » اسم مفعول فعله حتم الله الأمر محتومه - من باب
ضرب - أى قضاء وأوجبه .

المعنى : لقد تفرقتنا ، وتباعدت ديارى عن ديار أحبتي ، فهل تظن أننا سنلتقي مرة
أخرى وتجمنا دار واحدة أم تظن أنه قد قضى علينا بالفراق أبد الأبد ا =

وقوله :

* أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ * — ١٩٨

الإعراب : « أجد » الهمزة حرف استفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب بتقول ، أو بجامعة ، وهو مضاف و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وفي جامعة ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى الدار وهو فاعله « شملي » شمل : مفعول به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « محتوما » مفعول ثان لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار جامعة » وكذلك قوله « تقول البعد محتوما » وإن لم يكن المؤلف قد أنشده ، حيث استعمل في كل واحدة من هاتين العبارتين « تقول » بمعنى تظن ، فنصب به مفعولين : أحدهما في العبارة الأولى قوله « الدار » وثانيهما فيها قوله « جامعة » والأول في العبارة الثانية قوله « البعد » والثاني فيها قوله « محتوما » وقد اتضح ذلك في إعراب البيت غاية الاتضاح .

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر في هذا أن المفعولين اللذين نصبهما تقول في كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظاً ، وقد علمت أن القول إذا قصدت به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدي مؤداها ، وإذا لم يصح أن تقصد به في هذا البيت الحكاية لما ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن ، إذ لا ثالث لهذين اللعنين .

١٩٨ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجبه قوله :

* كَعَمْرُ أَبِيكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَا *

وهذا البيت للكثير بن زيد الأسدي .

قال السُّهَيْلِيُّ : وأن لا يتعدى باللام ، كـ « تَقُولُ لِزَيْدٍ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » .
وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ) ^(١)
الآية ، في قراءة الخطاب ، وَرَوَى * عَلَامَ تَقُولُ الرُّمُحُ * بالرفع .

= اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى في مكانه « أنوما » وهو جمع
نأثم « بنو لؤى » أرا بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأنهم جميعاً ينتهى نسبهم إلى لؤى
ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » التجاهل :
الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رووا في صدر البيت « أنوما »
يروون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتصنع النوم .

المعنى : أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم الجنيين ، وآثروهم على
المضريين ، أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر ، مقدرين سوء النتائج ، غير غافلين عما ينبغي
العمل به ، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم ؟

الإعراب : « أجهالا » الممزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله
وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وهو مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر »
اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف وأبى من
« أليك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة
« متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن »
فصّب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل
بين أداة الاستفهام - وهى الممزة - والفعل ، بفواصل - وهو قوله « جهالا » - وذلك
لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثان للفعل
كما عرفت .

(١) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي: أعلم وأرى اللذان أضلهما علم ورأى المتعديان لاثنين، وما ضمن معناه من نبأ وأنبأ وخبر وأخبر وحدث، نحو (كذلك يُريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) ^(١) (إذ يُريكم الله في منامك قليلاً، ولو أراكم كثيراً) ^(٢).

ويجوز عند الأكثرين حذف الأول، كـ «أعلمتُ كبشك سميماً» والاقتران عليه، كـ «أعلمتُ زيداً».

وللثاني والثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً ومنعه اختصاراً، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعاقب مطلقاً، ولن منهما في المبني للفاعل، ولنا على الإلغاء قولُ بعضهم: «البركة أعلمنا الله مع الأكابر» وقوله:

١٩٩ — * وأنت أراي الله أمتع عاصم * *

(١) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال

١٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وأرأفُ مُستكني وأسمحُ واهبِ *

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وهم ينشدون قبله بيتاً، وهو قوله:

وكيف أبالي بالعدى ووعيدهم وأخشى ملهات الزمان الصوائب

اللغة: «أمتع» أفعال تفضيل فعله منع - بوزان كرم - إذا صار منيعاً لا يغالب،

قويلاً لا يعتدى عليه، عزيزاً لا ينال بمكروه «عاصم» هو اسم فاعل فعله عصم - من

باب ضرب - وتقول: عصم فلان فلانا، إذا منع عنه الأذى وحال دون المكروه أن

يصبه، ومنه قوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) وقوله «أرأف»

هو أفعال تفضيل من الرأفة، وهي الشفقة والرحمة «مستكني» تقول: استكنني

فلان فلانا، إذ اطلب منه أن يكتفيه مهمه، والمراد أن المحاطب أرأف من يلجأ إليه في =

وعلى التعليق (يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كَلًّا مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لِنِي خَلْقِي جَدِيدٍ)^(١)، وقوله :

٢٠٠ — حَدَارٍ فَقَدْ مُبِّئْتُ إِنَّكَ لِلَّذِي

سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

= للمهمات ، ويعاذ به في الملل « أسمع » أفعال تفضيل من السباحة ، وهي الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من الهبة وهي هنا العطاء .
المعنى : يقول : أنا لا أهتم بأعدائي ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجعلهم في حسابي ، ولا أخاف نوازل الدهر ، ولا أرهب كوارثه ، لأنني اعتصمت بك ، والتجأت إليك ، وأنت الذي يأمن من لأذبه .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أراني » أرى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الله » فاعل أرى ، مرفوع بالضممة الظاهرة « أسمع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « عاصم » مضاف إليه « وأرأف » الواو حرف عطف ، أرأف : معطوف على أسمع ، وهو مضاف و « مستكفي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف . المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وأسمع » الواو عاطفة . أسمع : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « واهب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أنت أراني الله أسمع عاصم » حيث ألقى أرى عن العمل في المفعولين الثاني والثالث - وهما قوله « أنت أسمع عاصم » لكون هذا الفعل قد توسط بين هذين المفعولين ، ولو أنه رتب للممولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثتها فيقول : أراني الله إياك أسمع عاصم ، أو يقول : أرانيك الله أسمع عاصم .
(١) من الآية ٧ من سورة سبأ

٢٠٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا

عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « حدار » اسم فعل أمر معناه احذر ، واسم الفعل قياسي على هذه الزنة من =

== كل فعل ثلاثي « أنبثت » بالبناء للمجهول - معناه أعلمت وأخبرت ، وأصله النبا - وهو كالحبر معنى ووزنا ، ويقال : النبا خاص بما له شأن خطير من الأخبار « ستجزي » مستكاناً « بما تسمى » أراد بما تعمل في هذه الحياة من خير أو شر .
 المعنى : يحذر مخاطبه من أن يعمل عملاً يندم على عواقبه ، وينبهه إلى أن كل إنسان سيجزي على ما قدمت يداه ، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أزلف ، فإن كان عمله خيراً سعد في عقباه ، وإن كان عمله شراً شقى به .

الإعراب : « حذار » اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « نبثت » نبيء : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعله « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسمه ، مبني على الفتح في محل نصب « للذي » اللام لام التوكيد ، وهي المرحقة ، انذى : خبر إن ، والجملة في محل نصب بنبيء « ستجزي » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع اللبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الذي « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجزي « تسعى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « ما » الموصولة المجرورة محلاً بالباء « فتسعد » الفاء حرف عطف ، تسعد : فعل مضارع معطوف على تجزي مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « تشقى » معطوف على تسعد .

الشاهد فيه : قوله « نبثت إنك للذي » فقد استعمل فيه « نبيء » وهو فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل ، وعداه إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل ، وعلقه عن العمل في الثاني والثالث منها باللام الواقعة في خبر إن ، وتعليقه عن العمل فيهما معناه إبطال عمل العامل في لفظهما مع كونه عاملاً في محلهما ، ولذلك قلنا : إن « إن » واسمها وخبرها المقترن باللام في محل نصب بنبيء ، وذلك نظير بيت كثير عزة الذي مضى مشروحاً (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧) .

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من التمدى لواحد تعدتا لائنين ، نحو (مِنْ بَمَدٍ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ)^(١) ، وحكما حكم مفعولان « كسا » - في الحذف لدليل وغيره ، وفي منع الإلغاء والتعليق - قيل : وفيه نظر في موضعين ؛ أحدهما : أن « علم » بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ، والثاني : أن « أرى » البصرية تُسمع تعليقها بالاستفهام ، نحو (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّرُ الْمَوْتَى)^(٢) ، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل التمدى لواحد بالهمزة قياساً ، نحو « الْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً » وبادعاء أن الرؤية هنا علمية .

هذا باب الفاعل

الفاعل : أَرَسْتُ أو ما في تأويله ، أَسَدْتُ إليه فعلٌ أو ما في تأويله ، مُقَدَّمٌ ، أصليُّ الحِلِّ والصيغة .

فالأسْمُ نحو « تَبَارَكَ اللهُ » والمُؤَوَّلُ به نحو (أَوْلَمَ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا)^(٣) ، والفِعْلُ كما مثلنا ، ومنه « أَيْ زَيْدٌ » و « نِمَمَ الْفَتَى » ، ولا فرق بين المتصرف والجامد ، والمُؤَوَّلُ بالفعل نحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٤) ، ونحو « وَجْهُهُ » في قوله^(٥) « أَيْ زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ » و « مُقَدَّمٌ » رافع لتوم دخول نحو « زَيْدٌ قَامَ » و « أَصْلِيُّ الْحِلِّ » مخرج لنحو « قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن المسند - وهو قائم - أصله التأخيرُ لأنه خبر ، وذكر

(١) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥١ من سورة النكبات

(٤) من الآية ٦٩ من سورة النحل

(٥) أي قول ابن مالك في الألفية .

الصيغة مخرج لنحو « ضَرِبَ زَيْدٌ » - بضم أول الفعل وكسر ثانيه - فإنها مُفْرَعَةٌ عن صيغة ضَرَبَ - بفتحهما .

وله أحكام :

أحدها : الرفع ^(١)، وقد يُجْرَى لفظاً بإضافة المصدر، نحو (وَلَوْلَا دَفَعُ اللهُ النَّاسَ) ^(٢)، أو اسميه نحو « مِنْ قَبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوَضُوءُ » ، أو بَيْنَ أو بالياء الزائدين نحو (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ) ^(٣) (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً) ^(٤) .

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم : خرق الثوب السمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر ، وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَاذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاءَ تِهِمْ هَجَرَ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمَتْرَبِمَا بِيْطْنِ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعًا
إِلَى الشَّرْمِيِّ مِنْ وَادِي الْمَعَةِ سِ بَدَلَتْ مَعَالِمُهُ وَبَلَاءَ وَنَكْبَاءَ زَعَزَعَا

وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآتي .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٩ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الفتح ، ثم اعلم أن جر الفاعل بالياء الزائدة على

ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز كثير ، وشاذ .

فأما الواجب ففي فاعل أفعل في التعجب نحو قوله تعالى : (اسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِيَدِي الصَّبْرَ أَنْ يَمْحَطَى بِمَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ =

الثانى : وقوعه بعد المُسْتَدِ ، فإن وُجِدَ ما ظاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّمَ وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونُ المُقَدَّمِ إما مُبْتَدَأً فى نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، وإما فاعِلاً محذوفَ الفعلِ فى نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(١) لأن أداة الشرط تختص بالجل الفعلية ، وجاز الأمران فى نحو (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا)^(٢) و (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)^(٣) ، والأَرْجَحُ الفاعلية^(٤) .

= وأما الجائز الكثير فى فاعل « كفى » كآية التى تلاها المؤلف ، ومن تجرد

فاعل كفى القليل قول سقيم بن وثيل الرياحى :

مُحْمِرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَمَّزَتْ غَارِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْعَرَّةِ نَاهِيَا

وأما الشاذ ففى نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءَ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بِنِي زِيَادٍ
إذا ذهبت إلى إن « ملاقت » فاعل « يأتى » كانت الباء زائدة ، وإلا كانت

متعلقة بتمنى ، وقد خرج العلماء البيت على الوجهين .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) ذكر المؤلف فيها ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور :

الأولى : ما يجعل فيه المقدم مبتدأ ليس غير ، ومثل لذلك بنحو « زيد قام » فزيد-

فى هذا المثال ونحوه - مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره

هو يعود إلى زيد ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر للمبتدأ ، والكلام جملة

واحدة اسمية ، وهذا الذى يفهمه كلامه مذهب غير اللبرد ، وقد ذكروا فى باب الاشتغال

أن اللبرد يميز فى هذا المثال ونحوه الوجهين ، وهما أن يكون « زيد » مبتدأ كما قاله

الجمهور ، والثانى أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام :

قام زيد قام زيد ، فالكلام جملتان فعليتان ولا محل لواحدة منهما ، أما الأولى فلكونها

ابتدائية ، وأما الثانية فلأنها مفسرة ، وضابط هذه الصورة : أن يقع اسم مرفوع فى

أول الكلام ليس قبله شيء ، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل ، وتقل المؤلف فى باب =

وعن الكوفي جوازُ تقديمِ الفاعل ، تَمَشَّكَ بِنَحْوِ قَوْلِ الزَّبَاءِ :

٢٠١ - * مَا لِلْجَمَالِ مَشْبَهًا وَوَيْدًا * *

= الاشتغال ما ذكرناه من أن المبرد يرجع في هذا المثال كون الاسم المتقدم مبتدأ ، ولا يوجب ذلك .

الصورة الثانية : ما يجعل فيه الاسم المتقدم فاعلا ليس غير ، ومثل لذلك بالآية الكريمة (وإن أحد من المشركين استجارك) فأحد : فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك الذي بعده ، وأصل الكلام : وإن استجارك أحد استجارك ، والكلام حينئذ جملتان على نحو ما ذكرناه في كلام المبرد في الصورة الأولى ، ونظير هذا المثال : كل اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتضيض .

الصورة الثالثة : ما يجوز في الاسم المرفوع الوجهان : أن يكون فاعلا يفعل محذوف ، وأصل الكلام حينئذ : أنمخلقونه أنمخلقونه ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره (نمخلقونه) الذي بعده ، وضابط هذه المسألة : أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وطلى الفعل كهمزة الاستفهام .

٢٠١ - هذا بيت من الرجز المشطور ينسبه النحاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزناء - كما نسبه المؤلف - وهي بنت عمرو بن الضرب من نسل العالقي ، وكان أبوها قدامك الجزيرة - والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات - فغزاه جذيمة الأبرش ، ففرق جموعه وقتله ، فملك الزباء بعد أبيها ، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة في قصة يطول ذكرها (انظرها في مجمع الأمثال للبيداني في شرح اللؤلؤ : خطب يسير في خطب كبير) وبعد البيت المستشهد به قولها :

أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنْ أُمُّ حَدِيدًا أُمُّ صَرَفَانًا بَارِدًا شَدِيدًا
* أُمُّ الرَّجَالِ جُثْمًا قُمُودًا * *

اللغة : « ويدا » ثقيلًا تصعبه تؤدة وبطاء « أجندلا » الجندل - بزنة جعفر - الحجارة « صرفانا » بفتحات - النحاس والرصاص ، وهو أيضا تمر رزين صلب عند اللضع « جثما » جمع جاثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم - من بابي دخل وجلس - إذا تلبد بالأرض « قومودا » جمع قاعد ، ونظيره شاهد وشهود .

= الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « للجمال » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشيا » روى بالرفع ، وأعربه الكوفيون فاعلا مقدما لوئيد ، وضمير الجمال مضاف إليه « وئيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه .

الشاهد فيه : قوله « مشيا وئيدا » واعلم قبل كل شيء أن هذه الصابة تروى بثلاثة أوجه ، أحدها رفع « مشيا » ، وثانيتها نصبه ، وثالثها جره .
فأما رواية الجرج فإعرابها على أن « مشيا » بدل من الجمال بدل اشتغال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و « وئيدا » حال من الشيء .

وأما رواية النصب فإعرابها على أن « مشيا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : تمشى مشيا ، و « وئيدا » حال من المصدر ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال .

ولا شاهد في البيت لما نحن فيه على هاتين الروايتين .

وأما رواية الرفع فهي التي أنشد المؤلف البيت هنا عليها ، وهي التي تمسك بها الكوفيون ، وهي التي أعربنا البيت عليها على ما رآه الكوفيون فيه . والتقدير عندهم أى شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيا ، وعندهم أن الفاعل يجوز أن يجيء قبل العامل فيه كما يجيء بعده .

والبصريون لا يميزون أن يتقدم الفاعل على عامله ، لوجهين :

أحدهما : أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزءين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزا - لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه ، ولاشك أن بين الحالين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعل تدل على ثبوت الشيء وتأكيده إسناده إلى من قام به أو وقع منه ، ولا =

وهو عندنا ضرورة ، أو « مَشِيهَا » مبتدأ حُذِفَ خبره ، أى يَظْهَرُ وَثِيْدًا ،
كقولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حُكْمُكَ لَكَ مُثْبِتًا ، قيل : أو « مَشِيهَا »
بدلٌ من ضمير الظرف .

الثالث : أنه لا يُدَبَّ منه^(١) ، فإن ظهر في اللفظ نحو « قَامَ زَيْدٌ ، والزيدان

= يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلق به غرض المتكلم الذى يريد إفادة
المخاطب أصل معنى الكلام الذى هو ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه ، على أى
وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفى ، فأما ما وراء ذلك من الملابس فإنه
من الأغراض التى لاتعنى هذا المتكلم ، وإنما تعنى متكلمًا يدقق فى ألفاظ الكلام ، وهى
التى يتوجه إليها نظر علماء البلاغة .

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع فى البيت على
غير ما وجهها الكوفيون به ، ولهم فيها توجيهان :

أحدهما : أن يكون « مشيا » مبتدأ ، و « وثيدا » حال من فاعل فعل محذوف ،
والتقدير : مشيا يظهر وثيدا ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خير المبتدأ .
والوجه الثانى : أن يكون « مشيا » بدلا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور
الواقع خبرا وهو « للجمال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يتحمل
ضميرا مرفوعا بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور .
وفى كل واحد من هذين التوجيهين مقال أوضحناه فى شرحنا على شرح الأشمونى .
ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لا يقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر ،
ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به .

(١) قد ذكرنا أكثر النعاة أنه يطرد حذف الفاعل فى ستة مواضع :

الأول : فى الفعل البنى للجهول ، نحو قوله تعالى : (وغيض الماء) وقوله سبحانه :
(وقضى الأمر) .

الثانى : فى الاستثناء المفرغ ، نحو قولك : ما حضر إلا هند .

الثالث : فى أفضل الذى على صورة الأمر فى التعجب إذا كان معطوفا على مثله ،
نحو قوله : تعالى (أسمع بهم وأبصر) فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع =

قَامَا « قَدَاكَ ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ رَاجِعٌ : إِذَا لَمْ يَكُنْ ، كـ « زَيْدٌ قَامَ »
 كَمَا مَرَّ ، أَوْ لَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَالْحَدِيثِ « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي ،
 وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ »^(١) أَيْ :
 وَلَا يَشْرَبُ هُوَ ، أَيْ : الشَّارِبُ ، أَوْ لَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ أَوْ الْحَالُ الْمَشَاهِدَةُ ،
 نَحْوُ (كَلِمَاتٌ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي)^(٢) ، أَيْ : إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحُ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ :
 « إِذَا كَانَ غَدَاً فَأَتَيْتَنِي » وَقَوْلِهِ :

= عليه ، وسهل ذلك في هذا الموضع كون فاعل أفعل هذا على صورة الفضلة فإنه مجرور
 بالباء الزائدة دائماً ، فلما جاء على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها وهو جواز الحذف
 الرابع : فاعل المصدر ، نحو قوله تعالى (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) فَإِنَّ
 فاعل (إِطْعَامٌ) محذوف ، وتمديره : أَوْ إِطْعَامُكَ فِي يَوْمٍ - إِخ ، وقد ذكر مفعول
 هذا المصدر في الكلام وهو قوله (يَتِيمًا) .

الخامس : فاعل الأفعال المكشوفة بما ، وهي ثلاثة أفعال ، وهي : قل ، وكثر ،
 وطال ، تقول : قلنا يحظى بالخير كسول ، وكثر ما نهيتك عن التواني ، وطالما سعت
 في الخير ، فإن جعلت ما مصدرية لم يكن الكلام من هذه البابة ، وكانت « ما » وما
 دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل ، والتقدير : قل حظوة كسول بالخير ، وكثر نهي
 إياك ، وطال سعي في الخير ، وهكذا .

السادس : أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريفية اقتضت حذفه ، وذلك
 مثل التقاء الساكنين الذي اقتضى حذف واو الجماعة في نحو قولك « يا قوم اضربن »
 وحذف ياء المؤنثة المخاطبة في نحو قولك « يا هند اضربن » ولا يقال : إن المحذوف لعله
 كالتائب ، لأننا نقول : إننا نريد أن نحصى لك مواضع الحذف مطلقاً .

(١) أخرج هذا الحديث مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان (١ / ٥٤) والبخاري
 في كتاب الأشربة من صحيحه (٧ / ١٠٤ بولاق) وأبو داود (الحديث رقم
 ٤٦٥٩ بتحقيقنا) .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

٢٠٢ — * فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي * *

٢٠٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى قَطْرِيَّ لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا *

وهذا البيت لسواد بن المضرب — بتشديد الراء مفتوحة . - السعدي ، أحد بني سعد بن تميم ، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الحوارج (انظر الكامل للبرد ص ٤٤٥ طبع الحلبي) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَقَاتِلِي الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَرُزْ لَهُ دَرَابٍ ، وَأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فَوَادِيَا

اللغة : « دراب » بفتح الدال والراء المهملتين — مختصر من « درابجرد » وهي كورة بفارس بينها وبين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها حدثت وقعة بين المهلب ابن أبي صفرة والحوارج « قطري » بفتح القاف والطاء جميعا — رأس من رؤوس الحوارج ، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ، وهو قطري بن الفجاءة التميمي « لا إخالك راضيا » لا أظنك ترضى أصلا لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما تدل عليه الحال « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يرضيك » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « حتى » حرف غاية وجر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ترُدِّي » ترد : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بيرضى « إلى قطري » جار ومجرور متعلق بترد « لا » نافية « إخالك » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به أول =

أى : إذا كان هو — أى : ما نحن الآن عليه من سلامة — أو فإن كان هو — أى : ما تشاهده منى — وعن الكسائى إجازة حذفه تمسكاً بنحو ما أولناه^(١) .

الرابع : أنه يصح حذف فاعله ، إن أُجيب به نفي ، كقولك « بلى زيدٌ » لمن قال : ما قام أحدٌ ، أى : بلى قام زيدٌ ، ومنه قوله :

== « راضياً » مفعول ثان ، وجملة « لا إخالك راضياً » هى جواب الشرط الذى هو إن « ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضى حسن لا غبار عليه ، وفي تقرير هذه القاعدة يقول ابن مالك فى الألفية :

* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفُعُكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ *

الشاهد فيه : قوله « فإن كان لا يرضيك » فإن الكسائى ذهب إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف ، وتمسك بهذا البيت وما يشبهه ، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة .

وجهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك ، لا يجيزون حذف الفاعل ؛ بل لا بد عندهم من أحد أمرين : أولهما أن يكون الفاعل مذكوراً فى الكلام ، وثانيهما أن يكون مضمراً ، ولما لم يكن فى هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسماً لكان أو فاعلاً لها قالوا : إن اسمها مضمرة جوازا تقديره هو ، ولما كان لا بد لضمير الغائب بارزاً أو مستتراً من مرجع يعود إليه ، ولم يكن فى هذا اللفظ ما يصلح أن يكون مرجعاً لهذا الضمير ، قالوا : إنه يعود على الحال المشاهدة للمتكلم والسامع .

(١) قد ذكرنا فى بيان الاستشهاد بالبيت (٣٠١) مقالة الكوفيين ومقالة البصريين فى هذه المسألة ، وأدلة الفريقين ، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، فارجع إلى ذلك هناك إن شئت .

٢٠٣ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَمُرْ قَلْبُهُ
مِنَ الْوَجْدِ شَيْئًا ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

٢٠٣ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق اتصل به .

اللغة : « تجلَّدت » تكلفت الجلد ، والجلد - بفتح الجيم واللام جميعا - الصبر والقوة على احتمال الشيء الشاق أو المكروه « لم يمر قلبه » لم ينزل به « الوجد » شدة الحب .
المعنى : إني تكلفت الصبر على هجرانكم ، والقوة على احتمال دلائكم ، حتى ظن الناس أنني لم أذق للهوى طعما ، ولم ينزل بي شيء من الحب ، مع أن الذي عندي من الوجد بكم والشغف إليكم ما ليس فوقه زيادة لمستزيد .

الإعراب : « تجلَّدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يمر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضممة قبلها دليل عليها « قلبه » قلب : مفعول به ليعرو ، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتي « شيء » فاعل يعرو ، وجملة الفعل المضارع المنفي بلم وفاعله في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مقدره بعد حتى ، وهي مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلَّدت ، وكأنه قال : تجلَّدت إلى قول الناس لم يمر - إلخ « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب « أعظم » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف و « الوجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام منفي سابق - وهو قول القائلين : « لم يمر قلبه من الوجد شيء » .

فإن قلت : فلماذا لا نجعل قوله « أعظم الوجد » معطوفا ييل على قوله « شيء » عطف مفرد على مفرد ، والتزمت تقدير فعل ليكون من عطف جملة على جملة ؟
فالجواب على ذلك أن تقول لك : إن بل التي تعطف مفردا على مفرد بعد نفي أو =

أو استفهامٌ محققٌ ، نحو « نَعَمْ زَيْدٌ » جواباً لمن قال : هل جاءك أحدٌ ؟
ومنه (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)^(١) ، أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشاعبيِّ
وأبي بكر (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ)^(٢) ، وقوله :
* لِيُبَيِّنَ لَكَ بِزَيْدٍ ضَارِعٌ أَخْضُومَةٌ * — ٢٠٤

== شبهه تقرر ذلك النفي السابق وثبتت ضده لما بعدها ، وعلى هذا يكون المعنى أنه لم يمر
قلبه شيء من الوجد وعراه أعظم الوجد ، وهذا كلام متناقض محال ، أما بل التي
تعطف جملة على جملة فإنها تبطل ، الجملة الأولى التي نفتت عرو شيء من الوجد ، فإذا بطلت
الجملة الأولى صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجد ، فتأمل ذلك .
(١) من الآية ٨٧ من سورة الزخرف ، فلفظ الجلالة في قوله تعالى : (ليقولن
الله) فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام في قوله : (من
خلقهم) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس مبتدأ خبره محذوف
— وتقدير الكلام عليه : الله خالقنا ، مثلاً — أنه قد ورد في مثل هذه العبارة فاعلاً لفعل
ملفوظ به في الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض
ليقولن خلقهن العزيز العليم) ، ومجيء الجواب على هذا الوجه أكثر من مجيئه بالجملة
الاسمية ، فالجمل عليه أولى .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النور ، والداعى إلى تقدير فعل يكون (رجال)
فاعلاً له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح للبنى
للمجهول ، لأن الرجال ليسوا مسبحين — بفتح الباء — وإنما هم مسبحون — بكسر الباء —
فلما لم يصح أن يكون (رجال) نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى ، التمسنا له عاملاً
فلم نجد في الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع ، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه
لما قيل : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) قال قائل : من المسبح ؟ فأجيب (رجال)
أى يسبحه رجال .

فإن قلت . فأين نائب فاعل (يسبح) المبنى للمجهول ، على هذه القراءة ؟
قلت : يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمجرورين : إما (له) وإما
(فيها) ولكن الأولى أن يكون (له) هو نائب الفاعل .
٢٠٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَخُتِبْتُ بِمَا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ *

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فنسب في كتاب سيديويه (١ / ١٤٥) إلى الحارث بن نهيك ، ونسبه الأعمى الشنتمري في شرح شواهد الكتاب إلى لييد ابن ربيعة العامري ، ونسبه جبار الله الزعشمري إلى مزرد بن ضرار . ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي ، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حري ، وقد وجدت في ديوان لييد (٥٠ طبع ليدن) قطعة فيها بيت الشاهد ، وأولها قوله :

أَعْمَرِي لَيْثُنْ أُمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ حَشَا جَدَّتْ تَسْنِي عَلَيْهِ الرِّوَائِحُ
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَبْسُطُ الكَفَّ بِالنَّدَى إِذَا ضَنَّ بِالتَّخْيِيرِ الأَكْفُ الشَّحَائِحُ

اللمعة : « حشا » أصل الحشا ما يكون في البطن ، والجذث - بفتح الجيم والذال جميعا - القبر ، وأراد أمسى مقبورا « تسنى » تقول : سمت الريح التراب تسفيه وأسفته ، ومعناه أثارته وذرتة « الروائح » أراد بها الرياح الشديدة ، ويقولون : هذا يوم رائح ، إذا اشتدت الريح فيه « يبسط الكف بالندی » الندى : الجود والكرم « ضن » بخل « الشحائح » جمع شحیح ، وهو البخيل « ضارع » هو الدليل الخاضع ، وفي أمثالهم : الحمى أضرعتني إليك ، يضرب فيمن يذل عند الحاجة « ومختبظ » هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك « تطيح » تهلك « الطوائح » جمع طائح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح الدهر المال - ثلاثي متعد - وأكثر الناس يقول : إن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس ، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعديا فلا تقتر به .

الإعراب : « لييك » اللام لام الأمر ، ييك : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل ييك « ضارع » فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : يبيكيه ضارع - إلح ، « لخصومه » جار ومجرور متعلق بضارع .

الشاهد فيه : قوله « ضارع لخصومة » فيمن روى ما قبله « لييك يزيد » ببناء الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد ، حيث ارتفع « ضارع » على أنه فاعل بفعل =

أى : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ ، وَيَبْكِيهِ ضَارِعٌ ، وهو قياسيٌّ وَفَاقًا لِلجَزْمِيِّ وابنِ جنى^(١) ، ولا يجوز في نحو « يُوعِظُ فِي المَسْجِدِ رَجُلٌ » لاحتماله للفعولية ، بخلاف « يُوعِظُ فِي المَسْجِدِ رِجَالٌ زَيْدًا » ، أو استلزمه ما قبله كقوله :

= محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والذي سوغ الحذف في هذا الموضع أن السلام يقع في جواب استفهام مقدر ، كأنه حين قال : « لِيَكْ زَيْدٌ » قيل له : « فَمَنْ يَبْكِيهِ » ؟ فقال : « يَبْكِيهِ ضَارِعٌ لِحُصُومِهِ » .

هذا ، والبيت يروى « لِيَكْ زَيْدٌ ضَارِعٌ » ببناء الفعل المضارع للعلوم ونصب « زَيْدٌ » على أنه مفعول به ورفع « ضَارِعٌ » على أنه فاعل يبك ، ولم يثبت العسكري غير هذه الرواية ، وعد الرواية الأولى خطأ من أخطاء الرواة .

ويقول أبو رجاء غفر الله له : لا وجه لتخطئة الرواة ، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية ، فأما من جهة الرواية فإن سيويوه رحمه الله - وهو ثقة مشافه للعرب - قد رواها ، وأما من جهة الدراية فقد وجد لها سيويوه والأعلم وجار الله الزمخشري وجهاً حملوها عليه ووجدوا لها نظائر ، ومنها الآية الكريمة التي تلاها المؤلف في قراءة الشامي وأبي بكر .

(١) في هذه المسألة ثلاثة آراء للنحاة :

الأول : أن كل واحد من هذه الرفوعات فاعل بفعل محذوف ، ولا يجوز فيها غير ذلك ، وهذا رأى الجرمي وابن جنى ، ورجعه للمؤلف في المعنى .

الثاني : أن كل واحد من هذه الرفوعات خبر مبتدأ محذوف ، وهو ما يراه الجمهور ، وتقدير الكلام في الآية الأولى عندهم : الله خالقهم ، وفي الآية الثانية : للمسبح له رجال ، وفي البيت : الباكي ضارع ، وهكذا .

الثالث : أنه يجوز الوجهان : أن يقدر الرفوع فاعلاً بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف ، لكن الأولى تقديره فاعلاً بفعل محذوف لأن كون هذا الرفوع فاعلاً ثابت في القراءة الأخرى في (يسبح له فيها) وفي رواية البيت الأخرى « يبك زَيْدٌ ضَارِعٌ » .

٢٠٥ - غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً

حُصَيْنٍ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحَمْرُ

٢٠٥ - هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام الفرزدق .

اللغة : « ابن أصرم » هو حصين - بضم الحاء ، بزنة التصغير - الذى سيذكره بعد « طعنة » بفتح فسكون - المرة من الطعن ، وتقول : طعنت فلانا أضعفه - من باب نصر - إذا ضربته برمح ونحوه ، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والكلام ، قلت : طعنت أظعن - بفتح العين فى ماضيه ومضارعه جميعا أو من باب نصر « عيطات » جمع مؤنث سالم واحده عيطة ، وهى القطعة من اللحم الطرى غير النضيج ، وتقول : عبط فلان الذبيحة يعبطها عبطا - مثل ضرب يضرب ضربا - واعتبطها أيضا ، إذا نحرها من غير داء ولا كسر وهى سمينة فتية ، والناقاة عيطة ومغتبطة ، وكذلك الشاة والبقرة ، واللحم عييط « السدائف » جمع سديف - بفتح السين وكسر الدال المهملتين - وهو السنام أو ضخمه ، ومنه قول طرفة بن العبد فى مملته :

فَظَلَّ الإِمَاءَ يَمْتَلِئْنَ حَوَارَهَا وَيُسْعَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمَسْرَهْدُ

وقول الآخر :

وَنُطْعِمُ النَّاسَ عِنْدَ الْقَحْطِ كُلَّهُمْ مِنْ السَّدِيفِ إِذَا لَمْ يُؤَانِسِ الْقَزْعُ

الْقَزْعُ : السعاب ، ويريد بقوله : « إذا لم يؤانس القزع » وقت الجذب لأن احتباس المطر سببه .

المعنى : كان حصين بن أصرم قد قتل له ولى ، خلف لا يأكل اللحم ولا يشرب الخمر إلا أن يثار من قتاله ، وما زال يتهبل الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتل ولىه طعنة أردته قتيلا ، فتحلل من يمينه ، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر ، وهذه إحدى عادات العرب فى جاهليتهم قبل أن يشرق عليهم نور الإسلام الذى جعل عقاب القاتل للإمام الذى يلى أمور المسلمين ، والفرزدق يحكى ذلك عن حصين بن أصرم ، وكفى بحل السدائف والخمر له بسبب الطعنة عن أنه أخذ الثأر من القاتل .

أى : « وَحَلَّتْ لَهُ الْحَجْرُ » ، لأن « أَحَلَّتْ » يستلزم « حَلَّتْ » ،
أو فَسَّرَهُ ما بعده ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(١) ، والحذفُ

= الإعراب : « غداة » ظرف زمان منصوب بفعل تقدم في كلام سابق « أحلت »
أحل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لابن » جار ومجرور متعلق بأحل ،
وابن مضاف و « أصرم » مضاف إليه « طعنة » فاعل أحل « حصين » بدل من
ابن أصرم أو عطف بيان عليه « عبيطات » مفعول به لأحل منصوب بالكسرة نيابة
عن الفتحة ، وهو مضاف و « السدائف » مضاف إليه « والحجر » الواو حرف
عطف ، والحجر - بالرفع - فاعل بفعل محذوف يدل عليه أحل المتقدم ، والتقدير :
وحلت له الحجر ، وجملة « حلت له الحجر » معطوفة على جملة « أحلت طعنة » .

الشاهد فيه : اعلم أن هذا البيت يروى بروايتين :

إحداهما بنصب « طعنة » ورفع « عبيطات » و « الحجر » وتخرج هذه الرواية على
أن « طعنة » مفعول به وإن كان فاعلا في المعنى ، و « عبيطات » فاعل ، و « الحجر »
معطوف عليه ، ولكن الشاعر قد آفى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعا على طريقة
من قال : « خرق الثوب المسبار » ومن قال : « كسر الزجاج الحجر » (وانظر
ص ٨٤ من هذا الجزء) وزاد الشاعر على ذلك بأنه قدم للنصب .

والرواية الثانية برفع « طعنة » ونصب « عبيطات » بالكسرة نيابة عن الفتحة ،
ورفع « الحجر » وهى التى رواها المؤلف هنا ، ونحزى بجهها على أن « طعنة » فاعل
أحلت مرفوع ، و « عبيطات » مفعول به ، و « الحجر » فاعل بفعل محذوف يدل
عليه الفعل السابق الذى هو أحلت .

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائى مثل فى حضرة يونس بن حبيب شيخ
سيبويه عن توجيه رفع « الحجر » فى هذا البيت ، فقال الكسائى : يرتفع بإضمار
فعل ، أى وحلت له الحجر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت
الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

في هذه واجب^(١).

الخامس : أنَّ فعله يُوحَّد مع تذييته وجمعه ، كما يُوحَّد مع إفراده ، فكما تقول « قَامَ أَخُوكَ » كذلك تقول « قَامَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ إِخْوَتُكَ » و « قَامَ نِسْوَتُكَ » ، قال الله تعالى : (قَالَ رَجُلَانِ)^(٢) (وَقَالَ الظَّالِمُونَ)^(٣) (وَقَالَ نِسْوَةٌ)^(٤) ، وحكى البصريون عن طيبي وبعضهم عن أزد شنوءة ، نحو « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبَنِي نِسْوَتُكَ » و « ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ » قال :

— ٢٠٦ — * أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا *

(١) إنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجبا لأنهم اعتبروا (استجارك) الذي بعد الاسم المرفوع كالعوض من الفعل المحذوف ، وهم لا يجمعون بين المعوض والمعوض منه ، فلذلك لم يجزوا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها . ولا شك أنك إذا كرر أن هذا الكلام إنما يجرى على مذهب البصريين الذين لا يجيزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده ، ولا يجوز عندهم أيضا أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلا باستجارك الذي بعده . فأما الكوفيون الذين يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، أو يجيزون تقدم الفاعل ، فليس عندهم في هذه الآية ونحوها حذف ، فاعرف ذلك .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

٢٠٦ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

* أَوْلَى قَاوُلِي لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ *

=

والبيت لمعرو بن ملقط ، وهو شاعر جاهلي .

اللغة : « ألفتا » وجدتا ، وهو فعل ماض مبني للمجهول ، وأصله ألقى بمعنى وجد ، ومنه قوله تعالى : (إنهم ألقوا آباءهم ضالين) وقوله « عيناك عند القفا » معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفافا شديدا « أولى فأولى لك » هذه كلمة تقال في مقام التهديد والوعيد ، ومنه قول الشاعر :

فَأُولَى نِيْمٌ أُولَى نِيْمٌ أُولَى وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحَلَبُ مِنْ مَرَدٍّ ؟

وقالت الحنساء :

هَمَمْتُ بِنَفْسِي كُلِّ الْمُؤْمِ فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَهَا

وفي الكتاب الكريم قوله تعالى في سورة محمد (القتال) : (فإذا أنزلت سورة عككة وذكر فيها القتال رأيت الذين في قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر الغشي عليه من الموت ، فأولى لهم) وفي سورة القيامة (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) وقد اختلف العلماء في هذه الكلمة ؛ فذهب الأصمعي والبرد إلى أنها اسم فعل معناه قربه ما يهلكه ، وقد ارتضى ذلك الرأي أبو العباس ثعلب ، فقال : « لم يقل أحد في أولى أحسن مما قال الأصمعي » اه . وقال غيرها : هو علم للويل والهلاك كفجار علم الفجرة وبرة علم البرة « ذا واقية » ذا : اسم بمعنى صاحب ، وواقية : مصدر معناه الوقاية كالكاذبة والعافية .

المعنى : يصف رجلا يهرب إذا حمى الوطيس ، ويفر عند احتدام لظى الحرب ، فهو يلتفت وراءه مخافة أن يتبعه بعض المقاتلة ، فتجد عينيه حينئذ وكأنما صارتا عند قفاه .

الإعراب : « ألفتا » ألقى : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والألف علامة التثنية « عيناك » عينا : نائب فاعل ألقى ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشئ ، وعينا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بألقى ، وعند مضاف و « القفا » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أولى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فأولى » الفاء حرف عطف ، أولى معطوف مالماء على أولى السابق « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن =

وقال :

٢٠٧ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكَلَّمَهُمُ الْوَمُ

== يكون الجار والمجرور متعلقا بأولى، ويكون الخبر محذوفا، ويجوز هذان الوجهان في كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور ، نحو : عجب لك ، وويل للمطففين « ذا » حال من المضاف إليه وهو كاف المخاطب في قوله « عينك » منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « واقية » مضاف إليه ، والتقدير : ألفتا عينك - حالة كونك صاحب وقاية - عند التقاء .

الشاهد فيه : قوله « ألفتا عينك » حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل الذي هو ألفي مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى وهو قوله « عينك » وهذه لغة جماعة من العرب بأعيانهم ، وقد اختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة ، فبعضهم يذكر أنها لغة طيء ، وبعضهم يذكر أنها لغة أزدشنوءة ، واختلفوا كذلك في هل الاسم المثنى بعلامة التثنية والاسم المفرد العطوف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لا يلحقون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثنى بعلامة التثنية ؟ وسيأتي للمؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين (٢٠٩ و ٢١٠) .

ومثل البيتين الآتين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر :

نُسِيًا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَأَ صَتُّ عَطَايَاكَ يَا بَنُّ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس » . وهذا - كبيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل .
ومن شواهد المسألة قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ٣٢٢ الآتي :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

ومحل الاستشهاد قوله « يغنيا للمستوطنا » فقد ألحق الألف بالفعل المسند إلى المثنى .
٢٠٧ - هذا بيت من للتقارب ، وهكذا أنشد للمؤلف هذا البيت ، والعلماء

يروونه على غير هذا الوجه ، وصواب إنشاده هكذا :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكَلَّمَهُمُ يَعْدِلُ

= وهذا بيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

= وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لِحِيَ الْبَائِعِ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلومونى » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قال يقول قولاً - ولومة وملاما وملامة ، وإذا أردت منها اللبالة قلت : لومه - بتشديد الواو - « يعذل » العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لاه وعذله .

الإعراب : « يلومونى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، وإلياء مفعول به « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « فكلمهم » كل : مبتدأ ، وهو مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونى .. أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن لهذا الفعل فاعلا هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : هى لغة أزدشنوءة .

ومثل هذا البيت فى الاستشهاد لهذه المسألة قول الشاعر (وهو يزيد ابن معاوية) :

يَدُورُونَ بِي فِي ظِلِّ كُلِّ كَنِيْسَةٍ قَيْنَسُونِي قَوْمِي وَأَهْوَى السَّكَنَائِسَا

قد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك فى قوله « ينسونى » مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله « قومى » .

وكذلك قول الشاعر ، وهو ابن قيس الرقيات :

فَإِنْ نَفَنَ لَا يَبْقُوا أَوْلِيَّكَ بَعْدَنَا لَذِي حُرْمَةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ حَرِيمٍ

قد وصل واو الجماعة بالفعل فى قوله « لا يبقوا » مع كونه مسنداً إلى ظاهر دال على الجمع وهو قوله « أولئك » .

=

وقال :

٢٠٨ - نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ

= وكذلك قول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزَلْتُ بِتَصْرِيحِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَائِلًا
 فقد ألحق واو الجماعة بالفعل في قوله « نصروك » مع كونه مسندا إلى الاسم
 الظاهر الدال على الجمع وهو قوله « قومي » .

٢٠٨ - هذا بيت من الكامل المجزؤ . وهو من كلام أبي فراس الحمداني ابن
 عم سيف الدولة الحمداني . وقبل البيت المستشهد به قوله :

يَأْيُهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَضَحَّتْ لَهُ جُهْلُ الْمَنَاقِبِ
 نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا البيت
 رَأَتْ وَرَقًا نَسِيْمَهَا فَحَكَتْ لَنَا صُورَ الْحَبَائِبِ

اللمعة : « نتج » هو هنا فعل متعد مبني للمعلوم ، وتقول : نتجت الناقة - بالبناء
 للمجهول - إذا ولدت ، ونتجها أصحابها - بالبناء للمعلوم - إذا استولدوها ، قال الراجز :

أَكْلٌ عَامٌ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

« الربيع » المراد به ههنا المطر الذي ينزل في الزمان المسمى الربيع « محاسنا »
 المحاسن : جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله ملامح « ألقحها » الأصل في هذه المادة
 قولهم : ألقح الفحل الناقة إلقاحا ، إذا أحبلها ، ثم استعير للنساء فقالوا : ألقحت المرأة ،
 وقد استعاره الشاعر للشجر « غر السحاب » الغر : جمع غراء ، والسحاب : جمع
 سحابة ، وأصل الغراء البيضاء ، ولا يريد هنا اللون ؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها ،
 وإنما أراد بياض آثارها ، كما يقال : بياض العطايا ، وبياض الصنائع .

الإعراب : « نتج » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الربيع »
 فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « محاسنا » مفعول به « ألقحها » ألقح : فعل ماض ،
 والنون علامة على جمع النسوة ، وضمير الغائبة المؤنثة مفعول به « غر » فاعل ألقح ، =

= مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و غر مضاف و « السحاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ وسكنه لأجل الوقف ، وإضافة الغر إلى السحاب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

الشاهد فيه : قوله « ألقهنها غر السحاب » حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذي هو ألق ، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده ، وهو قوله « غر السحاب » . هذا ، واعلم أن كثيراً من النحاة — ومنهم المؤلف هنا — يذكرون هذا البيت في شواهد هذه المسألة ، وأبو فراس قائله ليس بمن يستشهد بكلامه على قواعد العربية ، فلما أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظنوه لشاعر يستشهد بقوله ، وإما أن يكونوا قد عرفوا نسبته إلى قائله ، ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد .

وقد وجدنا كثيراً من حفوة الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللمعة في شعرهم ، منهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائي ، ومنهم البحتري ، فإن صححت نسبة هذه اللمعة إلى طيء فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما ، ومنهم أبو نواس ، ومنهم الشريف الرضي ، وسندكرك في آخر شرح هذا البيت شيئاً من شعرهم .

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده قول أبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتبي (ونسبه في القعد ٣ / ٤٣ للجنة ، وفي شرح اللقائم الحريية ٢ / ١٣ ، إلى محمد بن أمية ، وفي الترجمة رقم ٦٣٥ من ابن خلكان نسبته مع أربعة أبيات أخرى إلى العتبي ، وذكر نسبه كاملاً) .

رَأَيْنَ الْغَوَازِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْحُدُودِ النَّوَاضِرِ
ومثل ذلك قول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَابِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحُورَانَ ، يَعْصِرْنَ السَّايِطَ أَقَارِبُهُ
ومثل ذلك قول أعرابي (وأنشده ياقوت الحموي في معجم البلدان ٣ - ٢٧٢) :

لَيْتَ لِمَنْ أَيَّامٌ بِحُزُؤِي لَقَدْ أَتَتْ عَلَى لَيْالٍ بِالْعَمِيقِ قِصَارُ
ومثله قول عمرو بن مبرد العبدى ، وأنشده الخالديان في الأشباه والنظائر ٦٢ رابع أربعة أبيات ، وذكرها لها قصة :

وَأَدْرَكْتُهُ جَدَّائِهِ فَخَجَجْتُهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بَدَّ مُدْرِكُ =

= ومثله قول أبي قيس بن الأسلت ، ويقال : قيس بن الأسلت :

وَيُكْرِمُهَا جَارَاتُهَا فَيَزُزْنَهَا وَتَعْتَلُّ عَنْ إِيْتَانِهِنَّ فَتُعْذَرُ
وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللغة قول الوليد أبي عبادة البحترى ، لأنه
طائي ، وطيبه أهل هذه اللغة فيما يذكر بعض النحاة :

كِدْنَ يَنْهَبُهُ الْعُيُونُ سِرَاعًا فِيهِ لَوْ أَمَكْنَ الْعُيُونَ انْتَهَابُهُ
الشاهد في قوله « ينهبه العيون » ومن ذلك قول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي :
أَغْرَتْ هُمُومِي فَاسْتَلَبَنْ فُضُولَهَا نَوْمِي ، وَيَتَنَ عَلَى فُضُولِ وَسَادِي
الشاهد في قوله « فاستلبن فضولها » وقال في نفس القصيدة التي منها البيت السابق :

وَعَدَا تَبَيَّنَ كَيْفَ غِيبُ مَدَائِحِي إِنْ مَلَنْ بِي هِمِّي إِلَى بَغْدَادِ
وسبقه إلى استعمال هذه اللغة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانئ حيث يقول :
وَكَانَ سَعْدَى إِذْ تُوَدِّعُنَا وَقَدْ اشْرَابَ الدَّمْعُ أَنْ يَكَمَّا
رَشًا تَوَاصَيْنَ الْقِيَانَ بِهِ حَتَّى عَقَدْنَ بِأُذُنِهِ شَفْنَا

(اشراب الدمع : تهايا واستعد ، ويكف : يسيل ، والرشأ : ولداظلية ، والقيان :
جمع قينة ، وهي الأمة ، والشنف : حلية تجعل في أعلى الأذن ، فأما الحلية التي تجعل في
أسفل الأذن فهي قرط) وقال أبو نواس أيضاً :

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لِي نَشَبٌ فَخَفَّ ظَهْرِي وَقَلَّ زُوَارِي
وَأَحْسَنْتُ نَفْسِي التَّمَزِّيَ عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّى ، وَمُتَنَ أَوْطَارِي
محل الكلام في البيتين الأولين قوله « تواصين القيان » حيث ألحق نون النسوة
بالفعل — وذلك قوله « تواصين » — مع أن الفاعل اسم ظاهر — وهو قوله
« القيان » — ومحل الكلام في البيتين الآخرين قوله « ومتن أوطاري » حيث ألحق
نون النسوة بالفعل في قوله « متن » مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله « أوطاري » .
وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذي أثاره المؤلف ، ثم الشريف الرضي
حيث يقول :

وَالصَّحِيحُ أَنْ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ فِي ذَلِكَ أَحْرَفٌ دَلُّوا بِهَا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، كَمَا دَلَّ الْجَمِيعُ بِالنَّاءِ فِي نَحْوِ « قَامَتْ » عَلَى التَّأْنِيثِ ^(١) ، لَا أَنَّهَا ضَامَةٌ الْفَاعِلِينَ وَمَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ تَابِعٌ عَلَى الْإِدْالِ مِنَ الضَّمِيرِ ،

نَهَضَتْ وَقَدَّ قَمَدَنْ يِي اللَّيَالِي فَلَا خَيْلٍ أَعَنَّ وَلَا رِكَابٍ
وقال أيضاً :

أُورِدْنَهُ أَطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ شِيمٌ تُسَانِدُهَا عَلًّا وَمَتَابُ
ومحل الكلام في البيت الأول قوله « قعدن الليالي » ومحلّه في البيت الثاني قوله
« أوردنه شيم » .

وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين - من أمثال أبي فراس الحمداني وأبي عبادة البعترى وأبي نواس الحسن بن هانئ والشريف الرضي وأضراب هؤلاء - يدل على أن هذه اللفظة ليست مهجورة في الاستعمال ، ولا بعيدة عن الفصاحة ، ومن هنا تعرف السرف في كثرة استنهادنا لهذه اللفظة .

(١) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لفة جماعة من العرب بأعيانهم - يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزشنوءة - وأما لحاق علامة التأنيث لفة جميع العرب .
الثاني : أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجبا أصلا ، بل إن الذين يلحقون علامة التثنية مع الفاعل الثني أو نائب الفاعل الثني ، ويلحقون علامة الجمع مع الفاعل المجموع أو نائب الفاعل المجموع ، لا يلزمون ذلك ، بل قد يجيئون بالكلام كما يجيء به سائر العرب بدون علامة التثنية وبدون علامة الجمع ، فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجبا إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث ، على ماسياتي بيانه في هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ، ويكون الاسم مشتركاً بين الذكر والمؤنث ، فإن ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما الثني والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال للفرد .

وأن هذه اللفظة^(١) لا تتمتع مع المفردَيْنِ أو المفردات المتماثلة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، لقول الأئمة : إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديمُ الخبرِ والإبدالُ لا يختصَّانِ بلغة قوم بأعيانهم ، ولجئنا بقوله :

٢٠٩ - * وَقَدْ أَشْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ *

(١) قوله « وأن هذه اللفظة » معطوف على قوله « أن الألف والواو والنون » يعنى والصحيح أن هذه اللفظة - وهى لحاق علامة التثنية والجمع - لا تتمتع مع المفردين - إلخ ، وقوله « خلافاً لزاعمي ذلك » أى فى المسألتين ، ورد على زاعمي الأول بقوله « لقول الأئمة - إلخ » ورد على زاعمي الثانى بقوله « ولجئنا بقوله - إلخ » .

٢٠٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ *

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب على عبد الملك بن مروان ، وهو الذى يقول :

كَيْفَ نَوَمِي عَلَى الْغِرَاشِ وَنَمَا تَشْمَلُ الشَّامَ غَارَةً شَعْوَاهُ
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَيْعِهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بَرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أُوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَمَالِيْقِ مُقِيمٌ

اللفظة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد »

أراد به الأجنبي « وحميم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أشلاء » خذلاء ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به ، وهو مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق =

وقوله :

— ٢١٠ — * وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ * *

«أسلماه» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء مفعول به « مبعد » فاعل « وحميم » معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال .
الشاهد فيه : وقوله « قد أسلماه مبعد وحميم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول « وقد أسلمه مبعد وحميم » .

٢١٠ — هذا عجز بيت من الوافر ، وهو يتأمله مع بيت سابق عليه هكذا :

ذَرِينِي لِلَّغْنِي أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

والبيتان لعروة بن الورد العبسي المشهور بعروة الصعاليك :

اللغة : « ذريني » اتركيني ودعيني ، وقد أهملوا ماضى هذا الفعل واستعملوا مضارعه وأمره ، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن خلقت وحيدا) ومن استعمال مضارعه قوله جل شأنه : (ما كان الله ليدر المؤمنين) وقوله في صدر بيت الشاهد « وأحقرهم وأهونهم عليهم » الضمائر عائدة إلى الناس في البيت السابق ، وكأنه قال : شر الناس الفقير ، وأحقر الناس وأهوت الناس على الناس الفقير « وخير » الواو عاطفة ، وخير - بكسر الحاء المعجمة بعدها ياء مشاة - وهو الكرم ، أو الشرف ، أو الهيئة ، أو الأصل .

الإعراب : « وأحقرهم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، أحقر : معطوف على شر ، في البيت السابق ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « وأهونهم » الواو عاطفة ، أهون : معطوف على شر أيضاً ، والضمير مضاف إليه « عليهم » جار ومجرور متعلق بأهون « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير ، والمعنى أنه كذلك على كل حال . إن : حرف شرط جازم يعجزم فعلين مبنى على السكون =

السادس : أنه إن كان مؤنثاً أنثَ فقله بقاء ساكنة في آخر الماضي ،
وبقاء المضارعة في أول المضارع .
ويجب ذلك في مسألتين :

إحداها : أن يكون ضميراً متصلاً ، كـ « يَهْدُ قَامَتْ » أو « تَقُومُ » ،
و « الشَّمْسُ طَلَمَتْ » أو « تَطْلُعُ » ، بخلاف المنفصل نحو « مَا قَامَ - أَوْ
يَقُومُ - إِلَّا هِيَ » ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازياً ، كقوله :

— ٢١١ — * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِقَالَهَا * *

== لا محل له من الإعراب « كانا » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل
جزم ، والألف حرف دال على التثنية « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان
مقدم على اسمه « نسب » اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة « وخير »
الواو حرف عطف ، خير : معطوف على نسب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه
سابق الكلام ، والتقدير : وإن كانا له نسب وخير فهو كذلك .

الشاهد فيه : قوله « كانا له نسب وخير » حيث ألحق علامة التثنية وهي الألف
بالفعل الذي هو « كان » مع أن الفعل مسند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر
بالواو ؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين
أن يكون الفاعل متنى كالزيدين والدمرين وأن يكون في معنى الثني بأن يكون اسمين مفردين
عطف أحدهما على الآخر .

٢١١ — هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* فَلَا مُرْزَنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَمًا * *

والبيت لعامر بن جوين الطائي كما نسب في كتاب سيويه (١ / ١٤٠) وفي
شرح شواهد الأعلام الشنمري .

اللغة : « المرزنة » السعابة الثقلة بالماء « الودق » المطر ، وفي القرآن الكريم :
(قترى الودق يخرج من خلاله) « أبقل » أنبت البقل ، وهو النبات .
المعنى : يصف أرضاً قد عمها الحصب والنماء ، والتف فيها الزرع ، بعد سعابة ==

== أفرغت عزاليها ، وصبت مياهاها ، فيقول : لم تر سحابة أمطرت مثلما أمطرت هذه السحابة ، ولا أرضاً أنبتت مثل البقل الذي أنبتته هذه الأرض .
الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر لا « ودقها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وهو مضاف ، وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها « إبقالها » إقبال : مفعول مطلق ، وهو مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيت من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة ، وهي مؤنثة ، ويروى :

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلْتِ أَبْقَالَهَا *

بكسر تاء التأنيت للتخلص من التقاء الساكنين ، ووصل همزة القطع من « إبقالها » وهو تخلص من ضرورة للوقوع في ضرورة أخرى ، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه .

ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر ، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان ، فهو من الحمل على المعنى ، ولذلك نظائر كثيرة في النثر والشعر ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَعَفْرَاهُ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً وَعَفْرَاهُ عَنِّي الْمُعْرِضُ الْمُتَدَانِي

أفلا تراه قد قال « وعفراء المعرض المتداني » فأتى بالخبر مذكراً مع أن المتداني مؤنث ، وذلك لأنه أراد بعفراء الشخص .

ومن ذلك قول الأخطل التغابي :

هُمُ أَهْلُ بَطْحَاوَى قُرَيْشٍ كِلَيْهِمَا هُمُ صُلَيْبُهَا ، لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ
أفلا تراه قال « بطحاوى قریش کلیمها » فأتى بالتوكيد مذكراً مع أن المؤكد

وقوله :

* فإِنَ الحَوَادِثَ أودَى بِهَا * ٢١٢ -

= مؤنث لأن «بطحاوى» مثنى بطحاء ، لأنه أراد الأبطحين ، إذ هما في معنى البطحاوين ، والمحل على المعنى كثير في كلام العرب .

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازى التأنيث ، كما أنه جائز في الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازى التأنيث ، فكأنه يجوز أن تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، بالاتفاق ، يجوز أن تقول : الشمس طلع ، والشمس طلعت ، إذ لا فرق بين المضمَر والمظهر .

٢١٢ - هذا عجز بيت من المقارب ، وصدده قوله :

* فَأَيُّمَا تَرَيْتَنِي وَلِي لِمَّةٌ *

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معديكرب الكندى ويزيد بن عبد الدار الحارثي .

اللغة : «لمة» بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس ، فإذا زاد عن ذلك فهو الجمّة - بضم الجيم وتشديد الميم «الحوادث» جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد واحدة «أودى بها» ذهب بها وأبادها وأهلكها ، وأراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك عندهم أمانة الضعف ، ودليل الكبر والعجز .

الإعراب : «إما» هذه السكلمة مركبة من كلمتين : أولاهما إن ، وهى حرف شرط جازم ، وثانيتها ما وهو حرف زائد «ترينى» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمحذف النون ، وياء اللؤثثة المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية . وياء التكلم مفعول به «ولى» الواو واو الحال ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لمة» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحوادث «بها» جار ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

== الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو « الحوادث » الذي هو جمع حادثة . وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجحه حقيقى التأنيث أم كان مرجحه مجازى التأنيث ، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث في هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندهم إلا في ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث .

فإن قلت : فإني لا أجد لهذا الشاعر ضرورة ألجأته إلى حذف التاء ؛ لأنه لو جاء بتاء التأنيث مع بقاء ألفاظ البيت على حالها لم يتغير وزن البيت ، فلو قال :

فَإِذَا تَرَيْتَنِي وَوَلِيٍّ لِّمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوَدَّتْ بِهَا
 لكان الوزن مستقيما ، ولم يكن بالكلام بأس ، فأى شيء دعاه إلى أن يرتكب هذه الضرورة؟

فالجواب عن ذلك أن ننهك إلى هذه الألف للنطوق بها قبل الباء في « أودى بها » وأن نشدك بيتين من أول هذه القصيدة وهما قوله :

أَلَمْ تَنْسَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى ، عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا
 لِحِجَابِهَا إِذْ رَأَتْ لِمَتِّي تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ! أُنَى بِهَا

ثم نشير إليك إلى الألفاظ التي تراها في قوله « عما بها » و « أطرابها » و « أنى بها » وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافي « حرف الردف » وكل فصيحة تبنى على الردف لا يجوز تركه في بيت منها ، فلو قال الأعشى « فإن الحوادث أودت بها » لترك الردف ، وهو عيب من عيوب القافية يعادل عند الشعراء المجيدين اختلال وزن البيت ، ومن هذا الكلام تفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر ، بل من الضرورة ما يرتكب للفرار من عيب آخز يتعلق بالقافية وما يتصل بها .

هذا الذى ذكرناه هو بيان كلام المؤلف ونحريجه على الوجه الذى اختاره .
 ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه =

والثانية : أن يكون متصلا حقيقيا التأنيث نحو (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةٌ عِمْرَانَ)^(١) وَشَدَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ « قَالَ فُلَانَةٌ » وهو ردى لا ينقاس .

وإنما جاز في الفصيح نحو « نَعِمَ الْمَرْأَةُ » و « بِنَسِ الْمَرْأَةُ » لأن المراد الجنس ، وسيأتى أن الجنس يجوز فيه ذلك .

ويجوز الوجهان في مسألتين : إحداهما : المنفصل ، كقوله :

— ٢١٣ — * لَقَدْ وُلِدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سُوءٍ *
—————

= مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث ، حلا على اللعنى ، وذلك لأن «الحوادث» بمعنى الحدثنان ، والحدثنان مذكر ، بدليل قول الشاعر :

رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنْ لَهُ سُودًا
والحمل على المعنى كثير في كلام العرب ، وقد استشهدنا له في شرح الشاهد السابق

(رقم ٢١١)

وابن كيسان يرى أنه يجوز في سعة الكلام - من غير ضرورة ولا شذوذ - أن يوثق مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث بناء التأنيث كما يجوز ترك هذه التاء .

(١) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران

٢١٣ - هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* كَلَى بَابِ اسْتَهْمَا صُأْبٌ وَشَامٌ *

والبيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني .

اللغة : « الأخطل » تصغير الأخطل ، وهو لقب الشاعر المهجو ؛ واسمه غياث

ابن غوث ، وأصل الأخطل القماش الكثير الخطل « صلب » - بضم الصاد المهملة واللام جميعا - جمع صليب ، مثل سرير وسرر « شام » اسم جنس جمعى ، واحده شامة ، وهى الخال والعلامة .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون

لا محل له من الإعراب « ولد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب =

وقولهم : « حَضَرَ الْقَاضِيَّ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ » والتأنيثُ أَكْثَرُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ « إِلَّا » فَالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر ، نصٌّ عليه الأَخْفَشُ ، وأنشد على التأنيث :

٢١٤ — مَا نَتَّ مِنْ رَبِيبَةٍ وَذَمٌّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

= « الأَخِيْطَلُ » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل بولد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأم مضاف و « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وباب مضاف واست من « استها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأست مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم سوء مضاف إليه « صلب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « وشام » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على صلب ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لأم سوء .

الشاهد فيه : قوله « ولد الأَخِيْطَلُ أم سوء » حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله « ولد » تاء التأنيث ، مع أن فاعله - وهو قوله « أم سوء » - اسم مؤنث حقيق التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقاً التأنيث - ظاهر اكان الفاعل أو مضمراً - لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث .

والسر الذي من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول هنا ، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث ، وضعفت - بسبب تأخيره - العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ، أو كالموجب غفلة عنها .

ومثل هذا البيت فيما ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر :

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّهْ مِنْكَنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا كَمَا غُرُّورُ

إلا أن الفاصل في هذا البيت جار ومجرور ، في حين أن الفاصل في بيت الشاهد مفعول به ، ومقصود النحاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولاً أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً أو شيئاً آخر غيرهن .

٢١٤ — هذا بيت من الرجز ، ولم أفد له على نسبة إلى قائل معين ، ولا =

(٨ — أوضح المسالك ٢)

عُثِرَ له على سوابق أو لواحق تتصا به ، وقال العيني : « أقول : قائله راحز لم أقف على اسمه » اه .

اللغة : « برئت » تقول : برىء فلان من فلان ، وبرىء من العيب - من باب سلم - براءة ، وتقول : برأ من المرض - من باب قطع - براءا - بفتح الباء والراء جميعا - في لغة أهل الحجاز - وبرأ - بضم الباء وسكون الراء - في لغة غيرهم « ربية » هي التهمة والشك ، وتقول : رابى فلان يربىنى - من باب باع يبيع - إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه ويبعث إلى نفسك الشك .

الإعراب : « ما » حرف نفي « برئت » برىء : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ربية » جار ومجرور متعلق ببرىء « وذم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ربية « في حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً ، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بنات » فاعل برىء مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبنات مضاف و « العم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما برئت إلا بنات العم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو برىء ليكون فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث - وهو قوله « بنات العم » - ولم يبا بالفصل بين الفعل وفاعله إلا .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة :

فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جأزان ، إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث بإلا ، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء ، واختار هذا رأى ابن مالك صاحب الألفية ، وعلى هذا المذهب يكون ما في بيت الشاهد جاريا على أحد الوجهين الجأزين ، وإن يكن هذا الوجه مرجوحا .

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه ، إلا في ضرورة الشعر ، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا ، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه ، وكان ما بعد إلا مستثنى ، ويكون تقدير الكلام : ما برىء أحد إلا بنات العم ، فالفاعل عند التحقيق =

مذكور لا مؤنث ، واختار هذا المذهب الأخفش ، وعلى هذا المذهب يكون لحاق تاء التأنيث بالفعل في هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية ، بسبب تناسي الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة .

ومن لحاق تاء التأنيث مع الفصل بإلا بين الفعل وفاعله المجازى التأنيث قول ذى الرمة :
طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوبِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجُرَاشِعُ
الشاهد في هذا البيت قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث أتى الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل المسند إلى الضلوع ، مع كونه قد فصل بين الفعل المسند إلى الضلوع بإلا .

هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة البيتين : البيت الذى أنشده المؤلف مستندا للأخفش ، والبيت الذى أنشدناه ، وأنت لو تدبرت في هذين البيتين وجدت الفاعل في كل واحد منهما جمعا ، فهو في البيت الذى أنشده المؤلف « بنات » وهو جمع بنت ، وهو في البيت الذى أنشدناه « الضلوع » وهو جمع ضلع ، ومن للعلوم أن الفعل الذى يسند إلى الجمع كالفعل الذى يسند إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث ، يعنى أنه يجوز في هذا الفعل لحاق تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلا بالفاعل أم كان منفصلا منه ، كما سيقرر المؤلف ذلك في المسألة الثانية من مسألتى الجواز .

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن في كل واحد من هذين البيتين سببين كل واحد منهما اقتضى لحاق التاء ، الأول منهما الفصل بإلا ، وفيه الخلاف ، والثانى كون الفاعل مجازى التأنيث ، ولا خلاف في أنه يجوز معه لحاق التاء .

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما فى البيتين من محل الخلاف - فيما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط - هو تقديرنا الفاعل المحذوف مذكرا ، إذ قدرنا فى بيت المؤلف « ما برىء أحد » وفى البيت الذى أنشدناه « ما بقى شيء » وهذا التقدير ليس بلازم ، إذ يجوز تقدير اسم عام مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه ، فيقدر فى بيت المؤلف : ما برئت نساء إلا بنات العم ، وفى البيت الذى أنشدناه : فما بقيت أعضاء إلا الضلوع ، وفى الآية الأولى : إن كانت الأخذة إلا صبيحة ، وفى الآية الثانية : فأصبحوا لآثرى أشياء إلا مساكنهم ؛ فلا يكون للتذكير - على هذا - وجه يرجعه على التأنيث ، بل يكون الأمران جائزين كل منهما جائز على تقدير .

وَجَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي النَّثْرِ ، وَقَرِءَ (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً^(١)) ،
(فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِيهِمْ^(٢)) .

الثانية : المجازى التأنيث ، نحو (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ^(٣)) ، ومنه اسمُ
الجنس ، واسمُ الجمع ، والجمع ، لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنثٌ مجازيٌّ ،
فلذلك جاز التأنيث ، نحو (كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ^(٤)) ، و (قَالَتِ
الْأَعْرَابُ^(٥)) ، و « أوزقت الشجرُ » والتذكيرُ نحو « أوزق الشجرُ »
(وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ^(٦)) (وَقَالَ نِسْوَةٌ^(٧)) ، و « قام الرجالُ » ، و « جاء
الهنودُ » إلا أن سلامةً نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبَّت التذكيرَ
في نحو « قام الزيدون » والتأنيث في نحو « قامت الهنداتُ » ، خلافاً
للكوفيين فيها ، وللفارسي في المؤنث ، واحتجوا بنحو (إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ
بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ^(٨)) ، (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ^(٩)) ، وقوله :

— ٢١٥ — * فَبَسَّكُنِي بِنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَرَوَّجَتِي * *

- (١) من الآية ٢٩ من سورة يس
- (٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف
- (٣) من الآية ٩ من سورة القيامة
- (٤) من الآية ١٠٥ من سورة الشعراء
- (٥) من الآية ١٤ من سورة الحجرات
- (٦) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام
- (٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف
- (٨) من الآية ٩٠ من سورة يونس
- (٩) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة

— ٢١٥ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* وَالظَّاعِنُونَ إِلَىٰ تُمْ تَصَدَّعُوا * *

== والبيت من قصيدة لعبد بن الطبيب رواها المفضل الضبي .
 اللغة : « بنأى » جمع بنت ، وأصل البنت : بنى ، حذفت الياء وعوض منها التاء
 « شجوهن » الشجوة : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى - مثل فرح يفرح
 فرحا - وشجاء الأمر يشجوه شجوا ، والذي فى البيت من التانى « وزوجتى » الفصح
 الأكثر فى الاستعمال أن يقال « زوج » للرجل وللأنثى ، ويجمع على أزواج ، وفى
 الكتاب الكريم : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد) « والظاعنون
 إلى » هكذا وقع فى رواية النعاة ، والذي وقع فى رواية المفضليات « والأقربون إلى »
 وقوله « ثم تصدعوا » معناه أنهم تفرقوا وانشعب شملهم .

الإعراب : « بكى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره
 التعذر « بنأى » بنات : فاعل مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، وبنات مضاف
 وياء للتكلم مضاف إليه « شجوهن » شجوة : مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشجوة
 مضاف والضمير مضاف إليه « وزوجتى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على
 بنأى ، وزوجة مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « والظاعنون » الواو حرف عطف ،
 الظاعنون : معطوف على بنأى أيضا ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة « إلى » جار
 ومجرور متعلق بالظاعنين « ثم » حرف عطف « تصدعوا » فعل ماض ، وواو الجماعة
 فاعله ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة « بكى بنأى » من الفعل وفاعله .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

أحدهما - وهو غير مقصود للمؤلف هنا - فى قوله « شجوهن » حيث جاء المفعول
 لأجله معرفة لأنه مصدر مضاف إلى الضمير ، وهذا يرد على الجرعى الذى ذهب إلى أن
 للمفعول لأجله لا يكون إلا نكرة .

والثانى - وهو مراد المؤلف - فى قوله « بكى بنأى » حيث لم يصل بالفعل الذى
 هو قوله « بكى » تاء التأنيث مع أن المسند إليه - وهو الفاعل الذى هو قوله « بنأى »
 - مؤنث ، لأنه جمع مؤنث سالم واحده بنت .

وقد اختلف العلماء فى هذه للسألة ؛ فذهب الكوفيون وأبو على الفارسى إلى أن
 هذا سائغ جائز فى الشعر والكلام جميعا ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بثلاثة أدلة : ==

== أولها : وروده في فصيح الكلام ، كما في قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) .
 وثانيها : أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ، كما يجوز
 إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكرا ، فجوز في كل جمع اعتبار هذين الملحظين فيه ،
 سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث .

وثالثها : القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، فإن جميع النحاة
 متفقون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل المسند إلى واحد منها لحاق التاء
 به على تأويله بالجماعة ، وعدم لحاق التاء به على تأويله بالجمع
 وخالفهم في ذلك جمهور البصريين ؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز في جمع المؤنث السالم
 إلا تأنيث فعله ، ولا يجوز في جمع المذكر السالم إلا التذكير .

وردوا أدلتهم التي استدلوها بها : أما ادعاء أنه جاء في فصيح الكلام فلا نسلم أن
 السر هو ما ذهبتم إليه ، بل حذف التاء في قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) بسبب
 الفصل بين الفعل وقاعله بالفعل ، وقد علمنا أن الفصل يبيح ترك التاء ، أو بسبب
 كون (المؤمنات) صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ،
 فالفاعل في الحقيقة اسم جمع ، واسم الجمع يجوز في فعله الوجهان بالإجماع .

وأما القياس على جمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع فغير مسلم ، لأن بين الندى
 وقع الخلاف فيه وبين هذه الأشياء فرقا ، ألا ترى أن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر
 السالم قد سلم فيهما لفظ المفرد ، وأما اسم الجمع فلا مفرد له من لفظه ، وأما جمع
 التكسير فلم يسلم فيه لفظ مفرد ، وسلامة لفظ المفرد هي التي أوجبت ما ذهبنا إليه ،
 فلما اختلف الأمر لم يجز قياس أحدهما على الآخر .

وأما مادكروا من أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه كما يجوز إطلاق
 لفظ « الجماعة » فهذا إنما ساغ من حيث المعنى ، والتذكير والتأنيث مرجعهما إلى
 اللفظ ، فيجب أن ينظر فيهما إلى اللفظ المستعمل في الدلالة على المراد .

بقي أن يرد على استدلالهم بالبيت المستشهد به ههنا ، والرد عليه أن يقال : إن
 « بنات » - وإن كان جمع مؤنث سالما - قد أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ
 مفردة ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه ، كما أن « بنى » لما لم يسلم فيه ==

وَأَجِيبَ بَأْنَ البَنِينِ والبَنَاتِ لم يَسَلَمَ فِيهِمَا لَفْظُ الوَاحِدِ ، وبَأْنَ التذَكِيرِ فِي (جاءك) لِلْفَضْلِ ، أو لَأَنَّ الأَصْلَ النِّسَاءُ المُؤَمَّنَاتُ ، أو لَأَنَّ «أَل» مُقَدَّرَةٌ بِاللَّاتِي ، وَهِيَ اسْمُ جَمْعٍ .

السابع: أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يحىء المفعول ، وقد يُعكس ، وقد يتقدمهما المفعول ، وكلٌّ من ذلك جائزٌ وواجب .
فأما جواز الأصل فنحو (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ) ^(١) .
وأما وجوبه ففي مسألتين :

إحداهما: أن يُخَشَى اللَّبْسُ ، كـ «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» قاله أبو بكر ^(٢) والمتأخرون كالجُزُولِيّ وابن عصفور وابن مالك ، وخالفهم ابنُ الحَاجِّ محتجاً بأن العرب تُجَيِّزُ تصغيرَ عُمَرَ وَعَمْرُو ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الأَخرَ» وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصحّ ، وبأن الزَّجَّاجَ نَقَلَ أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ) ^(٣) ، كَوْنُ «تلك» اسْمِهَا ،

= لفظ مفردة ، أشبه جمع التكسير ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه؛ فلهذا ساع دخول تاء التثنية في فعله في قوله تعالى: (آمنت به بنو إسرائيل) .
(١) من الآية ١٦ من سورة النمل .

(٢) هو أبو بكر : محمد بن السري ، المعروف بابن السراج ، وهو من تلاميذ أبي العباس المبرد ، وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي وأبي سعيد السيرافي وأبي طي الفارسي وطي بن عيسى الرماني ، وتوفي ابن السراج في ذي الحجة من سنة ٣١٦ من الهجرة .

(٣) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء .

و « دَعَوَاهُمْ » الخبر ، والعكس ^(١) .

الثانية : أن يُحْصَرَ المفعولُ بآئِمَّا ، نحو « إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » وكذا الحصر بالإِيجَالِ عِنْدَ الْجَزْوَئِيِّ وَجَمَاعَةِ ، وَأَجَازَ البصريون والكسائيّ والقراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل ، كقوله :

(١) اعلم أن أهم ما في استدلال ابن الحاج على ما ادعاه دليان ، أولها أن الإجمال من مقاصد البلغاء ، وثانيهما أن بعض النحاة أجاز في قوله تعالى (فما زالت تلك دعواهم) كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز العكس ، وهذه الصورة في البتداء والخبر تشبه الصورة المتنازع عليها في الفاعل والمفعول ، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق ، جار مع ظواهر لو وضعت في موضع البحث لم تثبت ،

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلا ، فإن هذا لا يفيد شيئا ، لأن الإجمال الذي هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذي لا يقره أحد منهم ، وبيان ذلك أن الكلام المحتمل لمعنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين المعنيين أو أحد المعاني المحتملة ، وإما ألا يسبق أحدهما إلى الذهن ، بل تكون المعاني كلها أمام الذهن سواء فيتوقف في الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه ، فإن تبادر أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس ، وإن لم يتبادر أحد المعاني وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال ، وهذا الذي معنا الآن من قبيل الإلباس ، وليس من قبيل الإجمال ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل في الفاعل أن يحىء قبل المفعول ، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع في اللبس ، بخلاف ما لو قلت « عمير » فإن السامع سيتردد في أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تصغير عمرو ، وليس في اللفظ ما يدل على أحد الوجهين ، فلتحكم بأحدهما ، بل تبقى متوقفاً إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد : وأما تشبيهه صورة الفاعل والمفعول بصورة البتداء والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فما لا يقضى العجب منه ، لوجود الفرق البين بينهما ، فإن البتداء عين الخبر في الماصدق ، فلو حكمت بأن الثاني عين الأول يكون كما لو حكمت بأن الأول عين الثاني ، والفاعل غير المفعول طبعا فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام .

— ٢١٦ — * وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَّادُهُ * *

٢١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ *

وقد ذكر العيني وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعي ، وذكر العيني بعده بيتا ثانيا ، وهو قوله :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرِهَا فَإِذَا الَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرَى بِلَيْلَى وَلَا تُسَلِّي

ودعبل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف ، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له في هذا الموضوع من قبيل التمثيل ، لا من قبيل الاستشهاد .

اللغة : « جماحا » مصدر قولك : جمح الفرس يجمح - مثل فتح يفتح - إذا جرى جريا عاليا ، وقال ابن فارس : جمح النرس جماحا ، إذا أعتز فارسه حتى يعلبه ، وقال ابن فارس أيضا : جمح أى أسرع إسراعا لا يرده شيء ، وكل شيء مضى لوجهه على شيء فقد جمح ، والجموح من الرجال : الذى يركب هواه فلا يمكن رده ، والمعنى ههنا على هذا « لم يسلم » مضارع سلا بمعنى تعزى وصبر « تغرى » تخرض وتخص .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وناصبه قوله « تسلى » فى البيت التالى له « أبى » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « جماحا » مفعول به لأبى « فؤاده » فؤاد : فاعل أبى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يسلم » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « عن ليلى ، بمال » كل منهما جار ومجرور متعلق بقوله « يسلم » وقوله « ولا أهل » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، وهو مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أبى إلا جماحا فؤاده » حيث قدم المفعول المحصور بإلا - وهو

قوله « جماحا » - على الفاعل الذى هو قوله « فؤاده » . =

وقوله :

* ٢١٧ - * فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا *
=

وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والفراء وابن الأنبارى والكسائى فقالوا : يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، لأن المفعول وإن تقدم في منزلة التأخير ، وأكثر هؤلاء لا يجيز تقديم الفاعل المحصور بإلا ، لانتفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا .

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقا ، فاعلا كان هذا المحصور أو مفعولا ، وهؤلاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإنما .

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما فقالوا : أنت لو قلت « إنما ضرب بكرا خالد » لم يعم دليل على أن المحصور هو تالي إنما ، ولكنك لو قلت « ما ضرب إلا بكرا خالد » وقدمت إلا مع المفعول فقد وضح مقصودك ، فلما كان اللبس في « إنما » موجودا البتة . وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا — قلنا بالجواز في هذا الموضع الذي لا لبس فيه .

٢١٧ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ *
=

ونسب كثير من العلماء البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أعر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل وفاعل « من ليلي » متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف و« ساعة » مضاف إليه « فما » نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به تزايد ، وهو مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » حيث قدم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون المفعول منحصرا « بإلا » وهذا جائز عند الكسائى .

٢١٨ * وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ *

= واكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في « زاد » ضميراً مستترا يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله ، وقوله « كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير فما زاد (هو) إلا ضعف ما بنى زاده كلامها ، وهو تأويل متكلف مستبعد لا مقتضى له .
٢١٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِيَّ إِلَّا وَشَيْجُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلسى الزنى ، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة والحارث بن عوف بن أبي حارثة المريين .
اللغة : « الخطي » أراد به الرماح ، نسبها إلى الخط ، والخط : جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الرماح أى ترسو فيها « وشيجه » الوشيح : القنا الملتف في منبته ، واحده وشيجة ، وأصله من الوشوج - بضم الواو - وهو تداخل الشيء بعضه في بعض يريد لا تنبت القناة إلا القناة ، وفي أمثال العرب : لا تنبت البقلة إلا الحلقة ، والحقلة - بفتح الحاء وسكون القاف - الأرض الطيبة .

المعنى : يمدح هرما والحارث بأنهما كريمان من قوم كرام ، ولا يولد الكرام إلا في الموضع الكريم ، وضرب نبتة الخطي وغراس النخل مثلا .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفي مبنى على السكون لا محل له « ينبت » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الخطي » مفعول به لينبت « إلا » أداة حصر « وشيجه » وشيخ : فاعل لينبت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وتغرس » الواو حرف عطف . تغرس : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة حصر « في منابيتها » الجار والمجرور متعلق بتغرس ، ومنابت مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « النخل » نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تغرس إلا في منابيتها النخل » حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله « في منابيتها » - على نائب الفاعل وهو قوله « النخل » - مع أن الجار =

وأما تَوَسُّطُ المفعول جوازاً فنحو (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ)^(١) ،
وقولك « خَافَ رَبَّهُ نَحْمَرُ » وقال :

— ٢١٩ — * كَمَا أَنَّى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ *

= والمجرور محصور بإلا ، ولما كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول ، وكان النائب عن
الفاعل بمنزلة الفاعل - صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور
إيلاً على الفاعل ، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا في شرح الشاهد (٢١٦)
على جواز ذلك التقديم .

(١) من الآية ٤١ من سورة القمر .

٢١٩ — هذا معجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

* جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا *

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين
الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أو كانت له قدراً » أو في هذا البيت عند الكوفيين بمعنى الواو ، دالة
على الجمع المطلق ، وقال ابن هشام في معنى اللبيب « والذى رأيت في ديوان جرير إذ
كانت » اه . والمراد أنها كانت مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما
أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة
ولا معاناة ، وأخذ قوله « كما أنى ربه موسى على قدر » من قوله تعالى : (ثُمَّ جِئْتُ
عَلَى قَدَرٍ يَامُوسَى) .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
إلى الممدوح « الخلافة » مفعول به « أو » حرف عطف « كانت » كان : فعل ماض
ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى
الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقدر ، أو محذوف حال منه « قدرا » خبر كان
أ : « كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « أنى » فعل ماض « ربه » رب :
مفعول به تقدم على الفاعل ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفاعل المتأخر
مضاف إليه « موسى » فاعل أنى ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف « على قدر » جار =

وأما وجوبه ففي مسألتين :

إحدهما : أن يتصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ نحو (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) ^(١) (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ) ^(٢) ، ولا يُجِيزُ أَكْثَرُ النحويين نحو « زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرَ » لا في نثر ولا في شعر ، وأجازه فيهما الأخفش وابن جني والطوال وابن مالك ، احتجاجاً بنحو قوله :

٢٢٠ — * جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ *

والصحيحُ جَوَّازُهُ فِي الشَّعْرِ فَقَطْ .

= وجرور متعلق بآتي، وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا عامله جاء ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا مثل إتيان موسى - الخ .

الشاهد فيه : قوله « آتى ربه موسى » حيث قدم المفعول على الفاعل ، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم - وهو قوله « ربه » - على الفاعل المتأخر الذي هو قوله موسى ، وأصل الكلام : كما آتى موسى ربه ، فقدم المفعول على الفاعل فصار كما في البيت . ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ، ولم يستأثر به قوم دون قوم ، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه ، وهذا الضمير - وإن عاد على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة ؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه ، فافهم هذا والله ينفعك به .

(١) من الآية ١٣٤ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٥٢ من سورة غافر .

٢٢٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلُ *

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسبته ابن جني إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة هجاء على هذا الروي .

اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهي ، والمعنى جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وبروى « الكلاب العاديات » - بالبدال بدل الواو - وهو جمع غاد ، والعاوى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وهو مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذى هو جزى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للعال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبنى على الفتح لاعمل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه ... عدى » حيث أخرج المفعول ، وهو « عدى » وقدم الفاعل ، وهو « ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول . ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وَلَوْ أَنَّ نَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْتَقَى مَجْدَهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

الشاهد فيه قوله « أبقى مجده مطعما » حيث قدم الفاعل وهو قوله مجده على المفعول به وهو قوله مطعما ، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول ، ونظيره قول الآخر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا عَلَيْهَا ثَوَابًا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

وقول سليط بن سعد :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ

وقول الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ وَرَفَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وقول الآخر :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا آيَتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا كَلَى مَا جَرَّ مِنْ كَلٍّ جَانِبِ
واعلم أولاً أن سر الاختلاف بين النحاة في جواز هذه المسألة - وهي تقديم
الفاعل المتصل بضمير غيبية يعود إلى المفعول المتأخر في اللفظ - يرجع إلى اختلافهم في
مرتبة المفعول ، فأما جمهور النحاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولاً ، ثم يليه
الفاعل ؛ لأنه أحد جزئى الجملة ، وما عداها فضلة ، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه يجب
أن يقع الفاعل بعده ، لثلا يفصل بين الجزئين اللذين يتم بهما الكلام ، ولأن الفاعل
محتاج إليه ، وما عداه من متعلقات الفعل غير محتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم
من غيره ، فإن تقدم المفعول في اللفظ كان في النية مؤخراً ، ونازع في هذا الكلام
الأخفش ومن رأى رأيه قالوا : إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم ورتبة
المفعول المتأخر اقتضاء الفعل لسلك منهما فإننا نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على
اقتضائه للمفعول ، لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد
لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه للفاعل ، ولكننا
نمنع أن يكون هذا هو مراد العلماء عند قولهم « إن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً
ورتبة » بل إن مرادهم من الرتبة في هذه العبارة موقعه من الكلام ، ونحن ندعى أن
المفعول قد كثر في الكلام الفصيح مجيئه تالياً للفعل وبمقبيه حتى إنه ليعتبر كأن موقعه في
الكلام هو هذا الموقع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخياً ، فإذا تأخر في الكلام عن
مجاورة الفعل فكأنه زحزح عن موضعه الذى أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضوع
الطبيعى ، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظاً لم يكن الضمير عائداً
على متأخر لفظاً ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظاً متقدم رتبة ، كما تقولون أنتم
في عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه .

قال أبو رجاء : ونحن نرى ماذهب إليه الأخفش في هذه المسألة مذهبا مستقيماً
حرى بأن نأخذ به ، لكثرة الشواهد التى رواها العلماء لهذه المسألة ، وليس لهذه
العلة التى ذكرناها عنه وإن كانت وجهة .

=

ثم اعلم ثانيا أن الضمير الموضوع للغيبية يعود على متأخر لفظا ورتبة - على تفسير الجمهور - في ستة مواضع غير الموضوع الذي قدمنا بيانه ، وهي :

الموضع الأول: الضمير المرفوع بنعم أو بئس ، المفسر بتمييز ، نحو « نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو » إذا قدرت المخصوص مبتدأ خبره محذوف ، أو قدرته خبر مبتدأ محذوف ، أما إذا قدرته مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوبا فإن مرجع الضمير المستتر في نعم يكون حينئذ متقدما رتبة .

الموضع الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين ، نحو قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءُ إِنِّي لَفَيْرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلُ
الموضع الثالث : أن يكون الضمير مبتدأ يفسره خبره نحو قوله تعالى (إن هي إلا حياتنا الدنيا) .

الموضع الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد) وقوله (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) .

الموضع الخامس : أن يكون الضمير مجرورا برب ، وهذا يوافق الضمير المرفوع بنعم في أمرين ؛ أحدهما أنه يجب في كل منهما أن يكون مفردا ، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تمييزا ، ومن ذلك قول الشاعر :

رُبُّهُ فِتْيَانَةٌ دَعَوَتْ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ويفارق الضمير المجرور برب الضمير المرفوع بنعم أو بئس بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكرا ولو كان مفسره مؤنثا ، تقول « ربه امرأة » ولا تقول « ربها امرأة » أما الضمير المرفوع بنعم أو بئس فيسكون مؤنثا إن كان مفسره مؤنثا ، نحو قولك « نعمت امرأة زينب » و « بئست امرأة هند » .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مبدلا منه اسم ظاهر مفسر له ، نحو قولك « ضربته زيدا » وقد اختلف النقل عن سيبويه في جواز هذا الموضع ، فقال ابن عصفور : أجازته الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بالإجماع .

والثانية: أن يُحَصَّرَ الفاعلُ بإنما، نحو (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (١)
وكذا الحَصْرُ بيلاً عند غير الكسائي، واحتج بقوله:

٢٢١ - مَا عَابَ إِلَّا لَيْثِيمٌ فَقَلَ ذِي كَرَمٍ
وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جَبِيًّا بَطَلًا

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

٢٢١ - هذا بيت من البسيط ، ولم أقف على نسبه إلى قائل معين ، ولا عثرت

له على سابق أو لاحق يتصل به .

اللغة : « عاب » بالعين المهملة - من العيب ، وهو أن تذكر التكلم فيه بالذم
والثلب « لثيم » المراد به البخيل بدلالة مقابلته بذى الكرم « جفا » من الجفاء ،
وهو فعل ما يسوء « جباً » بضم الجيم وفتح الموحدة مشددة ، بزنة سكر - هو الجبان
« بطلاً » البطل - بفتح الباء والطاء جميعاً - هو الشجاع .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عاب »
فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « إلا » أداة حصر « لثيم » فاعل
عاب مرفوع بالضمة الظاهرة « فعل » مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة ،
وفعل مضاف و« ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ،
وهو مضاف و « كرم » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد
النفي « جفا » فعل ماض مبني على فتحة مقدره على الألف للتعذر « قط » ظرف
زمان مبني على الضم في محل نصب بجفا « إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون
لا محل له من الإعراب « جباً » فاعل جفا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بطلاً »
مفعول به لجفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للسألة التي ذكره المؤلف من أجلها : أحدهما
في قوله « ما عاب إلا لثيم فعل » وثانيهما في قوله « ولا جفا إلا جباً بطلاً » حيث
قدم في كل واحد من الموضعين الفاعل المحصور بيلاً - وهو قوله « لثيم » في العبارة
الأولى ، وقوله « جباً » في العبارة الثانية - على المفعول به المحصور فيه - وهو =
(٩ - أوضح للمالك ٢)

وقوله :

* وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ * — ٢٢٢

== قوله « فعل ذى كرم » في العبارة الأولى ، وقوله « بطلا » في العبارة الثانية = وهذا البيت من الأبيات التي استدل بها الكسائي على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا .

وجهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا ، ويميزون تقديمه إذا كان مفعولا ، على ما عرفت في شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٦) ، وهم يردون استشهاد الكسائي بهذا البيت ، ويقولون : إن قول الشاعر « فعل ذى كرم » ليس مفعولا به لعاب المذكور في البيت ، وقوله « بطلا » ليس مفعولا به لجفا المذكور فيه ، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور ، وتقدير الكلام : ما عاب إلا لثيم ، عاب فعل ذى كرم ، ولا جفا قط إلا جأ ، جفا بطلا ، فالفاعل في كل من العبارتين من جملة غير الجملة التي منها المفعول المذكور ، فاحفظ ذلك .

٢٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* نَبِّئْتَهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ *

وقد نسب أبو الفرج (الأغاني ٧ / ١١٨ بولاق) هذا البيت إلى يزيد بن

الطرية ، وروى قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

يَا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرْمِيِّ إِذْ جَمَعْتِ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارٍ وَخَشَةَ الدَّارِ

اللفظة : « نبئتهم » فعل مبنى للمجهول أصله نبأ - بتشديد الباء - بمعنى أعلم

« جارتهم » ويروى في مكانه « جارهم » والجار : الذي داره لصيقة لدارك أو قريب

منها ، أو هو المستجير بك ، وإرادة الثاني هنا أولى « هل » بمعنى حرف النفي ، وكأنه

قد قال : ولا يعذب أحداً أحداً بالنار غير الله تعالى .

المعنى : يهجو قوماً بأنه علم أنهم يعذبون بالنار من استجار بهم واستغاثهم ، وأنهم

جعلوا ذلك العذاب مكان إغاثته وإبلاغه مأربه ، وبشكر عليهم ذلك .

الإعراب : « نبئتهم » نداء : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، وتاء التوكيد نائب فاعل

مبنى على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبين مفعول ثانٍ « عذبوا » =

وقوله :

— ٢٢٣ — * قَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا * *

= فعل ماض وفاعله « بالنار » جار ومجرور متعلق بـ « جارتم » جارة : مفعول به لعذبوا ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثالث لـ « وهل » الواو حرف عطف ، أو للاستئناف ، هل : حرف استفهام إنكارى بمعنى النفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعذب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الله » فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة « بالنار » جار ومجرور متعلق بـ « يعذب » .

الشاهد فيه : قوله « هل يعذب إلا الله بالنار » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا — وهو قوله « الله » — على ما هو بمنزلة المفعول به — وهو الجار والمجرور الذى هو قوله « بالنار » — وقد طوى ذكر المفعول به ، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه لقال : وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله ، وقد بينا فى شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يميزه الكسائى ، وأن جمهرة البصريين لا يميزونه ، ولهم توجيه لموضع الاستدلال يردون به استدلال الكسائى بهذا البيت ، وخلاسته أن قول الشاعر « بالنار » ليس متعلقا بقوله « يعذب » المذكور قبله ، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل المذكور عليه ، وكأنه قال : لا يعذب إلا الله ، يعذب بالنار ، وهذا نظير ما ذكرناه فى تخريج الشاهد السابق ، وهو تكلف لا مقتضى له .

٢٢٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةَ أَنَاةِ الدِّيَارِ وَشَأْمَهَا * *

وهذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيويوه (١ / ٣٧٠) ، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَزْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيْمَةِ مَرَّةٍ وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَفْعُو مَقَامَهَا =

وبعد بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيُّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عِلَاقَاتِ حَاجَاتِ طَوِيلِ سَمَاءِهَا
فَأَصْبَحَتْ كَالْهَيْمَاءِ ، لَا الْمَاءَ مُبْرَدٌ صَدَاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللغة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة على مثال أفعال وأعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى - بفتح النون - ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى - بزنة قفل أو صرد أو ذنب أو كلب - وهو : الحفيرة تحفر حول الخباء لتنع عنه المطر ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون ، فاجتمع في أول الجمع همزان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبا ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآراء وآرام جمع بئر ورأى ورشم ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله غير ممدودة وللمدة في الهمزة الثانية على الأصل ، وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما يجعله المرأة على ذراعها ونحوه ، تفرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشمع ، وليس ذلك بصواب أصلا ، وقد تحرف السلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة وهي واو العطف ، والشام : جمع شامة وهي العلامة ، وهو معطوف على عشية ، هذا ، ورواية البيت في الديوان هكذا :

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يدر » فعل مضارع مجزوم بحذف الياء « إلا » أداة استثناء مانعة « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » أعربه كثير على أنه فاعل لهيجت ، وهو مضاف ، و « آناء » مضاف إليه ، و « آناء مضاف ، و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على عشية ، وهو مضاف وضمير =

وأما تقدّمُ المفعول جوازاً فنحو (فَرِيحًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيحًا تَقْتُلُونَ) (١).

وأما وجوباً ففي مسألتين :

إحداها : أن يكون مما له الصّدرُ ، نحو (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) (٢)
(أَيًّا مَا تَدْعُوا) (٣) .

الثانية : أن يقع عامله بعد الفاء ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها ،
نحو (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) (٤) ، ونحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (٥) بخلاف «أما
اليومَ فأضرب زيداً» (٦) .

== الغاية العائد على الديار مضاف إليه ، ويجوز عندى نصب «عشية» على الظرفية ،
ويكون «آناء» فاعلا لميجت ، وقد وصل فيه همزة القطع وهي همزته الأولى ، بل
هذا الإعراب عندى هو الصواب ، فإن الشعراء اعتادوا أن يتعدثوا عما تثيرهم في أنفسهم
آثار ديار الأعبة ورسومها وما خلفوا فيها من علامات تدل عليهم .
الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما . . إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بالآ
على المفعول ، وقد ذهب الكسائى إلى تجويز ذلك ، استثناءدا بمثل بهذا البيت ، والجمهور
على أنه ممنوع ، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم
يدر إلا الله ، درى ما هيبت لنا .

(١) من الآية ٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨١ من سورة غافر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ٣ من سورة المدثر .

(٥) من الآية ٩ من سورة الضحى .

(٦) فإن قلت : فإنكم تقرررون في قواعدكم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما

قبلها ، وجعلتم بمقتضى هذه القاعدة لهذه الفاء حكم التصدر في أول الكلام ، فكيف
جعلتم الاسم المنصوب الواقع بعد «أما» الملفوظ بها أو المقدرة منصوباً بالفعل الواقع
بعد فاء الجزاء ، بل زدتم على ذلك فجعلتم تقدمه على العامل المقترن بالفا واجبا ؟ =

تنبيه : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضَرَبْتُهُ ، وإذا كان الضمير أحدهما : فإن كان مفعولا وجب وَضَلُّهُ وتأخيرُ الفاعل كضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وإن كان فاعلا وجب وَضَلُّهُ وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمُهُ على الفعل كضَرَبْتُ زَيْدًا ، وزَيْدًا ضَرَبْتُ ،

= فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إنا نلتزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، لكن محل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، أما إذا لم يكن واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي - بل كان مؤخرا عن موقعه ومركزه الطبيعي - فإنه يجوز أن يعمل فيما قبله ، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب « أما » الملفوظ بها أو المقدرة ليس واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، فلماذا جاز أن يعمل في المفعول المتقدم عليه في اللفظ ، ولهذا التأخر في هذا اللوضع سر نحن نبينه لك حتى تكون من الأمر على يقين .

أنت تعلم أن « أما » نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعا ، ومن أجل ذلك يفسرونها بمهما يكن من شيء ، فهما هي أداة الشرط ، وقولهم « يكن من شيء » هو فعل الشرط ، وقد نابت « أما » مناهما جميعا ، وما يلي « أما » في اللفظ هو جواب الشرط ، والتزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب ، حتى لا يقع في وهم واهم أنه الشرط لأن من المعلوم أن الشرط لا يقترن بالفاء ، والتزموا أن يفصل بين « أما » والفاء بفواصل ، والتزموا أن يكون هذا الفاصل مفردا لا جملة ، أما التزامهم الفصل بين « أما » والفاء فلكراهيتهم أن يقع جواب الشرط متصلا بأداة الشرط ، وأما التزامهم أن يكون هذا الفاصل مفردا بلأنهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلا لوقع في وهم من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذه الجملة هي جملة الشرط ، وإذن فهذا الاسم المفرد الذي التزموه بعد « أما » جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعي لسبب صناعي ، وهذه الفاء التي تليه مؤخرة عن موضعيها ومركزها لسبب صناعي أيضا ، ولو أن العامل للقرن بالفاء وقع في موضعه الطبيعي لكان متقدما في اللفظ على الاسم المنصوب ، وهذا معنى قولنا في أول جواب هذا السؤال « إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها إذا كانت الفاء واقعة في موقعها الطبيعي » ، فتأمل هذا الكلام ، وسيأتي له مزيد بحث في فصل « أما » .

وكلامُ الناظم يُؤمُّ امتناعَ التقديمِ ، لأنه سَوَّى بين هذه المسألة ومسألة
« ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » والصوابُ ما ذكرنا .

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحذفُ الفاعلُ ، للجهل به ^(١) كـ « سُرِقَ المَتَاعُ » أو لفرضٍ لفظي
كتصحيح النظم في قوله :

(١) الأغراض التي ندعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه
كثيرة جدا ، غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ
أو تكون راجعة إلى المعنى .

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :

الأول : قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى :
(وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به) .

الثاني : المحافظة على السجع في الكلام المشور ، نحو قولهم « من طابت سريرته ،
حمدت سيرته » إذ لو قيل : « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، وهم
يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي .

الثالث : المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم ، نحو بيت الأعشى الذي
أنشده المؤلف ، فأنت تراه قد بنى « علق » في هذا البيت للمجهول ثلاث مرات ،
ولو أنه ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له الوزن .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضا ، ولكن أهمها سبعة أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله
تعالى : (خلق الإنسان من عجل) وقوله سبحانه : (وخلق الإنسان ضعيفا) .

الثاني : كون الفاعل مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع أن يبينه بياناً واضحاً يعينه ،
كقولك « سرق متاعى » فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف
عام يفهم من الفعل كأن تقول « سرق اللص متاعى » أو « سرق سارق متاعى » لم يكن
في ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .

=

٢٢٤ — عُلِّقَتْهَا عَرَضًا ، وَعُلِّقْتُ رَجُلًا
غَيْرِي ، وَعُلِقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

== الثالث : رغبة المتكلم في الإبهام على السامع ، نعوقوك : « تصدق بألف دينار . »

الرابع : رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترن بالفعل به في الذكر ، نحو أن تقول : « خلق الخنزير » .

الخامس : رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره .

السادس : خوف المتكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكروه .

السابع : خوف المتكلم من الفاعل إذا كان جبارا ينال الناس بأذاه .

٢٢٤ — هذا البيت من البسيط ، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى

ميمون بن قيس التي أولها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

وهي إحدى القصائد العشر التي شرحها الخطيب التبريزي ، ، وتعد في العلقات عند

من يزيدنا على السبع .

اللغة : « علقها عرضا » يقال : عرض لفلان أمر ، إذا أتاه على غير تعمد منه ،

قال في اللسان : « علق فلان فلانة — بالبناء للمجهول — وعلق بها ، إذا أحبها ، وهو

معلق القلب بها ، قال الأعشى * علقها عرضا . . . البيت * » وقال : « وقولهم علقها

عرضا إذا هوى امرأة ، أى اعترضت فرأها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من غير

قصد . قال الأعشى * علقها عرضا . . . البيت * وقال ابن السكيت في قوله علقها

عرضا : أى كانت عرضا من الأعراض اعترضني من غير أن أطلبه » اه . قال الخطيب

التبريزي : « وعرضا منصوب على البيان ، كقولك : مات هزلا ، وقتلته عمدا » اه

ومراد أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل .

الإعراب : « علقها » علق : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل

وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة المائد إلى هريرة المذكورة في مطلع القصيدة =

أو معنوي كَانَ لا يتعاقب بذكره غَرَضٌ ، نحو (فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ)^(١) ،
(وَإِذَا حُيِّيتُمْ)^(٢) ، (إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا)^(٣) .

فينوب عنه — في رَفَعِهِ ، وَتَعَدِّيَّتِهِ ، ووجوب التأخير عن فعله ، واستحقاقه
للانصاف به ، وتأنيث الفعل لتأنيثه — واحدٌ من أربعة^(٤) :

= مفعول ثان « عرضاً » مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة مصدر يقع مفعولاً مطلقاً
حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « وعلقت » الواو حرف عطف ، علق : فعل
ماض مبني للمجهول ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هريرة ، وهو المفعول الأول « رجلاً » مفعول
ثان لعلق « غيرى » غير : صفة لرجلا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ،
وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « وعلق » الواو حرف عطف ، علق : فعل ماض مبني
للمجهول « أخرى » مفعول ثان تقدم على المفعول الأول « ذلك » ذا : اسم إشارة نائب
فاعل علق ، وهو المفعول الأول ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الرجل » بدل
من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول : أحدها في قوله « علقها »
وثانها في قوله « وعلقت رجلاً » وثالثها في قوله « وعلق أخرى » وقد بنى الشاعر
هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى . وذلك
لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال علقني الله إياها وعلقها الله رجلاً غيرى وعلق
الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم .

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن بنوب عن الفاعل اثنان أو أكثر ،

وذلك صحيح؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحداً لا يكون النائب عن
الفاعل إلا واحداً .

فإن قلت : فإسناد الفعل المبني للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز؟ =

الأول : المفعول به ، نحو (وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ)^(١) .

الثاني : المجرور ، نحو (وَوَلَّاتْنَا سَقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ)^(٢) ، وقولك « سِيرَ زَيْدٌ » .

وقال ابن دُرُستُوْبِهِ وَالشَّهْبَلِيُّ وتلميذُهُ الرُّنْدِيُّ : الغائب ضميرُ المصدرِ لا المجرور ، لأنه لا يُتَّبَعُ على المحل بالرفع ، ولأنه مُبَدَّمٌ ، نحو (كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)^(٣) ، ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ ، وكلُّ شيء يَنُوبُ عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مَرَّ بِهِندٌ » .

ولنا قولهم « سِيرَ زَيْدٌ سَيْراً » وأنه إنما يُرَاعَى محلُّ بظهور في القصيح ، نحو « لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِداً » بخلاف نحو « مَرَّتُ زَيْدٌ الْفَاعِلَ » بالنصب ، أو « مَرَّ زَيْدٌ الْفَاعِلُ » بالرفع ، فلا يجوز أن ، لأنه لا يجوز « مَرَّتُ زَيْداً » ولا « مَرَّ زَيْدٌ » والغائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسمُ كان ، وهو الْمَكْلَفُ ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّد ، وقد أجازوا النيباة في « لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع « مِنْ أَحَدٍ »

== قلت : أما إسناد الفعل للمبنى للمجهول إلى غير ما كان مفعولاً به من الظرف الزماني أو السكاني ومن الجار والمجرور والمصدر فمجاز ، وذلك لأنهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنها « إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى ما يفي له » ونحن نعلم أن الفعل المبني للمجهول إنما يفي للمفعول كما أن الفعل المبني للمعلوم يفي للفاعل ، ولم يكن واحد منهما للزمان ولا للمكان ولا للمصدر ، فكان إسناد المبني للمعلوم وإسناد المبني للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازاً عقلياً ، وإسناد المبني للمعلوم إلى الفاعل وإسناد المبني للمجهول إلى المفعول حقيقة عقلية ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء .

لم يُضْرَبْ « وقالوا في (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)^(١) : إن المجرور فاعل مع امتناع « كَفَّتْ يَهْنِدُ »^(٢) .

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع أن النحاة قد اختلفوا في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، فقال الجمهور : تجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، وقال جماعة من النحاة منهم ابن درستويه ، والسهيلي ، وأبو علي الرندي : لا ينوب الجار والمجرور عن الفاعل ، وكل موضع زعمتم أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل فيه ، فإن النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل .
واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة .

الدليل الأول : أنه لو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لجاز أن يجيء التابع لهذا المجرور - نعنا أو عطف بيان - مرفوعاً ، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلا جاز في تابعة الرفع ، كما في قول الشاعر

* طَلَبَ الْمُعْتَبِرُ حَقَّ الْمَظْلُومِ * .

فإنه بروي برفع المظلوم الذي هو نعت للمعتبر المجرور بإضافة طلب إليه لكون المعتبر فاعلاً للمصدر فهو مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ ، وأنت لوقلت « مرزيد الظريف » لويجز لك أن ترفع الظريف ، ولو كان نائباً عن الفاعل لجاز .
الدليل الثاني : أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذي يتطلب نائب فاعل ، نحو قوله تعالى (إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولاً) ولو كان نائباً عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه ، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل العامل فيه .

الدليل الثالث : أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ ، ونحن نعلم أن كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ ، فلما لم يصح جعل الجار والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم يجعله نائباً عن الفاعل .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤنث إذا كان المجرور مؤنثاً نحو « مرهند » ولو كان الجار والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل ، لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه .

== فأما الجمهور فقالوا : إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لأننا رأينا العرب في كلامهم ينيون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل في العبارة نحو قولهم « سير يزيد سيرا » فإنه يتعين في هذه العبارة أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور ، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لو نوب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع . والرواية إنما جاءت بنصبه ، وإذا كانوا لا ينيون المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى .

وأما ما استدلتم به على ما ذهبتم إليه ، أما الدليل الأول فإننا لا نقول إنه يجوز الإتيان على المحل دائماً ، بل جواز الإتيان على المحل مخصوص بما إذا كان هذا المحل يظهر في فصيح الكلام ، أما إذا كان لا يظهر إلا في كلام شاذ فإنه لا يتبع ، وما ذكرتم من المثال - وهو « مر زيد » لا يظهر رفعه في غير شذوذ ، ألا ترى أنك لا تقول « مر زيد » برفع زيد ، لأنك لا تقول « مررت زيدا » وإنما وقع مثل ذلك شذوذاً في قول الشاعر :

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعْوَجُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

ولو كان المحل يظهر في الكلام من غير شذوذ لجاز في التابع مراعاته ، كما قالوا « ليس زيد بقائم ولا قاعدا » بنصب قاعد عطفاً على محل قائم المجرور بالباء الزائدة ، لأنك تقول في فصيح الكلام « ليس زيد قائماً » بل هذا هو الأصل .

وأما الدليل الثاني فإننا لا نسلم أنه يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل ، وأما الآية الكريمة التي زعمتم أن الجار والمجرور فيها قد تقدم ، وزعمتم أنا نقول إنه نائب عن الفاعل ، فإننا نتكر أن يكون ذلك كما زعمتم ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المكلف الذي يعود إليه الضمير المستتر في « كان » وتقدير الكلام : كل أولئك كان هو أي المكلف مشولاً هو أي المكلف عنه ، فعنه ليس نائباً عن الفاعل خلافاً للزمخشري ، ولا النائب عن الفاعل ضمير المصدر خلافاً لما تقولون ، فسقط استدلالكم بالآية الكريمة .

وأما الدليل الثالث فإننا نقول : إنما يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إذا تقدم على الفعل متى كان صالحاً للابتداء ، وذلك بأن يكون اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية ، =

الثالث : مصدر مُخْتَصٌّ^(١)، نحو (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

== فأما إذا لم يكن مجرداً عن العوامل اللفظية — ومنها حروف الجر الأصلية — فإنه لا يكون صالحاً لأن يعرب مبتدأ ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرد عن العوامل اللفظية .

وأما الدليل الرابع : وهو أن الفعل لا يؤنث له في نحو قولك مرهنتك — فإن لعدم التأنيث في مثل ذلك سرا غفلتم عنه ، وهو أن النائب عن الفاعل في صورة الفصلة لأنه جار ومجرور ، ونحن نعلم أن الفصلة المرتبطة بالفعل لا تستتبع تأنيث الفعل من أجلها ، فأخذ ما جاء على صورة الفصلة حكم الفصلة نفسها ، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفصلة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً ، ألا ترى أنهم قالوا « كفى يزيد معنا » ولم يقولوا « كفت بهند » .

وقد أطلت عليك في هذه المسألة بقصد كشف كلام المؤلف وإيضاحه ، فإنه أجل أدلة القوم والرد عليها ؛ بما لا قد يتعذر عليك إدراكه ، فأحببت أن يتجلى للوضع أمامك حتى تدرك مغزى ما أشار إليه ، والله سبحانه المسئول أن ينفعك به .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان ، أولهما أن يكون متصرفاً ، والثاني أن يكون مختصاً ، وأنه لا خلاف في اشتراط التصرف في المصدر الذي ينوب عن الفاعل ، وأما اشتراط الاختصاص فخالف فيه جماعة من النحاة منهم الكسائي وهشام وثعلب ، وجرى على مذهبهم أبو حيان في كتابه النكت الحسن ، وسيأتي شرح مذهبهم في الكلام على الشاهد (رقم ٢٢٥) .

ثم اعلم ثانياً أن المصدر المتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل ، تقول « ضربت محمداً ضرباً » فتنصب ضرباً على المصدرية ، وتقول « ضربك ضرب شديد » فترفع ضرباً الأول على أنه مبتدأ ، وترفع الثاني على أنه خبر ، أما المصدر الذي لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية نحو « معاذ الله » فإنه مصدر غير متصرف ، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل ، وذلك ظاهر .

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مبهماً أي غير مختص ، فأما المختص فنوعان ، أولهما : ما كان دالاً على العدد كضربتين وضرباً ، وثانيهما : =

وَاحِدَةٌ^(١)، ويمتنع نحو « سِيرَ سَيْرًا » لعدم الفائدة ، فامتناع سيرَ على إضمار السير أحقُّ ، خلافاً لمن أجازهُ ، وأما قوله :

٢٢٥ - * وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَبُيْتَلَّ * *

ما وصف نحو « ضرب شديد » أو أضيف نحو « سكوت التدبيرين » وغير هذه الأنواع مصدر مبهم ، أى غير مختص ، نحو ضرب وقتال ، من غير وصف ولا إضافة ، وهذا هو الذى جرى فيه الاختلاف الذى أشرنا إليه ، وبعبارة أخرى: المصدر المبهم هو الذى تعرفه فى باب المعمول المطلق بأنه المؤكد لعامله ، والمختص هو المبين لنوع عامله أو لعدده . (١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

٢٢٥ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَسْؤُكَ ، وَإِنْ يُكْشَفُ غَرَامُكَ تَدْرَبُ * *

وهذا البيت من كلام امرئ القيس الشاعر الجاهلى المعروف ، من قصيدته التى بارى فيها علقمة الفعل وتما كافيها وفى أخرى من كلام علقمة إلى أم جندب ، فحكمت لعلقمة عليه فى قصة متعارفة مشهورة .

اللمة : « يبخل عليك » أراد بالبخل عليه أنهم لا ينيونهُ مراده « يتلَّ » يذكر من العلات للهجران وترك المواصلة ، ويروى * وقالت متى نبخل عليك ونبتل * نسؤك . . . « غرامك » الغرام ههنا من قولهم : هو مفرم بالنساء ، والمراد أنه معنى بهن شديد المحبة لهن ، ويكون الغرام بمعنى العذاب اللازم « تدرب » تعناد ، والدربة - بضم الدال المهمله وسكون الراء - العادة ، وتقول : قد درب فلان فى عمله - من باب فرح - إذا اعتاده ، وتقول : دربت البازى على الصيد - بالتضعيف - إذا عودته .

المعنى : قالت لى هذه المحبوبة : نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما ، أولهما أن نهجرك ونعتذر لك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك ، وثانيهما أن نكافئ غرامك بالمواصل فتعتاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين « يبخل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون « عليك » =

== جار ومجرور متعلق ببيحل ، وهو نائب فاعله « ويمتل » الواو حرف عطف ، ويمتل : فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على ييحل مجزوم وعلامة جزمه السكون ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويجوز أن يكون مرجعه مصدرا محلى بأل العهدية ، وكأنه قد قال : ويمتل الاعتلال المعهود ، كما يجوز أن يكون مرجعه مصدرا موصوفا بجار ومجرور مدلول عليه بليك السابق ، وكأنه قال : ويمتل اعتلال واقع عليك « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين « يكشف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « غرامك » غرام : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغرام مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

الشاهد فيه : قوله « ويمتل » في رواية من رواه بياء الغيبة وبالبناء للمجهول - فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل ، وأن التقدير : ويمتل هو : أى ويمتل اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز .

وجمهرة النحاة لا يجيزون نيابة المصدر المبهم ، من قبل أن هذا المصدر المبهم لا يفيد شيئا جديدا لم يفده الفعل ، يهم لا ينكرون أن نائب الفاعل في البيت ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذى يعود إليه الضمير هو المصدر المبهم ، بل مرجع الضمير مصدر مختص ، واختصاصه إما بأن يكون مقترنا بأل العهدية ، وإما بأن يكون بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق ، على نحو ما ذكرناه في إعراب البيت ، وإذا ==

فالغنى وَيُعْتَلُّ الاعتلالُ المَعْمُودُ ، أو اعتلالٌ ، ثم خَصَّصَهُ بِمَعْلَانِكَ أُخْرَى
مَحْذُوفَةٌ لِلدَّلِيلِ ، كَمَا تَحْذِفُ الصِّفَاتُ الْمُخَصَّصَةُ ، وَبِذَلِكَ يُوجَّهُ (وَحِيلَ
بَيْنَهُمْ)^(١) ، وَقَوْلُهُ :

* ٢٢٦ — * فَيَأَلَّكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا *

= كَانَ الْمَرْجِعُ مَصْدَرًا مَعِينًا لَمْ يَدُلَّ الْبَيْتُ عَلَى صِحَّةِ نِيَابَةِ الْمَصْدَرِ الْمُبْهِمِ .
أَمَّا عَلَى رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى « نَبْخَلُ عَلَيْكَ وَنَعْتَلُّ » فَلَا شَاهِدَ فِي الْبَيْتِ عَلَى
شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ ، وَفَاعِلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ ضَمِيرٌ
مَتَّكَلِمٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ نَحْنُ ، وَضَمِيرُ التَّسْكِيمِ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ كَمَا هُوَ
مَتَّعَلِمٌ مَشْهُورٌ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٥٤ مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ ، وَالتَّوْجِيهِ الَّذِي أَشَارَ الْمَوْلَفُ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ
أَنَّ نَائِبَ فَاعِلِ « حِيلَ » ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَيَقْدِرُ
هَذَا الْمَصْدَرُ مَقْرُونًا بِأَلِ الْمَهْدِيَةِ ، أَيْ الْحَوْلِ الْمَعْمُودِ ، أَوْ يَقْدِرُ مَصْدَرًا مُنْكَرًا
مُوصُوفًا بِالظَّرْفِ وَهُوَ « بَيْنَهُمْ » فَيَكُونُ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَبَقَاءِ صِفَتِهِ ، وَعَلَى
كُلِّ التَّقْدِيرِينَ يَكُونُ الْمَصْدَرُ مُجْتَمَعًا ، فَلَا تَصْلُحُ الْآيَةُ مُسْتَمْسَكًا لِمَنْ يَجِيزُ نِيَابَةَ
الْمَصْدَرِ الْمُبْهِمِ .

٢٢٦ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَعَجْرُهُ قَوْلُهُ :

* وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ *

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لَطْرَفَةَ بْنِ الْعَبْدِ الْبَكْرِيِّ .

اللُّغَةُ : « يَا لَكَ » يَا : هَذِهِ لِمَجْرَدِ التَّنْبِيهِ ، أَوْ هِيَ لِلنَّدَاءِ وَالْمُنَادَى بِهَا مَحْذُوفٌ ،
وَقَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ هَذَا الْأَسْلُوبُ ، فَتَمَنَّى قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ حَجْرٍ الْكَنْدِيِّ
فِي مَعْلَقَتِهِ :

فَيَأَلَّكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُفَارٍ الْمُغْتَلِ شُدَّتْ بِيَدَيْهِ

وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ أَيْضًا :

وَبُدِّلَتْ قَرَحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَأَلَّكَ مِنْ نَعْمَى تَحْوَلُنَ أَبُو سَا =

= ومنه قول الراجز :

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْتَلِ وَاللَّهَاءِ

وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام ومن أو نحوها « حاجة » أراد بها ما كان يطمع فيه من وصل أو محوه « حيل دونها » وقعت الحوائل والموانع فيما بينه وبينها « يهوى » يحب « نائله » مدرك إياه .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، أو نحوه ، ويجوز أن تسكون يا حرف نداء والمنادى به محذوف ، وكأنه قد قال : يا هذا ، ولك : متعلق بمحذوف كما قلنا أو بنفس يا لما تدل عليه من معنى الفعل « من » حرف جر زائد « ذى » تمييز منصوب بالألف نيابة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المأني بها لأجل حرف الجر الزائد ، وذى مضاف و « حاجة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حيل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر محلى بأل المهديّة ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعروف « دونها » دون : ظرف متعلق بمحلى ، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيل ، ودون مضاف وضمير الغائبة العائد إلى حاجة مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع « امرؤ » فاعل يهوى مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب المحل بيهوى ، والتقدير : وما كل الذى يهواه امرؤ « هو » ضمير منفصل مبتدأ « نائله » نائل : خبر المبتدأ ، ونائل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل المضاف إلى الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن جماعتين من العادة قد خرجت كل واحدة

=

منهما هذه العبارة تخريجاً لا ترتضيه الجهرة .

(١٠ - أوضع السالك ٢)

وقوله :

٢٢٧ — * يُفْضَى حَيَاءً وَيُغْفَى مِنْ مَهَابَتِهِ *
ولا يقال النَّائِبُ الْمَجْرُورُ ، لكونه مفعولا له .

== أما الجماعة الأولى - ومنهم الأخفش - فقد ذهبت إلى أن « دونها » نائب فاعل حيل ، مع أن « دون » ظرف غير متصرف ، نعى أنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل .

وأما الجماعة الأخرى - ومنهم ابن درستويه - فقد ذهبت إلى أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مبهم هو مصدر هذا الفعل ، وكأنه قد قيل : حيل حول ، مع أن هذا المصدر غير مختص .

وكلا التخريجين غير مرضى عند جمهور النحاة : أما التخريج الأول فعلة إنكاره أن الظرف غير متصرف لأنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل ، وأما التخريج الثاني فعلة إنكاره أنه لا فائدة فيه ؛ إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل - ولذلك يقع تأكيداً له ، وأنت تعلم أن المؤكد والمؤكد بمعنى واحد - فيتحد معنى المسند والمسند إليه ، ومن شرط صحة الكلام تغيرهما في المعنى ، بخلاف ما إذا كان المصدر مختصاً ، فإن الفعل مطلق ومدلول للمصدر حينئذ مقيد ، فيتغايران فتحصل الفائدة .

ولا كان هذان التخريجان منكرين لما ذكرنا خرج الجمهور البيت على أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل المهديّة ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المهود ، أو يعود إلى مصدر موصوف بدون ، وكأنه قد قيل : حيل حول واقع دونها ، وذلك كله نظير ما ذكرناه في تخريج الآية الكريمة وفي تخريج الشاهد السابق قبل هذا ، فتدبر والله يرشدك .

٢٢٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ *

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همّام بن غالب . من كلمة يقولها في زين العابدين على بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وعن آباءه الأكرمين ، وأول هذه القصيدة قوله :

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِهِ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ =

== هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادِ اللَّهِ كَلَّمَهُمْ هَذَا النَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
 اللغة : « البطحاء » أراد بطحاء مكة ، والبطحاء في الأصل : مسيل واسع فيه
 دقاق الحصى ، ويقال « الأبطح » أيضا ، ويجمع على أبطح وبطاح « وطأته » أراد موضع
 قدمه « يغضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء في الأصل : أن تقارب بين جفني
 عينك حتى لتكاد تطبقهما « مهابته » المهابة : الهيبة ، وللمهابة : التعظيم والإجلال
 « يتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

الإعراب : « يغضى » فعل مضارع مبني للعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع
 من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدح
 « ويغضى » الواو حرف عطف ، يغضى : فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة
 مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل المهديّة ، والفعل دال على جنس هذا المصدر ،
 أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف « من » حرف جر « مهابته »
 مهابة : مجرور بمن ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المدح مضاف إليه ،
 والجار والمجرور متعلق بـ يغضى ، أو بالوصف المحذوف « فما » الفاء حرف دال على
 التلخيص ، ما : حرف نفي « يكلم » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو « إلا » حرف استثناء لا عمل له « حين » ظرف زمان
 متعلق بـ يكلم « يتسم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
 إلى المدح ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها ، وكأنه قد قال : فما يكلم في وقت
 من الأوقات إلا في حين ابتسامه .

الشاهد فيه : قوله « يغضى من مهابته » فإن الأخصى قد ذهب إلى أن قوله « من
 مهابته » نائب فاعل يغضى المبني للمجهول ، مع اعترافه بأن من في هذه العبارة حرف
 جر دال على التعليل ، وعنده أنه لا يمتنع نيابة للفعول لأجله عن الفاعل .

والجمهور يشترطون في صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالا
 على التعليل ، وذلك لأن الحرف إذا كان دالا على التعليل كان كأنه واقع في جواب سائل
 سأل فقال : لم كان ذلك ؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه =

الرابع : ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصٌّ^(١)، نحو « صِيَمَ رَمَضَانَ » و « جُلِسَ
أَمَامَ الْأَمِيرِ » ويمتنع نيابة نحو عِنْدَكَ وَتَمَّ ، لامتناع رفعهم ، ونحو
مَكَانًا وَزَمَانًا إِذَا لَمْ يُقَيَّدَا .

== من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل ، والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلمة
الواحدة ، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل ، فيترتب على إجازة نيابة الجار الدال على التعليل
نقيض ما يلزم في الفعل وفاعله ، فلهذا لم يجوزوا نيابته ، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله
ولا الحال ولا التمييز؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع في جواب سؤال سائل .

وعندهم أن نائب فاعل يفضى في البيت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمحرور به ، وكأنه قد قال: ويفضى إغضاء
حادث من مهابته ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهد بن السابقين ، فافهم ذلك وتعليله
ولا تغفل عنه .

(١) اعلم أولا أن الظرف على نوعين، الأول الظرف المتصرف، والثاني الظرف غير
المتصرف ، فأما الظرف المتصرف فهو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى
التأثر بالعوامل المختلفة ، نحو وقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، تقول « صمت يوما ،
وانتظرتك ساعة » فتنصبهما على الظرفية ، وتقول « أقمّت في انتظارك من وقت الظهر »
فتجره بمن ، وتقول « هذا يوم مبارك » فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجر
بمن إلى التأثر بالعوامل ، ويقابل هذا النوع الظرف غير المتصرف ، وهو نوعان ،
أولها ما يلزم النصب على الظرفية لا يفارقها أصلا ، ومنه قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر ،
وثانيهما ما يلزم أحد شيئين النصب على الظرفية والجر بمن ، ومنه عند وثم
بفتح التاء .

ثم اعلم أن الظرف - من ناحية أخرى - ينقسم إلى قسمين ، الأول المختص ،
والثاني بالمهم ، وهو غير المختص ، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافا نحو
« يوم الخميس » أو موصوفا نحو « يوم شدد الحر » أو مقرونا بأل الهدية نحو
« اليوم » أي المعهود بيننا ، أو العلم على زمن معين كرمضان ، وأما المهم فهو ما لم يكن
على إحدى هذه الصور أو ما يشبهها نحو يوم وحين وزمان من غير تقييد بوصف
ولا إضافة ولا اقتران بأل .

ولا يُنوبُ غيرُ المفعول به مع وجوده ، وأجازه الكوفيون مطلقاً ،
لقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(١) ، والأخفشُ
بشروط تقدّمِ النَّائِبِ ، كقوله :

— ٢٢٨ — * مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ * *

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية

٢٢٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

لَيْسَ مُنِيبًا أَمْرُؤٌ مُنْبَهُ لِلصَّالِحَاتِ ، مُتَقَاسٍ ذَنْبُهُ

* وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ * *

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « منيباً » المنيب : اسم فاعل فعله أناب ، وتقول : أناب الرجل ، إذا تاب

من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « منبه » اسم مفعول فعله نبه - بتضعيف الباء -

وتقول : نبت فلاناً إلى الرشاد ، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه

من أموره ، يريد أن الإنسان الذي يلعبه غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن

المعاصي بسبب ذلك لا تكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها

إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وتدمه على ما يرتكب وعزيمته عزيمة

صادقة على الإقلاع « معنياً » اسم مفعول فعله عنى - بالبناء للمجهول لزوماً - وتقول :

عنى فلان بامر كذا ، إذا أولع به واهتم له وشغل خاطره به .

الإعراب : « إنما » أداة حصر لا عمل لها من الإعراب « يرضى » فعل مضارع

مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل مرفوع بالضمّة

الظاهرة « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو

مضاف وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام »

فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو

يعود إلى المنيب « معنياً » خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة « بذكر » جار ومجرور

يقع نائب فاعل لعنى لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول « قلبه » قلب :

مفعول به لعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف =

وقوله :

* لَمْ يُعَنَّ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا * — ٢٢٩

إليه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بيرضى ، وتقدير الكلام : يرضى النبي ربه مدة دوامه معنيا - إلخ .
الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله « بذكر » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به - وهو « قلبه » - والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به : إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه ، وآية أنه منصوب بجيشه حرف روى في آيات منصوبة الروى .

٢٢٩ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلَا شَتَّى ذَا النِّعَىٰ إِلَّا ذُو هُدًى * —

ونسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان ، لا في أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَّنِي مِنْ بَدَنِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإِنْ تَنَّى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة : « بدنه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « تنى » عاد ، تقول : تنى يثنى - بوزان رعى يرمى - وأصل معناه جمع طرفي الجبل فصير ما كان واحدا اثنين « كان أحما » مأخوذ من قولهم : عود أحد ، يريدون أنه محمود « يعن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بمحاجق ، وهو معنى بها ، إذا كان قد أولع بقضائها « العلياء » هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شتى » أبرأ ، والمراد به هنا هدى ، مجازا « النعى » الجرى مع هوى النفس ، والنمادى فى الأخذ بما يوبقها « هدى » بضم الهاء - هو الرشاد وإصابة الجادة .

اللقى : لم يشتغل بمعالى الأمور ولم يولع بمخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دأهم الذى أصيبت به نفوسهم ، إلا ذوى الهداية والرشد .

مسألة : وَغَيْرُ النَّائِبِ مِمَّا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّافِعِ وَاجِبٌ تَصْبِيهِ لِفِعْلًا إِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍ وَمَجْرُورٍ ، كـ « ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَمَامَكَ ضَرْبًا شَدِيدًا » وَمِنْ ثَمَّ نُسِبَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُنَبِّ فِي نَحْوِ « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا » ، وَ « أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْدًا » ، أَوْ مَحَلًّا إِنْ كَانَ جَارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوِ (قَائِدًا)

== الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شنى » فعل ماض « ذا » مفعول به مقدم ، وهو مضاف ، و « التى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شنى . وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله « بالعلياء » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله « سيدا » - .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به : أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، والقوافى كلها منصوبة ، فاضطراره هو الذى دعاه إلى ذلك .

والبيتان والقراءة فى الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

وقد اختار السيوطى فى الجمع أنه إن كان الأهم عند التكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أنيبا عن الفاعل وجد المفعول أو لم يوجد ، فإن كان الغرض الذى تنسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت : ضرب أمام الأمير محمداً ، وإن كان الغرض إفادة أن القتل وقع على خالد فى المسجد قلت : قتل فى المسجد خالدًا ، وهلم جرا .

نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً^(١) ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ .

فصل : وإذا تَمَدَّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ، ونيابة الثالث ممنوعة اتفاقاً ؛ نَقَلَهُ الخَضْرَائِيُّ وابن الناطم ، والصواب أن بعضهم أجازهُ إن لم يُلبس ، نحو « أَعْلَمْتُ زَيْدًا كِبَشَكَ سَمِينًا » ، وأما الثاني ففي باب « كَسَا »^(٢) إن ألبس ، نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » امتنع اتفاقاً ، وإن لم يُلبس نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » جاز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : إن لم يُمتَقَد القلبُ ، وقيل : إن كان نكرة والأول معرفة ، وحيث قيل بالجواز ، فقال البصريون : إقامة الأول أولى ، وقيل : إن كان نكرة فإقامته قبيحة ، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن ، وفي باب « ظَن »^(٣) ، قال قوم : يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين ، ولَعَوْدِ الضمير على المؤخرِ إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً ، وهو حينئذ شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم ، واختاره الجزولي

(١) من الآية ٣١ من سورة الحاقة .

(٢) باب « كَسَا » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو سأل ومنع ومنح وكسا وألبس وأعطى ، من نحو قولك : سألت الله المغفرة ، ومنعت عمدا ارتكاب الخطأ ، ومنعت إبراهيم قرشا ، وكسوت الفقير ثوبا ، وألبست ابني جبة ، وأعطيت السائل درهما .

(٣) باب « ظَن » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصل أولهما المبتدأ وأصل ثانيهما الخبر ، وقد عرفت هذه الأفعال ، ومعانيها ، ومثلها ، في باب « ظَن وأخواتها » وهن نواسخ الابتداء .

والخضراوى ، وقيل : يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة ، واختاره ابن طَلْحَةَ وابن عُصْفُور وابن مالك ، وقيل : يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة . فَيَمْتَنَعُ « ظَنَّ قَائِمٌ زَبْدًا » ، وفي باب « أَعْلَمَ » ^(١) أجازه قوم إذا لم يُلبَسْ ، وَمَتَمَّه قوم منهم الخضراوى وَالْأَبْدِيُّ وابن عُصْفُور ، لأن الأول مفعول صحيح ، والأخيران مبتدأ وخبر شُبَّهَا بمفعول « أُعْطِيَ » ، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول ، قال :

٣٣٠ - * وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوْءِ أَصْبَحَتْ * *

(١) باب « أعلم » هو : كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثانى والثالث . منها مبتدأ وخبر .

٣٣٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كِرَامًا مَوَالِيَهَا ، لَثِيمًا صَحِيمًا * *

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق هام بن غالب ، ولم أعر عليه في نسخ ديوانه . اللغة : « نبئت » بالبناء للمفعول - معناه أخبرت ، وهو من الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل « عبد الله » لم يرد به شخصا معينا ، ولكنه أراد القبيلة ، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع بن دارم هم رهط الفرزدق « بالجو » أصل الجو فى العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خص بمكان معين ، وقد سماوا به عدة أمكنة : فسموا ناحية من اليمن الجو ، وسموا مكانا فى بلاد عبس الجو ، وسموا قرية لبني ثعلبة بن درماء الجو ، وفى معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنة سميت بهذا الاسم فأرجع إليه إن طلبت للزيد « كراما » الكِرَام : جمع كريم ، والمراد به كرم النسب « مواليا » اللوالى : جمع مولى ، والمراد به هنا من ليس من القبيلة صلية ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو عتاقة ، والعرب تنهم للوالى بكل نقيسة ، وفى ذلك يقول قائلهم :
الْأَمَنْ أَرَادَ الزُّورَ وَالْفُحُشَ وَالْخَى فَعِنْدَ الْمَوَالِي الْجِيدُ وَالسُّكُونِ
فإذا عد موالى هذه القبيلة كراما - مع ما فى اللوالى من الحسة والنقيصة - فما أشد حسة أبنائها وما أشنع نقائصهم « لثيما » يروى فى مكانه « لثاما » وهو أم مقابلة =

وقد تَبَيَّنَ أن في النظم أموراً ، وهي :

- (١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب « كسأ » حيث لا تَبَسَّر
- (٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب « ظن » ليس جملة .
- (٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الأمتناع .

= لقوله « كراما موالها » والصميم في الأصل : الخالص من كل شيء ولبابه ، وأراد هنا الذين هم من هذه القبيلة صلية ، ويجوز أن يكون قد أراد بالموالي ضفاف القوم وعجزتهم ومن لا يقوم بشأن نفسه منهم ، ويكون قد أراد بالصميم رؤساء العشائر وساداتها .

المعنى : يهجو بنى عبد الله بن دارم بأنهم قد صارت أمورهم إلى انعكاس ، فصار الأتباع سادة قادة رؤساء والتبوعون رعاا أذنا با تبعا مسودين .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض مبنى للجھول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « عبد » مفعول ثان ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « بالجو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عبد الله ، أو متعلق بأصبحت « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « كراما » خبر أصبح تقدم على اسمه « موالها » موالى : اسم أصبح تأخر عن خبره ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز أن يكون اسم أصبح ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عبد الله ، وأنت باعتبار القبيلة ، ويكون « كراما » خبر أصبح و « موالها » على هذا فاعل بكرام « لثاما » معطوف على قوله « كراما » بماطف مقدر « صميمها » فاعل بلثام ومضاف إليه ، أو معطوف بذلك المقدر على قوله « موالها » والعطف على معمولى عامل واحد جائز اتفاقا .

الشاهد فيه : قوله « نبئت » حيث أناب المفعول الأول الذى هو تاء المتكلم عن الفاعل ، ولم ينب الثانى أو الثالث ، وذلك هو الوارد بكثرة في الاستعمال العربى .

فصل : يُضَمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْفِعُولِ مُطْلَقًا ، وَيَشْرِكُهُ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءُ بِتَاءِ زَائِدَةٍ كَتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ ، وَثَالِثُ الْمَبْدُوءِ بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَانْطَلَقَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَسْتَحَلَّى ، وَبُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مِنَ الْمَاضِي ، وَيُفْتَحُ مِنَ الْمَضَارِعِ .

وَإِذَا اعْتَلَّتْ عَيْنُ الْمَاضِي وَهُوَ ثَلَاثِي كَقَالَ وَبَاعَ ، أَوْ عَيْنُ انْتَمَلَّ أَوْ انْفَعَلَ كَاخْتَارَ وَانْقَادَ ، فَكَ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلَاصٍ ، أَوْ إِشْمَامُ الضَّمِّ ، فَتَقَلَّبَ يَاءُ فِيهِمَا ، وَلِئِنْ إِخْلَاصُ الضَّمِّ ، فَتَقَلَّبَ وَاوًا ، قَالَ :

٢٣١ - لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟

لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ

٢٣١ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرَّجْزِ ، وَيُنَسَبُ هَذَا الْبَيْتُ لِرُؤْبَةِ بْنِ الْعِجَاجِ ، وَقَدْ رَاجَعْتُ دِيوَانَ أَرَاخِيزِهِ فَوَجَدْتُ فِي زِيَادَاتِهِ أَيْبَاتًا مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ ، وَهِيَ قَوْلُهُ :

يَا قَوْمٍ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ ذَنَوْتُ وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْزَبَهَا صَأَيْتُ أَكْبَرُ قَدْ عَالَيْتُ أُمَّ بَيْتُ
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا

وَقَدْ رَوَى أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِيُّ فِي أَمَالِيهِ (١ / ٢٠ طَبْعُ الدَّارِ) الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَلَى بَيْتِ الشَّاهِدِ وَلَمْ يَنْسِبْهُمَا ، وَقَالَ أَبُو عِيْسَى الْبَكْرِيُّ فِي التَّنْبِيهِ (٦٧) : « وَهَذَا الرَّاجِزُ يَصِفُ جُذْبَهُ لِلدَّلُو » هـ ، وَلَمْ يَعْنِهِ أَيْضًا .

اللُّغَةُ : « حَوَقَلْتُ » ضَعُفْتُ وَأَصَابَنِي الْكِبَرُ « ذَنَوْتُ » قَرَبْتُ « حَيْقَالُ » هُوَ هُوَ مَصْدَرُ حَوَقَلْتُ « أَجْزَبْتُهَا » أَرَادَ أَنْزَعَ الدَّلُوَّ مِنَ الْبُرِّ « صَأَيْتُ » صَحَّتْ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : صَأَى الْفَرَسُ ، إِذَا صَاحَ صِيَاحًا ضَعِيفًا ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ أَنْ يَنْفَعَهُ مِنْ ثِقَلِ الدَّلُوِّ عَلَيْهِ « قَدْ عَالَيْتُ » غَلْبَنِي وَقَهْرَنِي وَأَعْجَزَنِي ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ « أَكْبَرُ غَيْرَنِي » * أُمَّ بَيْتِ * يَرِيدُ أُمَّ زَوْجَةَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَزْبَ عِنْدَهُمْ أَقْوَى عَلَى احْتِمَالِ الْمَصَاعِبِ وَأَشَدَّ « يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ » قَدْ قَصِدُ لَفْظُ هَذِهِ الْأَدَاةُ فَصِيرَهَا اسْمًا وَأَعْرَبَهَا وَجَعَلَهَا فَاعِلًا ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ أَبُو زَيْدٍ - حَرَمَلَةُ بْنُ الْمُنْدَرِ - الطَّائِي : =

وقال :

* حُوَكْتُ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ * — ٢٣٢

= كَلَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّي كَلَيْتُ ؟ إِنْ آتَيْتَا وَإِنْ لَوَّا عَنَّا

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

كَلَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَرُدُّنَّ كَلَيْتُ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ بَابٌ جَزَاءُ ؟

ومن هذا الوادي قول الآخر :

الْأَمُّ عَلَى لَوْ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام معناه النفي

« ينفع » فعل مضارع « شيئاً » مفعول به لينفع « ليت » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة

لا محل لها معترضة « ليت » حرف تمن مؤكد للأول « شباباً » اسمه « بوع » فعل

ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على شباب ،

والجملة في محل رفع خبر ليت « فاشتريت » فعل وفاعل .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص

ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف ، ومنهم

بعض بنى تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

٢٣٢ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* نَحْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا نَشَاكُ *

وهو لراجز لم يعينوه .

اللغة : « حوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكة حوكا وحيাকে « نيرين »

ثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مشناة - وهو علم الثوب أو لحيته ، فإذا نسج الثوب

على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانة والإحكام قالوا :

هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى

ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير -

على زنة معظم - إذا كان منسوجا على نيرين . وقد روى في موضع هذه العبارة =

وهي قليلة ، وتُعزَى لِقَعَسٍ وَدَبِيرٍ ، وادَّعى ابن عذرة امتناعاً في افتعلَ وانفعلَ ، والأول قول ابن عصفور والأبدى وابن مالك ، وادَّعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسرٍ كخِفتُ وِبِغتُ ، أو ضم كعُقتُ ، وأصل المسألة « خَافَنِي زَيْدٌ » و « بَاعَنِي لِمَعْرُو » و « عَاقَنِي عَن كَذَا » ثم بَنَيْتَهُنَّ للمفعول ، فلو قلت : خِفتُ وِبِغتُ - بالكسر - وعُقتُ - بالضم - لتوهم أنهم فعل وفاعل ، وانعكس المعنى ، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام ، أو الضم في الأوتلين والكسرة في الثالث ، وأن يمتنع الوجه اللبس ، وجعلته المغاربة مرجوحاً ، لا ممنوعاً ، ولم يلتفت سيبويه للإبساس ، لحصوله في نحو مُخْتَارٍ وَتُضَارَّ .

« حوكت على نولين » والنولين : مثنى نول - بفتح الون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تحتبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .
المعنى : وصف ملحفه ، أو حلة ، بأنها محكمة النسيج تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حوكت » فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « على نولين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حوكت « إذ » ظرف للزمان الماضي ، مبني على السكون في محل نصب يتعلق بمحوك ، وجملة « تشاك » مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة « إذ » إليها « تحتبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « الشوك » مفعول به « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي .

الشاهد فيه : قوله « حوكت » وهذه اللفظة تروى بوجهين : أولهما « حيكنت » حيث إنه فعل ثلاثي معتل المعين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه ، فيسكون شاهداً على إخلاص كسر الفاء في مثل هذا الفعل ، وثانها « حوكت » بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً على إخلاص ضم الفاء كالبيت السابق .

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي الضعف نحو شُدَّ ومُدَّ ، والحق قولُ بعض الكوفيين : إن الكسر جائز ، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم ، وقرأ علقمة : (رِدَّتْ إِيْنَا)^(١) ، (وَلَوْ رِدُّوا)^(٢) بالكسر ، وَجَوَزَ ابنُ مالكِ الإشمامَ أيضاً ، وقال المهابذى : مَنْ أَشْمَ فِي « قَيْلِ » وَ « بَيْعِ » أَشْمٌ هُنَا .

هذا باب الاشتغال^(٣)

إذا اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه محل ضمير اسمٍ متقدِّمٍ عن نصبه للفظ ذلك

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام
(٣) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لا بد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم كما قلنا - فخمسة :
الأول : أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى ، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته ؛ أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمراً ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ، فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيداً درهماً أعطيته - لم يصح .
الثاني : أن يكون متقدماً ، فإن تأخر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبر - الجملة التي قبله ، وكأنك قلت : زيد ضربته .

والثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحقي .

والرابع : كونه مفتقراً لما بعده ؛ فنحو « جاء زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال ؛ لكون الاسم مكثفياً بالعامل المتقدم عليه .

الأسم^(١) : كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أو لعله كـ « هَذَا ضَرَبْتُهُ » فالأصلُ أن

= والخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، بالأ لا يكون نكرة بحضة ؛ فنحو قوله تعالى :
(ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله
بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل المتأخر كما قلنا - فثان :
الأول : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفواصل لا يكون لما بعده
عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل .
والثاني : كونه صالحاً للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل مستكمل
لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صفة
مشبهة أو فعلاً جامداً كفعل التعجب لم يصح .

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به فشرط واحد ، وهو ألا يكون أجنبياً من
المشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربته أو مرتت به ،
ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربت أخاه أو
مرتت بعلامه ، وهذا الأخير يسمى السببي .

(١) اعترض هذا الضابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر ، يعني أنه لم يشمل
جميع صور الاشتغال ، ويبان ذلك أن المؤلف خص المشغول بكونه فعلاً - وذلك في
قوله « إذا اشتغل فعل متأخر » - مع أن المشغول قد يكون فعلاً نحو « زيداً ضربته »
وقد يكون وصفاً نحو « زيداً أنا ضاربه الآن » وكذلك خص المشغول به بكونه ضمير
الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيداً ضربته » وقد يكون
اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيداً ضربت غلامه » .
وقد يجاب عن ذلك بأحد أجوبة ثلاثة :

الأول : أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما ، وترك بيان
الفروع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية ، ويبان هذا أن الفعل
هو الأصل في العمل ، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغ المبالغة تعمل بالحمل على
الفعل ، والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، والاسم الظاهر المضاف
لضميره - وهو الذي يسمى السببي - ملحق به .

ذلك الأسمَ يجوز فيه وجهان : أحدهما راجعٌ لسلامته من التقدير ، وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده في موضع رفع على الخبرية ، وجملة الكلام حينئذٍ اسمية ، والثاني مرجوحٌ لاحتياجه إلى التقدير ، وهو النصب ، فإنه بفعلٍ موافقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً ، فما بعده لا محل له ؛ لأنه مُفسَّر ، وجملة الكلام حينئذٍ فعلية^(١) .

الجواب الثاني : أنه أراد أن يبين أظهر المسائل التي يدركها كل واحد ، فأما الصور الخفية بعض خفاء فقد ترك بيانها في مطلع الباب تيسيراً على المبتدئين ، ثم خصها بالبيان فيما بعد لبقع علمها للقارئ بعد أن يكون قد تمرس بأحكام الباب بعض التمرس . والجواب الثالث : أنه جرى على مذهب من يميز التعريف بالأخص ، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض ؛ لأنه لا يرى مانعاً من أن يكون الحد أو الضابط الذي ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه .

(١) بين التقديرين فرق آخر غير الفرق الذي ذكره المؤلف ، ويبان ذلك أنك إذا قلت « زيد ضربته » رفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده فالكلام جملة واحدة ، وهي اسمية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لسكونها ابتدائية ، وإذا قلت « زيدا ضربته » نصب زيد على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين ، وكتاتهما جملة فعلية ، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لسكونها ابتدائية : أي واقعة في ابتداء الكلام ، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً ، ولا محل لها من الإعراب لسكونها تفسيرية .

وقد بقي في هذا الموضوع أن نقول لك : إن ما ذكره المؤلف - من أن انتصاب الاسم المتقدم بفعل مماثل للفعل المتأخر - هو مذهب الجمهور ، وفي المسألة أقوال أخرى . منها ما ذهب إليه الكسائي ، وحاصله أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر ، والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه ، ومنها ما ذهب إليه الفراء ، وهو أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعاً ، وكلا الرأيين ضعيف ، لاجرم لم يعبأ المؤلف بهما ولم يحك عنهما شيئاً .

ثم قد يعرض لهذا الأسم ما يوجب نصبه ، وما يُرَجِّحه ، وما يُسَوِّي بين الرفع والنصب ، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدَّ الاشتغال لا يصدق عليه ^(١) ، وسيَتَضَيِّحُ ذلك .

فيجب النصب إذا وقع الأسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدواتِ التَّحْضِيضِ ، نحو « هَلَا زَيْدًا أ كَرَمْتَهُ » وأدواتِ الاستفهام غير المهززة ، نحو « هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ » ^(٢) و « مَتَى عَمْرَأَ أَقْبَيْتَهُ » وأدواتِ الشرط ، نحو « حَيْثُمَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتَهُ » إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر ، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل ، إلا إن كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إن » والفعلُ ماضٍ فيقع في الكلام ، نحو « إِذَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ — أَوْ تَلَقَّاهُ — فَأَكْرَمْتَهُ » و « إِنْ زَيْدًا أَقْبَيْتَهُ فَأَكْرَمْتَهُ » ويُمتنع

(١) وجه مآرآه المؤلف هو ما قد عرفت في بيان حد الاشتغال أن من شرطه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لاتنصب ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر؛ فقولنا «زيد ضربته» لو حذفنا منه الضمير لقلنا «زيداً ضربت» وكان «زيداً» مفعولاً مقديماً لضربت ، والاسم الذي يجب رفعه نحو «فإذا زيد يضربه عمرو» مثلاً ، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور ؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال ، وانظر مسائل وجوب الرفع في (ص ١٧٠) من هذا الجزء .

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد « هل » وبعده فعل هو مذهب سيبويه الذي يرى أنه إذا وقع بعد هل اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تالياً لها ، فوجب النصب ليكون الفعل المقدر تالياً له ، فأما الكسائي فإنه يجيز أن يليها الاسم كما يجيز أن يليها الفعل ، وطى مذهبه يجوز الرفع والنصب ، لكن النصب أرجح .

(١١ — أوضح المسالك ٢)

في الكلام « إِنْ زَيْدًا تَلَقَّهَ فَأَكْرَمَهُ » ويجوز في الشعر ، وتسوية الناظم بين « إِنْ » و « حَيْثُمَا » مَرْدُودَةٌ .

ويترجحُ النصب في سِتِّ مَسَائِلَ :

إحداها : أن يكون الفعلُ طلباً^(١) ، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر ، نحو « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » و « اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ » و « زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ » .
وإنما وجب الرفع في نحو « زَيْدٌ أَحْسَنَ بِهِ » لأن الضمير في محل رفع^(٢) ،

(١) إنما ترجح النصب فيما إذا كان الفعل طلباً لسببين ، الأول أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، فرجعنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجىء على ما هو الأصل في الطلب ، ولم نوجهه - أي النصب - لأن الطلب بغير الفعل غير منكر ، لكنه قليل . والسبب الثاني : أنا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ ، ويكون خبره الجملة الطليئة ، والأصل في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب ، والجملة الطلبية ليست بهذه المنزلة ، فرجعنا النصب لذلك ، ولم نوجهه لأنه لا يجب في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للصدق والكذب ، بل يجوز وقوع الجملة الطلبية خبراً ، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب ، ومنه قول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدُهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا

(٢) السر في رفع زيد من قولك « زيد أحسن به » يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق - هو في الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال ، ولا هو مستكمل شروطه ، أما أنه لا ينطبق عليه حد الاشتغال فلأننا ذكرنا في حله أن يكون الفعل ناصباً للضمير ، وهذا الضمير ليس في محل النصب ، بل هو في محل رفع ؛ لأنه فاعل للفعل المتقدم عليه ، غاية ما في الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة ، وقد سبق بيان هذا في أول باب الفاعل ، وسيأتي مفصلاً في باب التعجب ، وأما أنه لم يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأفعال الجامدة ، وهي لا تعمل فيما يتقدم عليها ، فلا تفسر عاملاً فيه ، وقد شرطنا في المشغول أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله .

وإنما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)^(١) ، لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتَقَالَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ ، ثم استتوفى الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :

— ٢٣٣ — * وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَاَنْكَحَ فَنَاتَهُمْ *

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

٢٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأُكْرُومَةُ الْحَيِّينِ خِلْوٌ كَمَا هِيَ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه الحسين التي لم يعرفوا لها قائلًا معيًّا .

اللمة : « خولان » قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وهو بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو « فئاتهم » الفتاة : الشابة من النساء ، وهي مؤنث فتي « أكرومة » بضم الهمزة وسكون الكاف وبعدها راء مهملة ، بزنة الأنحوكة من الضحك والأحدثثة من الحديث والأعجوبة من العجب ، واللعنى الذى تدل عليه هو معنى اسم المفعول « الحيين » أراد حى أبيها وحى أمها ، يريد أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهتي نسبها « خلو » خالية من الأزواج ، وهي بكسر الحاء وسكون اللام وآخرها واو .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال الهل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « خولان » خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمه الظاهرة ، والتقدير : هذه خولان « فانكح » الفاء حرف دال على الاستئناف ، انكح : فعل أمر ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فئاتهم » فتاة : مفعول به لانكح ، وهو مضاف وضمير النية العائد إلى خولان مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف و « الحيين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه منى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « خلو » خبر المبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : يجوز أن تكون حرفا زائداً وعليه تكون « هي » ضميراً مجروراً بالهل =

ـ بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ للمبتدأ الذي هو أكرومة الحيين، وكأنه قد قال : وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك ، ويجوز أن تكون « ما » اسماً موصولاً مجرور المحل بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ ، وعليه يكون « هي » ضميراً منفصلاً مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ، وخبر هذا المبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة للموصول ، والعاث محذوف ، والتقدير : على الذي هي عليه .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن نقرر لك مسألتك، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي هو خاص كأسماء الأعلام ، فأما سيبويه فذهب إلى أنه لا يجوز ؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشرط وشبه الخبر بالجواب ، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم ؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز ، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستدلاً بوروده في كلام العرب : فمن ذلك البيت الذي معنا ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادي :

أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ أَمْ بُسْكَورُ أَنْتَ فَانظُرْ لِي ذَاكَ تَصِيرُ

ومن ذلك قول الراجز ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

يَا رَبِّ مُوسَى ، أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرَحْمُهُ

فزع الأخفش أن « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانكح » خبره ، وأن « أنت » في بيت عدى مبتدأ ، وجملة « فانظر » خبره ، وأن « أظلمي » في البيت الذي أنشده ثعلب فعل تفضيل مضاف لياء التكلم مبتدأ ، وجملة « فاصبب عليه ملكاً » خبره ، ولكن سيبويه خرج هذه الأبيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش ؛ فجعل « خولان » خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير « هذه خولان » وقوله « فانكح فتاتهم » جملة أخرى ، وقول عدى « أنت » يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدؤه على نحو ما في البيت السابق ، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : أنت هالك ، مثلاً ، ويجوز أن يكون فاعلاً للفعل محذوف يقصره ما بعده ، وأصل الكلام : انظر (أنت) فانظر ، فهذا الضمير كان مستتراً ، فلما حذف الفعل برز وانفصل . وقول الثالث « أظلمي » يجوز تجزئته على نحو من هذه التخريجات ؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأشموني فإن فيه فوق المقنع والكفاية .

إن التقدير : هُذِهِ خَوْلَانُ ، وقال المبرد : الغاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجوابُ في الشرط ، فكذلك ما أشبههما ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ؛ فالرفع عندهما واجب ، وقال ابن السَّيِّدِ وابن بابشاذ : يُخْتَارُ الرَّفْعُ فِي الْعَمُومِ كَالآيَةِ ، وَالنَّصْبُ فِي الْخُصُوصِ ، كـ « زَيْدًا اضْرِبْهُ » .

الثانية : أن يكون الفعل مَقْرُونًا بِاللَّامِ أَوْ بِلَا الطَّالِبِيَيْنِ ، نحو « عَمْرًا لِيَضْرِبَهُ بَكْرٌ » و « خَالِدًا لَا تُهِنُّهُ » ومنه « زَيْدًا لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ » لأنه نفي بمعنى الطلب .

ويجمع المسألتين قولُ الناظم « قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ » فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذي هو طلب ، وعلى الفعل المَقْرُونِ بِأَدَاةِ الطَّلَبِ .

الثالثة : أن يكون الأسمُ بعد شيء الغالبُ أن يليه فعلٌ ، ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام ، نحو (أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ) ^(١) ، فإن فَصِلَتِ الْهَمْزَةُ فَالْخِتَارُ الرَّفْعُ ، نحو « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » ^(٢) إلا في نحو « أَكَلَّ يَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ » لأن الْفَضْلَ بِالظَّرْفِ كَلَّا فَضَّلَ ، وقال ابن الطَّرَاوَةِ : إن كان الاستفهام عن الأسم فالرَّفْعُ ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرُو » ، وَحَكَمَ بِشُدُودِ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ :

(١) من الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) إنما يترجح رفع زيد في قولك « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » فيما رآه سيديويه ، فإنه يجعل « أَنْتَ » مبتدأ ، فأداة الاستفهام داخلة على الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن « أَنْتَ » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأن أصل الكلام أنضرب زيدا زيدا تضربه ، محذوف الفعل الوالي للهمزة فبرز الضمير الذي كان مستترا فيه وجوبا وانفصل ، فهمزة الاستفهام في التقدير داخلة على فعل عنده ، وعلى هذا لا يجب الرفع ، ولا يترجح النصب ، وسيأتي لهذا الكلام تنمة في شرح الشاهد ٢٣٤ .

٢٣٤ - أُنْعَلِبَةَ الْفَوَارِسِ أُمُّ رِيَاحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْحُشَابَا

٢٣٤ - هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة طويلة لجريز بن عطية بن الخطمي ، ومطلعها هو الشاهد (رقم ١) الذي سبق في أول هذا الكتاب في مباحث التنوين .
اللغة : « ثعلبة » بفتح الثاء المثلثة وسكون العين « رياح » بكسر الراء بعدها ياء مثناة - وهما قبيلتان من بني يربوع بن حنظلة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد الفاظ جاء فيها جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل ، ومثله هوالك في جمع هالك ، ونواكس في جمع ناكس ، وحواج بيت الله « عدلت بهم » سويت بهم وجعلتهم يعدلونهم في الشرف والرفعة وسمو المنزلة « طهية » بضم الطاء وفتح الهاء بعدها ياء مشددة - حى من بني تميم « والحشبا » بكسر أوله ، بزنة الكتاب - جماعة من بني مالك بن حنظلة .

الإعراب : « أُنْعَلِبَةَ » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ثعلبة : مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أهنت ثعلبة - إلخ « الفوارس » صفة لثعلبة ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « رياحا » معطوف على ثعلبة « عدلت » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بعدل « طهية » مفعول به لعدل منصوب بالفتحة الظاهرة « والحشبا » الواو حرف عطف ، الحشبا : معطوف على طهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أُنْعَلِبَةَ الْفَوَارِسِ » حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده - وهو قوله « عدلت بهم » وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ، فإن التقدير : أهنت ثعلبة - إلخ ، أو أطلت ثعلبة - إلخ ، ونحو ذلك .

وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيويه وأنصاره ، سواء أ كان الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل ، قال سيويه بعد أن أنشد البيت وذكر تقديره « إلا أن التصب هو الذى يختار هنا ، وهو حد الكلام » .

= وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل ، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه ؛ لأن الاستفهام حينئذ غير موجه إلى الفعل أصالة ؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والوقوع ، والاستفهام إنما هو عن وفوعه على هذا الاسم ؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل ، فلا يكون به أولى ، فلا يترجح النصب ، ولا يكون الفعل واقماً بعد أداة الغالب أن يأتيها الفعل ، ولكنه حينئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولها على الأفعال ، وبناء على ماذهب إليه من ذلك رأى أن النصب في البيت المستشهد به شاذ .

ونحن لانسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، ولا نسلم له أن البيت شاذ ، وكيف يكون شاذاً وقد حكى العلماء الأثبات المشاهير للعرب أنهم يقولون في غير ضرورة « أزيداً ضربته أم عمراً » بالنصب .

وقد سأل مروان الأخفش عن « أزيداً ضربته أم عمراً » فقال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف (يريد لأجل همزة الاستفهام) فقال : إنما السنتهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما ينبغي أن يختار الرفع ، فقال : هذا هو القياس ، قال للمازني : وكذا القياس عندي ، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل ، اهـ .

قال أبو رجاء عما الله تعالى عنه : في هذا الموضوع أصلاً ، فأما أحدهما فإن الأصل في أدوات الاستفهام أن يليها الفعل ، لأن الأسماء دالة على الذوات والأفعال دالة على الصفات والمعاني القائمة بالذات ، والذات معلومة غالباً فلا يسأل عنها ، وإنما يسأل عما يقوم بها من الأوصاف ، وأما الأصل الثاني فإن حاصله أن تأتي همزة الاستفهام هو المسؤول عنه ، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت ، فإذا قلت « أضربت زيدا » كنت مستفهماً عن ضرب المخاطب زيدا ، وإذا قلت « أزيد ضربته أم عمرو » كنت عالماً بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين ، ولكنك لا تعرف عينه ، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحداً منهما ، فإذا قلت « أزيداً ضربته أم عمراً » كان الكلام على تقدير فعل بلي الهمزة ، وعلى الأصل الذي قررناه يكون المستفهم عنه هو الفعل ، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك ، والمعلوم لا يستفهم عنه ، فتعارض الأعلان في هذه =

وقال الأخفش: أَخَوَاتُ الهمزة كالمهزة ، نحو « أَيُّهُمُ زَيْدًا ضَرَبَهُ » ،
« وَمَنْ أُمَّةَ اللَّهِ ضَرَبَهَا » ، ومنها النفي بما أو لا أو إن ، نحو « مَا زَيْدًا
رَأَيْتُهُ » وقيل : ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع ، وقال ابن الباذش
وابن خروف : يستويان ، ومنها « حَيْثُ » نحو « حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَاهُ أُكْرِمَهُ »
كذا قال الناظم^(١) ، وفيه نظر .

الرابعة : أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غيرِ مفعولٍ بأمَّا ، مسبوقٍ بفعلٍ
غيرِ مبنيٍ على اسمٍ ، كـ « عَامَ زَيْدٍ وَعَمْرًا أُكْرِمْتُهُ » ونحو (وَالْأَنْتَامَ

= الصورة ، فأما ابن الطراوة فنجح إلى اعتبار الأصل الثاني لتمييز بعض المعاني عن بعض ،
فأوجب رفع الاسم التالي للهمزة إن كان الاستفهام عن الاسم ، لكلا يكون الكلام على
تقدير فعل فيلتبس المراد ، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله « هذا هو الأصل »
عندما قال له مروان « إنما للاستفهام عنه هنا الاسم لا الفعل » وجنح الأخفش إلى
اعتبار الأصل الأول ومعه سائر النحاة . وتركوا تمييز المعاني إلى القرائن ، فاعرف هذا
فإنه بحسب نقيض .

(١) عبارة الناظم في شرح الكافية « ومن مرجعات النصب تقدم حيث مجردة
من ما ، نحو « حيث زَيْدًا تَلَقَاهُ فَأُكْرِمَهُ » لأنها تشبه أدوات الشرط ؛ فلا يليها في
العالم إلا فعل ، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل » ا هـ . وابن
هشام قد واقفه في معنى اللبيب على تقرير هذه القاعدة حيث يقول : « وإضافة حيث إلى
الجملة الفعلية أكثر ، ومن ثم ترجح النصب في نحو قولك : جلست حيث زيدا أراه »
ا هـ . ولكنه في كتابنا هذا لم يوافق ، ولذا تراه يقول : « كذا قال الناظم » فيتبرأ من
هذا الكلام ، ثم يقول : « وفيه نظر » والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن التنصل
من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها ، وإنما هو راجع إلى المثال
الذي مثل به ، وهو قوله : « حيث زيدا تَلَقَاهُ فَأُكْرِمَهُ » فإن « حيث » هنا إن كانت
شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما - والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء في
جوابها - كان المثال مما يجب فيه النصب ، وإن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول
الفاء في الفعل بعدها وجه ؛ لأنه يوم كونها شرطية .

خَلَقَهَا لَكُمْ^(١) بعد (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ)^(٢) بخلاف نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَأَمَّا عَمْرُو فَاهْتَمُّهُ » فالخيار الرفع ؛ لأن « أَمَّا » تقطع ما بعدها عما قبلها ، وقرئ (وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)^(٣) بالنصب على حد « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، وحتى ولكن وبل كالعاطف ، نحو « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »^(٤) .

الخامسة : أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة ، نحو (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ

(١) من الآية ٥ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٤ من سورة النحل .

(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

واعلم أنه قد قرئ في هذه الآية الكريمة بالنصب (ثُمُودَ) بغير تنوين ، وهي قراءة الحسن البصرى ، وقرئ فيها بالنصب مع التنوين ، وهي قراءة ابن عباس ، ثم اعلم أنه لا يجوز لك أن تقدر الفعل المحذوف قبل « أَمَّا » لأن ذلك يستدعى الفصل بين أَمَّا والفاء بجملة تامة ، وهي لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، فالتقدير : أَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ .

(٤) إنما ترجع النصب في المسألة الرابعة لأن الجملة السابقة فعلية ، بدليل أنهم ضبطوها بالأ لا يكون الفعل مبنيًا على اسم ، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل ، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً ، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، فأما إذا رفعت الاسم المشغول عنه فإنه يكون مبتدأ ، فتكون الجملة اسمية ، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية ، فلا يحصل التشاكل بين العطف والمعطف عليه ، والتشاكل بين المتعاطفين أولى ، ولهذا كان النصب أرجح ، ولما لم يكن التشاكل بين المتعاطفين واجباً لم يجب النصب ، ولهذا الذى ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم للمشغول عنه بأما وجب الرفع ، لأن من شأن « أَمَّا » أن تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام ، وسببه أنها وضعت وضع الحروف التى يتبدأ بها الكلام .

حَلَقْنَاهُ^(١)، وإنما لم يُتَوَمَّ ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملا.

ومن ثمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ)^(٢)، أو صِلَةً، نحو «زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الأسم بعد ما يختص بالابتداء، كإذا الفجائية على الأصح^(٣)، نحو «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» أو قبل ما لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنَّ رَأْيَتَهُ فَأَكْرَمُهُ» أو «هَلْ رَأْيَتُهُ» أو «هَلَّا رَأْيَتُهُ».

(تنبيهان) — الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب^(٤) عليها، وكلام الناظم يوم ذلك.

الثاني: لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مُرَجِّحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

(١) من الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٣) أشار المؤلف بقوله «على الأصح» إلى أن في المسألة خلافاً بين النعناع، وقد

حكى الخلاف في معنى اللبيب، وحاصله أن للنعناع ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقاً.

الثاني: أنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقاً.

الثالث: تدخل على الأسماء وعلى الأفعال المقترنة بقدر، فإن لم يقترن الفعل لم

تدخل عليه.

(٤) قد مضى إيضاح ذلك، فانظره في ص ١٦١ من هذا الجزء.

السادسة : أن يكون الأسم جواباً لاستفهام منصوب ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »
جواباً لمن قال : « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ » أو « مَنْ ضَرَبْتَ » .

ويستويان في مثل الصورة الرابعة ، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير « ما »
التمجيبية ، وتَضَمَّنَتِ الجُمْلَةُ الثانيةُ ضميرَه ، أو كانت معطوفة بالفاء ، لحصول
الشاكلة رَفَعَتْ أو نَصَبَتْ ، وذلك نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُوهُ أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ » ،
أو « قَعْمَرًا أَكْرَمْتُهُ »^(١) بخلاف « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرُوهُ أَكْرَمْتُهُ
عِنْدَهُ » فلا أثر للعطف ، فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول ، ولم يعطف
بالفاء ، فالأخفش والسَّيرافي يمنعان النصب^(٢) ، وهو المختار ، والفارسي وجماعة
يُجَيِّزُونَهُ ، وقال هشام : الواو كالفاء .

(١) وجه استواء الرفع والنصب في هذه المسألة أن الجملة الأولى جملة كبرى اسمية
الصدر فعلية العجز ، فإن رفعت الاسم المشغول عنه في الجملة الثانية كانت اسمية فتناسب
صدر الجملة الأولى ، وإن نصبت الاسم في الجملة الثانية كانت الجملة فعلية فتناسبت عجز
الجملة الأولى ، وهذا معنى قول المؤلف « لحصول المناسبة - أي بين المعطوف والمعطوف
عليه - رفعت أو نصبت » يعني أنك حين ترفع الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على
الجملة الاسمية الأولى ، وحين تنصب الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الفعلية
الواقعة خبراً في الجملة الأولى .

(٢) قد علمت أنك حين تنصب الاسم في الجملة الثانية إنما تنصبه لتصير الجملة الثانية
فعلية فتعطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، وهذا يستلزم أن تكون الجملة المعطوفة
خبراً أيضاً ، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشمل على رابط يربطها بالابتداء ، فإذا
خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى لم يتصلح أن
تكون خبراً ، وعلى هذا لا يتصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية ، وذلك يستلزم ألا
يكون الاسم في صدر الجملة الثانية منصوباً ، وتعلم - مع ذلك - أن الجملة التي تعطف
على جملة الخبر إذا كان العطف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط ، لأن الفاء تدل
على السببية فتقوم دلالتها على السببية مقام الرابط ، فلهذا جاز النصب ، فإذا تدبرت =

وهذه أمور مُتَمَّمَاتٌ لما تَقَدَّمَ :

أحدها : أن المُشْتغَلَ عن الأسم السابق كما يكون فعلا ، كذلك يكون
أثما ، لكن بشروط ثلاثة ؛ أحدها : أن يكون وصفاً^(١) ، الثاني : أن يكون
عاملا ، الثالث : أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله ، وذلك نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ
الآنَ أَوْ غَدًا » بخلاف نحو « زَيْدٌ عَلَيْنَكَ » و « زَيْدٌ ضَرْبًا إِيَّاهُ »
لأنهما غير صفة ، نعم يجوز النصبُ عند مَنْ جَوَّزَ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ اسْمِ الْفِعْلِ ،
وهو الكسائي ، ومعمول المصدر الذي لا يتحلَّ بحرف مصدرى ، وهو المبرد
والسِّيرافي ، وبخلاف نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٌ » لأنه غير عامل على الأَصْحَحْ ،
و « زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ » و « وَجْهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ » ، لأن الصِّلَةَ وَالصِّفَةَ
المشبهة لا يعملان فيما قبلهما .

الثاني : لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العاملِ والأسمِ السابِقِ ،
وكما تحصل العُلُقَةُ بضميره المتصل بالعامل ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، كذلك
تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر ، نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ »
أو باسم مضاف ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَحَاهُ » أو باسم أجنبي أتَّبِعَ بتابع

== في هذا التفصيل وجدت جواز النصب في حالتين : الحالة الأولى أن يكون في الجملة
الثانية ضمير يعود على الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى ، والحالة الثانية أن يكون
حرف العطف الذي عطف الثانية على الأولى هو الفاء .

هذا ، والغرض من ذلك كله حصول المناسبة بين الجملة الأولى والجملة الثانية ،
ولعل الأختش والسيرافي يوجبان اتفاق الجملتين المعطوفة والمعطوف عليهما في الفعلية
والاسمية ، ولهذا لم يميزا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف
الدالة على التسبب ، فأما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب ، وتكون الجملة
الثانية الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية .

(١) انظر شروط للشغول التي ذكرناها في أول الباب (ص ١٥٩) .

مشمول على ضمير الأسم بشرط أن يكون التابع نعمًا له ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ » أو عطفًا بالواو ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو عطفًا بيان ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ » فإن قَدَّرت الأَخ بدلًا بطلت المسألة رفعت أو نصبت ، إلا إذا قلنا عاملُ البديلِ والمبدل منه واحد صَحَّ الوجهان .

الثالث : يجب كون المُقَدَّر في نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » من معنى العامل المذكور وَلَقِظِهِ ، وفي بقية الصُّوَر من معناه دون انظفه ، فيقدر : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ^(١) .

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصبا للفعل به بنفسه ، وقد يكون لازما ناصبا للمشغول به بحرف جر . وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال .

فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة . وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان ، هما كونه متعديا ، وكونه ناصب لضمير الاسم المتقسم : سه ، نحو قولك : زيداً ضربته ؛ فإن التقدير : ضربت زيدا ضربته .

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور ؛ الأولى : أن يكون العامل في المشغول به لازما والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيداً مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيدا مررت به . الثانية : أن يكون العامل لازما والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زيداً مررت بعلامه ؛ فإن التقدير : لا بست زيدا مررت بعلامه ، ولا تقديره « جاوزت زيدا مررت بعلامه » كما قدرت في الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على بسا التقدير هنا غير مستقيم ؛ لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمر به ، وإما جاوزت بعلامه ومررت به ، الثالثة : أن يكون العامل متعديا ولسكنه نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيداً ضربت أخاه ؛ فإن التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه ، وهكذا تقدر في هذه الصور الثلاث فعلا ينصب بنفسه ويصح معه المعنى .

الرابع : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أو « غَضِبَ عَلَيْهِ » أو ملابساً لضميره ، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » فقد يكون ذلك الأسم واجب الرفع بالابتداء^(١) ، كـ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ » و « لَيْتِمَا عَمَرُو قَمَدَ » إذا قدرت « ما » كافة .

أو بالفاعلية^(٢) ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(٣) ، و « هَلَّا زَيْدٌ قَامَ » .

وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية^(٤) ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » عند المبرد وَمُتَابِعِيهِ ، وَغَيْرُهُمْ يوجب ابتدائية ، لعدم تقدم طالب الفعل .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التي للفتحة ، ومن الأدوات التي تختص بالأسماء « ليت » المكفوفة بما السكافة ، أما إن كانت « ما » المتصلة زائدة غير كافة فإن ليت تكون عاملة على أصلها فيتعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم ليت ، وإن قدرت « ما » مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف ، ويكون المصدر المؤول من الفعل القدر وفاعله منصوبا على أنه اسم ليت .

والحاصل أن للاسم الواقع بعد « ليتا » ثلاث حالات: وجوب الرفع على أنه مبتدأ ، وذلك إذا قدرت ما كافة ، ووجوب النصب على أنه اسم ليت ، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة ، ووجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية .

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط ، ومنه الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، ومثل أدوات التخصيص ، ومنه مثال المؤلف ، وأنت خير أن هذا الكلام جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يجوزون دخول أدوات الشرط وأدوات التخصيص على الأسماء ، وعلى مذهبيهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعا بعدهما على الابتداء ، لكن النصب أرجح . (٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٤) ضابط هذه الصورة: أن يتقدم الاسم المرفوع ولا تسبقه أداة تختص بالأفعال =

وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية^(١)، نحو « زَيْدٌ لِيَقُمَ » ،
ونحو « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَعَدَ » ، ونحو (أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا)^(٢) ، و (أَأَنْتُمْ
تَخْلُقُونَهُ)^(٣) .

وقد يستويان نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعَدَ عِنْدَهُ » .

هذا باب التَّعَدَى وَاللِّزُومِ

الفعل ثلاثة أنواع^(٤) :

== ولا أداة تختص بالأسماء، ويتأخر عنه فعل قاصر، وللعلماء في هذه الصورة ثلاثة مذاهب،
الأول أنه يرجح رفع الاسم على الابتدائية، لأن ذلك لا يحتاج إلى تقدير، وهو مذهب
البرد، والثاني أنه يترجح رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف، وقد ذهب إلى هذا
ابن العريف، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وهو مذهب جمهور
البصريين، والرابع: أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه، وهو مذهب جمهور
الكوفيين .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلب نحو « زيد ليقم »
أو قبله أداة يغلّب دخولها على الأفعال كآلية الكريمة (أبشر يهدوننا) أما في المثال
فلأنك لو جعلت الاسم مبتدأ كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطليية، وذلك خلاف الأصل
وإن كان جائزاً، وأما في الآية فليسكي بلى الهمزة فعل كما هو الغالب معها .

(٢) من الآية ٦ من سورة التباين .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) فإن قلت: فإني أجد في اللغة أفعالاً تتعدى أحياناً بنفسها وتتعدى أحياناً
بحرف الجر، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدى، ولا حد الفعل اللزوم،
وذلك نحو « نصحت » و « شكرت » فإنهم يقولون: نصحته، وشكرته، فينصبون به
هاء غير المصدر، فيكون الفعل في هذه الصورة متعدياً، ويقولون « نصحت له،
وشكرت له » فيعدونه بحرف الجر، فهل أجعل هذه الأفعال من الفعل المتعدى نظراً ==

أحدهما : ما لا يُوصَفُ بِتَعَدِّيٍّ ولا لُزُومٍ ، وهو « كان » وأخواتها ، وقد تقدمت .

الثاني : المُتَعَدِّيُّ ، وله علامتان ؛ إحداهما : أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاء

= إلى الصورة الأولى ، أو أجعله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية ، أو أتوقف في أمره فلا أجعله من التعدّي ولا أجعله من اللازم نظراً لوجود الصورتين فيه ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول لك : اعلم أولاً أن للتصور في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب . وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهى بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخلية في أ. . . القسمين التعدّي واللازم ، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا في نقلهم لغات القبائل بعضها عن بعض ، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب ، ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة ، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه ، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية ، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطاً من ألفاظ استعمالها قبائل شتى ، وليس في ذلك ما ينكر مادامنا لا نخرج عما تكلم به العرب .

وبعد ، فإن للنحاة في هذا الموضوع ثلاثة آراء .

الرأى الأول : أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته ، فليس هو من قبيل التعدّي ، وليس هو من قبيل اللازم ، وأصحاب هذا الرأى نظروا إلى الاستعمالين جميعاً كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر ، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على المتكلم بلقمتهم أن يأتسى بهم .

والرأى الثاني : أن ننظر إلى الاستعمال الذى يعدى هذه الأفعال بحرف الجر فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل ما تصوره متعدياً بنفسه منقولاً عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ، وهو ما يسميه علماء العربية « الحذف والإيصال » واختار هذا الرأى ابن عصفور ، وسيدكر المؤلف أمثلة هذه الأفعال فيما بعد ، على اعتبار هذا الرأى .

الرأى الثالث : أن ننظر إلى الاستعمال الذى يعدى هذه الأفعال بنفسها فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذى يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر ، وهذا رأى ذكره أبو حيان ، وفيه مقال .

ضمير غير المصدر ، الثانية : أن يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام ، وذلك كـ «ضَرَبَ»
ألا ترى أنك تقول : « زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو » فتَصِلَ به هاءُ ضميرِ غيرِ المصدرِ
وهو « زيد » ، وتقول : « هُوَ مَضْرُوبٌ » فيكون تامًا .

وحكمه أن ينصب المفعول به ، كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» و «تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ»
إلا إن ناب عن الفاعل ، كـ «ضَرَبَ زَيْدٌ» و «تَدَبَّرَتِ الكُتُبُ» .

الثالث : اللزوم ، وله اثنتا عشرة علامة ، وهى :

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وأن لا يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام ،
وذلك كـ «خَرَجَ» ، ألا ترى أنه لا يقال « زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو » ولا « هُوَ
مَخْرُوجٌ » ، وإنما يقال : « انْخَرُوجْ خَرَجَهُ عَمْرُو » ، و « هُوَ مَخْرُوجٌ
بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ » .

وأن يدل على سَجِيَّةٍ — وهى : ما لَيْسَ حَرَكَةً جَسْمٍ — من وصف ملازم —
نحو : جَبِينٍ ، وَشَجِيعٍ .

أو على عَرَضٍ — وهو : ما لَيْسَ حَرَكَةً جَسْمٍ من وصف غير ثابت —
كعَرِضٍ وَكغِيلٍ وَنَهْمٍ إِذَا شَبِعَ .

أو على نِظَافَةٍ كغِنَظْفٍ وَطَهْرٍ وَوَضُوءٍ .

أو على دَنَسٍ ، نحو نَجَسٍ وَقَدَرٍ .

أو على مُطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلِ فِعْلِ مُتَعَدٍّ لَوَاحِدٍ ، نحو كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَتْ ،
وَمَدَدْتُهُ فَأَمْتَدَّ ، فلو طَاوَعَ ما يتعدى فعله لاثنين تعدى لواحدٍ كَعَلَّمْتُهُ
الحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ .

أو يكون موازنًا لِأَفْعَلٍ كَأَفْشَعَرَّ وَأَشْمَأَزَّ ، أو لما أُلْحِقَ به — وهو
أَفْوَعَلٌ ، كما كَوَّهَدَ الفَرَّخُ إِذَا ارْتَعَدَّ .

أو لافتمنل كاخرنجم ، أو لما ألحق به — وهو أفعنل بزيادة
إحدى اللامين كاقمنسس الجمل إذا أبي ينقاد ، وافعنلى كاخرنسبى الديك
إذا انتفش للقتال .

وحكم اللزوم: أن يتعدى بالجار، كـ « عَجِبْتُ مِنْهُ » و « مَرَرْتُ بِهِ » ،
و « غَضِبْتُ عَلَيْهِ » .

وقد يُحذف ويبقى الجر شذوذاً ، كقوله :

٢٣٥ — أَشَارَتْ كَلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ *
أى : إلى كَلَيْبٍ .

٢٣٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وسدره قوله :

* إِذَا قِيلَ : أَيْ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةٌ ؟ *

وهو من كلمة للفرزدق هام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطمي .

اللغة : « كليب » هو كليب بن يربوع ، أبو قبيلة جرير ، والباء في قوله
« بالأكف » بمعنى مع ، أى : مع الأكف ، وقوله « الأصابع » هو فاعل
« أشارت » .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه
مبنى على السكون في محل نصب بأشارت « قيل » فعل ماض ، مبنى للمجهول مبنى على
الفتح لا محل له « أى » مبتدأ ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه « شر » خبر
المبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « قبيلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، ويجوز تنوين « شر » مع رفعه على أنه خبر ، وعليه يكون قوله « قبيلة »
منصوباً على التمييز ، وحجة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل ، وحجة قيل
ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض مبنى على
الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « كليب » مجرور
بمجرر محذوف ، والتقدير : أشارت إلى كليب ، والجار والمجرور متعلق بأشارت =

وقد يُحذفُ وَيُنصَبُ المجرور ، وهو ثلاثة أقسام :

(١) سماعي جازئ في الكلام المنشور ، نحو « نَصَحْتُهُ » و « شَكَرْتُهُ » ،
والأكثر ذِكر اللام ، نحو (وَنَصَحْتُ لَكُمْ)^(١) (أَنْ اشْكُرْ لِي)^(٢) .

(٢) وسماعي خاص بالشعر ، كقوله :

— ٢٣٦ — * ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّنَلَبُ *

== « بالألف » جار ومجرور متعلق بحذوف حال من الأصابع ، وقد عرفت أن الباء
معناها هنا المصاحبة « الأصابع » فاعل أشارت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
والتقدير : أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للألف إلى كليب .

الشاهد فيه : قوله « كليب » بالجر ، حيث حذف حرف الجر - وهو « إلى »
للقدر - وأبقى عمله ، وأصل الكلام : أشارت الأصابع مع الألف إلى كليب .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ١٤ من سورة لقمان .

٢٣٦ — هذه قطعة من بيت من الكامل ، وهو من كلام ساعدة بن جؤبة ،

يصف رجلاً ، وهو بتامه :

لَدَنْ يَهَزُّ الكَفَّ يَمْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّنَلَبُ

اللغة : اللدن - بفتح فسكون - اللين « يعسل » أى : يتحرك ويضطرب « المتن »

الظهر ، وهو فاعل يعسل ، والباء في قوله « بهز الكف » للسببية ، والأصل : هو
لندن يمسل متنه بسبب هز الكف إياه .

الإعراب : « لندن » هو مرفوع ، ورفعه إما على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير

الكلام : هو لندن ، مثلاً ، وإما على أنه صفة لموصوف مذكور في كلام سابق على بيت

الشاهد « بهز » جار ومجرور متعلق بلدن ، وهز مضاف و « الكف » مضاف

إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « يعسل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة

« متنه » متن : فاعل يعسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومتن مضاف وضمير الغائب

المأد على اللدن مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « فيه » جار ومجرور متعلق ==

وقوله :

— ٢٣٧ * آَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ * *

أى : فى الطريق ، وعلى حَبِّ الْعِرَاقِ .

== يعسل « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محن له « عسل » فعل ماض « الطريق » مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : كما عسل فى الطريق ، والجار والمجرور متعلق بعسل « الثعالب » فاعل عسل مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا يعسل المضارع ، وتقدير هذه المحذوفات على الوجه الآتى : يعسل متن هذا الرمح اللدن فى كف صاحبه إذا هزه عسلانا مشابها لعسلان الثعالب فى الطريق .

الشاهد فيه : قوله « عسل الطريق » حيث حذف حرف الجر - وهو « فى » المقدر - ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به - وهو « الطريق » - والأصل : كما عسل فى الطريق ، على ما علمت فى إعراب البيت .

٢٣٧ — هذا صدر بيت من البسيط من كلام المتلمس ، وهو جرير بن عبد السبيح ، وعجزه :

* وَالْحَبُّ يَا كُفْلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ *

اللغة : « آليت » معناه حلفت ، ويصح المعنى على جمل التاء للمتكلم كما يصح على جعلها للمخاطب ، والمخاطب هو الملك النعمان بن النذر « حب العراق » الحب : اسم جنس جمعى يتناول الحنطة والشعير وغيرهما « أطعمه » أذوقه ، وتقول « طعم يطعم » من باب تعب - ومنه قوله تعالى : (فمن لم يطعمه) ومصدر هذا الفعل الطعم - بفتح الطاء - فأما الطعم ، بالضم ، فهو اسم للمطعم .

الإعراب : « آليت » آلى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، وتاء المتكلم أو المخاطب فاعله مبنى على الضم أو الفتح فى محل رفع « حب » منصوب على نزع الخافض ، وأصل الكلام : آليت على حب العراق ، وحب مضاف و« العراق » مضاف =

.

== إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم الآتى «أطعمه» أطعم : فعل مضارع منفي بلا محذوفة ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب «والحب» الواو واو الحال، الحب : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يأكله» يأكل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد على حب العراق مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « فى القرية» جار ومجرور متعلق بياأكل «السوس» فاعل يأكل ، وجملة الفعل المضارع الذى هو يأكل وفاعله فى محل رفع خبر للمبتدأ الذى هو الحب ، والرابط هو الضمير الواقع مفعولا به ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «آليت حب العراق» حيث حذف حرف الجر الذى كان يتعمدى به الفعل الذى هو «آلى» ثم لم يبق الاسم الذى كان مجرورا بهذا الحرف على ما كان قبل حذف الجار ، كما أبقاه الفرزدق فى قوله «أشارت كليب» بل نصب ذلك الاسم الذى كان مجرورا كما نصبه ساعدة بن جؤية صاحب الشاهد السابق فى قوله «كما غسل الطريق» .

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر خاصة ، وهو - مع كونه من ضرورات الشعر - أكثر وروداً فى شعر العرب من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف حرف الجر ، من قبل أن حذف الجار عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف ، ونظيره الجازم لما كان عاملاً ضعيفاً لاختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو محذوف ، والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ، فحذف حرف الجر - وهو «على» الذى قدرناه - ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به .

فإن قلت : فلماذا لا تجعل الكلام من باب الاشتغال ، ويكون قوله «حب العراق» منصوباً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام على هذا : آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه ، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم =

(٣) وقياسي، وذلك في أن وأن وكى^(١)، نحو (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)^(٢)، ونحو (أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٣)، ونحو (كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً)^(٤)، أى بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قَدَّرْتَ «كى» مصدرية، وأهل النحويون هنا ذكر «كى»، واشترط ابن مالك في أن وأن أمنَ اللبس؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ» أو «عَنْ أَنْ تَفْعَلَ» لإشكال المراد بعد الحذف، وَيُشْكَلُ

= يايصال الفعل إليه ولم تحمله على الذى ذكرت، مع أن الحذف والإيصال باب سماعي وذلك الذى أقوله باب قياسي؟

فالجواب عن ذلك: أن قوله «أطعمه» واقع في جواب قسم، وهو منفي بلا على ما قدرت لك، وجواب القسم المنفي بلا لا يعمل فيما قبله؛ فلا يفسر عاملا على قاعدة أن كل ما لا يعمل لا يفسر عاملا، وهى أساس في عامة فروع باب الاشتغال.

(١) هذا الذى ذهب إليه ابن هشام — من أن محل أن المشدودة وأن المصدرية بعد حذف حرف الجر نصب — هو مذهب الخليل بن أحمد، وذهب سيويه إلى جوازه، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرا، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وعن سيويه.

وهل يقاس على «أن» و«أن» غيرها؟ والجواب أن الذى يرجعه النحاة هو أنه لا يقاس غيرها عليهما، فلا تقول «بيت السكين القلم» على أن الأصل بيت بالسكين القلم، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط أمس اللبس، واستدل بورود مثل ذلك في قول الشاعر:

* وَأَخْفَى الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي *

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٧ من سورة الحشر.

عليه (وَتَرْتَعِبُونَ أَنْ تَنْسَكِحُوهُنَّ)^(١)، غذف الحرف مع أن المُفْتَمِرِينَ
اختلفوا في المراد .

فصل : لبعض الفاعيل الأصالة في التقدم على بعض : إما بكونه مبتدأ
في الأصل ، أو فاعلا في المعنى ، أو مُسَرَّحًا لفظًا أو تقديرًا^(٢) ، والآخر مقيد
لفظًا أو تقديرًا ، وذلك كـ « زِيدًا » في « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَانِمًا » و « أُعْطِيتُ
زَيْدًا دِرْهَمًا » و « اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ »^(٣) ، أو « مِنْ الْقَوْمِ » .
ثم قد يجب الأصل ، كما إذا خِيفَ الْبَلَسُ^(٤) ، كـ « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا »
أو كان الثاني محصوراً ، كـ « مَا أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا » أو ظاهراً والأول
ضميرٌ ، نحو (إِنَّا أُعْطِينَاكَ الْكَوْثَرَ)^(٥) .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) مسرّحاً : أى غير مقيد بحرف من حروف الجر .

(٣) من ذلك قوله تعالى : (واختر موسى قومه سبعين رجلاً) وقول الفرزدق همام

ابن غالب :

وَمِمَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الرُّعَازِعُ

(٤) تعين في المثال الأول أن يكون المقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من
المفعولين يصح أن يكون آخذاً كما يصح أن يكون مأخوذاً ، فدفعاً للنباس الآخذ
بالمأخوذ التزموا تقديم الأول ، وفي المثال الثاني لما كان المحصور يجب أن يكون متأخراً
وكان القصد أن يكون المفعول الثاني محصوراً فقد وجب تقديم الأول ، وفي المثال
الثالث لما كان المفعول الأول ضميراً وكان الأصل أنه متى أمكن الجيء بالضمير متصلاً
لا يعدل إلى انفصاله إلا في مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم المفعول الأول
لنأتى به متصلاً .

(٥) من الآية ١ من سورة الكوثر .

وقد يمتنع كما إذا اتَّصَلَ الأولُ بضمير الثاني^(١)، كـ «أَعْطَيْتُ الْمَالَ مَالِكَهُ» أو كان محصوراً، كـ «مَا أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو مضمراً والأولُ ظاهر، كـ «الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا» .

فصل: يجوز حذفُ المفعول لغرض: إما لفظي كمتناسُبِ الفواصل في نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)^(٢)، ونحو (إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى)^(٣)، وكالإيجاز في نحو (فَإِنْ لَمْ أَنْفَعُلُوا)^(٤) .

وإما معنوي كاحتقاره في نحو (كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلِبِينَ)^(٥)، أي: الكافرين، أو لاستهجانته كقول عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَى مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ» أي: العوزة .

وقد يمتنع حذفه، كأن يكون محصوراً، نحو «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا»،

(١) إنما وجب في النوع الأول أن يتقدم المفعول الثاني لأنك لو أخرته على ما هو الأصل قلت «أعطيت مالكة المال» لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز، وأما النوعان الثاني والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثاني فيهما على المفعول الأول لئلا ما قلناه في النوعين الثاني والثالث في صور تقديم المفعول الأول وجوباً .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة طه .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢١ من سورة المجادلة .

أو جواباً كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » جواباً لمن قال : « مَنْ ضَرَبْتَ » ؟^(١)

فصل : وقد يُحذفُ ناصبهُ إنْ عُلِمَ ، كقولك لمن سَدَدَ سَهْمًا « الْقِرْطَاسَ »
ولن تَأْهَبَ لِسَفَرٍ « مَكَّةَ » ولن قال : مَنْ أَضْرِبُ « شَرَّ النَّاسِ » بإضمار :
تُصِيبُ ، وَتُرِيدُ ، وَأَضْرِبُ .

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » والنداء ،
كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ »^(٢) ، وفي الأمثال نحو « السِّكِّابَ عَلَى الْبَقْرِ » أى :
أُرْسِلْ ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)^(٣) أى : وَأَتُوا ،
وفي التحذير بإيائك وأخواتها نحو « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » أى : إِيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرْ
الْأَسَدَ ، وفي التحذير بغيرها بشرط عطفٍ أو تكرار ، نحو « رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ »

(١) بقى أنه قد يجب حذف المفعول ولا يجوز ذكره ، وذلك كما في باب التنازع
إذا عملت ثانى العاملين في الاسم المتنازع فيه وكان الأول يحتاج إلى منصوب نحو أن
تقول « ضربت وضربني زيد » إذ لو عملت العامل الأول في ضمير الاسم المتنازع فيه
لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة .

(٢) وإنما وجب حذف العامل في الاسم المتقدم في باب الاشتغال لأن العامل
التأخر مفسر له ، ولا يجمع في الكلام بين المفسر والمفسر له ، ووجب الحذف في باب
النداء لأن « يا » عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء ، وإنما وجب حذف العامل في الأمثال
الواردة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل يغير المثل عما تكلم به العرب ، والأمثال
لا تغير ، لأن الغرض من ذكرها في كلام ما تشييه مضرها بموردها ، فلزم أن يلتزم
فيها أصله ، ومن أمثلتها قولهم « كلهما وتمرا » عند من رواه هكذا ، وما جرى
مجرى الأمثال يأخذ حكمها كآية الكريمة .

أى : باعد واحذر ، ونحو « الأَسَدَ الأَسَدَ » وفي الإغراء بشرط أحدهما نحو « المُرُوَّةَ وَالنَّجْدَةَ » ، ونحو « السَّلَاحَ السَّلَاحَ » بتقدير أَلِمْ .

هذا باب التنازع في العمل

وَيُسَمَّى أَيْضاً باب الإعمال .

وحقيقته : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو اسمان يُشبهانهما ، أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشبهه ، ويتأخرَ عنهما معمولٌ غيرٌ سببيٍّ مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى (١) .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في العاملين للتنازعين شروط عامة ، وهي ثلاثة شروط عند جمهرة النحاة :

الشرط الأول : أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن نقول « قام قعد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .

ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء :

الرباط الأول : عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف نحو أن نقول : « قام وقعد أخوك » .

الرباط الثاني : كون أولهما عاملاً في ثانيهما نحو قوله تعالى : (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً) المعمولان هما ظنوا وظننتم ، وللمعمول للتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله أحداً) و (كما ظننتم) معمول لظنوا لأن الجار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا ، والتقدير : ظنوا ظناً مماثلاً لظننكم أن لن يبعث الله أحداً .

الرباط الثالث : أن يكون ثاني العاملين جواباً للأول ، نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطراً) ونحو قوله سبحانه : (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) .

وأوجب الجرمي الالتماس بالهاتف ليس غير .

=

= الشرط الثاني : أن يكون العاملان متقدمين على المعمول ، فليس من التنازع عند جمهرة النحاة نحو قولك « زيد قام وقعد » ولا نحو قولك « زيدا لقيت وأكرمت » لتقدم المعمول في هذين المثالين ، وليس من التنازع عندهم نحو قولك : « قعد زيد وتسكلم بخير » ولا نحو قولك « لقيت زيدا وأكرمت » لتوسط المعمول بين العاملين بل إن تقدم المعمول على العاملين جميعاً فإما أن يكون هذا المعمول مرفوعاً كالمثال الأول من مثالي التقدم ، وإما أن يكون منصوباً كالمثال الثاني من المثالين ، فإن كان المعمول مرفوعاً فلا عمل لواحد من العاملين فيه ، بل كل واحد من العاملين عامل في ضميره ، وإن كان المعمول منصوباً فالعامل فيه أول العاملين ، والعامل الثاني إما أن يكون عاملاً في ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلاً ، وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما ، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور .

الشرط الثالث : أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى ، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاةُ / بَيْتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللّٰحِقُونَ أَحْسِبُ أَحْسِبُ

لأنه ليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « اللاحقون » إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما في لفظ « اللاحقون » ويعمل الآخر في ضميره ، فكان يقول على إعمال الأول في اللفظ والإضمار في الثاني « أتاك أتوك اللاحقون » وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإضمار في الأول « أتوك أتاك اللاحقون » فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وأتى بالثاني توكيداً للفظ الأول .

ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول امرئ القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

العاملان هما كفاني ولم أطلب ، والمعمول هو « قليل من المال » ولا يصح أن يكونا موجّهين إلى ذلك المعمول ، إذ لو توجهتا جميعاً إليه لصار حاصل المعنى « كفاني =

« قليل من المال ولم أطلب قليلا من المال » ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولكنما أَسْعَى لِجَعْدٍ مُؤَثِّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثِّلَ أُمْتَالِي

والصحة المعنى يلزم أن يكون « كفي » وحده هو الوجه إلى « قليل من المال » ويكون لقوله « ولم أطلب » معمول محذوف يرشد إليه مجموع الكلام ، والتقدير على ذلك : لو كان سعي لأدنى معيشة كفاي قليل من المال ولم أطلب الملك ، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بعضه بعضاً ولا يعارض ما بعده من كلامه .
هذه هي الشروط العامة التي يشترطها جمهور النحاة في كل عاملين في باب التنازع ولبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صفحاً عن ذكرها لثلاث نطيل عليك .

ثم اعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فعلين نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطرا) وإما أن يكونا وصفين إما اسمي فاعلين نحو قول الشاعر :

عُودَتْ مُغِيثًا مُغِيثًا مِنْ أَجْرَتِهِ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِئَاءَكَ مَوْثِلًا

وإما اسمي مفعولين نحو قول كثير عزة ، ونازع . فيه ابن مالك كما سيأتي في كلام المؤلف :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمَهَا

وإما أن يكون العاملان مصدرين نحو قولك « عجبت من حبك وتقديرك زيدا » .
وإما أن يكونا اسمي تفضيل نحو قولك « زيد أضيظ الناس وأجمعهم للعلم » .
وإما أن يكونا صفتين مشبهتين نحو « زيد جميل ونظيف ظاهره » .

وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى : (هاؤم اقرأوا كتابيه) أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَفْسِيرَةِ أَنْبِي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله « لقيت » وهو فعل ، والضرب وهو مصدر .

مثال الفعلين (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا) (١)، ومثال الاسمين قوله :

— ٢٣٨ * عٰهَدْتَ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مِّنْ أَجْرَتِهِ * *

= ويشترط في الفعل - زيادة على الشروط العامة التي قدمنا ذكرها - أن يكون متصرفا ، فلا يجوز أن يكون جامدا كعسى وليس ، وفعل التعجب ، ونعم وبئس ، وفي هذا خلاف لبعض النحويين ، وحكى المؤلف خلافا في فعل التعجب .

ويشترط في غير الفعل: أن يكون مشابها للفعل في العمل ، فلا يجوز أن يكون وصفا غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي .

وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وفعل ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، ولا بين اسمين غير عاملين ، وهم جرا وسيدكر المؤلف هذا .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

٢٣٨ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْثَلًا * *

ولم أعتزل هذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « عهدت » بالبناء للمجهول - أى عهدتك الناس على هذه الصفة : أى علموك « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء ، و « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء « أجرته » كنت له جارا ، والعرب تقول « فلان جار فلان » تريد أنه يحميه من الأعداء ومن نوازل الدهر « فناءك » الفناء - بكسر الفاء ، بزنة الكتاب - ساحة الدار ، ومن ذلك قولهم « أفناء الناس يهرعون إلى فئانه ، ويكرعون في إنائه » يريدون أنه كريم حامى الذمار « موثلا » الموثل : اسم المسكان من قولهم « وأل إليه يثل » مثل وعد يعد - إذا لجأ إليه . .

الإعراب : « عهدت » فعل ماض مبني للمجهول ، مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « مغنيا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « مغنيا » حال ثان من =

ومثالُ الْمُخْتَلَفَيْنِ (هَأُوْمُ اقْرَؤْ اِكْتَابِيهِ) (١).

وقد تَفَنَّازَعُ ثلاثةٌ ، وقد يكون المتنازعُ فيه متعدداً ، وفي الحديث :
« تَسْبَحُونَ وَتُسَكَّرُونَ وَتُحَمَّدُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » فتنازع
ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ (٢).

== نائب الفاعل ، وفي كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو « من »
اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، وقد أعمل في الثاني منهما فهو مفعول به
لقوله مغنياً ، مبنى على السكون في محل نصب « أجرته » أجاز : فعل ماض ، وتاء
المخاطب فاعله ، وهاء الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله
لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف
نفي وجزم وقلب « أنخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على
السكون لا محل له من الإعراب « فناءك » فناء : مفعول أول لأنخذ ، منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر
« موثلاً » مفعول ثان لأنخذ منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغياً مغنياً من أجرته » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ،
أولهما قوله « مغياً » وثانيهما قوله « مغنياً » وتأخر عنهما معمول واحد ، وهو قوله
« من أجرته » وهذان العاملان التقدمان اسمان يشبهان الفعل ؛ لأن كل واحد منهما
اسم فاعل على ما علمت في لغة البيت ، وكل واحد منهما صالح للعمل في ذلك للمعمول
التأخر ، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله ، وكل منهما يطلب قوله « من أجرته »
مفعولاً ، وقد أعمل الثاني لقربه . وأعمل الأول في ضميره ، ثم حذف هذا الضمير ،
ولو أظهره لقال « عهدت مغياً مغياً من أجرته » وحذف هذا الضمير - على التقدير
الذي ذكرناه - واجب لأن في ذكره إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة من غير
ضرورة ، ولو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول « عهدت مغياً مغياً من أجرته » .

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٢) يستنبط من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران :

=

الأول : أن التنازع فيه قد يكون طرفا وقد يكون مفعولا مطلقاً ، وذلك لأن « دبر كل صلاة » ظرف ، و « ثلاثا وثلاثين » مفعول مطلق مبين للعدد ، وظاهر الإملاق المؤلف أن التنازع يكون في جميع العمولات ، لكن قال ابن الحجاز : إن التنازع لا يقع في المفعول له ولا في الحال ولا في التمييز ، ويجوز في المفعول معه ، تقول « فمت وسرت وزبدا » على أنك أعملت العامل الثاني ، فإن أعملت الأول قلت « فمت وسرت وإياه وزيدا » .

الأمر الثاني : أنه إذا تنازع أكثر من عامين أعملت الأخير منها كما في الحديث ، فقد أعمل محمدون في لفظ للعمولين ، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميريهما وحذف الضميرين لكونهما فضلتين ، ولو أعمل الأول لأعمل الثاني والثالث في ضميريهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول « تسبحون ، وتحمدون الله فيه إياه ، وتكبرون الله فيه إياه » ولو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميريهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة ، وكان يعمل الثالث في الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول « تسبحون وتحمدون ، وتكبرون الله فيه إياه » فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولا .

وهل يجوز في تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثاني والثالث أو يتعين إعمال الثالث ؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلغون ما عداه ، وواقفه ابن مالك على هذه الدعوى ، ولكن أنبات الرواة ردوا ذلك وقالوا : إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضمر فيما عداه ، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِبْ فَاشْكُرْ لَهُ

أَخْ لَكَ بِعُطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَائِلَهُ

فهنا ثلاثة عوامل — وهي : كساك ، ولم تستكس ، واشكرن — وقد أعمل أولها فرفع الأخ به ، وأضمر في الثاني والثالث ، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترتب على إظهاره محذور على ما هو قاعدة الباب .

وقد علم مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره ^(١) ، وعن المبرد إجازته في فِئَلِي التعجب ، نحو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » ، و « أَحْسِنُ بِهِ وَأَجْمِلُ بِعَمْرٍو » ^(٢) ، ولا في معمول متقدم ، نحو « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ » ، أو « شتمته » خلافاً لبعضهم ^(٣) ، ولا في معمول متوسطٍ نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ » خلافاً للفارسي ، ولا في نحو :

(١) السر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله ؛ لأن العامل الأول مفصول من المعمول للفظ به بالعامل الثاني ، والعامل الجامد ضعيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله ، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العامل الثاني في لفظ المعمول لأنه هو المتصل به ، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب ، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا يعينه على المعمول لعمل فيه - فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع .

(٢) مثل المؤلف لقالة المبرد بمثالين للإشارة إلى أنه يجوز التنازع في فِئَلِي التعجب سواء أكانا بلفظ الماضي أم كانا بلفظ الأمر ، فالثال الأول - وهو « ما أحسن وأجمل زيدا » لما كان على صورة الماضي ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول في ضميره ثم حذفه لكونه فضلة ولا ضرورة لإضماره ، والثال الثاني لما كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ المعمول وأعمل الفعل الأول في ضميره وذكر هذا الضمير لكونه فاعلا ، والفاعل لا يجوز حذفه ؛ فيغتنر لأجله الإضمار قبل الذكر ، وأنت خير أن الجمهور لا يميز ذلك للعلة التي ذكرناها في عدم جواز التنازع بين الجامدين .

(٣) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين المتنازعين ، وبيننا رأى الجمهور في إعراب المثال الذي تقدم فيه المعمول على العاملين ، وفي المثال الذي توسط فيه المعمول بين العاملين الذي خالف فيه أبو علي الفارسي .

— ٢٣٩ — * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ * *

٢٣٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ، وعجزه قوله :

* وَهَيْهَاتَ خَلٌ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ * *

اللغة : « هيهات » اسم فعل ماضٍ معناه بعد ، و « العقيق » اسم موضع بعينه ، و « الخل » - بكسر الخاء - بمعنى الخليل ، ونظيره الإلف والأليف ، والحدن والحدين ، والحب والحبيب ، والشبه والشبيه ، والمثل والمثيل ، والود والوديد ، و « نواصله » مضارع من المواصله والواصل .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل هيهات الأول ، وأما هيهات الثاني فلا فاعل له ، لأنه إنما أتى به لتقوية معنى البعد المسند إلى العقيق ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في بيان الشاهد في البيت « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول « وهيهات » الواو حرف عطف ، هيهات : اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « خل » فاعل هيهات الأخير مرفوع بالضمة الظاهرة « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « هيهات هيهات العقيق » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وهما اسماء فعلين ، وتأخر عنهما مفعول واحد وهو قوله « العقيق » ومع أن كل واحد من العاملين المتقدمين صالح للعمل في المفعول المتأخر فإن العمل للأول منهما ، وليس للثاني عمل فيه ، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون المفعول المتأخر مطلوباً لكل واحد من العاملين المتقدمين من جهة المعنى ، وأنت إذا تأملت في هذه العبارة وجدت أن المفعول المتأخر - وهو قوله « العقيق » - مطلوباً من حيث المعنى للعامل الأول من العاملين المتقدمين ، وأن العامل الثاني لم يؤت به في الكلام إلا لجرد التقوية لمعنى العامل الأول وتوكيده ، فكأنه قد قال : بعد العقيق بعداً لا مزيد عليه . =

(١٣ — أوضح السالك ٢)

خلافًا له وللجُرْجَانِي ؛ لأن الطالب للمعمول إما هو الأول ، وأما الثاني فلم يُوْتَبَ به للإِسْنَاد ، بل لجرّد التقوية ، فلا فاعل له ، ولهذا قال :

٢٤٠ — * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ *

= وبيان ذلك أنك إذا قلت « قام زيد » دل ذلك الكلام على حدوث القيام من زيد في الزمن الماضي ، ثم تارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فقط فتقول « قام قام زيد » ردا على من تردد أو أنكر القيام ، وتارة تريد أن تؤكد كون القيام المعلوم واقعاً من زيد فتقول « قام زيد زيد » ردا على من تردد أو أنكر نسبة المعترف بحصوله — وهو القيام — إلى زيد ، وتارة تريد أن تؤكد حدوث القيام في الزمن الماضي من زيد وهو مضمون الجملة فتقول « قام زيد قام زيد » ردا على من أنكر أو تردد في هذا المضمون ، وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت « قام قام زيد » لم تأت بquam الثاني لتسنده إلى زيد المذكور في الكلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه ، وإلا كان الكلام من المصحح الثالث ، وإنما أنيت به لتؤكد المعنى الذي يدل عليه قام ؛ لأنك إنما أردت الرد على مخاطب لك أنكر قيامه أو تردد فيه ، وههنا نجد الأمر كذلك ، فكأن الشاعر استشعر إنكاراً من منكر أو تردداً من متردد في بعد هذا المكان الذي يقيم فيه أحباؤه ؛ فأنى بهيات الثاني ليؤكد المعنى الذي يدل عليه الأول وهو البعد ، فافهم هذا ، والله يرشدك ويتولاك .

٢٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بَبَغْلَتِي *

ولم آتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به .

المعنى : الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فارا من قوم ، فنظر خلفه فوجدهم في أثره ، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك ، هذا إن قرأته بكسر الكاف في « أتاك » أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف ، وفي البيت على هذا الالتفات على ما هو مذهب السكاكي الذي لا يشترط في تحقيق معنى الالتفات تقدم تعبير على خلاف ما فيه الالتفات ، =

ولو كان من التنازع لقال : « أَتَاكَ أَتَوَكِّ » أو « أَتَوَكِّ أَتَاكَ » ،
ولا في نحو :

— ٢٤١ — * وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمًا * .

بل « غَرِيْمًا » مبتدأ ، و « مَمْطُولٌ » و « مُعْنَى » خَبْرَانِ ، أو « مَمْطُولٌ »
خبر ، و « مُعْنَى » صفة له ، أو حال من ضميره .

= وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول : « أَنَا أَنَا أَنَا
اللاحقون » .

ويروى « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » على إضافة الوصف لضمير الخطاب .

الإعراب : « أَتَاكَ » أنى : فعل ماض ، وكاف الخطاب مفعول به مبنى على
الكسر أو على الفتح في محل نصب « أَتَاكَ » توكيد الأول من باب توكيد الفعل
بالفعل ، وإنما أنى بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثانى فى
الكاف « اللاحقون » فاعل أنى الأول ، مربع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع
مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « احبس » فعل أمر مبنى على
السكون لا محل له من الإعراب . وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد للفعل الأول .

الشاهد فيه : قوله « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من
باب التنازع ، بل العامل الثانى قد أنى به مجرد تقوية العامل الأول وتأكيده ؛ فهو
من باب تأكيد الفعل بالفعل ؛ وبيان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما
لا بد منه أن يعمل أحد العاملين فى لفظ المعمول ويعمل الآخر فى ضميره ؛ فلو عمل العامل
الأول فى لفظه لقال : « أَتَاكَ أَتَوَكِّ اللاحقون » ولو عمل العامل الثانى فى لفظه
لقال : « أَتَوَكِّ أَتَاكَ اللاحقون » لكنه لم يقل واحدا من هذين التركيبين ؛ فدل على
أنه لم يجره على منهج التنازع ، فيكون قوله « هيهات هيهات العقيق » جاريا على هذا
النحو أيضاً .

— ٢٤١ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، وما

=

ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ * =

اللغة : « مطول » اسم مفعول من قولهم : مظل المدينة ، إذا سوف في قضاء الدين ولم يؤده ، و « معنى » اسم مفعول من قولهم : عناه الأمر يعنيه - بتضعيف عين الفعل وهي النون - إذا شق عليه وسبب له العناء .

الإعراب : « قضى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « كل » فاعل قضى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالباء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « دين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فوقى » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب وفي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ذى دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « مطول » خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدم ، مرفوع بضممة مقدره على الألف المحذوفة للتخلص من التثنية الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغريم مضاف وصمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبريه التقديمين عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو عزة ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب حال ، وفيه وجوه أخرى من الإعراب ستعرفها في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله : « وعزة مطول معنى غريمها » فإن ظاهره أنه قد تقدم فيه عاملان أولهما قوله مطول وثانيهما قوله معنى ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله غريمها ، وأن كل واحد من هذين العاملين يطلب ذلك للمعول التأخر على أنه نائب فاعل له ، ولكن هذا الظاهر غير مرضى عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ؛ لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون التنازع فيه سببياً مرفوعاً ، ألا يكون سببياً أصلاً ، أو يكون سببياً غير مرفوع ، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كان التنازع فيه - وهو غريمها - سببياً لكونه اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عزة ، وهو مرفوع لأنه يعرب نائب فاعل حينئذ .

والذي دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما في هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لكان قوله « عزة » مبتدأ وقوله « مطول » خبر أول ، و « معنى » خبر ثان ، وهذان الخبران هما العاملان للتنازعان ، وقوله « غريمها » هو المعمول للتنازع فيه ، وهو مرفوع بأحد العاملين ، والعامل الآخر رافع لضمير الغريم ، وقد علمت أنه خبر عن المبتدأ الذي هو عزة ، وإذا كان رافعا لضمير الغريم لا يكون مرتبطا بالمبتدأ ، فكان يجب أن يبرز الضمير؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير الذي أصله أن يكون مستترا فيه - على ما هو مذهب البصريين كما تقدم مشروحا في باب المبتدأ والخبر - فكان يجب أن يقول : وعزة مطول هو معنى غريمها ، أو يقول : وعزة مطول معنى هو غريمها .

ولهذا خرج ابن مالك هذا البيت على عدة تخريجات كل واحد منها يخرج عنه

باب التنازع .

الأول: أن يكون « مطول » خبرا مقدما ، و « معنى » خبرا ثانياً مقدماً ، و « غريمها » مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر المبتدأ السابق الذي هو عزة ، وهذا هو الذي أعربنا عليه البيت؛ فالاسمان المتقدمان ليسا عاملين؛ لأنهما خبران ، وللوخر ليس معمولا لأنه مبتدأ ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملا في المبتدأ عند جمهرة النحاة ، بل الاسم المتأخر هو العامل في الاسمين ، كما هو الراجح من أن المبتدأ عامل الرفع في الخبر .

الثاني: أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبره ، و « معنى » حاد من غريمها ، و « غريمها » نائب فاعل لمطول ، فلم يتقدم في الكلام عاملان ، بل المقدم الطالب للتأخر عامل واحد هو مطول .

الثالث: أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبره ، و « معنى » صفة لمطول ، و « غريمها » نائب فاعل لمطول ؛ فالتقدم الطالب للتأخر أيضاً - على هذا التوجيه - عامل واحد هو مطول ، فليس من باب التنازع .

لكن هذا الذي ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم ، أما أولا فلأنه أجاز التنازع في السببي النصب ، ومن أمثله قولك « زيد ضربت وأكرمته أخاه » وهذا المثال =

ولا يمتنع التنازع في نحو « زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ » لأن السببي

منصوب .

فصل : إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق ، واختار الكوفيون الأولَ لسببِهِ ، والبصريون الأخيرَ لقُرْبِهِ^(١) .

فإن أعملنا الأولَ في المتنازع فيه أعملنا الأخيرَ في ضميره ، نحو « قامَ وقعدًا - أو وضربتُمهما ، أو ومررتُ بهما - أخوأك » ، وبعضهم يُجيز حذف غير المرفوع ؛ لأنه فضلة ، كقوله :

== يأتي فيه ما قاله في بيت كثير ، فتجوز هذا ومنع ذلك من التحكم ، وأما ثانياً فلأنه يجوز أن يكون « غريمها » مرفوعاً بالعاملين جميعاً على ما هو مذهب الفراء ، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافعاً للغريم والثاني رافعاً لضميره كما يقول البصريون ، ولكنه لم يبرز الضمير لظهور المراد ، وفي هذا القدر كفاية .

(١) لقد تأملنا فيما حملوه على التنازع من آيات القرآن الكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المفعول ، وكذلك ما ذكره من الحديث النبوي ، وتأمل قوله تعالى : (هاؤم اقرأوا كتابيه) فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية الكريمة أيقنت أن العامل في (كتابيه) هو اقرأوا ، إذ لو كان العامل هو (هاؤم) لكان يتعين ذكر الضمير مع (اقرأوا) فكان يقال : هاؤم اقرأوه كتابيه لأن الضمير لا يحذف من العامل الثاني إذا عملت الأول في لفظ المفعول ، سواء أكان هذا الضمير عمدة أم كان فضلة ، أما لو أعملنا العامل الثاني في الآية الكريمة فإن العامل الأول يعمل في ضمير المفعول ثم يحذف هذا الضمير لكونه فضلة ، وذلك ما جرت الآية الكريمة عليه ، ثم تأمل قوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطرا) تجدها جرت على إعمال العامل الثاني في لفظ المفعول ، ولو جرت على إعمال العامل الأول لقليل آتونى أفرغه عليه قطرا ، ولا شك أن إتباع أسلوب القرآن الكريم الذى هو أنصح كلام وأرق أسلوب أولى وأحرى .

٢٤٢ - بِعِكَازٍ يُعِشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ آمَحُوا شُعَاعَهُ
ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، والبيت ضرورة .
وإن أعملنا الثاني ، فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ،
لامتناع حذف العُمدة ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب

٢٤٢ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام عائكة بنت عبد المطلب
ابن هاشم .

اللمة «عكاز» هو بضم أوله ، بزنة غراب - موضع كانت تقام فيه سوق مشهورة
يجتمع فيه العرب للتجارة والفاخرة « يعشى » مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشا ،
وأصل العشا ضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً « شعاعه » الشعاع
- بضم أوله بزنة الغراب - خيوط الضوء أو بريقه ولعانه .

الإعراب : « بعكاز » الباء حرف جر ، وعكاز : مجرور بالياء ، وعلامة جره
الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور
متعلق بقولها جمعوا في بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قولها :

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شِنَاعُهُ

« يعشى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء « الناظرين » مفعول به
ليعشى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « إذا » ظرفية تضمنت معنى
الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب « هم » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور
بعده « لمحوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها مفسرة « شعاعه »
شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وشعاع مضاف وضمير الغائب
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول الشاعر « يعشى . . . لمحوا شعاعه » حيث أعمل العامل الأول
- وهو « يعشى » - في لفظ العمول - وهو « شعاعه » فارتفع هذا العمول على أنه
فاعل ، وأعمل الثاني في ضميره ؛ فنصبه على أنه مفعول به ، ثم حذفه ، ولو ذكره
لقال « يعشى الناظرين إذا هم لمحوه شعاعه » . وهذا الحذف مما لا يجوز البصريون
إلا لضرورة الشعر .

نحو « رَبِّهُ رَجُلًا » و « نِعْمَ رَجُلًا » وفي الباب نحو « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » حكاه سيبويه ، وقال الشاعر :

٢٤٣ — * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ ، إِنِّي *

٢٤٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَغَيْرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ *

ولم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « جفوني » ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ، والجفاء : أن تفعل بفيرك ما يسوءه أو أن تترك مودته ، وتقول : جفاه يجفوه جفاه وجفوة « الأخلاء » جمع خليل ، وهو كاصديق وزناً ومعنى « جميل » هو الأمر الحسن الذي تجمل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل فعله « أهمل فلان الأمر الفلاني » إذا لم يعبا به ولم يعطه شيئاً من عنايته ولم يلق إليه باله .

الإعراب : « جفوني » جفا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء التوكيد مفعول به « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إنني » إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء التوكيد اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لغير » جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر « خليلي » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء التوكيد منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، و خليل مضاف و ياء التوكيد مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « مهمل » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إنني مهمل لغير جميل حاصل من خليلي .

والكسائي وهشام والشهيلي يوجبون الحذف، تمشكاً بظاهر قوله :

٢٤٤ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ

= الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أجف الأخلاء » حيث أعمل المفعول الثاني - وهو « لم أجف » - في لفظ المفعول المتأخر - وهو « الأخلاء » فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل العامل الأول - وهو « جفوني » - في ضميره ، وهو واو الجماعة ؛ فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر ، ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب ، وقد احتمل ؛ لأن المرفوع مما لا بد للكلام منه .

٢٤٤ - هذا الشاهد من كلام علقمة بن عبدة يدح الحارث بن جبلة الكسائي ،

وهذا الذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبِذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبٌ

اللفظة : « تعفَّق » أي : استتر ، و « الأَرطَى » شجر ، و « بذت » أي : غلبت

و « نبلهم » سهامهم ، و « كليب » جمع كلب ، مثل عبد وعبيد .

المعنى : وصف في هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطيادها ، فاستتر لها

الصيادون في شجر عبل ضخم ليختلوها ومعهم كلابهم ، ولكن هذه البقرة غلبت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفاتنهم ، والمقصود الأصلي تشبيه ناقته ببقرة هذا وصفها في سرعة السير والنجاء براكبها من أهوال الصحراء ومخاوفها .

الإعراب : « تعفَّق » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب

« بالأرطى » جار ومجرور متعلق بتعفَّق « لها » جار ومجرور متعلق بتعفَّق أيضاً

« وأرادها » الواو حرف عطف ، أراد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من

الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد « رجال » فاعل

أراد مرفوع بالضممة الظاهرة « فبذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض ، والتاء

حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعل بذ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى

البقرة « نبلهم » نبل : مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونبل مضاف وضمير

الصيادين مضاف إليه « وكليب » الواو حرف عطف ، كليب : معطوف على رجال الذي

هو فاعل أراد مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقرأ الشيخ خالد « نبلهم » بالرفع وجعله فاعلاً =

إذ لم يقل « تَعَفَّقُوا » ولا « أَرَادُوا » .

والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعملُ لهما ، نحو « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا ، كـ « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ » .

وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ لفظًا أو محلاً ، فإن أوقعَ حَذْفَهُ في لَبْسٍ أو كان العاملُ من باب « كان » أو من باب « ظَنَّ » وجب إضمار الممول أو مؤخرًا ، نحو « اسْتَعْمَنْتُ وَأَسْتَعْمَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ ^(١) ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ

لَبْدٌ ، وجعل « كليب » معطوفًا على النبل ، ويكون المعنى على هذا أن النبل غلبت البقرة ، وأنها وقعت فيما أردوه لها ، وهذا معنى غث سيج بارد بعيد كل البعد عن مقصود الشاعر ؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هي ناجية سريعة العدو ، فكيف يشبه ناقته بها ؟ ولهذا نجد الإعراب الذي قدمناه أخرى بالقبول ، وأوفق بالمعنى المقصود ، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر .

الشاهد فيه : قد استشهد جماعة من النحاة - منهم الكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من المغاربة - على أنه إذا عمل ثانی العاملین في لفظ الممول وأعمل الأول في ضميره ؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعًا ؛ لئلا يلتزم على ذكره عود الضمير على متأخر ، وقد جرى في هذا البيت على هذا ؛ فقوله « رجال » فاعل بقوله « أَرَادَهَا » وحذف ضمير الرجال من « تعفق » ولو أظهره لقال « تعفقوا وأرادهار رجال » .

وهذا الذي ذكروه ليس بلازم ؛ لجواز أن يكون في « تعفق » ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى « رجال » فإن قلت : فرجال جمع ، والذي يستتر هو ضمير الواحد ، قلت : هو جمع لكنه في تأويل المفرد - إذ يقدر الضمير عائدا على ما ذكر أو على ذلك ، وهو مفرد - فصح أن يستتر ضميره .

(١) إنما وجب الإضمار مؤخرًا في هذا المثال لأننا لو لم نعمل ذلك لكانا بصدور أن نضمّر بجانب العامل الأول ، أو نحذفه بالمرّة لكونه فضلة ، ولا سبيل إلى أحد هذين الوجهين ، أما الإضمار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم =

صَدِيقًا إِيَّاهُ ، وَظَنَنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَابِلًا إِيَّاهُ » ، وقيل : في باب « ظن » و « كان » يضمّر مقدماً ، وقيل : يظهر ، وقيل : يحذف ، وهو الصحيح ، لأنه حَذَفٌ للدليل .

وإن كان العامل من غير بَابِ « كان » و « ظن » وجب حذفُ المنصوبِ ، كـ « خَضِرْتُ وَخَضِرْتُ بَنِي زَيْدٍ » ، وقيل : يجوز إضماره ، كقوله :

٢٤٥ — * إِذَا كُنْتَ تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ *

وهذا ضرورة عند الجمهور .

الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ملجئة إلى ذلك ، وأما الحذف فليس ممكناً أيضاً ، لأنه لا يدري بعد الحذف أزيد مستعان به أم مستعان عليه ، بل المتبادر إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه ، بدليل ما ذكر مع العامل الثاني ؛ فيكون الكلام مؤدياً إلى غير المراد ، وهو الإلباس الذي يمتنع على التكلم المصير إليه ، لهذا كان الإضمار مؤخرًا متعينا .

٢٤٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ *

ولم أفق لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، وبعده قوله :

وَأَنْعِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانَ ذِي وُدِّ

اللغة : « جهارا » بكسر الجيم ، بزنة الكتاب — أى عيانا ومشاهدة « الغيب »

كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب « الود » بتثنية الواو — المودة والمحبة .
المعنى : يحض الشاعر على ألا تكتفى في مودة صديقك بأن ترضيه في حال حضوره ومشاهدته وعيانه ، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في حال العيان وأمام الناس .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغيبة العائد إلى الصاحب الآتي مفعول به « ويرضيك » الواو حرف عطف ، يرضى : =

مسألة : إذا احتاج العاملُ المُهْمَلُ إلى ضميرٍ ، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن أسم ، وكان ذلك الأسم مخالفاً في الإفراد والتذكير أو غيرها للاسم المُفَسَّر له - وهو المتنازع فيه - وجب العدولُ إلى الإظهار ، نحو « أَظُنُّ وَيَظُنُّانِي أَخَا الزَيْدِينَ أَخَوَيْنِ » .

وذلك لأن الأصل « أَظُنُّ وَيَظُنُّانِي أَخَوَيْنِ » فأظن : يطلب « الزيدين أخوين » مفعولين ، و « يظنني » يطلب « الزيدين » فاعلا ، و « أخوين » مفعولا ؛ فَأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ ، فَنَصَبْنَا الْأَسْمِينَ ، وَهِيَ « الزيدين أخوين » وأضمرنا في الثاني ضمير « الزيدين » وهو الألف ، وبقي علينا للمفعول الثاني محتاج إلى إضماره ، وهو خبر عن ياء المتكلم ، والياء مخالفة لأخوين الذي هو مُفَسَّر للضمير الذي يُؤْتَى به ، فإن الياء للمفرد ، و « الأخوين » تشدية ، فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِضْمَارِهِ مُفْرَدًا لِيُوَافِقَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ ، وَبَيْنَ إِضْمَارِهِ مُثَنَّى

== فعل مضارع مرفوع بضمه مقدر على الياء ، وكاف المخاطب مفعول به « صاحب » فاعل يرضيك ، مرفوع بالضمه الظاهرة « فكن » الفاء واقعة في جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للود » جار ومجرور متعلق بأحفظ ، والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث أعمل العامل الثاني - وهو « يرضيك » - في لفظ المفعول - وهو « صاحب » - مع إعمال العامل الأول في ضميره مذكورا ، وذلك قوله « ترضيه » مع أنه يطلبه مفعولا ، وذكر الضمير في هذه الحال لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند جمهرة العلماء ؛ لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تجوز إليه ؛ لأنه ليس عمدة لا بد منه في الكلام حتى تتحمل له الإضمار قبل الذكر .

ليوافق المُفسِّرَ ، وفي كل منهما محذور ، فوجب المدولُ إلى الإظهار ، فقلنا « أختاً » فوافقَ الخبرَ عنه ، ولم يضره مخالفتُه لـ « أخوين » ، لأنه اسمٌ ظاهر لا يحتاج لما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا .

ولم يظهر لي فسادُ دعوى التنازع في الأخوين ، لأن « بَطْنِي » لا يطلبه ، لكونه مثني والمفعول الأول مفرد .

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين : حذفه ، وإضمامه على وفقِ الخبرِ عنه .

هذا باب المفعول المطلق

أى : الذى يصدقُ عليه قولنا « مفعول » صدقاً غير مُقيّد بالجار .
وهو : اسمٌ يؤكّد عامّله ، أو يُبيّنُ نوعه ، أو عدده (١) ، وليس خبراً

(١) أوماً المؤلف بهذا الكلام إلى أن المفعول المطلق يؤتى به في الكلام لواحد من ثلاثة أغراض ، أولها توكيد معنى عامله ، والثاني بيان نوع عامله ، والثالث بيان عدد مرات وقوع عامله .

فإن قلت : فهل لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صور ، أم أن مرجع ذلك إلى القرائن ؟ .

فالجواب عن هذا أن لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صوراً تخصه ، وبها يتميز عن أخويه .

فأما التوكيد فصورته أن يكون مصدراً منكرًا غير مضاف ولا موصوف ، سواء أكان عامله فعلاً نحو قولك « ضربت ضرباً » أم كان عامله وصفاً نحو قولك « أنا ضارب زيدا ضرباً » ومنه قوله تعالى : (والنداريات ذروا) ونحو قوله سبحانه (والاصافات صفا) وقوله (والاصافات عصفا) وسواء أكان عامله من مادته كهذين للتالين ، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته نحو قولك : « قعدت جلوساً » وقولك « أنا قاعد جلوساً » .

=

فإن قلت : أتم تقرر أن المصدر يدل على الحدث وحده ، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان والذات ، والوصف يدل على الحدث والذات ، ثم أتم تقرر أن التوكيد يجب فيه أحماد معنى المؤكد والمؤكد ، فكيف يكون المصدر توكيدا للفعل أو للوصف والمعنى ليس متحدا ؟ .

فالجواب عن ذلك أنا لا يزيد أنه يبين كل معنى للفعل أو الوصف ، وإنما يزيد أنه يبين أصل المعنى ويدل على حدوثه حقيقة ؛ لأنك حين تقول « ضربت زيدا » قد يفهم السامع أنك أوقعت به أذى ، فإذا أردت أن تبين له أنك ضربته على وجه الحقيقة قلت « ضربت زيدا ضربا » وكأنك قلت : أحدثت ضربا ضربا .

وأما المفعول المطلق للعين لنوع عامله فله ثمان صور :

الصورة الأولى : أن يكون المصدر مضافا ، نحو قولك « صنعت صنع الحكاء » ومنه مثال الناظم « سرت سير ذى رشد » .

الصورة الثانية : أن يكون المصدر مقرونا بأل الدالة على العهد أو أَل الجنسية الدالة على السكال ، نحو قولك « دانت عن على الدفاع » تريد أنك دافعت عنه الدفاع العمود بينك وبين المخاطب ، وذلك إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في دفاع معين ، أو تريد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخلق بأن ينتصف له .

الصورة الثالثة : أن يكون المصدر موصوفا ، نحو قولك : « ضربت زيدا ضربا شديدا » .

الصورة الرابعة : أن يكون المفعول المطلق وصفا مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « رضيت عن على أجمل الرضا » .

الصورة الخامسة : أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعتا بمصدر محلى بأل ، نحو « أكرمت عليا ذلك الإكرام » .

الصورة السادسة : أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله ، نحو قولك « سرت الحبيب » و « رجعت القهقرة » .

الصورة السابعة : أن يكون المفعول المطلق لفظ « كل » أو « بعض » مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « أحببته كل الحب » ومنه مثال الناظم « جد كل الجد » ومنه بيت الجنون وهو الشاهد ٢٤٦ الآتى .

ولا حالا ، نحو « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أو « ضَرَبَ الأَمِيرُ » أو « ضَرَبَتَيْنِ »
 بخلاف نحو « ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ الأَسِيمِ » ونحو (وَلَى مُذَبَّرًا) ^(١) .
 وأكثر ما يكون المفعول المطلق مَصْدَرًا .
 والمصدر : اسمُ الحدثِ الجارى على الفعل .
 وخرج بهذا القيد نحو « اغْتَسَلَ غُسْلًا » و « تَوَضَّأَ وَضُوءًا » و « أَعْطَى
 عَطَاءًا » فإن هذه أسماء مصادر ^(٢) .

== الصورة الثامنة : أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه ، نحو قولك « ضربته
 سوطًا » أو « ضربته عصا » .

وأما المفعول المطلق المبين للعدد فله ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن يكون مصدرًا مختومًا بتاء الوحدة ، نحو قولك « ضربته
 ضربة » و « جلدته جلدة » .

الصورة الثانية : أن يكون مصدرًا مختومًا بعلامة تنثية أو علامة جمع ، نحو قولك
 « ضربته ضربتين » أو قولك : « ضربته ضربات » ومنه مثال الناظم « سرت سيرتين » .
 الصورة الثالثة : أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزًا بمصدر ، نحو قولك :
 « أشرت إليه عشر إشارات » ومنه قوله سبحانه (فاجلدوهم ثمانين جلدة) .

وقد يجتمع في المفعول المطلق صورتان فيكون دالًا على ما تدل عليه كل صورة
 منهما ، فنحو « سرت سيري زيد » يدل على النوع وعلى تأكيد العامل جميعًا .
 والمصدر المؤكد لا يدل إلا على التوكيد على النحو الذى ذكرناه فى بيانہ ، أما الدال
 على النوع والدال على العدد فإن كلا منهما يدل على التوكيد زيادة على ما تدل عليه
 صورته ، إلا أن النحاة نظروا إلى الصورة فأعطوه الاسم الذى تدل عليه ، ولم ينظروا
 إلى دلالة على التوكيد لأنه أمر عام يكون فيه ويكون فى غيره .

(١) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٢) اسم المصدر : اسم يدل على المعنى الذى يدل عليه المصدر - وهو الحدث -

ولكن حروفه تقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه ، ومن أمثلته قولهم : ==

وعامله إما مصدر مثله نحو (فَإِنْ جِيهَنَّمْ جَزَأَوْكُمْ جَزَاءًا مَوْفُورًا)^(١) ،
أو ما اشتق منه : من فعل نحو (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)^(٢) ، أو وُضِفَ
نحو (وَالصَّافَاتِ صَفًّا)^(٣) .

وزعم بعضُ البصريين أن الفعل أصل للوصف ، وزعم الكوفيون أن
الفعل أصل لها^(٤) .

== كَلَّمْتُهُ كَلَامًا ، وسَلَّمْتُ عَلَيْهِ سَلَامًا ، وَقَبَلْتُهُ قَبْلَةً ، وَتَوَضَّأْتُ وَضُوءًا ، وَاغْتَسَلْتُ غَسَلًا ،
وَأَعْطَيْتُهُ عَطَاءً ، وَأَجَبْتُهُ جَابَةً ، وَأَوَقَدْتُ النَّارَ وَقُودًا ، وَصَلَيْتُ عَلَيْهِ صَلَاةً ، وَرَاقَبْتُهُ
رَقَبَةً ، وَرَاعَيْتُهُ رِعْيَةً ، وَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلُ الْمَصْدَرِ ، وَمِنْ إِعْمَالِهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ : « مِنْ قَبْلَةِ الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوَضُوءُ » قَبْلَةً فِي هَذَا الْحَدِيثِ اسْمُ مَصْدَرٍ ،
وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى فَاعِلِهِ وَهُوَ « الرَّجُلُ » ، ثُمَّ نَسِبَ الْمَفْعُولُ بِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ « أَمْرَاتُهُ »
كَمَا تَقَعَلُ لَوْ وَضَعْتَ الْمَصْدَرَ فِي مَوْضِعِهِ قَعَلْتَ « مِنْ تَقْبِيلِ الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوَضُوءُ » ،
وَقَدْ مَضَى التَّمْثِيلُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ (ص ٨٤ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ) وَسَيَأْتِي
مَزِيدٌ بَيَانٌ لِهَذَا الْكَلَامِ فِي بَابِ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ فَارْتَقِبْهُ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٦٣ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ . (٢) مِنَ الْآيَةِ ١٦٤ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ الصَّافَاتِ .

(٤) اختلف النحاة في أصل المشتقات أهو الفعل، أم هو المصدر، أم أن كلا من الفعل
والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلاً للآخر؟ ولهم في ذلك أربعة مذاهب :
الأول مذهب نحاة الكوفة وحاصله أن الفعل أصل المشتقات كلها، ومنها المصدر.
وثانيها مذهب نحاة البصرة وحاصله أن المصدر أصل المشتقات كلها، ومنها الفعل .
وثالثها مذهب ابن طلحة وحاصله أن كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه
وليس أحدهما أصلاً للآخر .

ورابعها مذهب جماعة من النحاة وحاصله أن المصدر أصل للفعل وحده، وأن
الفعل أصل لسائر المشتقات .

والذي يعيننا من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين .

== فأما الكوفيون فقد ذكر كل واحد من أئمتهم دليلا على ما ذهبوا إليه ، وعماد هذه الأدلة وقطبها الذي تدور عليه أربعة أدلة :

الدليل الأول : أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح الفعل ، ويأت ذلك أنك تقول : قام يقوم قياما ، وصام يصوم صياما ، ولاذ يلوذ لياذا ، وأصل الماضى فى هذه المثل : قوم وصوم ولوذ - بفتح أوطن وثانين - فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلب ألها ، وأصل المضارع يقوم ويصوم ويلوذ - بسكون الفاء وضم العين على مثال يكتب - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاعتلال الماضى بالقلب ، واعتلال المضارع بالنقل ، فلما اعتل الفعل اعتل المصدر قليل : قيام وصيام ولياذ ، والأصل قوام وصوام ولواذ ، بكسر أوطن ، فلما وقعت الواو بعد كسرة فى مصدر فعل أعل ماضيه ومضارعه قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة التى قبلها ، وتقول : قاوم فلان فلانا قواما ، ولاوذ لواذا ، فلا يعتل المصدر لأن الفعل لم يعتل ، وإنما لم يعتل الفعل فى هذه المثل لأن الواو وإن كانت متحركة ليس ما قبلها مفتوحا ، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعا للفعل فى الصحة والاعتلال ؛ فيكون فرعا عليه .

الدليل الثانى : أنا وجدنا الفعل يعمل فى المصدر ، فإنك إذا قلت « قد تعودا » كان « تعودا » منصوبا بقعد ، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ، فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون المصدر فرعا عليه .

الدليل الثالث : أنا وجدنا المصدر يذكر توكيدا للفعل ، فإنك إذا قلت « ضربت ضربا » كان « ضربا » مؤكدا لضرب ، ولا شك أن رتبة المؤكد - بفتح الكاف - قبل رتبة المؤكد - بكسر الكاف - فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون الفعل أصلا للمصدر .

الدليل الرابع : أنا وجدنا كثيرا من الأفعال وليس لها مصادر ، خصوصا على مذهبكم معشر البصريين ، وذلك نحو عسى وأيس ونعم وبئس وفعل التعجب ، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعا لا أصل لها ، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له ، فأما إذا قلنا إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولا لا فروع لها ، ولا غرابة فى ذلك .

وَأما البصريون فاستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل وغيره من المشتقات بأربعة أدلة ، ونحن نلخصها لك فيما يلي :

الدليل الأول : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، بدلالة الالتزام ، والفعل يدل على زمان معين ، بدلالة المطابقة ، ويبان ذلك أن العرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استشعروا صلاحيته للأزمان الثلاثة ، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتبين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة اشتقوا له من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمان ، ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمان منها ، وكما أن المطلق يكون أصلا للمقيد يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلا للفعل الدال على زمان مقيد .

الدليل الثاني : أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، بدليل أن الكلام المقيد قد يتركب من الأسماء وحدها ، كقولك : « زيد قائم » فأما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم ، ولا يستغنى عن الاسم ، بدليل أن الكلام المقيد لا يتركب من الأفعال وحدها ، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغنى عما عداه يكون أصلا لما لا يقوم بنفسه ولا يستغنى عن غيره ، فيكون المصدر أصلا للفعل .

الدليل الثالث : أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شيء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضا على شيئين وهما الحدث والزمان ، ولا شك أن الواحد قبل الاثنين ، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على اثنين ، فيكون المصدر قبل الفعل .

الدليل الرابع : أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لكان ينبغي أن يكون له صيغة واحدة ، وكان يجرى على سنن واحد ، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة ، وجرى كل واحد منها على سنن واحد ، ألسنت ترى أننا نقول : كل اسم فاعل فله ثلاثى يكون على زنة فاعل ، وكل اسم مفعول فله ثلاثى يكون على زنة مفعول ، وهلم جرا ، والمصدر تختلف صيغته مع استواء الأفعال في عدة الحروف ، فلما رأينا اختلاف صيغ المصادر مع اتحاد الأفعال في عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلا للمصدر .

فأما قول الكوفيين: « إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته » فإننا لا نسلم أن الاعتلال في المصدر بسبب اعتلال الفعل ، وإنما الاعتلال لطلب المناسبة والمشاكلة في المادة الواحدة ، وكمن صيغ أعلت لاعتلال صيغة أخرى ، وليس إحدى الصيغتين أصلاً للأخرى ، ألا ترى أن « يعد ، ويصف » قد أعلابمحذف الواو لوقوع هذه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وقد أعل « أعد ، وتمد ، ونعد » طلباً لمشاكلة « يعد » ولم يقل أحد إن « يعد » أصل لنحو « أعد ، ونعد ، وتمد » ثم ألا ترى أن « أكرم » الفعل المضارع الذي ماضيه « أكرم » قد أعل بمحذف الهمزة لاستتقال اجتماع همزتين في أول الكلمة إذا قلت « أكرم » وقد أعل بمحذف الهمزة أيضاً « بكرم ، ونكرم ، وتكرم » طلباً لمجانسة « أكرم » إذ ليس في مجيئها على الأصل ما يستكره ، ولم يقل أحد إن « أكرم » أصل ليكرم ونكرم وتكرم ، فدل ذلك وما أشبهه على أن اعتلال كلمة لمجانسة كلمة لا يدل على إن إحدى الكلمتين أصل للأخرى .

وأما قول الكوفيين: « إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلاً » فكلام لا يقضى العجب منه ، فإن كون الكلمة عاملة في كلمة أخرى لا يدل على أن الكلمة العاملة أصل للكلمة العمول فيها ، وانظر فيما نلفت نظرك إليه ، فقد عمل اسم الفاعل في المصدر نحو قوله تعالى: (والذاريات ذروا) وقوله سبحانه: (والصفات صفاء) ولم يقل أحد إن اسم الفاعل أصل للمصدر ، وقد عمل اسم المفعول في المصدر نحو قولك: « أنت مطلوب طلباً شديداً » وقولك: « زيد مدحود مدحا » ولم يقل أحد إن اسم المفعول أصل للمصدر ، وقد عمل الفعل في الأسماء الجامدة كثيراً نحو قولك: « قال رجل » وقولك: « جاء رجل » وقولك: « ركبت فرساً » ولم يقل أحد إن الفعل أصل للأسماء الجامدة التي تقع معمولة له ، وقد عملت حروف في أسماء مثل إن وأخواتها ولا النافية للجنس ، ولم يقل أحد إن الحروف أصل للأسماء ، وقد عملت حروف في أفعال مثل نواصب المضارع ومثل إن الشرطية الجازمة ، ولم يقل أحد إن هذه الحروف أصل لهذه الأفعال ؛ فالعمل له أسباب غير الأصلية والفرعية =

« وأما قولهم : « إن المصدر يذكرنا كيداً للفعل ؛ فيدل ذلك على الفعل أصل للمصدر لأن رتبة المؤكد - بكسر الكاف - بين رتبة المؤكد - بفتح الكاف » فهذا أيضاً كلام عجيب غاية في العجب ، لأن كون الكلمة مؤكدة لكلمة أخرى لا يدل على أصالة ولا فرعية ، ونحن نعلم أن التوكيد على ضربين توكيد لفظي بتكرار اللفظ بعينه أو بمرادفه ، ويقع في الأسماء نحو « جاء زيد زيد » وفي الأفعال نحو « جاء جاء زيد » وفي الحروف « نعم نعم فعلت كذا » وفي الجمل نحو قوله تعالى : (كلا سوف يعلمون ثم كلا سوف يعلمون) ولم يقل أحد إن اللفظ الأول أصل اللفظ الثاني ولا عكسه ، وإلا كان اللفظ أصلاً لنفسه أو لمرادفه ، وهذا بما لا يتصوره أحد .

وأما قولهم : « إنا وجدنا كثيراً من الأفعال ليس لها مصادر إلخ » فإن وجود هذه الأفعال - مع كونها فروعا عن المصادر كما تقول نحن معشر البصريين - لا غرابة فيه ، ولا يدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، لأن الفرع قد يستعمل ويكثر استعماله ، ويهجر الأصل ويهمل فلا يكون له ذكر ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ، فإننا نعلم أن الجمع فرع عن المفرد ، وكم من الجمع قد استعملت ولم يستعمل مفرداتها ، نحو أبايل ، وعبايد ، وشمايط ، ومحاس ، وملاح ، فهذه جمع لم نجد في كلام العرب لواحد منها مفرداً ، ومن ذكر من النحاة لواحد منها مفرداً فإنما ذكره على قياس نظائره في الزنة ، ولم يذكره على أنه سمعه من العرب المحتج بكلامهم ، ولم يمنع وجود هذه الجموع من غير وجود مفردات لها من أن يظل المفرد أصلاً والجمع فرعاً عليه ، وأيضاً قد وجدنا مصادر لا أفعال لها مثل قولهم : ويحه ، وويله ، ووييه ، وويسه ، وأهلا ، وسهلا ، وأفة ، وتفة ، فما كان جواباً لكم على وجود هذه المصادر بدون أفعال فهو جواب لنا على تلك الأفعال من غير وجود مصادر لها .

وبعد ، فقد أطلت عليك في هذه المسألة ، ليسكون هذا البحث تدريياً لك على المناقشة واستخراج الأدلة ورد ما ترى رده منها ، على أن يكون أخذك وردك راجعاً إلى دراسة دقيقة وتنتج للأدلة وإقرار للصحيح منها .

فصل : ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ ، كـ « سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ » ، و « اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ » ، و « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ الْأَمِّ » ، إذ الأصل « ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ الْأَمِّ » فحذف الموصوف ثم المضاف ، أو ضميره نحو « عَبْدَ اللَّهِ أَظَنَّهُ جَالِسًا » ونحو (لَا أَعْدَبُهُ أَحَدًا)^(١) ، أو إشارة إليه ، كـ « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ » ، أو مُرَادِفٍ لَهُ نحو « شَنِئْتُهُ بُغْضًا » و « أَحْبَبْتُهُ مِقَّةً » و « فَرِحْتُ جَدَلًا » وهو بالذال المعجمة مصدر جَدَلَ بالكسر ، أو مشاركٍ له في مادته ، وهو ثلاثة أقسام : أَسْمُ مصدرٍ كما تقدم ، واسمُ عَيْنٍ ، ومصدرٌ لفاعلٍ آخر ، نحو (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)^(٢) (وَتَبْتَلُنَّ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)^(٣) ، والأصل إنْبَاتًا وَتَبْتَلًا ، أو دالٌّ على نوع منه ، كـ « مَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءِ » و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » ، أو دالٌّ على عدده ، كـ « ضَرَبْتُهُ عَشْرَ رِبَاتٍ » (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)^(٤) ، أو على آله ، كـ « ضَرَبْتُهُ سَوَاطِئًا » أو « عَصَا » أو « كُلِّ » نحو (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ)^(٥) ، وقوله :

— ٢٤٦ — * يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا *

أو « بعض » كـ « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

(١) من الآية ١١٥ من سورة اللائدة .

(٢) من الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٨ من سورة الزمل .

(٤) من الآية ٤ من سورة النور .

(٥) من الآية ١٢٩ من سورة النساء .

٢٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّنِيتَيْنِ بَعْدَ مَا =

= وهذا البيت ينسب إلى قيس بن الملوح ، المعروف بعجنون ليلي ، من قصيدة له
أولها قوله :

تَدَّ كَرَّتْ لَيْلِي وَالسَّنِينِ انْطَوَالِيَا وَأَيَّامَ لَا تَحْشَى عَلَى اللَّهِ نَاهِيَا

اللغة : « الشئتين » المتفرقين اللذين تباعد ما بينهما وتفرق اختلافهما ، ومن
الناس من يرويه « وقد يجمع الله الأليفين » أى التعابين اللذين يألف كل واحد
منهما صاحبه ، والمشهور فى الرواية هو ما ذكرناه أولا .

المعنى : لست يئأس من لقاء ليلي مع تباعد ديارنا وتشئت شملنا ، وبعد ما قام
الوشاة بإقامة الحوائل بيننا ؛ فإن الله تعالى قادر على أن يجمع الشمل المشتت
ويضم الآلاف الذين باعد بينهم النوى ، بعد ما قنطوا من اللقاء ، وقطعوا الطاعية
من التدانى .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
« يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهرة « الله » فاعل يجمع مرفوع بالضمه
الظاهرة « الشئتين » مفعول به ليجمع منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « بعد
ما » بعد : ظرف زمان متعلق يجمع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما : حرف مصدرى
مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت
النون ، وألف الاثنين فاعله « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل
مضاف و « الظنن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وما المصدرية وما دخات
عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد ظنهما كل الظن « أن »
حرف توكيد مخفف من الثقيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه
ضمير شأن محذوف ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) « لا » نافية للجنس
حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلاقيا » اسم لا النافية للجنس مبنى
على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا تلاقى
لها ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة الخفيفة من
الثقيلة وما دخلت سدت عليه مسد مفعولى ظن .

مسألة : المصدرُ المؤكِّدُ لا يُبْتَنَى ولا يُجْمَعُ باتِّفاق ، فلا يقال : ضَرَبْتَنِي ولا ضَرُوبًا ، لأنه كَمَاءٍ وَعَسَلٍ ، والمحتومُ ببناءِ الوَحْدَةِ كضَرْبَةٍ بعكسه باتِّفاق ، فيقال : ضَرَبْتَنِي وضَرَبَاتٍ ، لأنه كتمَمْرَةٍ وكَلَّةٍ ، واخْتَلَفَ في النَّوعِيَّةِ : فالشَّهْرُ الجَوَازُ ، وظَاهِرُ مذهبِ سيبويه المنعُ ، واختاره السُّلَوِيُّينَ (١) .

= الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظن » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، وإنما ينصب كل وبعض نيابة عن المصدر في المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر كما في هذا البيت ، وكما في قوله تعالى : (فلا تَمِيلُوا كلَّ المِيلِ) .

(١) أنت تعلم أن المصدر من قبيل اسم الجنس المبهم كالماء والعسل والتراب ، وأن اسم الجنس المبهم يدل على القليل والكثير من ذلك الجنس ، بسبب كونه موضوعاً للحقيقة هذا الجنس ، والحقيقة تدل على الكثير والقليل ، فالسواء مثلاً يدل على القطرة الواحدة من هذا الجنس ويدل على أكثر قدر يمكن أن تصوره من الجنس ، ثم أنت تعلم أن التثنية معناها ضم شيء إلى مثله ، وأن الجمع معناه ضم شيئين أو أكثر إلى مثلهما ، فإذا كان لفظ الماء يدل على ما لا زيادة عليه لمستزيد من هذا الجنس فإنك لو تثنيته لم يكن في الوجود فرد آخر تضمنه إلى فرد حتى يصبح عندك اثنان .

وإذا علمت هذا فاعلم أن المصدر على نوعين ، أحدهما مبهم يدل على الحقيقة ، وهذا هو المصدر المؤكد لعامله ، نحو « ضربت ضرباً » وهذا النوع لا يثنى ولا يجمع لسببين ، الأول أن لفظه يدل على الحقيقة ، والحقيقة تدل على القليل والكثير ، فلا يمكن أن يوجد فرد لم يشمله لفظ ضرب حتى تضمنه إليه فيصير عندك فردان تدل بعلامة التثنية عليهما ، كاللدى قلناه في لفظ الماء ، والثاني أن لفظ المصدر في هذه الحالة بمنزلة تكرير الفعل ، ولذلك قلنا إنه مؤكد له ، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان ما هو بمنزلة كذلك ، وهذا مما لا خلاف فيه .

والثاني من نوعي المصدر المختص ، وهو ضربان : مبين للعدد ، ومبين للنوع ، وإعما كان مختصاً في هذين الضربين لأنه دل على شيء زائد عما يدل عليه الفعل ، فأما المبين =

فصل : اتفقوا على أنه يجوز لدليل - مقال أو حالي - حذف عامل المصدر غير المؤكد ، كأن يقال « ما جَلَسْتَ » فتقول « بَلَى جُلُوسًا طَوِيلًا » ، أو « نَلَى جَلَسْتَيْنِ » وكقولك لمن قَدِمَ من سفر « قُدُومًا مُبَارَكًا » .

وأما المؤكِّدُ فزعمَ ابنُ مالك أنه لا يُحذفُ عامِلُه ، لأنه إنما جِيءَ به لتقويته وتقرير معناه ، والحذفُ مُنافٍ لهما ، وَرَدَّهُ ابْنُهُ بأنه قد حُذِفَ (١) جوازاً في نحو « أَنْتَ سَيِّرًا » ووجوباً في « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » وفي نحو « سَقِيًا وَرَعِيًا » .

وقد يُقَامُ المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان :

(١) مالا فِعْلَ له ، نحو « وَيَلُ زَيْدٌ » و « وَيُنْجَهُ »

= للعدد فلا خلاف في أنه يجوز تننيته وجمعه ، وأما البين للنوع فذهب سيويه إلى أنه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشلوين ، وذهب ابن مالك إلى أنه يثنى ويجمع ، واستدل على ذلك بوروده في نصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) ونحو قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ أَحْبَابٍ : فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تَمْلَاقٍ ، وَحُبُّهُ هُوَ الْقَتْلُ
وهذا الرأي هو الحرى بالقبول ، لأن معنى كونه دالا على النوع أن لفظه دال على فرد وأن له مثلا أو أمثالا تضم إليه ، فليس ثمة ما يمنع من تننيته أو جمعه .

(١) إنما يحذف العامل في المصدر في الكلام الخبري حين يقع المصدر خبرا عن اسم ذات ، وإنما يكون حذفه جائزا حينذاك إذا لم يكرر أو يحصر أو يقع بعد استفهام تويخي ، فمثال ما حذف جوازا « أنت سيرا » وقد ذكره المؤلف ، ومثال ما تكرر « أنت سيرا سيرا » ومثال ما حصر « إنما أنت سيرا » و « ما أنت إلا سيرا » وكان الحذف واجبا لأن تكرير المصدر والحصر قاما مقام العامل فكان التكرار أو الحصر عوضا عنه ، وقد علم أنه لا يجمع بين العوض والمعرض منه ، ويحذف عامله وجوبا في الكلام الطلبي ، ومنه الدعاء ، ومثاله « سقيا ورعيا » الذي ذكره المؤلف ، وسينص على كل ذلك قريبا .

٢٤٧ - * بَلَّهَ الْأَكْفُ . . . *
فَيَقْدَرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَتَّفَاهِ عَلَى حَدِّ « قَمَدَتْ جُلُوسًا » .

٢٤٧ - هذه قطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك الصحابي ، من كلمة يقولها في غزوة الخندق ، وهذا البيت بتمامه مع بيت سابق عليه :

نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصْرُنْ بِخَطُونَا قَدُمَا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ
تَذَرُ الْجُمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَّهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخَلَقِ

اللغة : « تذر » أى : ترك ، و « الجماجيم » جمع جمجمة ، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، و « ضاحيا » أى : بارزا للشمس ، و « الهامات » جمع هامة وهى الرأس و « بله » يكون اسم فعل بمعنى أترك فينتصب ما بعده ، ويكون مصدرا بمعنى الترك فيخفض ما بعده بإضافته إليه ، وبالنصب والخفض جيما تروى هذه العبارة فى البيت الذى ذكرناه .

الغنى : وصف سيوفهم بأنها شديدة الفتك بأعدائهم ، عظيمة النيل منهم ، وذكر أن السيوف تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتركها على أرض المعركة بارزة ظاهرة للشمس ، فأما الأكف التى تندرها سيوفهم - فيقول : لا تذكرها ، ولا تعرض للبحث عنها ؛ فإننا نعتبرها كأن لم تخلق ، وذلك لأنهم أكثرها من قطعها .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى السيوف المذكورة فى البيت السابق على بيت الشاهد « الجماجيم » مفعول به لتذر « ضاحيا » حال من الجماجيم منصوب بالفتحة الظاهرة « هاماتها » هامات : فاعل بضاع مرفوع بالضمة ، والضمير الذى للغية العائد إلى الجماجيم مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : أترك بله الأكف ، وبله على هذا الوجه مصدر لا فعل له من لفظه ، وله فعل من معناه وهو ترك ، وكأنه قال : أترك تركا ، وبله مضاف و « الأكف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن تجعل بله اسم فعل أمر بمعنى أترك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، فيكون الأكف منصوبا على أنه مفعول به لبله « كأنها » كأن : حرف تشبيه =

(٢) وما له فِعْلٌ ، وهو نوعان : واقع في الطَّلَبِ ، وهو الوارد دُعَاءً ،
 كـ « سَقِيًا ، وَرَعِيًا ، وَجَدَعًا » ، أو أسراً أو نهياً ، نحو « قِيَامًا لَا قُعُودًا »
 ونحو (فَضْرَبَ الرَّقَابِ)^(١) ، وقوله :

— ٢٤٨ — * فَنَدَلًا زُرْبِيُّ الْمَالِ نَدَلِ الثَّمَالِبِ *

== ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الألف اسم مبنى على السكون في محل نصب
 « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تخلق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة
 جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هي يعود إلى الألف ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كان .

الشاهد فيه : قوله « بله الألف » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :

إحداها بجر الألف ، وتخرج على أن بله مصدر ليس له فعل من لفظه ، والألف
 مجرور بإضافة هذا المصدر إليه ، على مثال قوله تعالى (فضرب الرقاب) ولا فرق إلا
 أن « ضرب » له فعل من لفظه ، و « بله » ليس له فعل من لفظه .

الرواية الثانية بنصب الألف ، وتخرج على أن بله اسم فعل أمر له فاعل هو
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف مفعول به ، وانتصابه كانتصاب الكتاب
 في قولك « دونك الكتاب » وانتصاب أنفسكم في قوله جل ذكره (عليكم أنفسكم) .
 ويتضح من هذا أن بله استعمالين : أولهما أن تكون فيه مصدرا فيجر ما بعده
 بالإضافة ، والثاني أن تكون اسم فعل أمر فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ،
 ولهذا الكلام مزيد تفصيل يأتي في باب أسماء الأفعال إن شاء الله .

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

٢٤٨ — لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف

عجز بيت من الطويل ، ونحن نذكر لك صدره مع بيت سابق عليه ، وذلك قوله :

يَمْرُؤُونَ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعُونَ مِنْ دَارَيْنَ بَجْرَ الحَقَائِبِ
 عَلَى حِينِ أَلْتَمَى النَّاسَ جُلَّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا إلخ

اللغة : « الدهن » اسم موضع ، وأصله ممدود مقصره ، وكذلك « دارين » اسم

موضع مشهور بالمسك ، ويقال : مسك دارى ، و « العياب » جمع عيبة ، وهى ما يجعل =

== فيه المسافر متاعه «بجر» بضم الباء وسكون الجيم - جمع بجرء ، وهي صفة من البجر ، والجرء : للتفتحة ، وإضافة بجر إلى الحقائق من إضافة الصفة للموصوف ، يريد امتلاءها ، و« الحقائق » جمع حقية وهي العمية ، و« ندلا » مصدر ندل المال ، إذا خطفه بسرعة ، و« زريق » اسم رجل :

الإعراب : « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حين » يروى بالفتح وبالجر ؛ فعلى رواية الجر هو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة . وعلى رواية الفتح هو مبني على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله يرون في البيت السابق « ألمى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف لا محل له من الإعراب « الناس » مفعول به لألمى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جل » فاعل ألمى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجل مضاف وأمور من « أمورهم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الناس مضاف إليه ، وجملة ألمى وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها « ندلا » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : فاندل ندلا « زريق » منادى مجرور بنداء محذوف ، والتقدير : يا زريق « السال » مفعول به اندلا « ندل » مفعول مطلق مبين للنوع يقع بدلا من قوله ندلا السابق ، وهو مضاف و« الثعالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجع الدنو شرى أن قوله « ندل الثعالب » نعت لندلا السابق ، قال : ولا يضر كونه معرفة وندلا السابق نكرة ؛ لأنه على حذف مضاف والتقدير : مثل ندل الثعالب ، ومثل لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة ، وقال بعضهم : إن المعروف بأل الجنسية يقع صفة للنكرة ، وجعل هذا منه ، ونحن لا نقر ذلك .

الشاهد فيه : قوله « ندلا زريق المال » فإن في هذه العبارة مصدراً قائماً مقام فعله - وهو قوله « ندلا » - وهو واقع في الطلب ؛ لأن المقصود به معنى اندل : أى اخطف ، وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوبا ، من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكرراً أو محصوراً أو واقماً بعد استتمام تويخى وألا يكون كذلك ، وقد ناقشه في هذا الإطلاق جماعة من النحاة تبعاً لابن عصفور الذى قيد الوجوب بما ذكره للؤلؤف هنا ، فتدبر ذلك .

كذا أطلق ابن مالك ، وخصّ ابن عصفور الوجوب بالتكرار ، كقوله :

٢٤٩ - * فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا * *

٢٤٩ - هذا الشاهد من كلام أبي نعام قطري بن الفجاءة الخارجي النخعي

وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَمَا نَبِيلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ * *

وأول القطعة التي منها هذا البيت قوله :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شِعَاعًا مِنْ الْأَبْطَالِ : وَيَمْحِكُ لَنْ تَرَاعِي

فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الْأَجْلِ الْقَدَرِ لَكَ لَمْ تَطَاعِي

اللغة : « أقول لها » الضمير للمؤنث راجع إلى النفس وإن لم يكن قد جرى ذكرها ؛ لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » الشعاع - بفتح الشين ، بزنة سحاب - المتفرق ، وقد ضرب هذا مثلا ، والمراد البالغة في الجزع والفرع والروع « لن تراعي » يروي في مكانه « لا تراعي » بلا الناهية ، والمعنى لا تخافي ولا تفزعى « مجال الموت » المراد به مكان المعركة الذي يحول فيه الفرسان ويعدو فيه بعضهم على بعض بما يكون سبباً للموت « الخلود » البقاء المستمر الذي لا انقطاع له .

الإعراب : « صبرا » مفعول مطلق معمول لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : اصبرى صبرا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في مجال » جار ومجرور متعلق بقوله صبرا ، ومجال مضاف و « الموت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » توكيد للمصدر السابق « فما » الفاء حرف دال على التثنية ، وما : نافية « نيل » مبتدأ ، أو اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الخلود » مضاف إليه « بمستطاع » الباء حرف جر زائد ، ومستطاع : خبر للمبتدأ أو خبر ما إن جعلتها عاملة ، مرفوع على الأول بضمه مقدرة على آخره ، ومنصوب على الثاني بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . الشاهد فيه : قوله « صبرا في مجال الموت صبرا » فإن هذه العبارة مشتملة على مصدر قائم مقام فعل الأمر - وهو قوله « صبرا » الذي يراد منه معنى اصبرى - وقد تكرّر هذا المصدر في هذه العبارة كما هو ظاهر ، وهذا مما أجمع العلماء فيه على أن =

أو مقروناً باستفهام تَوْبِيخِيَّ، نحو « أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قَرْنَاؤُكَ؟ » وقوله :
 * أَلُوْمًا لَا أَبَالَكَ وَاعْتَرَابًا ؟ * — ٢٥٠

== عامل هذا المصدر واجب الحذف ؛ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال ، لأن ابن عصفور ومن هذا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصرا على الموضع الذى يتكرر فيه المصدر أو يكون محصورا أو يقع قبله حرف استفهام مقصود به التوبيخ ، وغير هذا الفريق يذهب إلى أنه متى كان المصدر واقعا موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد ؛ فهذا للمصدر واقع موقع فعل الأمر ، ومشمتم على أحد القيود التى قيد بها من قيد وجوب الحذف ؛ فيكون الحذف فى هذا البيت واجبا بالإجماع ، وهذا فى غاية الظهور إن شاء الله .

٢٥٠ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطمي، يهجو خالد بن يزيد الكندى ، وهذا الذى ذكره للؤف مجز بيت من الوافر ، وصدده :

* أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبًا *

اللغة : الهمزة من قرأه « أعبدا » للنداء ، و « شعبي » بضم ففتح وآخره ألف مقصورة ـ جبال منيعة متدانية ، تقع من ضربة على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : هى جبل أسود وفيه شعاب فيها أو شال تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكرى : شعبي جيالات متشعبة فلذلك سميت شعبي « ألوما » اللؤم ـ بالضم ـ ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الحسيصة الدنيئة وفعله من باب ضده وهو كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل فى الذم بأن يراد أنه مجهول النسب كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفي نظير المدوح بنى أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة فى معنى التعجب كما فى « لله دره ! » وقد تستعمل فى الحث على الجد والتشمير ؛ لأن من له أب يتكل عليه فى شؤونه كلها عادة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة للنداء ، عبدا : منادى شبيه بالمضاف لكونه موصوفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حل » فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لعبدا « فى شعبي » جار ومجرور متعلق بحل « غريبا » حال من فاعل حل « ألوما » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، =

وواقع في الخبر ، وذلك في مسائل :

إحداها : مصادرُ مَسْمُوعَةٌ كَثُرَ اسْتِمَالُهَا ، وَدَلَّتِ الْقِرَائِنُ عَلَى عَامِلِهَا ، كَقَوْلِهِمْ عِنْدَ تَذَكُّرِ نِعْمَةٍ وَشِدَّةِ : « حَمْدًا وَتُكْرًا لَا كُفْرًا » وَ « صَبْرًا لَا جَزَعًا » وَعِنْدَ ظَهْوَرِ أَمْرٍ مُعْجَبٍ « عَجَبًا » وَعِنْدَ خُطَابِ مَرْضِيٍّ عَنْهُ أَوْ مَفْضُوبٍ عَلَيْهِ « أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسْرَّةً » وَ « لَا أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا » .

الثانية : أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله ، نحو (فَشَدُّوا أَلْوَتَاقَ قَائِمًا مَمَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ)^(١) .

الثالثة : أن يكون مكرراً ، أو محصوراً ، أو مُسْتَفْتَمَهَا عَنْهُ ، وَعَامِلُهُ خَيْرٌ عَنِ اسْمِ عَيْنٍ ، نَحْوُ « أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا » وَ « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا » وَ « إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرَ الْبَرِيدِ » وَ « أَنْتَ سَيْرًا ؟ » .

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره ؛ فالأول الواقع بعد جملة هي

والتقدير الكلام : أَنَلُومُ لَوْمًا « لا » نافية للجلس « أبا » اسم لا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكاف الخطاب في محل جر بإضافة « أبا » إليها « واغترابا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ، اغترابا : منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف ، والتقدير ، وتغترب اغترابا ، وجملة الفعل المحذوف معطوفة على جملة ألوما .

الشاهد فيه : قوله « ألوما واغترابا » فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على التوبيخ ، والعامل في هذا المصدر محذوف وجوبا عند جميع العلماء ، على نحو ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول العجاج :

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ وَالِدَهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ ؟

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

نَصٌّ فِي مَعْنَاهُ ، نَحْوُ « لَهُ صَلَّى أَلْفٌ عُرْفًا » أَيْ : اعْتِرَافًا ، وَالثَّانِي : الْوَاقِعُ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ وَغَيْرَهُ ، نَحْوُ « زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا » وَ « هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ » وَ « لَا أَفْعَلُ كَذَا الْبَيْتَةَ » (١) .

الخامسة : أَنْ يَكُونَ فِعْلًا عِلَاجِيًّا تَشْبِيهِيًّا ، بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمَلَةٍ عَلَيْهِ وَعَلَى صَاحِبِهِ ، كَمَا « مَرَّرْتُ [بِزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَبُكَاءُ بُكَاءِ ذَاتِ دَاهِيَةٍ » (٢) .

وَيَجِبُ الِرْفَعُ فِي نَحْوِ « لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الْحُكَمَاءِ » لِأَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ لِعِلَاجِيٍّ ، وَفِي نَحْوِ « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ » لَعَدَمِ تَقَدُّمِ جُمْلَةٍ ، وَفِي نَحْوِ « فَإِذَا فِي الدَّارِ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » وَنَحْوِ « فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ » لَعَدَمِ تَقَدُّمِ صَاحِبِهِ ، وَرَبْمَا نَهَبَ نَحْوُ هَذَيْنِ ، لَسَكَنَ عَلَى الْحَالِ .

تَنْبِيْهُ : مِثْلُ « لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » قَوْلُهُ :

(١) إِنَّمَا كَانَتْ جُمْلَةٌ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ » نَصًّا فِي الْمَعْنَى الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا - وَهُوَ قَوْلُهُ « عُرْفًا » - لِأَنَّ مَدْلُولَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ اعْتِرَافَ الْمُتَكَلِّمِ بِهَا عَلَّ أَنْ الِهْدَى عَنْهُ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفٌ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ عُرْفًا اعْتِرَافًا ، فَكَانَ مَدْلُولُ الْجُمْلَةِ هُوَ مَدْلُولُ الْمَصْدَرِ . وَإِنَّمَا كَانَتْ جُمْلَةٌ « زَيْدٌ ابْنِي » تَحْتَمِلُ مَعْنَى الْمَصْدَرِ الَّتِي هِيَ قَوْلُ الْقَائِلِ « حَقًّا » وَتَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ « أَنْتَ ابْنِي » تَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخَاطِبُ ابْنَ الْمُتَكَلِّمِ حَقِيقَةً ، كَمَا تَحْتَمِلُ أَنْ الْمُتَكَلِّمُ يَرِيدُ أَنْ الْخَاطِبُ مِثْلُ ابْنِ الْمُتَكَلِّمِ فِي عَطْفِهِ عَلَيْهِ وَحَدْبِهِ عَلَى إِصْحَالِ الْخَيْرِ إِلَيْهِ ، فَإِذَا قَالَ حَقًّا قَدْ أُكِّدَ أَحَدَ الْمَعْنَيْنِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهِمَا الْجُمْلَةُ .

(٢) وَبِجُوزِ فِي هَذَيْنِ الثَّلَاثِينَ - مَعَ اسْتِيفَاءِ كُلِّ الشَّرْطِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ - كَعَبْرَةٍ مِنَ النُّعَاةِ - الِرْفَعِ ، عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الثَّانِيَّ يَدُلُّ مِنَ الْمَصْدَرِ الْأَوَّلِ ، أَوْ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَّ نَعْتٌ لِلأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَا بَعْدَهُ .

٢٥١ - ما إن يمس الأرض إلا منكب
منه وحرف الساق ، طى المحمل
لأن ما قبله بمنزلة « له طى » ، قاله سيبويه .

٢٥١ - هذا الشاهد من كلام أبي كبير - عامر بن الحليس - الهذلي ، يصف
تأبط شرا ابن امرأته .

اللغة : « ما إن يمس » إن : حرف زائد لتأكيد النفي ، وزيادتها تبطل عمل
ما النافية في لغة من يعملها ، وهم أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يميلونها بكل حال
« المحمل » هو حمالة السيف ، شبه ضموره به .

المعنى : إن هذا الفتى مضمحل قد بلغ به التضخيم إلى حد أن بطنه لا يصل إلى الأرض
إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منسكبه وحرف ساقه ، ومعنى قوله : « طى
المحمل » أنه مدمج الخلق كطى المحمل ، وأن له تجافيا كتجافى المحمل ، وهو
علاقة السيف .

الإعراب : « ما » نافية ، و « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع
بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليس تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة
« إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منكب »
فاعل يمس مرفوع بالضمة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنكب
« وحرف » الواو حرف عطف ، حرف : معطوف على منكب ، وحرف مضاف
و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طى المحمل » مركب إضافي
منصوب على أنه مصدر تشبهي على ما قرره سيبويه ، وذكره المؤلف عنه .

الشاهد فيه : قوله « طى المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا مثل
ذلك الفعل المحذوف في قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف حملت هذا البيت على هذا المثال وجعلت شأنهما واحدا ، مع
أنكم تفررون أن ضابط هذا المثال أن تقدم على الصدر جملة بشروط عينتموها ،
وأنا لا أجد في هذا البيت جملة سبقت هذا المصدر قد اجتمعت فيها هذه الشروط ؟ =

هذا باب المفعول له

ويُسمى المفعول لأجله ، ومن أجله ، ومثاله « جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ »^(١) .
وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :

(١) كونه مَصْدَرًا ، فلا يجوز « جِئْتُكَ السَّمْنُ وَالْعَسَلُ » قاله الجمهور ،
وأجاز يونسُ « أَمَا الْعَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ » بمعنى مهما يُذكَر شخص لأجل
العبيد فالذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه .

(٢) وكونه^(٢) قلبياً كالرغبة ، فلا يجوز « جِئْتُكَ قِرَاءَةَ لِعِلْمٍ » ولا « قَتَلًا
للكافر » قاله ابنُ التَّجَاز وغيره ، وأجاز الفارسيُّ « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ »
أى : لتضرب زيدا .

(٣) وكونه عِلَّةً : عَرَضًا كان كَرغْبَةٍ ، أو غيرَ عَرَضٍ ، كـ « تَعَدَّ عَنْ
الْحَرْبِ جُبْنًا » .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن هذا المصدر في هذا البيت — وإن لم يتقدم
عليه في ظاهر الأمر جملة مستكلمة لما ذكره المؤلف من الشروط — بمنزلة ما تقدم فيه
ذلك ، والسر في هذا أن الكلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذى تدل عليه هذه
الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : « إن هذا الغلام إذا نام على الأرض تجافى جسمه كله عنها
إلا منكبته وحرف ساقه » صار كأنه قد قال : إن له طيا وضمورا .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف للمفعول لأجله ، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله :
« هو المصدر القلبى الذى يذكر لبيان ما فعل الفعل لأجله » ، وقد اكتفى المؤلف بذكر
هذه القيود على أنها شروط لتحقيق المعنى الذى يصح أن يطلق عليه اسم المفعول لأجله ،
والخطب فى ذلك سهل .

(٢) المراد بكونه قلبياً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، وليس من أفعال
الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة والتحديث والتشي والركل .

(٤) واتحاده بالمعلل به وقتاً ، فلا يجوز « تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ » ، قاله الأعمى والمتأخرون .

(٥) واتحاده بالمعلل به فاعلاً ، فلا يجوز « جِئْتُكَ مَحَبَّتِكَ إِيَّاي » ، قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابنُ خروف .

ومتى فَقَدَ المعللُ شرطاً منها وَجَبَ — عند من اعتبر ذلك الشرط — أن يُجَرَّ بحرف التعليل ، ففاقد الأول ، نحو (وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ)^(١) ، والثاني نحو (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ)^(٢) بخلاف (خَشْيَةً إِمْلَاقٍ)^(٣) ، والرابع^(٤) نحو :

— ٢٥٢ — * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ نِيَابَهَا * *

(١) من الآية ١٠ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٣١ من سورة الإسراء .

(٤) الشرط الثالث هو كونه علة ، ولم يحتج المؤلف لإخراج محترزه لأمرين : الأول أنه جعل فرض الكلام فيها لو فقد المعلل أحد الشروط ، والثاني أن غير المعلل نحو « قتلته صبرا » ينصب على أنه مفعول مطلق ، ولا يجوز جره بحرف جر ؛ فليس من هذا الباب على الإطلاق .

٢٥٢ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته

المشهورة ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبِسَةِ الْمُتَفَضَّلِ *

اللغة : « نضت » — بالضاد المعجمة مخففة ومشددة — خلعت ، ولبسه المتفضل :

ما تلبسه وقت النوم من نحو قميص وإزار .

الإعراب : « جئت » جاء : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « وقد » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نضت » نص : فعل ماض ، والتاء حرف دال على =

وَالْخَامِسِ نَحْوُ:

* وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ * — ٢٥٣

تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «لنوم» جار ومجرور متعلق بنص «ثيابها» ثياب : مفعول به لنص منصوب بالفتحة الظاهرة ، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وجملة الفعل للماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب حال «لدى» ظرف مكان متعلق بنص منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لبسة» منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ولبسة مضاف و «للتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب إلا أنه متأخر عنه ؛ فلذلك جره بالحرف .

٢٥٣ — هذا الشاهد من كلام أبي صخر الهذلي ، والذي ذكره المؤلف من الشاهد صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَمَا انْتَفَضَ الصُّفُورُ بِلَاءِ الْقَطْرِ *

اللغة : «تعروني» تنزل بي ، تقول : عرا فلان فلانا يعروه ، وعرا فلانا الأمر الفلاني يعروه ، إذا نزل به «هزة» أراد بها الرعدة والانتفاضة التي تعرو الإنسان عند البرد أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه «انتفض الصفور» ارتعد وارتعش «القطر» للطر .

الإعراب : «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، وباء للتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب «لتعروني» اللام لام الابتداء ، وتعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وباء للتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب «هزة» فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والحلة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «لذكراك» اللام حرف جر ، =

وقد انتفى الاتحادان في (أَقِيمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ) (١) .

ويجوز جرُّه المستوفى للشروط : بكثرة إن كان بآل ، وبقلة إن كان مجرداً ،
وَشَاهِدُ القليلِ فيهما قوله :

— ٢٥٤ — * لَا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ المَيْجَاءِ * *

= ذكرى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر ،
والجار والمجرور متعلق بتعرو « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى
« انتقض » فعل ماض « العصفور » فاعل انتقض مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
يقع صفة لهزة ، أى هزة كائنة مثل انتفاض العصفور إلخ « بلله » بلل : فعل ماض ،
والهاء مفعول به ، وهى عائدة على العصفور « القطر » فاعل بلل ، والجملة من بلل
وقاعله ومفعوله في محل نصب حال من العصفور أو في محل رفع صفة للعصفور ؛ لأنه
اسم معلى بآل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإنه علة لعرو الهزة ، أى طروها عليه ، ولكن
فاعل العرو هو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، فلما اختلف الفاعل جر الاسم
الدال على العلة باللام .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٢٥٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره
للؤلف صدر بيت من الرجز ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمْرُ الأَعْدَاءِ * *

اللغة : « لا أقعد » تقول : قعد فلان عن الحرب ، وقعد فلان عن المنكاح ،
تريد أنه تأخر عنها ونسك ، وقد سموا فرقة من الخوارج « قعدية » لأنهم رأوا ألا
يحاربوا أعداءهم ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَكَأَنِّي وَمَا أُزَيْنُ مِنْهَا قَعْدِي يُزَيْنُ التَّحْكِيمَا =

وقوله :

٢٥٥ - * مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ *

= « الجبن » ضعف القلب في هيبة وفزع وخوف ، وتقول : جبن فلان يجبن - على مثال ظرف يظرف - « الهيجاء » هي الحرب ، وتمد كما هنا ، وتقتصر كما في قول لييد بن ربيعة :

* يَا رَبِّ هَيِّجًا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

« تواتت » تناهت « زمر » بضم الزاي وفتح الميم - جمع زمرة ، وهي الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أئعد » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن أو متعلق بأئعد « ولو » الواو حرف عطف ، واللعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تواتت زمر الأعداء ولو تواتت - إلح ، لو : حرف شرط غير جازم « تواتت » توالى : فعل ماض ، والتاء للثأنيث « زمر » فاعل تواتت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأعداء » مضاف إليه ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو تواتت زمر الأعداء فإني لا أئعد عن الهيجاء .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » فإنه مصدر واقع مفعولا لأجله ، وقد نصبه مع كونه مقرونا بأل ، وهذا قليل ، والكثير فيه أن يكون مجرورا بحرف جر دال على التعليل .

٢٥٥ - لم أئف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* وَمَنْ تَكُونُوا فَأَصْرِبِهِ يَنْتَصِرَ *

اللغة : « أممكم » قصدكم ، تقول : أم فلان فلانا يؤمه أما - مثل رده يردده ردا - وأمه تأمها ، وتأممه تأمماً ، تريد أنه قصد « لرغبة » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فلان في كذا ، ورغبه ، وارتنب فيه ، إذا أراده ، وتقول : رغب عنه ، إذا =

وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْمِضَافِ ، نَحْوُ (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أُبْتِقَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ)^(١) ،
وَنَحْوُ (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَلْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)^(٢) ، قِيلَ : وَمِثْلُهُ (لِإِيْلَافِ

= كرهه ولم يرده ، وهذا أحد الأفعال التي يتغير معناها بتغير الجار الذي يتعلق بها
« جبر » تقول : جبر فلان فلانا يجبره جبراً - على وزن نصره ينصره نصرأ - إذا
أغناه من فقر أو أصلح عظمه من كسر « ناصريه » جمع ناصر جمع السلامة ،
والناصر : العيين .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يعجزم فعلين ، وهو مبتدأ مبني على السكون
في محل رفع « أممك » أم : فعل ماض فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وضمير المخاطب
مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والميم علامة الجمع « لرغبة » جار ومجرور
متعلق بأم « فيكم » جار ومجرور متعلق برغبة ، أو بمحذوف صفة لرغبة « جبر »
فعل ماض مبني للمجهول جواب الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، وسكن لأجل
الوقف « ومن » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،
من : اسم شرط جازم يعجزم فعلين ، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع
« تكونوا » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بمحذوف النون ، وواو الجماعة اسم
مبني على السكون في محل رفع « ناصريه » خبر تكونوا منصوب بالياء نيابة عن
الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وضمير الغيبة مضاف إليه « ينتصر » فعل مضارع جواب
الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وجلتا الشرط والجواب في العبارتين في
محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط في كل واحدة منهما .

الشاهد فيه : قوله « لرغبة » فإنه مصدر قلبي واقع مفعولاً لأجله ، وقد جره
بجرف التعليل وهو اللام مع كونه مجرداً من « أل » ومن الإضافة ، وجر ما كان من
هذا القليل قليل ، والكثير أن يكون منصوباً .

(١) من الآية ٢٦٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

قُرَيْشٍ^(١)، أى : فإيعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين ، والحرفُ في هذه الآية واجبٌ عند من أشرط اتحاد الزمان .

هذا باب المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفاً

الظرف : ما ضمَّن معنى « في » باطرادٍ : من اسمٍ وقتٍ ، أو اسم مكانٍ ، أو اسمٍ عرَّضتْ دلالتُهُ على أحدهما ، أو جارٍ مجرَّاه .
فالمكان والزمان ، كـ « امْكُثْ هُنَا أَرْمُنَا » .

والذى عرَّضتْ دلالتُهُ على أحدهما أربعة : أسماء العددِ المميزة بهما ، كـ « سِرتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ، ثَلَاثِينَ فَرَسَخًا » ، وما أُفيد به كليةُ أحدهما أو جزئيته ، كـ « سِرتُ جَمِيعِ اليَوْمِ ، جَمِيعِ الفَرَسَخِ » أو « كَلَّ اليَوْمِ كَلًّا الفَرَسَخِ » ، أو « بَعْضَ اليَوْمِ ، بَعْضَ الفَرَسَخِ » ، أو « نِصْفَ اليَوْمِ ، نِصْفَ الفَرَسَخِ » .

وما كان صفةً لأحدهما ، كـ « جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِي الدَّارِ » .
وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيبَ عنه بعد حذفه .

والغالبُ في هذا النائب أن يكون مصدرًا ، وفي الثوب عنه أن يكون زمانًا ، ولا بُدَّ من كونه معيَّنًا لوقتٍ أو لمقدارٍ ، فهو « جِئْتُكَ صَلَاةَ العَصْرِ » أو « قَدُومَ الحَاجِّ » ، و « أَنْتَظِرُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ » أو « نَحَرَ جَزُورٍ » .

وقد يكون النائبُ اسمَ عينٍ ، نحو « لَا أَكَلُمُهُ القَارِظِينَ »^(١) ، والأصلُ

(١) من الآية ١ من سورة قريش .

(٢) القارظان : مثنى قارظ ، وأصله اسم فاعل فعله قرظه يقرظه قرظا - بوزن

ضربه يضربه ضربا - وأصل القارظ الذى يجتنى القرظ - بفتح القاف والراء جميعا -

وهو ورق شجر يدبغ به الجلد ، ثم أطلق « القارظان » على رجلين من عنزة خرج =

« مُدَّةٌ غَيْبِيَّةٌ الْقَارِظِينَ » .

وقد يكون النوبُ عنه مكاناً ، نحو « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكانَ قُرْبِهِ .
والجارى مجرى أحدهما : ألفاظٌ مسموعةٌ تَوَسَّعُوا فِيهَا فَنَصَبُوهَا عَلَى تَضْمِينِ
معنى « فى » كقولهم : « أَحَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ » والأصل أَيْ حَقٌّ ، وقد نطقوا
بذلك ، قال :

— ٢٥٦ — * أَيْ الْحَقُّ أَنَّ مُغْرَمَ بَيْتِ هَائِمٍ *

= كل واحد منهما يجتنى القرض فلم يعد ، فضرب العرب بهما اللئى للأمر المأبوس منه ،
انظر إلى قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَتِلْكَ الَّتِي لَا يَبْرَحُ الْقَلْبُ حُبَّهَا وَلَا ذِكْرُهَا مَا أَرْزَمَتْ أُمَّ حَائِلٍ
وَحَتَّى يَبُوءَ الْقَارِظَانِ كِلَاهُمَا وَيُنْشَرُ فِي الْقَتْلِ كَلَيْبُ لَوَائِلِ

(أرزمت : حنت وصوتت ، وأم حائل : الناقة ذات الولد ، وهى لا تترك الحنين
على ولدها ، وكليب بن ربيعة الذى قتله جساس بن مرة فقامت بسبب مقتله حرب
البسوس ، وهو لا يعود إلى الحياة بعد مقتله ، ضرب لدوام حبه وذكره إياها ثلاثة
أمثال ، الأول حنين الناقة على ولدها ، والثانى دوام غيبة كليب ، والثالث دوام غيبة
القارظين) وقد ضرب اللئى بأحدهما بشر بن أبى خازم فى قوله :

فَرَجَى الْخَيْرَ وَأَنْتَ ظِرِّي إِيَّابِي إِذَا مَا الْقَارِظُ الْعَنْزِيُّ أَبَا

قال ابن سيده : « ولا آتيتك القارظ العنزى ، أى لا آتيتك ما غاب القارظ
العنزى ، فأقام القارظ العنزى مقام الدهر ، ونصبه على الظرف ، وهذا اتساع ، وله
نظائر » اهـ .

٢٥٦ — هذا الشاهد من كلام فائد بن المنذر القشيري ، والذى ذكره المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَنْتَ لَا خَلَّ هَوَاكَ وَلَا خَمْرُ *

اللغة : « أفى الحق » هذا الاستعمال بدل على أن « حقا » وإن كان أصلها مصدر

« حق الشيء » إذا ثبت . قد استعمل ظرفاً ؛ بدليل دخول « فى » التى يكون =

== الظرف على معناها '، و«أن» المؤكدة الواقعة بعدها مذهبان : أحدهما أن تجعلها هي ومعمولها في تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور لاعتقاده على الاستفهام ، وهذا أحد وجهين جائزين عند سيويه والأخفش والكوفيين ، والثاني : أن تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد ، وهو الوجه الثاني عند سيويه ، ونظيره أن تقول : أغدا الرحيل ، أو تقول : أبعد غد لقاءنا ، وسيأتي لهذا الكلام مزيد إيضاح في بيان الاستشهاد في البيت .

الإعراب : « أنى الحق » الهمزة للاستفهام ، في الحق : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء التثنية اسم « مفرم » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بمفرم « هائم » خبر ثان لأن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، على مذهب الخليل الذي بيناه في لغة البيت وعلى أحد وجهين من وجوه الإعراب جائزين في هذا التركيب « وأنتك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطبة اسم « لا » نافية « خل » خبر أن « لدى » لدى : ظرف متعلق بمحذوف صفة لخل ، وياء التثنية مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خمر » معطوف على خل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر للنسب من أن المؤكد السابقة .

الشاهد فيه : اعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن تقدم لك إيضاح مسألة حاصلها أنه قد ورد عن العرب نحو قولك « أحقا أنك فعلت كذا » : فمن ذلك قول ابن الدمينية :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ آسَتْ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وقول النابغة الجعدي :

أَلَا أَبْلِيغُ بِنِي خَلْفِ رَسُولًا أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَسَكُمْ هَجَانِي

وقد اتفق العلماء على أن أصل « حقا » مصدر ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك : فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه باق على مصدريته ، وذهب الخليل وسيويه ==

وهي جارية بجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجثث .

ومثله « غَيْرَ شَكِّ » أو « جَهْدَ رَأْيِي » أو « ظَنًّا مِثِّي أَنْكَ قَائِمٌ » (١) .

= وجمهور الكوفيين وتبعهم محققو التأخرين مثل ابن مالك والرضى والمصنف إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفاً ؛ فاتصابه عند البرد على أنه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعند سيويه ومن تابعه هو منصوب على أنه ظرف .

والذي ذهب إليه سيويه ومن معه أولى وأحق بالاتباع ، والذي يدل على ذلك أمران ؛ الأول : أنه لو كان مصدرأ لكان المعنى : أثبت ثبوتاً فملاك ، فيكون للتكلم مستقهما عن ثبوت هذا الأمر وحصوله ، وليس هذا هو المراد ؛ لأنه يعلم حصوله ، ولكنه ينكر أن يكون حصوله من الحق الذي هو ضد الباطل ، والثاني : تصريح العرب معه بفي الدالة على الظرفية كما في هذا البيت الذي معنا ، وكما في قول أبي زيد الطائي :

أَفِي حَقِّ مَوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِمَا لِي ثُمَّ يَظْلُمُنِي السَّرِيسُ
وكما في قول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ — إِنْ دَارَ الرَّبَّابِ تَبَاعَدَتْ
أَوْ انْدَبَتْ حَبْلٌ — أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ

و « أن » مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر اتفاقاً ، وقد اختلفوا في إعراب هذا المصدر في نحو « أحقاً أنك فملت » فذهب البرد إلى أنه فاعل للمصدر ، وذهب الخليل فيما حكاه عنه سيويه - إلى أن « حقا » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أن » ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيويه أنه إن كان « حقا » قد اعتمد على استفهام جاز أن يكون المصدر المؤول فاعلاً به ، وأن يكون كما ذكر الخليل ، وإن لم يعتمد تعين أن يكون « حقا » متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ومنه تعلم ما في كلام الشيخ خالد في تحقيق هذه المذاهب .

(١) وذلك إذا قلت « جهد رأيي أنك قائم » فجهد رأيي : منصوب على الظرفية الزمانية على إسقاط في ، توسعاً ، والأصل : في جهد رأيي قيامك ، والكلام فيه مثل الكلام في « أحقاً أنك ذاهب » وكذلك إذا قلت « غير شك أنك مرضى الخلق » =

وخرج عن الحد ثلاثة أمور :

أحدها : نحو (وَتَرْتَجِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)^(١) إذا قدر بفي ؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا^(٢) .

والثاني : نحو (يَخَافُونَ يَوْمًا)^(٣) ، ونحو (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)^(٤) ، فإنهما ليسا على معنى « في » فانتصابهما على المفعول به ، وناسب « حيث » يَعلَمُ محذوفًا ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا^(٥) .

والثالث : نحو « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « سَكَنْتُ البَيْتَ » فانتصابهما

أوقلت « ظنا مني أنك مؤدب » فشكل من « غير شك » و « ظنا مني » منصوب على الظرفية الزمانية بتقدير في ، توسعا ، والأصل : في غير شك ، وفي ظن مني ، والكلام فيهما كالكلام فيما قبلهما .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) يريد أن النكاح الذي يؤول إليه (أن تنكحوهن) ليس بزمان ولا مكان ، أما إذا كان التقدير عن أن تنكحوهن ، فإنه لا يكون مما نحن بصدده ؛ إذا ليس معه « في » لالفاظا ولا تقديرا .

(٣) من الآية ٧ من سورة الإنسان . (٤) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام .

(٥) اعترضوا على هذا الكلام من وجهين ، الأول أن قولهم « أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا » غير مسلم ، وقد قال صاحب كتاب البديع « غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك كقوله تعالى (وهو أهدى سبيلا) وليس تمييزا ؛ لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في « زيد أحسن وجها » وقال العباس بن مرداس :

* وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا *

والوجه الثاني : أن قولهم « حيث مفعول به لا ظرف » فيه إخراج حيث عن طبيعتها ، لأنها لا تصرف ، وجعلها مفعولا نوع من التصرف ، ولماذا لا يقال : إن المراد أنه سبحانه يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التي في مكان الرسالة ، فتبقى حيث ظرفا على أصلها .

إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّوَسُّعِ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ ، لَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَطْرُدُ تَعَدِّي الْأَفْعَالِ إِلَى الدَّارِ وَالْبَيْتِ عَلَى مَعْنَى « فِي » لَا تَقُولُ : « صَدَّيْتُ الدَّارَ » وَلَا « نَمَتُ الْبَيْتَ » .

فصل : وحكمه النَّصْبُ ، وناصبه اللفظُ الدالُّ على المعنى الواقع فيه ، ولهذا اللفظ ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، كـ « اَمَكْتُ هُنَا أَزْمَنًا » ، وهذا هو الأصل^(١) .

والثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً ، وذلك كقولك : « فَرَسَخَيْنِ » أو « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » جواباً لمن قال : « كَمْ سِرْتِ » ؟ أو « مَتَى صُمْتِ » ؟

والثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك في ست مسائل ، وهي : أن يقع صفةً كـ « حَرَزْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُضْنٍ » أو صلةً كـ « رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ » أو حالاً كـ « رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السُّحَابِ » أو خبراً كـ « زَيْدٌ عِنْدَكَ » أو مُشْتَقلاً عنه كـ « يَوْمَ الْخَمِيْسِ صُمْتُ فِيهِ » أو مسموعاً بالحذف لا غير^(٢) كقولهم : « حَيْثُذِ الْآنَ »^(٣) ، أى : كان ذلك حَيْثُذِ ، واسمع الآن .

(١) وقد يكون اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلاً ، وقد يكون اسم فعل ، وقد يكون مصدراً ، وقد يكون وصفاً .

(٢) أنكر المؤلف في المعنى صحة قولهم « لا غير » وأوجب أن يقال : ليس غير .

(٣) هذا مثل ، يقال لمن يذكر أمراً تقادم عهده « حيثذ الآن » ، و « حين »

منصوب لفظاً بفعل محذوف ، وهو مضاف و « إذ » مضاف إليه ، و « الآن » مبني على الفتح في محل نصب بفعل آخر محذوف ، وتقدير الكلام : كان ما تذكره حين إذ كان كذا ، واسمع الآن ما أقوله ، فهما جملتان ، وحيثذ مقتطعة من جملة ، والآن مقتطعة من جملة أخرى ، كما سمعت في تقدير أصل الكلام .

فصل : أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مُبَهَّمًا كحِينَ وَمُدَّةً ، وَنَحْتَصُّهَا كَيَوْمِ الخَمِيسِ ، وَمَعْدُودًا كَيَوْمَيْنِ وَأَسْبُوعَيْنِ^(١) .
والصَّالِحُ لذلك من أسماء السكان نوعان :

أحدهما : البهيم^(٢) — وهو : ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه : كأسماء الجهات نحو أَمَامَ وَوَرَاءَ وَيَمِينٍ وَشِمَالٍ وَفَوْقَ وَتَحْتَ ، وشبهها في الشِّيَاعِ كنفاحية وجانب ومكان ، وأسماء المقادير ككِيلٍ وَفَرَسَخٍ وَبَرِيدٍ .

والثاني : ما اتَّخَذَتْ مادته ومادة عامله ، كـ « زَهَبَتْ مَذْهَبَ زَيْدٍ » ، و « رَمَيْتُ مَرْمَى عَمْرٍو » ، وقوله تعالى : (وَأَنَا كُنَّا نَقُودُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ)^(٣) .

وأما قولهم « هُوَ مِثِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ » و « مَرَجَرَ السَّكَلْبِ » و « مَقَاطَ

(١) عرفوا المختص من ظرف الزمان بأنه ما يقع جوابا لنى كيوم الخميس ، وعرفوا للعدد منه بأنه ما يقع جوابا لكم كيومين وثلاثة أيام ، وأسبوع ، والبهيم منه ما لا يكون جوابا لواحد من السؤلين المذكورين ، ومثاله حين ومدة ووقت ، وبقي مما ينتصب من اسم الزمان على الظرفية ما اشتق من المصدر كجلس زيد ومقعه ، بمعنى زمان جلوسه وزمان قعوده .

(٢) قال أبو البقاء : الإبهام يحصل في السكان من وجهين ، الأول : ألا يازم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لعيرك ، وأنت قد تحولت عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف السكان فيها ، ففى جهات له وهو فى وضع خاص ، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها ، والوجه الثانى : أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهى عنده ، فخلفك : اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا ، وأمامك : اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا ، وهلم جرا .

(٣) من الآية ٩ من سورة الجن .

التَّوْبِيًّا « فشاذ، إذ التقدير : هو متى مستقر في مقعد القابلة ، فعامله الاستقرارُ ، ولو أُعمل في المقعد قعد وفي المزجَر زجر وفي النَّاطِ ناط لم يكن شاذاً^(١) .

فصل : الظرف نوعان :

متصرف ، وهو : ما يُفَارِقُ الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُسْتَعْمَلَ مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، كالיום ، تقول : « الْيَوْمُ يَوْمٌ مُبَارِكٌ » و « أَعْجَبَنِي الْيَوْمُ » و « أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ » و « سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ » .
وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يُفَارِقُ الظرفية أصلاً ، كـ « قَطَّ

(١) فإن قلت : فلماذا صح نصب اسم الزمان على الظرفية بجميع أنواعه : الثلاثة التي ذكرها المؤلف ، والرابع الذي زدته عليه ، ولم يصح نصب اسم المكان إلا أن يكون واحداً من النوعين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لغيره من النحاة ؟
فالجواب أن تقول لك : إنك تعلم أن الفعل موضوع للدلالة على الحدث بمادته - أي حروفه التي يتألف منها - ويدل على الزمان بصيغته - أي وزنه ، فالزمان جزء من جزءين يتألف منهما معنى الفعل ، وبعبارة أخرى فالفعل يدل على الزمان بدلالة التضمن ، أما المكان فلا يدل الفعل عليه لا بالمطابقة ولا بالتضمن ، لكن لما كان الفعل دالاً على الحدث ، وكان كل حدث لابد أن يقع في مكان ما لزم من ذلك أن يدل الفعل بدلالة الالتزام على مكان مبهم ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمنية قوى على أن يعمل في جميع أنواع الزمان ، ولما كانت دلالة الفعل على المكان دلالة التزامية ، وكان اللازم هو دلالته على مكان مبهم ؛ لم يقو على العمل إلا في المكان المبهم الذي يشعر هو به ، ولما كان اتفاق اسم المكان للأخوذ من المصدر مع الفعل العامل فيه في أصل المادة مقويا للفعل على العمل في هذا النوع نصبه على الظرفية المكانية أيضاً ، فافهم ذلك وتدبره .

وَعَوَّضُ^(١) ، تقول : « مَا فَعَلْتَهُ قَطُّ » و « لَا أَفْعَلُهُ عَوَّضُ » وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه ، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ، إذ لم يَخْرُجْنَ عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، لأن الظرف والجار والجرور أَخَوَانِ .

هذا باب المفعول معه

وهو : اسمٌ ، فَضْلَةٌ ، تَالٍ لَوَاوٍ بِمَعْنَى مَعَ ، تَالِيَةٌ لِجَمَلَةِ ذَاتِ فِعْلِ أَوْ اسْمٍ فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ ، كـ « سِيرَتُ وَالطَّرِيقِ » و « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلِ » .
فخرج باللفظ الأول نحو « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ » ونحو « سِيرَتُ وَالشَّمْسُ طَالِمَةٌ » فإن الواو داخلة في الأول على فعل ، وفي الثاني على جملة ، وبالثاني نحو « اشْتَرَكْتَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، وبالثالث نحو « جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ » ، وبالرابع نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ » ، وبالخامس نحو « كَلَّ رَجُلٌ وَضِيئَتُهُ » فلا يجوز فيه النصب ، خلافاً للصَّيْمَرِيُّ ، وبالسَّادِسَ نحو « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » فلا يتكلم به ، خلافاً لأبي علي .
فإن قلت : فقد قالوا « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا » و « كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا » .

قلت : أكثرهم يرفع بالعطف ، والذين نصبوا قَدَرُوا الضمير فاعلا لمحدوف

(١) قط وعوض : ظرفان يستغرقان الزمان ، أما قط فإنه يستغرق الماضي ، وأما عوض فإنه يستغرق المستقبل ، ولا يستعملان إلا بعد النفي ، وهما مبنيان ، لشيئهما بالحرف ، وكان بناؤهما على حركة تخلصا من التقاء الساكنين ، وكان بناء قط على الضم في بعض اللغات حملا على قبل وبعد ، فأما عوض فإنها تبنى على الحركات الثلاث إذ لم تكن مضافة .

لا مبتدأ ، والأصل ما تكون ؟ وكيف تصنع^(١) ؟ فلما حُذِفَ الفعلُ وحده
بَرَزَ ضميرُهُ وانفصل .

(١) ههنا ثلاثة أمور يتضح بها كلام ابن هشام رحمه الله تمام الاتضاح ، وأنا
مبين لك هذه الأمور بيانا لا يبتغي معه عندك خفاء في شيء منها .
الأمر الأول : أنه قد ورد الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بما أنت ، أو بكيف
أنت ، مرفوعا ، وورد منصوبا أيضاً ، والكثير في كلام العرب وروده مرفوعا ، ومن
ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٥١ .

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفِخَارُ
ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ امْرَأً مِنْ أَهْلِ بَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٍ ، فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمَتَمَوَّرُ
ومن ذلك قول زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ
ومن ذلك قول الخبيل :

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ - وَيَبَ أَيْبِكَ - وَالْفَخْرُ
وعلى الرفع الوارد في هذه الأبيات ونحوها تكون الواو للعطف ، ويكون الاسم
المرفوع معطوفا على « أنت » .

ومن شواهد مجيء الاسم منصوبا قول أسامة بن حبيب الهذلي ، وهو من شواهد
سيبويه أيضاً :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذَّكْرِ الضَّابِطِ

ومنه قول الآخر :

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضْنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضْنٌ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَا

الشاهد في هذا البيت في قوله « والجيادا » فأما قوله قبله « وعمرو » فالواو فيه

واو العطف .

== الأمر الثاني : أن ابن هشام قدر الفعل ههنا بقوله : « والأصل ما تكون وكيف تصنع » وسيبويه قدر الفعل من لفظ الكون في الموضعين ، وجعل الفعل مضارعا بعد كيف ، وماضيا بعد ما ، فقال : « كأنه قل : كيف تكون أنت وقصعة من تريد ، وما كنت وزيدا » وهو الذي يدل عليه كلام ابن مالك فإنه قال في الألفية :

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمُوا أَوْ كَيْفَ نَصَبَ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

وقال في شرح كافيته : « وقد روى عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية ، على إضمار كان ، نحو : ما أنت والكلام فيها لا يعينك ؟ وكيف أنت وقصعة من تريد » اهـ .

الأمر الثالث : قد اختلف الذين تبعوا سيبويه في تقدير فعل من مادة الكون ، في موضعين ، أولهما : هل يجوز جعل الفعل مع ما مضارعا ومع كيف ماضياً ، أم يلتزم تقديره ماضياً مع ما وتقديره مع كيف مضارعا كما قدره سيبويه ؟ فقال السيرافي : يجوز تقدير الماضي والمضارع جميعاً مع كل منهما . لأن التفريق في عبارة سيبويه ليس مراداً له ، وإطلاق ابن مالك في عبارة النظم « بسلكون » يوصي إلى اختياره هذا الرأي ، وقال ابن ولاد : ولا يجوز إلا تقدير الماضي مع ما والمضارع مع كيف كما قدره سيبويه ، وقال جار الله الزمخشري في المفصل : « وأما في قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصعة من تريد ، فالرفع ، إلا عند ناس من العرب ، ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله ، وكيف تكون أنت وقصعة من تريد ؛ قال سيبويه : لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيرا ، وهذا الباب قياس عند بعضهم ، وعند آخرين مقصور على السماع » اهـ .

وهذا الكلام يوصي إيماء إلى اختيار تقدير كان بعد ما بلفظ الماضي ، ويكون بعد كيف بلفظ المضارع ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك غير مراد له ، وأن يكون إيماء نقل عبارة سيبويه .

والموضع الثاني الذي اختلف فيه الذين قدروا فعل الكون تبعاً لسيبويه : هل تعتبر « كان » و « يكون » فعلين تامين أم يعتبران ناقصين ؟ ذهب ابن خروف إلى أهمهما فعلان ناقصان ، وعلى هذا يكون اسم الاستفهام - وهو ما ، أو كيف - في (١٦ - أوضح السالك ٢)

والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعلٍ أو شِبْهِهِ^(١)، لا الواوُ، خلافاً

= محل نصب خبر مقدم ، قال الأشموني : « والأصل : ما تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصة ، فاسم كان مستكن ، وخبرها ما تقدم عليهما من اسم استفهام » اهـ ، والقول بأن كان وتكون هنا ناقصتان هو المختار ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كان وتكون تامان ، وعلى هذا يكون فاعلها ضميراً مستتراً فيهما ، وأما « كيف » ففي محل نصب حال ، وأما « ما » فتكون نائبة عن مصدر يقع مفعولاً مطلقاً ، وتقديم الكلام : أي كون من الأكوان كنت وزيدا ، وهذا رأى ضعيف نرى ألا تأخذ به .
(١) قول ابن هشام « ما سبقه من فعل أو شبهه » هو تابع فيه لابن مالك في قوله في الألفية :

بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ، لَا بِالْوَاوِ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ
وهما يشيران بذلك إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه ؛ فلا يقال :
والنيل سرت ، ولا يقال : والنيل أنا سائر ، وهذا إما لا خلاف فيه ، وكذلك لا يجوز
أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه ، فلا يقال : سار والنيل زيد .
وقد خالف في هذه الصورة أبو الفتح بن جنى ، ذهب في كتابه الخصائص إلى أنه
يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه ، وبعبارة أخرى أجاز أن يتقدم
المفعول معه على مصاحبه ، واستدل على ما ذهب إليه بوروده في شعر العرب ، من
ذلك قول الحماسي :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسُّوَاةَ اللَّقْبَا
فإن أصل الكلام : ولا ألقبه اللقب والسوأة ، ونظير ذلك قوله :
جَمَعْتَ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي
فإن أصل الكلام : جمعت غيبة ونميمة وفحشا .

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن تالي الواو في هذين البيتين مفعول
معه ، بل هو معطوف ، وتقدمه على المعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها ، كما تقدم
للمعطوف في قول الأحموس :

أَلَا يَا تَحَلَّةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقِي عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

لِلجُرْجَانِي ، وَلَا الْخِلَافُ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ ، وَلَا مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :
مِيرْتُ وَلَا بَسْتُ النَّيْلَ ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَفْعُولًا بِهِ ، خِلَافًا لِلزَّجَاجِ .

فصل : للاسم بعد الواو خمس حالات :

(١) وجوب العطف ، كما في « كل رجل وضيعته » ونحو « اشترك زيد وعمر » ونحو « جاء زيد وعمر » قبله أو بعده « لما يبتأ^(١) .

(٢) ورُجْحَانُهُ ، كـ « جاء زيد وعمر » لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف .

(٣) ووجوب المفعول معه ، وذلك في نحو « مالك وزيد » ، و « مات

زيد وطلوع الشمس » لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة ، وفي الثاني من جهة المعنى .

(٤) ورُجْحَانُهُ ، وذلك في نحو قوله :

— ٢٥٧ — * فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ *

(١) في المثال الأول لم تقدم على الواو جملة ، وفي المثال الثاني ما بعد الواو ليس فضلة يستغنى الكلام عنه ، لأن الاشتراك لا يقع إلا من اثنين ، وفي المثال الثالث الظرف المذكور بعد الاسم المقترن بالواو ينفي المصاحبة بين ما قبل الواو وما بعدها .

٢٥٧ — لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من الوافر ، والنحاة يروون عجزه هكذا :

* مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ *

وقد وجدت هذا العجز في كلمة الأقرع القشيري لكن مع صدر آخر ، وهالك ثلاثة

آيات من هذه الكلمة فيها هذا العجز لتبين حقيقة الأمر :

فَلَا تَفْعَلْ فَإِنَّ أَخَاكَ جَلْدٌ عَلَى الْعِزَاءِ فِيهَا ذُو اِحْتِيَالٍ

وَإِنَّا سَوْفَ نَجْمَعُ مَوْلَيْنَا مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

وَنَفَنِي فِي الْحَوَادِثِ عَنْ أُخِينَا كَمَا تَغْنَى الْيَمِينُ عَنِ الشَّمَالِ =

« اللانة : « جلد » - بفتح الجيم وسكون اللام - صفة مشبهة من الجلادة ، وهي الاصطبار على الشدائد وطى اتحام الكاره « العزاء » المراد بها الأمور التي يشق احتمالها ، وهي فلاء من قولهم : « عز فلان فلانا يعزه » بمعنى غلبه وقهره ، ومنه قولهم : من عز بز ، وقالوا : من حسن منه العزاء ، هانت عليه العزاء ، وقال الشاعر :

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةً قِيلَ يُغْدَى بِلَيْلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
قَطَاةً عَزَّهَا شَرِكُ فَبَاتَتْ مُجَادِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجُنَاحُ

« مولينا » مثنى مولى ، ولدولى معان كثيرة منها الناصر والمعين ، وابن العم ، ومنها الملك والملك ، وكان للعرب ضربان من الولاء : أحدهما ولاء العتاقة ، والآخر ولاء الناصرة أو الحلف .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر متصرف من كان الناقصة مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسم مبنى على السكون في محل رفع « أتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل الذي هو واو الجماعة « وبني » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وبني : مفعول معه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، وأبي من « أيبكم » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بمحذوف يقع خبرا السكونوا الناقصة ، وهو مضاف و « السكيتين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « من » حرف حر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك للتخلص من التقاء الساكنين « الطحال » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مكان ؛ لأن فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبني أيبكم » فإنه نصبه على أنه مفعول معه . ولم يرفعه بالعطف على اسم « كن » الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكد بالضمير المنفصل . والنصب على أنه مفعول معه في هذا البيت راجع من جهة المعنى ؛ لأن الرفع على العطف يدل على أن بني أيبهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان =

ونحو « قُمْتُ وَزَيْدًا » ؛ لِضَعْفِ العطفِ في الأولِ من جهة المعنى ،
وفي الثاني من جهة الصنعة .

(٥) وَاَمْتِنَا عُمًا ، كقولهِ :

— ٢٥٨ — * عَلَفْتُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا * .

== السكيتين من الطحال كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإنما مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم كالسكيتين من الطحال ، فافهم هذا وتدبره جيداً تدرك ما فيه من لطف ودقة في المعنى .

٢٥٨ — يجعل بعض العلماء هذا الشاهد صدرأ لبيت ينشدونه هكذا :

عَلَفْتُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَقَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

وهكذا رواه ابن هشام في شرح الشذور (رقم ١١٥) ، وبمضمون يجعل هذا

الشاهد عجزاً لبيت ينشدونه هكذا :

لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفْتُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تؤيد إحدى الروايتين ، والظاهر أن التكلفة التي تذكر معه مصنوعة ؛ فإن التكلف فيها يكاد ينادى بذلك .

اللغة : « علفتها » تقول : علفت الدابة أعلفها علفاً — من باب ضرب يضرب ضرباً — إذا أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، وتقول : أعلفتها — بالهمزة — واسم ما تقدمه لها من الطعام علف — بفتح العين واللام جميعاً — وجمعه علاف ، مثل جبل وجبال وجمل وجمال « تبنا » بكسر التاء وسكون الباء — قصب الزرع بعد أن يداس « شتت » يروي في مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » صيغة مبالغة من قوطم هملت العين بالدمع ، وهمل السحاب بالمطر يهمل همولاً — مثل قعد يقعد قعوداً — وهملانا أيضاً ، وذلك إذا انهمرت وفاضت به وكثر نزوله منها « الرحل » كل شيء يعده المسافر لسفره : من وعاء لمتاعه ، ومركب لبعيره ، وجمعه أرحل ورحال ، مثل فلس وأفلس وسهم وأسهم وسهام « وارداً » أى موافياً لِمَا قصدت إليه بسفري وبالغاً إياه .

الإعراب : « علقها » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والضمير العائد على راحلته مفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو حرف عطف ، ماء : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وسقيتها ماء « باردا » نعت لماء ، ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والواو- على هذا- قد عطفت جملة على جملة .
الشاهد فيه : قوله « وماء » فإن علماء العربية مجمعون على أنه لا يجوز أن يكون « ماء » معطوفا على قوله « تبنا » عطف مفرد على مفرد مع بقاء قوله « علقها » على معناه الأصلي الذي وضع له في لسان العرب ، والسر في ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف ، وههنا لا يجوز لك أن تقول : علقها ماء باردا ؛ لأن اللف خاص بما يطعم .

وقد ذكر العلماء - بعد ذلك - في تخريج مثل هذا التعبير ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : أن يكون قوله « وماء » مفعولا معه ، ذكر هذا الوجه ابن عقيل في شرحه على الألفية ، وصدر به التخريجات ، وقد أبطله المؤلف ههنا كما أبطل صحة عطفه على ما قبله ، ووجه إبطاله أن الماء لا يشارك التبنا في معنى اللف ولا في زمان اللف ؛ فلما لم يشاركه في معنى اللف لم يصح أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » ولما لم يشاركه في الزمان - بسبب أن الناقة لا تشرب الماء في وقت تناولها التبنا - لم يصح أن يكون « وماء » مفعولا معه أيضاً ؛ فإن من شرط انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركا لما قبله في زمان تسلط العامل عليه ، ويدل على هذا اشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة .

والتخريج الثاني : أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » بعد التأويل في العامل ؛ فعلى هذا التخريج لا يبقى معنى قوله « علقها » أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، كما هو معناه الوصفي ، بل معناه هنا الآن أعم من ذلك ، فنحن نؤوله فتريد به معنى أوسع من معناه اللغوي ، كأن نريد به معنى « قدمت لها » أو معنى « أنلتها » أو معنى « أعطيها » وما أشبه ذلك ، وهذا تخريج الجرعى والملازني والبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء .

وقوله :

* وَزَجَّجْنَ الْخَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا * — ٢٥٩

= والتخريج الثالث : أن يكون قوله « وماء » مفعولاً به لفعل محذوف يقتضيه السياق ، كما ذكرناه في بيان إعراب هذا الشاهد ، وتسكون جملة « وسقيتها ماء بارداً » معطوفة بالواو على جملة « علقمتا تبنا » فالفرق بين هذا التخريج والذي قبله أن الواو في هذا التخريج عطفت جملة على جملة ، وفي التخريج السابق عطفت مفرداً على مفرد ، وهذا مخرج كثير من العلماء ، وأوجه أبو على الفارسي والقراء والزوزني شارح المعلقات .

ومثل هذا البيت في احتمال التخريجين الثاني والثالث قول لبيد بن ربيعة العامري

من معلقته :

فَعَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَانِ ، وَأَطْفَلَتْ بِالْجِلْمَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

(علا : ارتفع وبق وطال ، والأيهقان : ضرب من الثبت ، وهو الجرجير البري ، والجلمتان : جانبا الوادي ، وأطفلت : ولدت وصارت ذات أطفال)
يحتمل أنه أراد أطفلت ظباؤها وباضت نعامها ؛ لأن النعام لا تلد وإنما تبيض ، ويحتمل أنه أراد : تجت ظباؤها ونعامها ، فوضع أطفلت في موضع تجت .

ومثله قول الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ صَارَ لَهُ وَفْرٌ

يهجو رجلا بأنه يشتد غيظه وكده إذا ما رأى أحد أصدقائه قد أيسر ، فيحتمل أنه أراد يجدع أنفه ويقفأ عينيه ؛ إذ الجدع لا يكون إلا الأنف ، ويحتمل أنه أراد تراه كأن الله يذهب أنفه وعينيه ، فوضع يجدع في موضع يذهب .

ومثله قول الآخر :

يَا لَيْتَ بِمَلَكَ قَدْ نَعَدَا مُتَعَلِّدًا سَيْفًا وَرُحْمًا

يحتمل أنه أراد متعلدا سيفاً وحاملاً رمحاً ؛ لأن التقلد لا يكون إلا للسيف ، ويحتمل أنه أراد مستعملاً سيفاً ورمحاً .

٢٥٩ — هذا الشاهد من كلام الراعي النميري ، واسمه عبيد بن حصين ، والذي

= ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدده قوله :

* إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا * =

وبعد البيت الستمشهد به هنا قوله :

أَنْخَنَ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْدَنَ السَّكْدُونَا .

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأَطْعَانَ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمَهَا سَرَعًا وَلِينًا

اللمعة : « الغانيات » جمع غانية ، وهي المرأة التي غنيت بجهاها عن الحلى والزينة ، ويقال : هي التي غنيت بزوجها عن التعرض للرجال ، وأصل الغانيات جمع غاية اسم فاعل مؤنث من « غنى فلان بالمكان » إذا أقام به ولم يبرحه ، فكأنهن مقبات يحدورهن لا يفارقها ، كقوله تعالى : (حور مقصورات في الخيام) كما قالوا : امرأة مخدرة ، وهي التي حبست في الحدر لا تبرحه « برزن » تقول « برز فلان يبرز بروزاً » بوزن قعد يقعد قعوداً ، إذا ظهر « زججن » دققن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء « إذا كان قد دقق حاجبه ورققه في طول « ذات غسل » بكسر العين وسكون السين - موضع بين اليمامة والنباج كان لبني كليب بن يربوع ثم صار لبني نعيم .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب « ما » زائدة « الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » برز : فعل ماض مبنى على الفتح للمقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل ، مبنى على الفتح في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يوما » ظرف زمان منصوب ببرز « وزججن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زحجج : فعل ماض مبنى على الفتح للمقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « الحواجب » مفعول به لزجج منصوب بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، العيون : مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وزججن الحواجب وكلمن العيون ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة قبلها ؛ أو العيون معطوف على الحواجب بتأويل =

أما امتناع العطفِ فلانتفاء المشاركة ، وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء المعية في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني .

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به ، أى : وَسَقَيْتُهَا مَاءً ، وَكَيِّحُنَّ الْعُيُونَا ، هذا قول الفارسيِّ والفرّاءِ وَمَنْ تَبِعَهُمَا .

وذهب الجزميُّ والسايزنيُّ والبرّدُ وأبو عبّيدة والأصمعيُّ واليزيديُّ إلى أنه لا حَذْفَ ، وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح أنصابه عليهما ؛ فيؤول زَجَّجْنَ بِحَسَنٍ وَعَلَفَتْهَا بِأَنْلَتْهَا .

هذا باب المستثنى

الاستثناء^(١) أَدَوَاتُ ثَمَانٍ :

= زججن بفعل يصح أن يتناول الحواجب والعيون معاً ، مثل حسن أو جملن وما أشبه ذلك .

الشاهد فيه : قوله « زججن الحواجب والعيونا » فإن الفعل المذكور في هذه العبارة لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جميعاً مع بقائه على معناه الأصلي ، فما بعد الواو إما أن يكون معمولاً لفعل محذوف يصح أن يتعدى إليه ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وإما أن يتأول في الفعل فيجعل معناه أوسع من معناه الأصلي بحيث يتناول ما بعد الواو وما قبلها ، وتكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، على نحو ما بيناه في الإعراب وقررتاه بإيضاح في شرح الشاهد السابق .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المستثنى ، وقد عرفه الناظم في كتابه التسهيل بقوله « هو المخرج تحقياً أو تقديراً ، من مذكور أو متروك ، بإلا أو ما في معناها ، بشرط حصول الفائدة » .

أما قوله : « المخرج » فإنه جنس ، وهو يشمل المخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط =

حرفان وهما: «إلا» عند الجميع، و«حاشأ»^(١) عند سيبويه، ويقال فيها: حاشأ، وحشأ.

وبالغاية وبالاستثناء؛ فالمخرج بالبدل نحو قولك «أكأت الرغيف ثلثه» فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك ثلثه الذي هو بدل، وأما المخرج بالصفة فنحو قولك «أعتق رقبة مؤمنة» فإنك أخرجت من الرقبة السكافرة بقولك «مؤمنة» الواقع نعنا لرقبة، وأما المخرج بالشرط فنحو قولك «أقتل الذمي إن حارب» فإنك أخرجت من الذمي الذي يباح قتله الذي بقي على عهده بقولك «إن حارب» الواقع شرطا للأمر بالقتل، وأما المخرج بالغاية فنحو قوله تعالى: (ثم أنموا الصيام إلى الليل) فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أول جزء من أجزاء الليل يجعل الليل غاية لإتمام الصيام، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليلا منهم). وقوله: «تحقيقا أو تقديرا» أشار به إلى أن الاستثناء ينقسم إلى متصل ومنفصل وأن المتصل يكون الإخراج فيه تحقيقا، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه، والمنفصل يكون الإخراج فيه تقديرا لأن المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه، ولكنه مقدر الدخول فيه.

وقوله: «من مذكور أو متروك» أشار به إلى انقسام الاستثناء إلى تام ومقعرغ فالتام هو الذي ذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجا مما ذكر في الكلام، والمقعرغ لم يذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجا مما طوى ذكره في الكلام وهو مقدر.

وقوله: «بشرط الفائدة» يخرج به نحو قولك «جاءني ناس إلا زيدا» ونحو قولك «جاءني قوم إلا رجلا».

وقوله: «إلا أو ما في معناها» يخرج به كل أنواع الإخراج إلا المعروف، وهو الاستثناء.

(١) اختلف النحاة في حاشا الاستثنائية. أفعلى أم حرف؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب: المذهب الأول - وهو مذهب سيبويه ومذهب جماعة من البصريين - وحاصله أنها حرف جر دائما، ولا تكون فعلا؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها، والجر لا يكون إلا بالحرف، وأصحاب هذا القول يختلفون: ألما متعلق تتعلق به كسائر حروف الجر، =

أم لا متعلق لها كالحروف الزائدة ، فذهب قوم منهم إلى أن لها متعلقات تتعلق به كسائر حروف الجر ، ومتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شبهه ، وعلى هذا يكون محلها مع المجرور نعبا ، واختار قوم منهم ابن هشام أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة ، واستدل هؤلاء القائلون بأن لا متعلق لها بأنها ليست على المحط الذي عليه حروف الجر الأصلية ، فإن الحروف الأصلية توصل معاني الأفعال التي قبلها للاسم المجرور بها ، فأنت حين تقول : «مررت بزيد» توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى زيد بواسطة الباء ، ولكنك حين تقول « رأيت القوم حاشا زيد » لا توصل معنى الفعل السابق إلى المجرور بحاشا ، بل أنت تزيد معنى الفعل وهو الرؤية عن زيد بواسطة حاشا ، فلما اختلف حال هذا الحرف الذي هو حاشا عن حال حروف الجر الأصلية لم نجعله منها ، وليس هذا الدليل بمستقيم ، لأن الحرف الأصلي يوصل معنى الفعل للتقدم عليه إلى مجروره على ما يقتضيه المعنى الذي وضع له الحرف ، فالباء توصل معنى الفعل الذي هو المرور إلى الاسم المجرور بالباء على المعنى الذي تدل عليه الباء وهو الإلصاق . وكذلك حاشا في المثال الذي ذكره توصل معنى الفعل وهو الرؤية على المعنى الذي وضع له هذا الحرف وهو انتفاء ما قبلها عن المجرور به ، ألا ترى أنك لو قلت « ما ضربت زيدا » لم يمنعك عدم وقوع الضرب على زيد في هذا المثال من أن تسميه مفعولا به .

المذهب الثاني — وهو مذهب الجرمي والمازني والبرد والزهج والأخفش وأبي زيد والفرأ وأبي عمرو الشيباني ، وهو أيضا الذي اختاره المتأخرون من النحاة ومنهم جميع شراح الألفية — وملخص هذا الرأي أنها تستعمل كثيرا حرف جر فيكون ما بعدها مجرورا بها ، وتستعمل قليلا فعلا متعديا حامدا فتنب ما بعدها ، فإذا استعملتها حرفا قلت « حاشاى » — بدون نون الوقاية — كما في قول الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ جَمَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَاىَ إِنَّ مُسْلِمًا مَعْدُورُ

وإذا استعملتها فعلا قلت « حاشاى » وإنما كان هذا الفعل جامدا لتضمنه معنى إلا ، وقدروا هؤلاء عن العرب نصب ما بعدها وجره ، فقصوا بأنها حين تجر تكون حرف جر ، وحين تنصب تكون فعلا .

وَفِعْلَانِ وَهَمَا : « لَيْسَ » ^(١) ، و « لَا يَكُونُ » .
 وَمُتَرَدِّدَانِ بَيْنِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ ، وَهَمَا : « خَلَا » عِنْدَ الْجَمِيعِ ، وَ « عَدَا »
 عِنْدَ غَيْرِ سَيَبَوِيهِ .

وَأَتَمَّانِ وَهَمَا : « غَيْرَ » وَ « سَوَى » بِلُغَاتِهَا ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : سَوَى كَرِيضِي ،
 وَسَوَى كَهْدِي ، وَسَوَاءَ كَسْمَاءَ ، وَسَوَاءَ كِنِيَاءَ ، وَهِيَ أُغْرِبُهَا .

== المذهب الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين - أنها فعل دائماً تنصب ما بعدها ، ولا تكون حرفاً يجر ما بعده ، قالوا : لأننا رأينا العرب تنصرف فيها فتقول أحياناً : حشا ، وتقول أحياناً أخرى : حاش ، والحروف ليست محل تنصرف بإجماع منا ومنكم ، فلا تكون حاشا حرفاً ، فإذا ورد ما بعدها محروراً فهو مجرور بحرف جر حذف وبقى عمله ، والجواب على هذا أننا نسلم أنها حين تنصرف فيها لا تكون حرفاً ، لكن هذا لا ينفع ، لأننا نقول : إنها تكون حينئذ فعلاً ، وتكون حرفاً حين يكون ما بعدها محروراً ، ومتى كان السماع قد جاء بالخالين فنحن أحرىء بأن نقول : إنها تأتي على وجهين ، ودليلكم الذي ذكرتموه ينفي الحرفية ، لكنه لا يثبت الفعلية ، فكم من الأفعال التي لم تنصرف ، ولم يكن عدم تصرفها كافيًا في نفي فعليتها ، ونحن نستدل على حرفيتها في بعض الأحيان بمعنى الاسم مجروراً بها ، وباتصاله بياء المتكلم من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلاً لاقترن بنون الوقاية مع ياء المتكلم البتة .

وحاصل هذا الكلام أن سيبويه لم يرو عن العرب إلا الجر مجاشاً فجعلها حرف جر ، وأن جمهور الكوفيين وجمهور البصريين رويوا الجر بها ، ورووا النصب أيضاً ، فجعلها البصريون نوعين تكون فعلاً في أحدهما فينصب ما بعده على أنه مفعول به ، وفي الثاني حرف جر ، وجعلها الكوفيون نوعاً واحداً ، وهو فعل ينصب ما بعده ، فإن انجر ما بعده فإن انجراره يكون على تقدير حرف جر قد حذف وبقى عمله .

(١) القول بأن « ليس » فعل هو مذهب الجمهور ، وفيه مذهبان آخران ، أحدهما مذهب أبي على الفارسي - وتبعه عليه أبو بكر بن شقير - وحاصله أن « ليس » حرف دائماً ، وقد سبق في أول هذا الكتاب الاستدلال على بطلان هذا الرأي بأنها تقترن بها علامات الأفعال كتاء التأنيث الساكنة في نحو « ليست هذه بمنفعة » =

فإذا استثنى بـ «إِلَّا» وكان الكلام غير تامٍّ - وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه - فلا عملٌ لِإِلَّا ، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند قَدِّهَا ، وَيُسَمَّى استثناء مُفْرَغًا ، وشرطه : كون الكلام غير إيجاب^(١) ، وهو : النَّفْيُ نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٢) ، وَالنَّهْيُ نحو (وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)^(٣) ، (وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)^(٤) ، والاستفهامُ الإنكارِيُّ نحو (قَتَلَ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ)^(٥) ، فأما قوله تعالى : (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ)^(٦) ، فحمل « يَأْتِي » على « لا يريد » لأنهما بمعنى .

= وناء الفاعل في نحو « لست ، ولستما ، ولستم ، ولستن » وثاني الذهبين أنها في الاستثناء حرف ناصب للمستثنى بمنزلة إلا ، وهي في غير الاستثناء فعل .

(١) إنما شرطوا في الاستثناء المفرغ أن يكون مسبوقا بنفي أو شبه نفي ومنهوا وقوعه مع الكلام الموجب لأن الكلام السابق لو كان موجبا لكان المعنى الذي يدل عليه مجموع الكلام محالا في مجرى العادة ، ألا ترى أنك لو قلت « ضربت إلا زيدا » لكان مؤدى هذه العبارة أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا معنى غير مستقيم في مجرى العادة ، أما لو قلت « ما ضربت إلا زيدا » فإن المعنى الذي تدل عليه هذه العبارة أنك لم تضرب أحدا من الناس إلا زيدا ، فإنك ضربه دون من عداه ، وهذا معنى مستقيم .

واعلم أن القول بعدم صحة الاستثناء المفرغ مطلقا هو رأى الجمهور ، وفيه مذهب ثان ، واختاره ابن الحاجب ، وحاصله أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب بشرطين ، أحدهما أن يكون ما بعد إلا فضلا ، والثاني أن تحصل فائدة كأن يكون المستثنى منه المقدر محصورا في نفسه ، ومن أمثلة ذلك « ذاكرت إلا يوم الجمعة » فإن كان ما بعد إلا عمدة نحو « حضر إلا زيد » أو لم تحصل فائدة من الكلام نحو « ضربت إلا زيدا » لم يجز الاستثناء المفرغ .

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء . (٤) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت

(٥) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . (٦) من الآية ٣٢ من سورة التوبة .

وإن كان الكلام تاماً : فإن كان مُوجِباً وجب نصبُ المسكتى^(١) ، نحو

(١) ههنا أمران يجب أن تعرف أقوال العلماء في كل واحد منهما لتكون

على بصيرة :

فأما أولهما فقد اختلف النحاة في العامل في الاسم المنصوب بعد إلا ، ولهم في هذا

الموضوع ثمانية أقوال :

الأول : أن الناصب لهذا الاسم هو « إلا » نفسها ، وحدها ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك صاحب الألفية ، وعبارته في النظم تدل على ذلك ، حيث يقول في مطلع الباب : « ما استثنى الا مع تمام ينتصب » ويقول بعد أبيات : « وألغ إلا ذات توكيد » وذكر ابن مالك أن هذا رأى سيويوه والمبرد .

والقول الثاني : أن الناصب هو تمام الكلام ، ومثل هذا انتصاب التمييز كانتصاب درهم في قولك : « أعطيته عشرين درهما » مثلاً .

والقول الثالث : أن الناصب هو الفعل للتقدم على « إلا » لكن بواسطة إلا ، وينسب هذا إلى السيرافي والفارسي وابن الباذش ، وضعف العلماء هذا الرأي بأنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلاً ، كما تقول « القوم إخوتك إلا زيدا » .

والقول الرابع : أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة إلا ، وإلى هذا ذهب ابن خروف ، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأى الفارسي ومن معه .

والقول الخامس : أن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى إلا ، مثل أستثنى ، وإلى هذا ذهب الزجاج .

والقول السادس : أن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها ، ويحكى هذا عن الكسائي .

والقول السابع : أن الاسم المنصوب يقع اسماً لأن — بتشديد النون — مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً ، وتقديره « قام القوم إلا زيدا » قام القوم إلا أن زيدا لم يبق ، وقد حكى هذا القول عن الكسائي ، وهو تكلف لا مقتضى له .

والقول الثامن : أن « إلا » مركبة من « إن » المؤكدة ولا العاطفة ، ثم خففت « إن » بحذف أحد نونها ، ثم أدغمت في لا ، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تغليب حكم إن ، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم لا العاطفة ، ونسب هذا القول إلى الفراء ، وهو أشد تكلفاً من سابقه .

(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) ^(١)، وأما قوله :

— ٢٦٠ — * كَافٍ تَغْيِيرًا إِلَّا النَّوْئِيُّ وَالْوَتِيدُ * .

فحمل « تَغْيِيرًا » على « لَمْ يَبْقَ كَلَى حَالِهِ » لأنهما بمعنى .

== وأما الأمر الثاني فإن حاصله أن القول بوجود نصب المستثنى يلا بعد الكلام التام اللوجب هو رأى جمهرة النحاة ، وحكى ابن مالك عن ابن عصفور — وتابعه أبو حيان — أن النصب جائز غالب لا واجب ، وأجاز الرفع ، وخرج على هذا حديثاً رواه الدارقطني « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجنة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض » برفع ما بعد إلا وما عطف عليه ، وعلى هذا تحمل قراءة من قرأ (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) ويحمل عليه ما جاء فى صحيح البخارى « فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة » ويحمل حديث « كل أمى معافى إلا الجاهرون » ويحمل الشاهد رقم ٢٦٠ ويحمل قول أبي نواس فى الأمين .

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمُتَيَّمُونَ

وقد حمل الجمهور ذلك على أنف إلا بمعنى لكن ، والمرفوع مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير ذلك فى بيت أبي نواس : لكن النبي الطاهر الميمون لست خيراً منه .
(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

٢٦٠ — نسبوا هذا الشاهد للأخطل النصرانى النغلى ، واسمه غياث بن غوث ،

والذى ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

* وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنَزِلٌ خَلَقَ * .

اللغة : « الصريمة » اسم مكان ، وأصله المنقطع من الرمل ، و « خلق » أى : بال ، و « عاف » أى : دارس مندثر ، و « النوى » — بوزن قفل وحمل وفلس وصرد — نهر صغير يحفرونه حول الحيمة ليمنع السيل عن دخولها .

الإعراب : « بالصريمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتى الواقع مبتدأ على ما هو مذهب سيوييه ، وكان أصل الجار والمجرور صفة للنزل فلما تقدم عليه جعل حالا ؛ لأن الصفة لا تقدم على الموصوف ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف =

= حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على منزل وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ « منزل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « خلق » نعت لمنزل مرفوع بالضممة الظاهرة « عاف » صفة ثانية لمنزل ، مرفوعة بضممة مقدره على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « تغير » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنزل ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل رفع صفة نالته لمنزل « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « النوى » بدل من الضمير المستتر في تغير ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والوتد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الوتد : معطوف على النوى ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النوى والوتد » فإن الظاهر أن الاستثناء تام موجب : أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو المنزل ، وأما كونه موجباً فلائنه لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، فكان على مقتضى هذا الظاهر - وجرياً على مذهب جمهور النحاة - ينبغي نصب المستثنى ، إلا أنه ورد مرفوعاً .

وقد خرج الجمهور على المعنى ، وحاصله أنهم ينعون كون الكلام موجباً ، ويزعمون أنه منفي ؛ لأن المنفي ليس قاصراً على ما يكون قد سبقته أداة نفي ، بل هو أعم من ذلك . ومنه أن يكون العامل في المستثنى منه في معنى عامل آخر منفي ، والأمر هنا كذلك ، فإن «تغير» - وهو العامل في الضمير المنزل الذي هو المستثنى منه - في معنى عامل آخر منفي ، وهو « لم يبق على حاله » وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور في الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى ، فكان لما هو بمعناه حكماً .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « إلا » في هذا البيت ونحوه حرف بمعنى لكن التي للاستدراك ، وما بعدها مبتدأ حذف خبره ، وكأن الشاعر قد قال : لكن النوى والوتد لم يتغيرا ، وقد تمدنا عن ذلك في الكلام على مذاهب النحاة في نصب الاسم الذي يقع بعد إلا ، بعد كلام تام موجب ، وروينا لك عدة شواهد ورد فيها الاسم =

وإن كان الكلام غير موجب : فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجحُ إتباعُ
المستثنى للمستثنى منه : بَدَلَ بعضٍ عند البصريين ، وَعَطَفَ نَسَقٍ عند الكوفيين^(١)

مرفوعاً ، وزيدك هنا أن ابن مالك يقول في التوضيح : « إن أكثر للتأخرين من
البصريين لا يعرف في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ،
ثابت الخبر ومحذوفه ؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : « كلهم أحرما إلا أبو قتادة
لم يجرم » فلا بمعنى لكن . وأبو قتادة مبتدأ ، ولم يجرم : خبره . ومن المحذوف الخبر
قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل أمي معافي إلا المجاهرون ، أي لكن المجاهرون
بالمعاصي لا يعافون » اه ، مع إيضاح يسير .

ومن هذا الوادي قول أبي نواس :

لَمِنْ طَلَلٍ عَافِي المَحَلِّ دَفِينٌ عَفَا آيَهُ إِلَّا خَوَالِدٌ جُونُ

وتقديره : لكن خوالد جون لم تعف .

وقد جعل العلماء جملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وصرح
ابن هشام بأنه قد فات العلماء عد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب .

(١) قد اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة ، فقال البصريون : الاسم
الواقع بعد إلا بعد كلام تام منفي إذا أتبع لما قبله فهو بدل بعض من كل ، وقال
الكوفيون : إن إلا حرف عطف بمنزلة لا العاطفة التي تعطي لما بعدها ضد حكم ما
قبلها ، والاسم الذي بعدها معطوف عطف النسق بإلا على الاسم الذي قبلها ، وقد كان
أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وهو من شيوخ نحاة الكوفة يعترض على مذهب البصريين
في هذه المسألة ويقول : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي ، وكأنه ينكر أن يخالف
البدل المبدل منفي بالإيجاب والنفي ، وقد أجاب أبو سعيد السيرافي على هذا الكلام بأننا
إنما جعلناه بدلا مما قبله في عمل العامل فيه ، وتخالف المبدل مع المبدل منه في النفي
والإيجاب لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل المبدل منه كأنه لم يذكر ويجعل
البدل في موضعه ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ثم إننا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها
في النفي والإيجاب ، من ذلك التمت في نحو قولنا : « مررت برجل لا كريم ولا لبيب »
ومن ذلك العطف بيل ولا ولكن ، نحو « رأيت رجلا كريما لا بخيلا » فما يمنع =

نحو (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)^(١) ، (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ)^(٢) ، (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ)^(٣) ، وَالنَّصْبُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ، وقد قرىء به في السبع في (قليل) و (امرأتك) .

وإذا تعذر البديل على اللفظ أبدل على الموضع^(٤) ، نحو « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ،

== أن يكون البديل مثل الذمت والاعطف ، على أننا رأينا ذلك التخالف واقعا في البديل نفسه ، أفليس بدل البعض يخالف المبدل منه على وجه الإجمال ؟ وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهذا يتعين أن يكون بدلا ؛ لأن لا العاطفة لا تتكرر ، فلما امتنع أن يكون عطفا تمين أن يكون بدلا ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر .

(٤) ذكر المؤلف ما يتعذر إبداله على لفظ المبدل منه لسبب صناعي ثلاثة أمثلة ، الأول كلمة التوحيد ، وهي قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » والثاني قولك : « ما فيها أحد إلا زيد » والثالث قولنا : « ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبا به » الأول والثاني برفع ما بعد إلا ، والثالث بنصب ما بعد إلا ، ونحن نبين لك كل مثال من هذه المثل على حدة ، ونبين لك السر في وجوب الإتيان في كل منها على محل المتبوع ، وعدم جواز الإتيان على لفظ المتبوع .

أما المثال الأول — وهو قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » — فإن لا في أول هذه الجملة نافية للجنس ، وإله اسمها ، وخبر لا هذه محذوف ، والتقدير : لا إله موجود ، أو لا إله لنا ، واسم لا وخبرها المقدر نكرتان على ما هو ملزم في إعمال لا النافية للجنس عمل إن ، وأنت تعلم أن ما بعد إلا الاستثنائية يكون حكمه من جهة النفي والإثبات ضد حكم ما قبلها ، فإذا كان ما قبلها منفيًا كان ما بعدها مثبتا ، وإذا كان ما قبلها مثبتا كان ما بعدها منفيًا ، فلو أنك أبدلت كلمة الجلالة — وهي « الله » — من اسم لا وهو « إله » على اللفظ — أي نصبت اسم الجلالة — كنت قد أعملت لا النافية للجنس في معرفة ، بل في أعرف المعارف ، فخالفته بهذا ما اشترطه النحاة كالمهم في عمل لا عمل ==

= إن من وجوب تنكير معمولها ، وأيضاً فإن ما بعد إلا في هذه الجملة مثبت ، وقد علمت أن « لا » النافية للجنس لا تعمل في مثبت ، فإتباعك على لفظ المتبوع الذي هو أثر عمل لا يجرك إلى مخالفة هذا الأصل زيادة على أنه جرك إلى المخالفة الأولى ، ومن أجل هذا وذلك منعناك من أن تبدل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه وهو اسم لا ، وجوزنا لك أن تبدل على الموضوع لأنه ليس أثاراً من آثار لا فيلزم فيه ما لزم في معمول لا ، وذلك أن اسم لا أصله مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، فلو أبدلت لفظ الجلالة بالرفع لم تسكن جعلت للا فيه عملاً ، وعلى ما يقول سيويوه إن لا واسمها جميعاً في قوة المبتدأ ، فالموضوع ههنا رفع بالابتداء على واحد من الوجهين ، وليس للأثر فيه ، فأبدل بالرفع على الموضوع ، ومن العلماء من أنكروا الإبدال بالرفع على اعتبار الابتداء ، سواء أنظرنا إلى اسم لا وحده وأن أصله مبتدأ ، أو نظرنا إلى مجموع لا مع اسمها كما هو رأى سيويوه ، وهؤلاء جعلوا المبدل منه هو الضمير المستتر في خبر لا ، ومؤدى العبارة : لا إله لنا إلا الله ، أو لا إله موجود إلا الله ، أو لا مستحق للعبادة إلا الله ، فقد نفت جملة لا واسمها وخبرها جنس الآلهة ، وأثبت البدل الله وحده ، وبقي الكلام دالاً على التوحيد .

وأما المثال الثاني — وهو قولنا : « ما فيها أحد إلا زيد » — فإن المستثنى منه في هذا المثال — وهو أحد — نكرة منفية مجرورة بمن الزائدة لفظاً ، وهي مبتدأ خبرها الجار والمجرور الواقع بعد حرف النفي ، فلو أنك أبدلت زيدا للعرفة بالعلمية من أحد على لفظه — وهو الجر بمن — لكانت قد جعلت زيدا العلم معمولاً لمن الزائدة العاملة في أحد المبدل منه ، ونحن نعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النكرة ، ونعلم أيضاً أن ما بعد إلا مثبت لأن ما قبلها منفي ، ونعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على المنفي ، فمن أجل هذا وذلك امتنع الإتيان على لفظ المبدل منه الذي هو أثر لمن الزائدة ، وجاز الإتيان على الموضوع وهو الرفع على الابتداء ، فإن الابتداء ليس أثاراً لمن الزائدة .

وأما المثال الثالث — وهو قولنا : « ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعاب به » — فإن المستثنى منه في هذا المثال هو شيء المجرور بالباء الزائدة والواقع خبراً لليس ، وشيء هذا نكرة منفية ، وشيئاً الذي تريد أن تبدله نكرة مثبتة لوقوعه بعد إلا =

ونحو « مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » برقمهما ، و « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُقْبَلُ بِهِ » بالنصب ، لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة ، ولا في مُوجِبٍ ، وَمِنْ والباء الزائدتين كذلك ، فإن قلت « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ » فالرفع أيضاً ، لأنها لا تعمل في مُوجِبٍ .

ولا يترجّحُ النصبُ على الإتيان لتأخرُ صفة المستثنى منه على المستثنى ، نحو « مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا أَخُوكَ صَالِحٌ » خلافاً للمازني^(١) .

== السبوقة بالنفي ، فلو أنك أبدلت شيئاً الواقع بعد إلا من شيء المجرور بالباء على اللفظ وهو الجركنت قد جعلت البدل معمولاً للباء الزائدة ، وقد علمنا أن الباء الزائدة لا تدخل إلا على النكرة التنفية ، والبدل هنا وإن كان نكرة ليس منقياً ، فوجب ألا تبدل على اللفظ الذي هو أثر للباء الزائدة ، وأن تبدل على للوضع وهو النصب الذي هو أثر ليس .

(١) ضابط هذا المثال : أن يتقدم المستثنى منه ، ويقع المستثنى بعده ، ثم يؤتى بصفة للمستثنى منه ، ويكون الكلام غير موجب ، فرجل هو المستثنى منه ، و « إلا أخوك » هو المستثنى ، وصالح : صفة لرجل ، والكلام منفي كما ترى ، وأنت تعلم أنه لو تقدم المستثنى منه على للمستثنى والكلام منفي ، فإن إتيان المستثنى للمستثنى منه يترجّح على نصب المستثنى في هذه الحالة ، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في مثل هذه الحالة نحو « ما لي إلا أخاك صديق » وجب نصب المستثنى ، فهل يعتبر تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على المستثنى منه نفسه ، أم ينظر إلى تقديم المستثنى منه ولا يلتفت إلى الوصف للتأخر ، أم يأخذ حكماً جديداً لا هو حكم تأخر المستثنى منه ولا هو حكم تقدمه ؟ وقد اختلف النحاة في ذلك ، ولهم في هذا الموضوع ثلاثة آراء :

الرأى الأول : أنه يجب في هذه الحالة نصب المستثنى ، وهذا المذهب يجعل حكم تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على نفس المستثنى منه ، وهذا الرأى نسبة ابن الحجاز إلى المازني ، ولكن المحققين أنكروا على ابن الحجاز هذا النقل .

والرأى الثاني : أنه يكون نصب المستثنى في هذه الحالة راجعاً على إتيان المستثنى للمستثنى منه ، فلم يعط المستثنى في هذه الحالة حكم المستثنى المتقدم على المستثنى منه نفسه ، =

وإن كان الاستثناء منقطعاً : فإن لم يمكن تَسْلِيْطُ العامل على المستثنى وجب للنصب اتفاقاً ، نحو « ما زادَ هذا المَالُ إلا ما نَقَصَ » إذ لا يقال زاد النقصُ ، ومثله « ما نَفَعَ زيدٌ إلا ما ضَرَّ » إذ لا يقال نَفَعَ الضرُّ .

وإن أمكن تَسْلِيْطُهُ فلحجازيون يوجبون النصب ، وعليه قراءة السبعة : (ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)^(١) ، وتميم تَرْجَحُهُ وَتُجْبِزُ الإِتِّبَاعَ ، كقوله :

٢٦١ — وَبِلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَمَاعِيْرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

= ولم يعط حكم المستثنى للتأخر على المستثنى منه ، وهذا الرأى هو ما حكاه الأنبات — ومنهم المؤلف — عن المازني ، وهو ما اختاره المبرد أيضاً فيما ذكره ابن مالك في شرح كافيته .

والرأى الثالث : أنه لا يترجح نصب المستثنى في هذه الحالة ، ولا يترجح إتباعه للمستثنى منه ، بل يستوى الأمران ، وأصحاب هذا الرأى نظروا إلى الأمرين جميعاً : أن المستثنى منه متقدم على المستثنى ، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى ، فأعطوا كل واحد من الأمرين لحة من النظر ، فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضى حكماً يخالف الحكم الذى يقتضيه الآخر ، أعطوا هذه الصورة حكماً متوسطاً ، قال ابن مالك : « وعندى أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ، لأن لكل واحد منهما مرجحاً ، فتكافأ » اهـ .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

٢٦١ — هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث ، المعروف بجرات العود ، وهذه رواية النحاة ، وهى غير الوارد فى ديوانه .

اللغة : « اليماعير » : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعميس : جمع عيس أو عيساء ، وهى الإبل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة .

الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص =

« بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اليعافير » بدل من أنيس ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واستعرف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد للتأكيد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « العيس » معطوف بالواو على اليعافير ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا اليعافير » فإن ظاهره أنه استثناء مقطوع تقدم فيه المستثنى منه ، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب وهي لغة أهل الحجاز ، إلا أنه ورد مرفوعاً ، وقد وجهه سيويه رحمه الله ليوافق المشهور بوجهين : الأول : أنه جعله كالاستثناء المرفوع ، وجعل ذكر المستثنى منه مساوياً في هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فكأنه قال : ليس بها إلا اليعافير .

والوجه الثاني : أنه توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعاً من المستثنى منه ، وكان من قال : ليس فيها أحد إلا حمار ، قد جعل الحمار إنسان هذه الدار ، فعمله على المحمل الذي يحمل عليه الاستثناء المتصل ، كما جعل الشاعر الضرب الوجيع نوعاً من التحية في قوله :

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ
وكما جعلوا السيف ضرباً من العتاب في قولهم : « عتابه السيف » وليس هذا الكلام على التشبيه ، فإن من قال : « تحية بينهم ضرب وجيع » لا يريد أن يشبه التحية بالضرب . ومن قال : « عتابه السيف » لا يريد أن يشبه العتاب بالسيف ، وآية ذلك أنك لو قلت : « تحينهم كالضرب » و « عتابه كاسيف » كان كلاماً غثاً لا يحصل له ، وإنما يريد قائل ذلك أن يجعل التحية أنواعاً ، ويجعل الضرب الوجيع نوعاً منها ، ويريد الآخر أن يجعل العتاب أنواعاً ، ويجعل السيف نوعاً منه ، وهذا يقرب لك التوسع الذي ذكره سيويه حتى جعل اليعافير والعيس نوعاً من الأنيس ، =

وَحَمَلَ عَلَيْهِ الرَّغْشَرِيُّ (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) (١).

= والتوسع الذى ذكره المازنى حتى جعل الأنيس عاما يشمل الإنسان ويشمل العاقر والعيس .

ونظير بيت الشاهد قول النابغة الذبياني في دالته الطويلة :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كَنِي أَسَائِدِهَا عَيْتُ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أُوَارِيَّ لَأَيًّا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنَّوْىُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

وقول ضرار بن الأزور الأسدى الصحابي :

عَشِيَّةً لَا تُغْنِي الرَّمَّاحُ مَسْكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا لِلشَّرْفِ الْمُصَمَّمِ

وقد ذكر فيه أبو سعيد السيرافى - نقلا عن المازنى - تخريجا ثالثا ، قال : « رفع المستثنى عند بنى تميم في هذا على تأويلين ذكرهما سيويوه ، وقال المازنى : إن فيه وجها ثالثا ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد ، ثم أبدل حارا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره » اهـ .

والفرق بين هذا الوجه الذى نقله أبو سعيد عن المازنى والوجه الثانى فى كلام سيويوه : أن التوسع الذى عند سيويوه واقع فى البدل ، فقد تجاوز المتكلم فى المستثنى حتى جعله من جنس المستثنى منه لمعنى فيه عنده ، والمستثنى منه باق عنده على معناه الأول ، ففى بيت الشاهد جعل العاقر والعيس من جنس الأنيس ، وأما التوسع الذى فى كلام المازنى ففى المستثنى منه ، فإنه جعل الأنيس بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل المستثنى ، فصار الكلام كأنه استثناء متصل بعد كلام منقضى .

والحاصل أن لإبدال المستثنى من المستثنى منه عند بنى تميم ثلاثة تخريجات : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الاستثناء مفرغ ، والتوسع فى المستثنى ، والتوسع فى المستثنى منه ، وكأن الاستثناء على هذين استثناء متصل .

(١) من الآية ٦٥ من سورة النمل ، وحاصل إعراب الرغشبرى أنه يجعل «من»

اسما موصولا فى محل رفع فاعل يعلم ، والغيب : مفعولا به يعلم ، ولفظ الجلالة بدلا =

«من» الموصولة ، وهو استثناء منقطع؛ لأن المستثنى — وهو لفظ الجلالة — ليس من جنس المستثنى منه ، لأن الله تعالى لا يحويه مكان ، و «من في السموات» يدل على أن المقصودين مستقرون في السموات والأرض .

وقد اعترض العلماء على هذا التخريج بأن القراءة في هذه الآية برفع لفظ الجلالة قراءة القراء السبعة ، ورفع المستثنى في مثل هذه الحالة وهي الاستثناء المنقطع وجه ضعيف في العربية ، ولا شك أن بما لا ينبغي لفعولة العلماء أن يخرجوا قراءة القراء السبعة على وجه ضعيف .

ومن أجل هذا تلمس العلماء وجها آخر غير الوجه الذي ذكره الزمخشري . فذهب العلامة الصفاقسي إلى أن الاستثناء متصل ، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه ، غير أن الخلوطين مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة فالظرفية التي يدل عليها لفظ «في» بالنسبة إليهم ظرفية حقيقية ، وهي بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية ، وإذا كان الأمر كذلك كان «من في السموات والأرض» شاملا للخلوقين والله تعالى ، فيكون «إلا الله» بعض ما شملهم المستثنى منه ، فيكون الاستثناء متصلا ، ومتى كان الاستثناء متصلا ، والكلام تام منفي ، كان الإبتاع أرجح الوجهين ، فالآية الكريمة — على هذا التخريج — جارية على أرجح الوجهين في العربية .

واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة ، وهذا ظاهر من تقريرنا للكلام ، وقد علمنا أن الجمع في كلمة واحدة بين الحقيقة والمجاز — بأن تريد منها المعنى الذي تدل عليه بالوضع وتريد منها ، مع ذلك ، معنى مجازيا — بما لا يميزه كثير من العلماء ؛ لكونهم يشترطون في المجاز أن تكون معه قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي . وكيف تراد الحقيقة من اللفظ في حين أن المجاز مراد مع هذا الاشتراط !

وأجاب قوم بأن هذا التخريج جار على مذهب من يميز الجمع في الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز ، لأن هؤلاء لا يشترطون في المجاز أن تكون له قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، وهم الشافعي وأتباعه .

فصل : وإذا تقدمت المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً^(١)، كقوله :

= واختار ابن مالك رحمه الله وجها آخر في الآية ، وحاصله أن صلة « من » الموصولة محذوفة وتقديرها « من يذكر في السموات والأرض » وليست الصلة هي المتعلق العام الذى يدل عليه الجار والمجرور وهو « في السموات والأرض » والاستثناء على هذا الوجه متصل ، والمعنى مستقيم ، ولكن أين الدليل على الصلة المحذوفة ؟ واختار ابن هشام في معنى اليبس وجها آخر غير هذه الوجوه كلها ، وحاصله أن « من » الموصولة مفعول به يعلم ، وليست فاعلا كما هي في جميع الوجوه السابقة ، والغيب : بدل اشتغال من « من » ولفظ الجلالة فاعل يعلم ، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ ، وكأنه قيل : لا يعلم الغيب إلا الله ، ولكن بدل الاشتغال خال من ضمير يعود على المبدل منه ، وقد علمنا أنه يجب في بدل الاشتغال أن يكون مضافا إلى ضمير يعود على المبدل منه .

(١) أبادر هنا فأقول لك : إن مراد المصنف بقوله « مطلقا » في هذا الموضع أنه يستوى في هذا الموضع الاستثناء المتصل نحو « ما قام إلا زيدا أحد » ومنه الشاهد (رقم ٢٦٢) والاستثناء المنقطع نحو « ما في الدار إلا حمارا أحد » بعد أن يكون الكلام منفيا ، ومتى كان الأمر على هذا فقول المؤلف فيما بعد إنشاد البيت « وبعضهم يجيز غير نصب في المسبوق بالنفي » لا معنى له ، نعى أن قوله « في المسبوق بالنفي » لا يحصل له ولا حاجة إليه ؛ لأن فرض الموضوع أن الكلام غير موجب ، وعذره في ذكره أنه تبع الناظم في قوله * وغير نصب سابق في النفي قد يأتي *

ثم أقول لك : إن صور تقديم المستثنى ثلاث صور :

الصورة الأولى : تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، نعى أن ذلك حاصل مع تقدم العامل في المستثنى منه ، نحو « ما قام إلا زيدا أحد ، وما أكرمت إلا زيدا أحد ، وما مررت إلا زيدا بأحد » وهذه الصورة قد اتفق البصريون والكوفيون على جوازها ، وهي محل الكلام الذى وضع المؤلف له هذا الفصل .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نعى أن ذلك حاصل مع تقدم المستثنى منه على المستثنى ، نحو « القوم إلا زيدا أكرمت » ينصب القوم على أنه مفعول به لأكرمت المتأخر ، وفي هذه الصورة يختلف النحاة ، ولهم في =

٢٦٢ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً
وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

== ذلك ثلاثة أقوال ، الأول أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى به بشرط تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، أى سواء كان العامل في المستثنى منه متصرفا كقولك « إخوتك إلا عليا زاروني أمس » أم كان العامل في المستثنى منه جامدا نحو قولك « أصدقاؤك إلا خالدًا عسى أن يفلحوا » والقول الثانى : لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث : يجوز إذا كان العامل متصرفا كالثالث الأول ، ويمتنع إذا كان العامل جامدا ، وهذا التفصيل هو القول الصحيح الخليق بأن تأخذ به ، لوجهين ، أولهما أن العامل الجامد لا يتصرف فى نفسه ، فلا يصح التصرف فى معموله بتقديمه عليه ، وثانيهما أن السماع إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف نحو قول لبيد بن ربيعة العامرى :
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَيْمٍ لَا مَحَلَّةَ زَائِلٌ
الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، نحو قولك « لإزيدالم يحضر القوم » وقولك « إلا خالدًا أكرمت القوم » وقد اختلف فى هذه الصورة الكوفيون والبصريون ، فقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا بحيث يقع المستثنى فى أول الكلام ، قالوا : لأن « إلا » تشبه « لا » العاطفة ، ولا العاطفة لا تقع فى أول الكلام ، وقال الكسائى والكوفيون : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل ، لأن ذلك وارد عن العرب فى مثل قول الشاعر :

خَلَا اللَّهَ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةَ مِنْ عِيَالِكَ

٢٦٢ - هذا البيت للكثير بن زيد الأسدى ، من قصيدة له هاشمية ، يمدح فيها

آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومطلع القصيدة التى منها الشاهد قوله :

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعِبَابِ مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْمَبُ
وَلَمْ يَلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ وَلَمْ يَنْطَرِبْنِي بَنَانٌ مُخَصَّبُ

اللغة : « طربت » فعل ماض من الطرب ، وهو خفة تعترى القلب من حزن أو هوو

أو نحوها « البيض » جمع بيضاء ، وهى المرأة النقية اللون ، والنعاة يستشهدون =

بهذا البيت على جواز حذف همزة الاستفهام ، فإن قوله « وذو الشيب يلعب » على معنى : أو ذو الشيب يلعب ا بدليل ورود رواية أخرى « أذو الشيب يلعب » وعن استشهد به على ذلك ابن هشام في معنى اللبيب « يلبي » مضارع ماضيه ألماه ، واللهو : أن تدع الشيء وترفضه . تقول : لهيت عن كذا ألهى - بوزن رضيت أرضى - وتقول : لهيت ، ولهوت - مثل - رميت وغزوت - وقوله في بيت الشاهد « مذهب الحق » هو طريقه الذى يسلكه الذاهب إليه ، ويروى في مكانه « مشعب الحق » وهو بوزنه ومعناه .

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه مجرور بالفتحة ياباة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل « شعبة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه التأخر « وما » الواو حرف عطف ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه التأخر .

الشاهد فيه : قوله « مالى إلا آل أحمد » و « مالى إلا مذهب الحق » فإن في كل واحدة من هاتين العبارتين مستثنى تقدم على مستثنى منه ، والمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه لم يكن فيه إلا وجه واحد ، وهو نصب المستثنى ، وهو في هذا الشاهد قد جاء بالعبارتين على ما تقتضيه العربية فنصب المستثنى في الموضعين .

وإنما لم يكن في المستثنى المتقدم على المستثنى منه إلا النصب - سواء أكان الكلام موجبا أم كان منفياً - لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلا ؛ إذ لا ثالث لهذين الوجهين ، والبدل تابع ، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع ، فيكون تقديم المستثنى مانعا من إعرابه بدلا لهذه العلة ، فلم يبق إلا الوجه الآخر ، وهو نصبه على الاستثناء ، فافهم هذا وتدبره .

وأصل نظم البيت : ومالى شعبة إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق ؛ فقدم المستثنى في الموضعين على المستثنى منه ؛ فوجب نصبه على ما علمت .

وبعضهم يُجيزُ غيرَ النصب في المسبوق بالنفي ، فيقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ » سمع يونس « مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ » ، وقال :

٢٦٣ - إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّ: شَافِعٌ *

٢٦٣ - هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت شاعر النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً *

وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا لَقَوْمِي هَلْ لَمَّا حُمَّ دَافِعُ ؟

وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ ؟

تَذَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَا فَعَتَّتْ

بَنَاتُ الْحِشَا وَانْهَلَّ مِنِّْي الْمَدَامِيعُ

اللغة : « حم » قدر ، تقول : « حم الأمر » بالبناء للمجهول - تريد أنه قدر وهيئت أسبابه ، وتقول : « حمه الله تعالى ، وأحمه » تريد أنه سبحانه قدره وهياً له أسبابه « تهاقت » تابعت وتوالت وجري بعضها في أربعض « بنات الحشا » أراد بها المموم والآلام والأحزان « انهل » انصب وسال متتالياً « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلوات الله وسلامه عليه يوم القيامة ، وهي للقام الممود الذي وعد الله تعالى به نبيه في قوله سبحانه : (عسى أن يعينك ربك مقاماً محموداً) .

الإعراب : « لأنهم » اللام حرف جر دال على التعليل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسم أن مبني على الضم في محل نصب ، وللميم حرف عماد « يرجون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل =

والفاعل في محل رفع خبر أن للؤكدّة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله « ما بدلوا » في بيت سابق على بيت الشاهد « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرجون « شفاعة » مفعول به لقوله يرجون منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « شافع » بدل من فاعل يكن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون شافع » فإن ظاهره أن قوله « شافع » هو المستثنى منه ، وقوله « النبيون » مستثنى ، وعلى هذا يكون قد تقدم المستثنى على المستثنى منه ؛ فكان ينبغي أن ينتصب المستثنى ؛ للعلمة التي ذكرناها في شرح الشاهد السابق ، إلا أن الرواية وردت برفعه ؛ والعلماء يخرجونه على ما ذكره المؤلف من أنه استثناء مفرغ ، واعتبروا المستثنى معمولاً لما قبل « إلا » فهو فاعل ليكن التامة ، وما بعده بدل منه بدل كل من كل ، وقد أعربنا البيت على هذا الوجه ، وقد ذكر المؤلف علة كما ذكر نظيره من كلام العرب .

فإن قلت : فكيف يكون إبدال « شافع » من « النبيون » من قبيل بدل الكل من الكل ، وشافع أعم من النبيين ، ونحن لو أبدلنا قوله « النبيون » من شافع لو أن الكلام جاء على ترتيبه الطبيعي قليل « إذا لم يكن شافع إلا النبيون » - كان من قبيل بدل البعض من الكل ؟

قلت : قد كان يلزمنا لو أبقينا اللفظين على معناها الأصلي أن يكون البدل من قبيل بدل الكل من البعض ، لأن اللفظ العام قد صار بدلاً واللفظ الخاص قد صار مبدلاً منه ، واللفظ العام كل واللفظ الخاص بعض من هذا الكل ، ولكن جمهرة السعّاء ينكرون أن يكون هناك بدل يعتبر بدل كل من بعض ، فأما الذين =

وَوَجْهَهُ أَنْ الْعَامِلَ فُرِّغَ لِمَا بَعْدَ «إِلَّا» وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ عَامٌّ يُرِيدُ بِهِ خَاصٌّ ؛
فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ ، وَنَظِيرُهُ فِي أَنَّ الْمَتَّبِعَ أُخِّرَ وَصَارَ
تَابِعًا « مَا مَرَّرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ » (١) .

فصل : وَإِذَا تَكَرَّرَتْ «إِلَّا» فَإِنَّ كَانَ التَّكْرَارُ لِلتَّوَكِيدِ — وَذَلِكَ
إِذَا تَلَبَّ عَاطِفًا ، أَوْ تَلَاهَا اسْمٌ مِمَّا نَلِمَا قَبْلَهَا (٢) — أَلْغَيْتُ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ

= لَا يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدْلِ ، وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى صِحَّتِهِ بِأَنَّهُ وَارِدٌ عَنِ الْعَرَبِ فِي
نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

فإنهم ييقنون العام على عمومه والخاص على خصوصه ويجعلون هذا البدل بدل كل
من بعض ، وأما الذين ينكرون هذا النوع من البدل فإنهم يتخلصون من ذلك بأن
الاسم الذي كان مبدلاً منه — وهو شافع — لم يبق على عمومه حين صار بدلاً ، بل صار
خاصاً بحيث يساوى في مدلوله اللفظ الذي كان بدلاً فصار مبدلاً منه — وهو قوله
التيون — وإذا تساوى البدل والمبدل منه في المدلول يكون البدل بدل كل من كل ، وهذا
هو الذي أشار المؤلف إليه بقوله : « وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ (يَرِيدُ قَوْلَهُ « شَافِعٌ ») أُرِيدُ بِهِ
خَاصٌّ ، فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ » اهـ .

(١) أصل هذه العبارة « مررت بأحد مثلك » فقولهم « بأحد » جار ومجرور
متعلق بمررت ، ومثلك — بالجر — نعت لأحد ، فقدم النعت فصار الكلام « ما مررت
بمثلك أحد » فقولهم بملك جار ومجرور يتعلق بمررت ، وأحد : بدل من مثلك ،
وقد صار في هذه العبارة الثانية الاسم الذي كان متبوعاً تابعاً ، والاسم الذي كان
تابعاً صار متبوعاً ، وإن اختلف نوع تبعيته ، فبعد أن كان التابع في الأصل نعتاً صار
التابع في العبارة الثانية بدلاً ، فلا عجب إذن في أن يتغير نوع البدل فيصير بدل كل من
كل بعد أن كان بدل بعض من كل .

(٢) اعلم أولاً أن هذه الأحكام لا تختص بنوع من أنواع الاستثناء ، بل تقع في الاستثناء =

« ما جاء إلا زيد وإلا عمرو » فما بعد « إلا » الثانية معطوفٌ بالواو على ما قبلها ، و « إلا » زائدة للتوكيد ، والثاني كقوله :

* لَا تَمْرُزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَىٰ إِلَّا الْعَمَلُ^(١) *

= المتصل وفي الاستثناء المنقطع وفي الاستثناء المفرغ ، وأمثلة المؤلف تؤيد ذلك ، فتحمله بما جاء إلا زيد وإلا عمرو من الاستثناء للمفرغ ، والمثال الذي أخذته من كلام الناظم والشاهد رقم ٢٦٤ من الاستثناء التام من كلام منفي .

ثم اعلم أن التكرار للتوكيد يتأني في العطف بالواو وفي البديل بأنواعه الأربعة التي هي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال وبدل الغلط ، وعلى هذا الإيضاح يكون في كلام المؤلف قصورا في موضعين ، الأول في كونه عمم في العاطف فقال : « وذلك إذا تلت عاطفاً » مع أن الحكم المذكور - كما نص عليه المحققون - قاصر على العطف بالواو ، والثاني كونه خص البديل بما كان الثاني مماثلاً للأول وهو بدل الكل من الكل مع أن الحكم عام في جميع أنواع البديل كما قلنا ، فمثال بدل الكل من الكل « لا تمر بهم إلا الفتى إلا العملا » فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء في قوله : « بهم » والعملا : بدل من الفتى ، وهو بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض من الكل « ما أعجبنى أحد إلا زيد إلا وجهه » فزيد : مستثنى من أحد ، ووجهه : بدل من زيد ، وهو بدل بعض من كل ، ومثال بدل الاشتغال قولك : « ما سرني أحد إلا زيد إلا أدبه » فزيد : مستثنى من أحد ، وأدبه : بدل من زيد ، وهو بدل اشتغال ، ومثال بدل الغلط قولك : « ما أعجبنى إلا زيد إلا عمرو » فزيد : مستثنى من أحد ، وعمرو : بدل من زيد ، وهو بدل غلط .

ثم اعلم ثالثاً أنه لا فرق في العطف بالواو بين أن يكون المعطوف عليه هو المستثنى كما في أول أمثلة المؤلف - وهو قوله « ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو » وأن يكون المعطوف عليه هو البديل من المستثنى كما في الشاهد رقم ٢٦٤ فإن قوله : « إلا رسيمة » بدل من قوله « إلا عمله » وقوله « وإلا رمله » معطوف على رسيمة ، والمؤلف يقول قبل إنشاد البيت : « وقد اجتمع العطف والبديل في قوله » .

(١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

ف « الفَتَى » مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور بالباء ، وَالْأَرْجَحُ كونه تابعا له في جَرِّهِ^(١) ، ويجوز كونه منصوبا على الاستثناء ، و « القَلَا » بدل من الفتى بدل كل من كل ، لأنهما لمسمّى واحد ، و « إلّا » الثانية مؤكدة .

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله :

٢٦٤ - مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

ف « رَسِيمُهُ » بدلٌ ، و « رَمَلُهُ » معطوف ، و « إلّا » المقترنة بكل منهما مؤكدة .

(١) يترتب على هذا الأرجح حذف حرف الجر وبقاء الاسم الذي كان مجرورا به على جره في غير الموضع القياسي .

٢٦٤ - لم أفق لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيويه (٣٧٤ / ١) واستشهد به كثير من النحاة ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين .

اللغة : « شيخك » المشهور الجارى على الألسنة في هذه الكلمة أنها بالياء المثناة من تحت وبعدها خاء معجمة ، وقد قيل : لعله « شنجك » بشين فنون فجيم - والشنج : أصله بفتحتين الجمل ، وسكن ثانيه في البيت لضرورة إقامة الوزن ، وهذا حسن لو أن الرواية وردت به ، والرسيم والرمل : ضربان من السير ، ولعل الذين زعموا أن الرواية « شنجك » بالنون والجيم - قد غرهم ذكر الرمل والرسيم في البيت ، ولكن الخطب فيهما سهل ؛ فإنه يراد بهما معنى مجازى إن صححت رواية الجماعة ، وفسر الأعم الرسيم بالسعى بين الصفا والمروة ، كما فسر الرمل بالطواف بالبيت ، وكان الشاعر قد قال : ليس في شيخك متفجع غير هذين العمليين .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وشيخ من « شيخك » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، وشيخ =

وإن كان التكرار لغير توكيد — وذلك في غير بَابِي العطفِ وَالبَدَلِ — فإن كان العاملُ الذي قبل «إلا» مُفْرَغًا تَرَكَتَهُ يُؤَكِّرُ في واحدٍ من المُسْتَثْنِيَّاتِ ، وَنَصَبْتَ ما عدا ذلك الوَاحِدَ ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل ، ونصبت الباقي ، ولا يَتَمَعَّنِ الأول لتأثير العامل ، بل يترجح ، وتقول : « مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب البواقي بإلا على الاستثناء .

= مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «إلا» حرف زائد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رسيه » رسيم : بدل من عمل الواقع مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورسيم مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسيم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله ، إلا رسيه وإلا رمله » فقد كرر «إلا» في هذا الكلام مرتين : المرة الأولى في قوله « إلا رسيه » والرسيم : بدل من العمل على ما اتضح لك في إعراب البيت ، والمرة الثانية في قوله « وإلا رمله » والواو المتقدمة على إلا عاطفة ، والرمل المتأخر عن إلا معطوف على الاسم المرفوع قبلها ، وقد تبين ذلك في الإعراب ، وإلا في الموضوعين زائدة للتأكيد على ما قلنا في الإعراب أيضاً ؛ فقد اجتمع في هذا الكلام النوعان اللذان تزداد فيهما إلا ، وهما العطف والبدل .

وإن كان العامل غير مُفَرَّغٍ ، فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه نَصِبَتْ كلها ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ » ، وإن تأخرت ، فإن كان الكلامُ إيجابًا نصبت أيضًا كلها ، نحو « قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » .
وإن كان غيرَ إيجابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُعْطَاهُ لو انفردَ ، ونصب ما عداه ، نحو « مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » لك في واحد منها الرفعُ راجعًا والنصبُ مسروحًا ويتمين في الباقي النصب^(١) ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين ، بل يرجحُ .

هذا حكم المستثنيات المَكْرُورَةِ بالنظر إلى اللفظ^(٢) .

(١) أجاز الأبدى في هذه الصورة رفع الجمع على الإبدال .
(٢) فرق المحقق الرضى بين أن يكون كل مستثنى مما يمكن استثناءه مما قبله وألا يكون بهذه المثابة ، قال « وإن كررتها لغير توكيد فإما أن يمكن استثناء كل تال من متاوه ، أولا ، فإن أمكن فإما أن يكون في العدد أو في غيره ، فالذى في غير العدد نحو « جاء المسكيون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيليا » في الموجب ، فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ، والقياس في كل شفع جواز الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه المذكور في الحالين ، ونعني بالوتر الأول من المستثنيات والثالث والخامس ، وهكذا ، ونعني بكل شفع الثاني منها والرابع والسادس ، وهكذا . وكان كل وتر منفيًا لأن الكلام في أوله موجب فأول المستثنيات منفي ، فهو خارج من حكم ما قبل إلا ، وكل شفع موجب لأننا حكمنا بأن المستثنى الذى قبله منفي خارج ، وهذا مستثنى من هذا المنفى الخارج ، فيكون مثبتا داخلا ، ويكون في المثال الذى ذكرناه قد جاء المسكيون ولم يجيء القرشيون منهم . ، وجاء قوم من بنى هاشم ، ولم يجيء عقيلي ، فالقياس أنه يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والإبدال ، لأنه مستثنى من منفي ، ولا يجوز في كل شفع إلا النصب على الاستثناء . لأنه مستثنى من موجب ، والذى في العدد الموجب نحو « له على عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة » فكل وتر منفي خارج ، وكل شفع موجب ، داخل ، والإعراب في =

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان : مالا يُمكن استثناءه بَعْضِهِ من بَعْضٍ ، كـ « زيد وعمرو وبكر » وما يُمكن ، نحو « لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » .

ففي النوع الأول : إن كان المستثنى الأول داخلا — وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب — فما بعده داخل ، وإن كان خارجاً — وذلك إن كان مستثنى من موجب — فما بعده خارج .

وفي النوع الثاني اختلفوا ، فقيل : الحكم كذلك ، وإن الجامع مستثنى من أصل العدد ، وقال البصريون والكسائي : كلٌّ من الأعداد مستثنى مما يليه ، وهو الصحيح ، لأن الحمل على الأقرب متمين عند التردد ، وقيل : المذهبان محتملان . وعلى هذا فالمرء به في المثال ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثاني ، ومحتملٌ لهما على الثالث ، ولك في معرفة المتحصّل على القول الثاني طريقتان ، إحداهما : أن تُسقط الأول وتجنّبُ الباقي بالثاني وتُسقط الثالث ، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به ، وهكذا إلى الأخير . والثانية : أن تحطّ الآخر مما يليه ، ثم باقيه مما يليه ، وهكذا إلى الأول .

فصل : وأصل^(١) « غير » أن يُوصَفَ بها إما نكرةً ، نحو (صَالِحًا

= الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ، وتقول في غير الموجب من العدد « ما له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة » فالقياس أن يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا ، والإعراب في الشفع والوتر كما في العدد الذي هو غير موجب ، هذا هو القياس « اه بتصرف للايضاح .

(١) فإن قلت : فكيف تقع « غير » نعنا ، وهي اسم جامد ، وقد قلت : إن

النعن لا يكونن إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق ؟

فالجواب : أن « غير » — وإن كانت اسما جامدا — مؤولة بالمشتق لأنها في معنى اسم =

= الفاعل ، فإن قولك : « زيد غير عمرو » معناه كعنى قولك « زيد مفاير لعمرو » فصح الوصف بها لذلك السبب .
فإن قلت : فهل تتعرف « غير » بإضافتها إلى المعرفة ، أم لا تتعرف وإن أضيفت إلى المعرفة ؟

فالجواب على ذلك أن للنحاة في هذا الموضوع خلافا ، وحاصل هذا الخلاف أن لهم ثلاثة آراء ، الرأى الأول: أنها لا تتعرف أصلاً لأنها متوغلة في الإبهام ، والرأى الثانى أنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، مطلقاً ، والرأى الثالث : التفصيل بين أن تقع بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما ، فيسكون أول الاسمين موصوفاً بها وتكون هى مضافة إلى ثانيهما ، نحو قولك : « الحركة غير السكون » وأن تقع بين اسمين غير متضادين نحو قولك : « الذهب غير الحجر » أو تقع بين اسمين متضادين ولكن ثمة واسطة بينهما نحو قولك : « الأبيض غير الأسود » فالأبيض والأسود متضادان ولكن ثمة لونا غير الأسود وغير الأبيض كالأحمر والأزرق مثلا ، فإذا وقعت بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما تعرفت بالإضافة إلى المعرفة ، ولك أن تحمل آية الفاتحة على هذا ، وعلى ذلك يكون (غير المغضوب عليهم) نعتاً للذين فى قوله سبحانه : (الذين أنعمت عليهم) وتكون المعرفة قد وصفت بالمعرفة ، فإن جربت على القول بأن « غير » لا تتعرف أصلاً لزمك أن تجعل (غير المغضوب عليهم) بدلا من قوله : (الذين أنعمت عليهم) والنسكرة تبدل من المعرفة بدون نكير ، وأما الآية الأولى التى تلاها المؤلف — وهى قوله سبحانه : (صالحاً غير الذى كنا نعمل) فإن جربت على القول الأول فإن (غير الذى) يكون نعتاً كما قال المؤلف . وإن جربت على القول الثانى القائل بتعرفها مطلقاً أو على القول الثالث واعتبرت الذى كانوا يعملونه ضد ما قبله وهو (صالحاً) وأنه ليس ثمة نوع ثالث كان (غير الذى كنا نعمل) بدلا ، لا نعتاً ، فإن جربت على القول الثالث وزعمت أن ثمة واسطة كان (غير الذى) نعتاً .

ومن تقرير الكلام على الوجه الذى قلناه تدرك أن المؤلف جرى فى كلامه على أن « غير » لا تتعرف بالإضافة مطلقاً ، أو زعم أن ثمة واسطة .

غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ^(١)، أو معرفة كالنكرة، نحو (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)^(٢)، فإن موصوفها (الذين) وهم جنس لا قوم بأعيانهم .

وقد تخرجُ عن الصفة وتُضَمَّن معنى « إلا » فيستثنى بها اسمٌ مجرور بإضافتها إليه ، وتُضَرَّبُ هي بما يستحقُّه المستثنى بإلا في ذلك الكلام ، فيجب نصبها^(٣) في نحو « قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » و « مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع ، وفي نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » عند الحجازيين ، وعند

(١) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٣) حاصل ما أشار إليه المؤلف أنه يجب نصب « غير » في أربع

مسائل ، وهي :

المسألة الأولى : أن يكون الكلام تاماً موجباً ، نحو « قام القوم غير زيد » فهذا كلام تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه ، وهو موجب لأنه ليس فيه نفي ولا شبه نفي .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى نحو قولك : « ما نفع هذا المال غير الضرر » فإن هذا استثناء منقطع لأن المستثنى وهو الضرر ليس من جنس المستثنى منه وهو المال ، ولا يمكن تسليط العامل وهو نفع على المستثنى ؛ إذ لا يقال : « نفع الضرر » .

وهاتان المسألتان مما أجمع عليهما أهل الحجاز وبنو تميم .

المسألة الثالثة : أن يكون الاستثناء منقطعاً ، ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « ما في الدار أحد غير حمار » فإن هذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، ووجوب النصب في هذه المسألة لغة الحجازيين ، وبنو تميم يميزون فيها الإتياع .

المسألة الرابعة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « ما في الدار

غير زيد أحد » ووجوب النصب في هذه المسألة عند الأكثرين كما قال المؤلف .

الأكثر في نحو « مَا فِيهَا غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ » ، وبترجيح^(١) عند قوم في نحو هذا المثال ، وعند تميم في نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » ، وَيَضْمُفُ^(٢) في نحو « مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » ويمتنع في نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

فصل : والمستثنى^(٣) بـ « سَوَى » كالمستثنى بـ « غَيْرٍ » في وجوب الخفض .

(١) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يترجح نصب « غير » في مسألتين :
المسألة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ » وترجح النصب في هذه المسألة هو ما رآه الكوفيون والبغداديون ، وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب ، كما قال في المسألة الرابعة من مسائل الوجوب .

المسألة الثانية : أن يكون الإستثناء منقطعاً ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » وترجح النصب في هذه المسألة هو لغة تميم ، فأما الحجازيون فيجب في لغتهم النصب كما تقدم .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يضمف نصب « غير » في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الكلام تاماً غير موجب نحو قولك : « مَا حَضَرَ الْقَوْمَ غَيْرُ زَيْدٍ » فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو منفي ، والاستثناء متصل لأن المستثنى من جنس مستثنى منه ، فالراجح فيه الإبتاع ، والنصب على الاستثناء ضعيف .

(٣) أشار المؤلف في هذا الفصل إلى أن للنحاة في « سوى » ثلاثة آراء :

الرأى الأول - وهو رأى الحليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريين - وحاصله أن « سوى » ظرف مكان ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، فإن جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر ، قال سيبويه : « وما ينتصب أيضاً : هذا سواك ، وهذا رجل سواك ، فهذا بمنزلة مكانك ، إذا جعلته بمعنى بذلك ، ولا يكون اسماً إلا في الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر ، جعله بمنزلة غير ، وهو رجل من الأنصار :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا =

وقال الآعلم في شرح هذا الشاهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعله بمنزلة غير في دخول من عليها لأن معناها كعناها » اه .

الرأى الثانى - وهو رأى الرمانى وأبى البقاء المكبرى - وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية ، وتستعمل اسماً غير ظرف ، إلا أن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف . وقد ارتضى المؤلف هذا الرأى ، ولذلك تراه يقول : « وإلى مذهبهما أذهب » .

الرأى الثالث - وهو رأى جمهور الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك - وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفاً ، وتستعمل اسماً غير ظرف ، وأن الاستعمالين سواء ، ليس أحدهما أكثر من الثانى ، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر ، واستدل هؤلاء بثلاثة أدلة :

الأول : أن أهل اللغة قد أجمعوا على أن قول القائل : « قاموا سواك » وقوله : « قاموا غيرك » بمعنى واحد .

الثانى : أنه لم يقل واحد من أهل اللغة إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، حتى تكون ظرفاً ، وإنما تأولها البصريون بمعنى بذلك ، ثم جعلوا بذلك بمعنى مكانك فحكوا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنها ظرف .

الثالث : أن الواقع في كلام العرب نثراً ونظماً في عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب على الظرفية ، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر ، ومجرورة بالإضافة ، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء ، ومرفوعة على الفاعلية ، وجاءت معمولة لتواسخ الابتداء ، ووقعت في غير ذلك من مواقع الإعراب .

فمن وقوعها مجرورة بحرف الجر قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشجرة البيضاء في الثور الأسود » وقوله صلوات الله وسلامه عليه : « دعوت ربى ألا يسلب على أمى عدواً من سوى أنفسها » ومن ذلك قول المرار العقيلى :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَاسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانِنَّا =

= ومن ذلك قول الأعشى :

تَجَانَبُ عَنْ جَوْءِ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَايِكََا

ومن وقوعها مجرورة بالإضافة قول الشاعر :

فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْجُجُ لَهُ النَّاسُ بِجِدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَنْبِقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول محمد بن عبد الله بن مسلمة - وهو من

شعراء الحماسة - :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومن وقوعها مرفوعة على الفاعلية قول القند الزماني - وهو من شعراء الحماسة أيضا :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ دِنَانُهُمْ كَمَا دَانُوا

ومن وقوعها معمولة لنواسخ الابتداء قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمَوْئِلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

وقول أبي دهب الجمحي :

أَتُرْمَكُ لَيْلِي لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟ إِنْ إِذَا لَصَبُورُ

وسندكر لك شاهدا وقتت فيه مفعولا مع شرح الشاهد ٢٦٦

ويقول : ابن مالك في كتابه الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية :

سِوَى كَثِيرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرٌ

وَمَا نَسِعَ تَصْرِيْفُهُ مِنْ عَدِّهِ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ

فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرَّهَا تَنْزِئًا وَنَظْمًا شُهْرًا

وقال في شرح هذه الآيات : « سوى المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجر به

يستثنى به للاضافة إليه ، ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به غير لفظا ، خلافاً لأكثر

البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف

ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا

سواك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان =

ثم قال الزجاج وابن مالك : سَوَى كَثِيرٌ مَعْنَى وَإِعْرَابًا ، وَيُؤَيِّدُهُمَا حِكَايَةُ الْفَرَاءِ « أَتَانِي سِوَاكَ » . وَقَالَ سَيْبُوهُ وَالْجُمْهُورُ : هِيَ ظَرْفٌ ، بِدَلِيلِ وَضَلِ الْمَوْصُولِ بِهَا ، كَمَا « جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ » قَالُوا : وَلَا تَخْرُجُ عَنِ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ :

٢٦٥ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَانُهُمْ كَمَا دَانُوا

= أو زمان ، وما لا يدل على مكان أو زمان فيمحل عن الظرفية ، والثاني أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب ثراً ونظماً خلاف ذلك ، فإنها قد أضيفت إليها ، وابتدىء بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية « هـ ، المقصود منه .

وبعد ، فإن كثرة هذه الشواهد ، وتأثر « سوى » فيها وفي كثير من أمثالها بالعوامل المختلفة لا يبيح معه محل لادعاء عدم تصرفها ولزومها للظرفية ، ومن أجل هذا كان ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك في هذه المسألة هو القول الخليق بأن تأخذ به ، وإن خالف ما ذهب إليه الخليل بن أحمد وشيخ نحاة أهل البصرة سيبويه ، فإننا نتحدث عن لغة العرب التي نطقت بها ألسنتهم في مختلف عصورهم ، فلا تفعل عن ذلك ، والله يتولاك بتأييده .

٢٦٥ - هذا الشاهد من كلام الفند الزماني - بكسر الزاي وتشديد الميم مفتوحة - واسمه شهل بن شيبان ، وشهل وشيبان كلاهما بالشين المعجمة ، وهو من شعراء الحماسة .
اللغة : « العدوان » بضم العين وسكون الدال - الظلم ، تقول : عدا يعدو ، واعتدى يعتدى ، إذا جاوز الحد فجار وظلم « دنائم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا ، وقالوا : كما تدن تدان ، وهم يريدون كما تفعل يفعل بك ، وكما تفعل تجازي به .
الإعراب : « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يبق » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « سوى » فاعل يبق مرفوع بضممة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف و « العدوان » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « دنائم » دان : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، ونا : فاعله وهو ضمير =

وقال الرُّمَّانِي والمُعْكَبِرِي : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثير قليلاً ، وإلى هذا أذهب .

فصل : والمستثنى بـ « لَيْسَ » و « لا يكون » واجبُ النصبِ ، لأنه خبرهما ، وفي الحديث « مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ اللَّسَنَ وَالظُّفْرَ » وتقول « أَتَوْنِي لَا يَكُونُ زَيْدًا » .

التكلم ومعه غيره مبنى على السكون في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد على بنى ذهل للذكورين في بيت سابق على بيت الشاهد مفعول به لدان مبنى على السكون في محل نصب « كما » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دانوا » دان : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً عامله قولهم دناهم ، وتقدير الكلام : دناهم ديناً مماثلاً لدينهم إيانا ، وجملة « دناهم » لا محل لها من الإعراب جواب « لما » المذكورة في بيت قبل بيت الشاهد .

وإليك بيتين من أول القطعة التي منها بيت الشاهد على ما رواه أبو تمام في الحماسة :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

الشاهد فيه : قوله « ولم يبق سوى العدوان » حيث أوقع « سوى » فاعلاً لقوله « يبق » ، وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لاتقع إلا في الشعر ، وهو عند جمهور الكوفيين جائز في سعة الكلام غير مختص بالشعر ، ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أرجح ؛ لورودها كما قالوا في كثير من الشواهد ثراً ونظماً ، وقد ذكرنا منها جملة صالحة في البحث الذي ذكرنا فيه أ قول النحاة فيها ، وسند كرك لث شاهدتها في شرح الشاهد ٢٦٦ الآتي .

وَنَسَمُهُمَا^(١) ضمير مستتر عائِد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ،
أو البعض المدلول عليه بـكله السابق ، فتقدير « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا » : ليس
القَائِمُ ، أو لَيْسَ بَعْضُهُمْ ، وعلى الثاني فهو نظير (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً)^(٢) بعد

(١) ذكر المؤلف في مرجع الضمير المستتر وجوبا في ليس ولا يكون قولين
للنحاة ، ولم يبين قائل كل واحد منهما ، وترك قولاً ثالثاً ، ونحن نذكر لك الأقوال
منسوبة إلى قائلها ، وما يرد على كل قول منها ، فنقول :

القول الأول : أن هذا الضمير عائِد على اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه ،
وهذا قول سيويوه ، ويبان ذلك أنك حين تقول « جاء القوم ليس زيدا » يكون
تقدير الكلام : جاء القوم ليس هو - أى الجائى - زيدا ، واعترض على هذا القول
باعتراضات ، وأوضحها أنه قد لا يكون فى الكلام السابق على المستثنى فعل كما لو قلت
« القوم إخوتك ليس زيدا » فمن أين لنا أن نشق اسم الفاعل الذى يعود الضمير
عليه ، وأجاب بعض من ينتصر لسيويوه بأنا نتصيد بأنا نتصيد من معنى الكلام السابق فعلا
ونجعل اسم فاعل هذا الفعل للتصيد مرجع الضمير ، ففي المثال المذكور تقدر أن
الكلام : القوم يتصفون بأخوتك ليس زيدا ، وتقدر مرجع الضمير : ليس هو (أى
التصنيف بهذه الأخوة) زيدا .

والقول الثانى : أن هذا الضمير عائِد على البعض المدلول عليه بـكله السابق ، وهذا
رأى جمهرة البصريين ، فتقدير « جاء القوم ليس زيدا » ليس هو (أى بعض القوم)
زيدا ، ومعنى هذا أنك نفيت أن يكون بعض القوم زيدا ، أى أن بعض القوم من عدا
زيدا ، فتكون قد أطلقت لفظ البعض على الجميع إلا واحدا ، وليس من المهور إطلاق
لفظ البعض على الكل إلا واحدا .

القول الثالث : أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق ، بعد أن تقدر المستثنى
كان مضافا لمصدر مثله ، وهذا رأى الكوفيين ، فيكون تقدير قولك « جاء القوم
ليس زيدا » ليس المحيىء محيىء زيد ، واعترض على هذا القول باعتراضين ، أولهما أنه
قد لا يكون فى الكلام السابق فعل ، وقد عرفت جوابه فى الكلام على قول سيويوه ،
وثانيهما أن فى هذا التقدير مضافا محذوفا لم يلفظ به فى كلام قط .

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء .

تقدم ذكر الأولاد^(١).

وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما^(٢).

(١) صدر هذه الآية الكريمة قوله تعالى (يرصيكم الله في أولادكم) وهذا اللفظ الكريم شامل للذكور والإناث من الأولاد، أما أولا فلأن لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى لغة، وأما ثانيا فلأنه سبحانه يقول بعد ذلك (للذكر مثل حظ الأنثيين) فيكون قوله جل ذكره (أولادكم) معناه الذكور والإناث، وقوله سبحانه بعد ذلك (فإن كن نساء) تعود النون من (كن) على بعض من تقدم ذكره في صدر الآية، وكأنه قيل: فإن كن أى الإناث من أولادكم نساء، فهذا وجه تشبيه القول بأن مرجع الضمير للمستتر في ليس ولا يكون هو البعض المفهوم من السكل السابق بهذه الآية. فإن قال قائل: فإني لا أجد فائدة في قول القائل: فإن كن الإناث نساء، لأنه لا يكون النساء إلا إناثا.

فالجواب على هذا بأن الفائدة لم تتم عند قوله (نساء) وإنما تمت بما ذكر بعده من الظرف وهو قوله جل ذكره (فوق اثنتين) وإنما ذكر قوله (نساء) توطئة وتمهيدا لذكر هذا الوصف، وليس في ذلك شيء غريب، فإن التمهيد والتوطئة المشار إليها تجرى كثيرا في باب الخبر وفي باب النعت وفي باب الحال. ومن جريان التوطئة في باب الخبر - سوى هذه الآية - قوله تعالى: (بل أتم قوم تجهلون) ومن مجيها في باب الحال قوله تعالى (إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) وقوله جلت كلمته (وكذلك أنزلناه حكما عربيا) وقوله سبحانه (وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرنا فيه من الوعيد) والنحاة يسمون هذه الحال « الحال الموطئة ».

(٢) على أن جملة الاستثناء حال يكون تقدير الكلام: جاءوا مجاوزين زيدا، وقد اعترضوا على اعتبار جملة « ليس زيدا » وجملة « لا يكون زيدا » حالا من المستثنى منه بأنه ليس بين هاتين الجملتين والمستثنى منه رابط مما يربط جملة الحال بصاحبها - وهو الضمير، أو الواو، أو هما معا - لأن الضمير المستتر في كل من ليس ولا يكون لا يعود على المستثنى منه، بل مرجعه إما البعض وإما اسم الفاعل وإما المصدر كما علمت، فكيف صح جعل هذه الجملة حالا من غير رابط، كما اعترض على هذا القول بأن =

فصل : وفي المستثنى بـ « خَلَا » و « عَدَا » وجهان :
أحدهما : الجرء على أنهما حرفا جرء ، وهو قليل ، ولم يحفظه سيبويه
في « عَدَا » ، ومن شواهد قوله :

٢٦٦ - أَبْحَمْنَا حَيْهَمَ قَتَلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالطَّغْلَ الصَّنِيرِ

= المستثنى منه قد يكون نكرة كما لو قلت « لقيت رجلا ليس زيدا » فكيف تكون
حالا من النكرة من غير موسغ ؟ كما اعترض على هذا القول بأن « ليس » فعل
ماض عند البصريين ، وهم يشترطون في الجملة الفعلية التي فعلها ماض إذا وقعت حالا
أن تكون مقترنة بقدر لفظ أو تقدر قبلها قد ، ولم يجد العلماء مفرأ من أن يسلموا أن
هذه الاعتراضات واردة على القول بأن الجملة حال ، ثم يقولون : إن هذه الجملة
بخصوصها مستثناة من هذه الأحكام .

٢٦٦ - هذا بيت من الوافر ، ولم يتيسر لي الوقوف على نسبة هذا الشاهد
لقائل معين ، وقد أنشدوا قبل هذا البيت قوله :

تَرَكَنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النَّسُورِ
ومنه يتبين لك أن قوافي الآيات مجرورة .

اللغة : « الحضيض » القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، والحضيض أيضاً :
الأرض ، وفي الحديث أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئاً يضعها
عليه فقال « ضعه بالحضيض ؛ فإنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد » يريد ضعه على
الأرض « بنات عوج » يريد أفراساً كريمات الأصول غير مهجنات ، وعوج : جمع
أعوج ، وأعوج : أصله صفة من العوج ، وقد سمي بها فرس لم يكن في خيل العرب لخل
أشهر منه ولا أكثر نسلا ، قال الأصمعي : كان لبني آكل المرار ثم صار لبني هلال بن عامر ،
وقال أبو عبيدة : كان لبني كندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار إلى بني هلال ،
والقولان متقاربان ؛ فإن بني آكل المرار من كندة ، وسمى أعوج لما قال ابن سيدة :
أعوج فرس سابق ركب صغيراً فأعوجت قوائمه ، والخيال الأعوجية منسوبة إليه ؛ ويقال :
خيل أعوجية ، وخيل أعوجيات ، وبنات أعوج « خضعن » ذللن وخضعن « النسور » =

= جمع نسر «أبجنا» يريد أهلكننا واستأصلنا «حيم» الحى : القبيلة «أسرا» هو أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ، والرجل أسير وجمعه أسرى وأسارى «الشمطاء» المرأة التى خالط البياض سواد شعرها ، والرجل أشمط «والطفل» هو الصبي الذى يتزال فى حدود الرضاع ، ثم هو فطيم .

الإعراب : «أبجنا» ألباح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله ، وهو ضمير مبنى على السكون فى محل رفع «حيم» حى : مفعول به لأباح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «قتلا» تميز منصوب بالفتحة الظاهرة «أسرا» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسرا : معطوف على قوله قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عدا» حرف جر دال على الاستثناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «الشمطاء» مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والطفل» الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «الصغير» صفة للطفل وصفة المجرور مجرورة وعلامة الجر الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «عدا الشمطاء» حيث جر الاسم الواقع بعد «عدا» على أنه حرف جر .

وشاهد ورود «خلا» حرف جر قول الآخر (ولم أقف على اسمه) :

خَلَا اللهُ لِأَرْجُوسٍ وَالْكَ، وَإِنَّمَا أَعْدُّ عِيَالِي شُعْبَةَ مِنْ عِيَالِكَ

وفى هذا البيت ثلاثة أدلة فى باب الاستثناء :

الأول : الجر «بخلا» ، وقد نقل قوم أن سيديويه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل غير صحيح ، فقد ذكر سيديويه الجر بخلا فى كتابه حيث يقول (٣٧٧ / ١) : «وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حق ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله (بالجر) فعملوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلته =

وموضعها نصب ، ف قيل : هو نصبٌ عن تمام الكلام ، وقيل : لأنهما متعلقان بالفعل المذكور^(١).

== إلا الفعل هنا ، وهى التى فى قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتونى ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما هـ بحروقه .
والثانى : مجيء « سوى » مفعولا به ، فبدل على أن سوى تخرج عن الظرفية ، وهو الشاهد الذى نهنالك إليه سابقاً (ص ٢٨٠) .

والثالث : وقوع الاستثناء فى أول الكلام ، وتأخر أركان الجملة التى يستثنى من شىء فيها ، ألا ترى أنه قدم « خلا الله » وهو الاستثناء - على « لا أرجو سواك » وهو أصل الكلام الذى يستثنى منه ، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، وقد ذكرنا لك فى صور تقديم المستثنى (ص ٢٦٥) أن هذه الصورة قد اختلف الكوفيون والبصريون فى جوازها ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام نحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » ونحو « إلا زيدا ما حضر القوم » ونحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وأنهم استدلوا على ذلك بالسباع كما فى هذا البيت الشاهد ، وبالقياس على تقديم المستثنى على المستثنى منه فى نحو « مالى إلا مذهب الحق مذهب » ونحو « أكرمت إلا زيدا القوم » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاستثناء فى أول الكلام بحيث يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً ، استدلوا على ذلك بضرور من القياس والتعليل ، وزعموا أن ما تمسك به الكوفيون من الشواهد مؤول أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ثم ارجع إلى هذا البحث فيما سلف أول هذا الباب (ص ٢٦٥ وما بعدها)

(١) حاصل هذا الكلام أن النحاة اتفقوا على أن محل « عدا » ومجوزها نصب ومحل « خلا » ومجوزها نصب أيضاً ، واختلفوا فى عامل النصب فيهما ، فقال قوم : العامل فى محلهما النصب هو الجملة التى تسبقهما ، حقيقة أو تقديراً ، سواء أكانت الجملة فعلية نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » أم كانت الجملة اسمية نحو قولك : « القوم إخوتك عدا زيد ، وخلا زيد » .

فإن قلت : فكيف تكون الجملة عاملة ؟

والثاني : النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقِعِ^(١) « إلاً »
وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مُفسِّره وفي موضع الجملة البحثُ السابقُ .

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد سمعت في أول باب الاستثناء أن من النحاة
من قال : إن ناصب المستثنى بعد إلا هو تمام الكلام ، وتستمع مثل ذلك في باب التمييز
عند القول على ناصب تمييز النسبة : إنه انتصب عن تمام الكلام ، فمضى قولهم :
« منصوب عن تمام الكلام » أن الناصب له هو الجملة المتقدمة عليه .

والقول الثاني : أن الناصب له هو الفعل المتقدم في نحو قولك : « حضر القوم
عدا زيد ، وخلا زيد » فيكون الجار والمجرور في محل نصب بذلك الفعل المتقدم ،
أى أنهما في موضع المفعول به ، كما تقول ذلك في قولك : « مررت بزيد » لما كان
الفعل لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه عديته بحرف الجر .

وقد اختار ابن هشام في كتابه معنى اللبيب القول الأول من هذين القولين ،
وعلل اختياره بأمرين ، أولهما أنه مطرد ، بخلاف القول الثاني فإنه ليس مطرداً ،
لجواز ألا يكون في الكلام السابق فعل أصلاً ، نحو قولك : « هؤلاء القوم كرام عدا
زيد ، وخلا زيد » وثانيهما أن حرف الجر الذي يوصل معنى الفعل إلى الاسم هو
الذي ينتصب بالفعل السابق عليه ، أما حرف الجر الذي لا يوصل معنى الفعل السابق
إلى الاسم ، بل يزيل معنى الفعل السابق عن الاسم ، فلا ينبغي أن يكون الجار والمجرور
منصوباً بذلك الفعل .

وقد بينا لك فيما سبق ضعف هذين الوجهين من وجوه الاعتراض ، فلا ينبغي أن
تأخذ بما يستبعانه .

(١) أما أنهما فعلان فلنقدم ما المصدرية عليهما ، وهي لا توصل إلا بالأفعال ،
وأما أنهما جامدان فلأنهما موضوعان في موضع الحرف الذي هو إلا ، والفعل إذا وقع
موقع الحرف يصير جامداً كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يبنى ، وأما أنهما
ينصبان ما بعدهما على أنه مفعول به فذلك ظاهر بالنظر إلى عدا ، لأنه متعد قبل
الاستثناء ، إذ تقول : « عدا فلان طوره » وأما بالنظر إلى خلا فلأنه عند الاستثناء
ضمنوه معنى جاوز فصار متعدياً بعد أن كان قاصراً ، فأعرف ذلك .

وتدخل عليهما « ما » المصدرية فيتمين النصب ، لتعين الفعالية حينئذٍ ،
كقوله :

— ٢٦٧ — * أَلَا كَلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ * *

٢٦٧ — هذا الشاهد من كلام ليبيد بن ربيعة العامري ، وهذا الذي ذكره
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكَلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ * *

اللغة : « ما خلا الله » أى ما عداه وما جاوزه سبحانه « باطل » لا أصل له ولا
حقيقة « نعيم » ما يتلذذ به الإنسان ويجد فيه نعمة وراحة بال ، وسمى بذلك لأن
الأصل فى هذه المادة النعومة ، كما سما شظف العيش وصعوبته من ضد هذه المادة
فقالوا : هذا عيش خشن ، وفلان يعيش عيشة خشنة ، وما أشبه ذلك « زائل » أراد
أنه فان لا خلود له ولا دوام .

المعنى : يقول : إنا إذا استثنينا الله تعالى لم نجد لشيء فى هذه الحياة الدنيا حقيقة
ثابتة ، ولم نجد نعيما مما يتعم به الناس فى دنياهم باقيا لأصحابه ، وليس يريد أن الحياة وما
فيها أوهام وخيالات ، ولكنه يريد أن حقائقها ليست مستقرة ولا دأمة ، وإنما هى
متغيرة وصائرة إلى الفناء ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا البيت : « هو
أصدق كلمة قالها شاعر » .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام ويستعنى به انتباه المخاطب ، مبنى
على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة
« ما » حرف مصدرى « خلا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من
ظهوره التذمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من
الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « باطل »
خبر المبتدأ الذى هو كل مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكل » مبتدأ
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نعيم » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « محالة »
(١٩ — أوضح المسالك ٢)

وقوله :

* تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي * - ٢٦٨

== اسم لا النافية للجنس ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا محالة موجودة ، والجملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » هو خبر المبتدأ الذي هو قوله « كل نعم » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد فيه استعمال « خلا » مسبوقه بما المصدرية ، وانتصب الاسم الكريم بعدها ، وأنت إن قدرت « ما » مصدرية لم يكن لك بد من جعل « خلا » فعلا فتنصب به ما بعده ؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف ، فإن ذهبت إلى اعتبار « ما » زائدة جاز لك اعتبار « خلا » حرفا جاريا ، من قبل أن « ما » الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر ، وسيذكر المؤلف هذا ، فتفطن لذلك .

٢٦٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِكَلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ *

اللفظة : « تمل » مضارع مبنى للمجهول من الملل والسأم ، تقول : مللت الشيء ومللت منه ، أمله وأمل منه - على مثال فرحت أفرح - ملا ، وملة ، وملا ، وملا ، تريد أنك مجبته وسئمه وأحببت تركه والانصراف عنه ، وتقول : هذا رجل مل - بفتح فسكون - وذو ملة ، ومول ، ومولة ، وتقول : أمل فلان فلانا ، وأمل عليه ، تريد أنه أسأمه « النداحي » جمع ندمان ، مثل سكران وسكاري ، والندمان - ومثله النديم - الذي يجالسك على الشراب « مولع » هو الوصف من قولك : « أولع فلان بكذا » إذا أعرى به وأحبه ، وهو من الأفعال اللازمة للبناء لما لم يسم فاعله ، والوصف منه على زنة اسم المفعول كالمجنون من جن ، والمعنى من عنى .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع لتجرده من الناصب ==

== والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الندامى » نائب فاعل تمل ، مرفوع بضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدانى » عدا : فعل ماض دال على الاستثناء ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وفاعل عدا ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلى السابق ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف إليه ، وتقدير الكلام : تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياى « فإتنى » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، كل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مولع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « بهوى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » نديم : فاعل بهوى ، مرفوع بضمة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول ضمير غيبية منصوب المحل بهوى ، وهو محذوف ، وتقدير الكلام : بكل الذى بهواه نديمى « مولع » خبر إن المؤكدة ، وهو مرفوع بإن وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدانى » حيث استعمل « عدا » مسبوقه بما المصدرية ؛ فوجب أن تتمحض للفعلية ؛ لما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، وبما يؤكد لك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال ، ولم يعاملها معاملة الحروف ؛ أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم ، وقد علمت أن نون الوقاية إنما تلزم مع الأفعال دون الحروف .

ولهذا دخلت نونُ الوقاية ، وموضعُ الموصولِ وصلتهِ نَصْبٌ : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسمِ الفاعل^(١) ، فمعنى « قَامُوا مَا عَدَا زَيْدًا » قَامُوا وَقْتَ مُجَاوِزَتِهِمْ زَيْدًا ، أو مُجَاوِزِينَ زَيْدًا ، وقد يَجْرَانِ على تقدير « ما » زائدة^(٢) .

(١) في موضع « ماعدا زيدا » و « ما خلا زيدا » من الإعراب ثلاثة وجوه ذكر للؤلؤف اثنين منها :

أما الأولُ فخالصه أن « ما » المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية ، وأصله مضاف إليه لانظ « وقت » حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتقدير « قام القوم ماعدا زيدا » قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا .

والثاني : أن « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل ، وهو حال من المستثنى منه ، فتقدير قولك « قام القوم ماعدا زيدا » قام القوم مجاوزتهم زيدا ، أى مجاوزين زيدا ، كما قدرت المصدر الصريح حين وقع حالا باسمِ الفاعل نحو قولك « جاء زيد ركضا » أى راكضا ، وهذا تقدير أبى سعيد السيرافي - .

والثالث : أن « ما عدا زيدا » منصوب على الاستثناء ، مثل انتصاب « غير » في قولك « قام القوم غير زيد » وهذا تقدير ابن خروف .

قال المحققون : والذي ينبغي اختياره هو الرأى الأول ، وذلك لأن « ماعدا » في تأويل المصدر عند الجميع ، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كقولك « أزورك طلوع الشمس » و « أجيئك قدوم الحاج » فأما مجيء الحال مصدرا فيحتاج ألبة إلى التأويل ، على أن بعض النحاة ذكر أن مجيء المصدر حالا إنما يكون في المصدر الصريح ، فأما المصدر المؤول فليس له ذلك الحكم . وأما الصب على الاستثناء ففيه من التكلف ما لا يجزىء على ارتكابه .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجرمي والرهبي والكسائي والفارسي وابن جنى ، ولم يرتض ذلك ابن هشام في معنى اللبيب ، وعلل ذلك بأن القول بزيادة « ما » إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس ، وإما أن يكونوا قد قالوه مستنديين إلى السماع ، فإن كانوا =

فصل : والمستثنى به « حاشأ » عند سيمويه مجرورٌ لا غيرُ ، وسمع غيرُه
النصب^(١) ، كقوله : « اللهم اغفر لي ولن يسمع ، حاشأ الشيطانَ وأبا الأصبغ » .
والكلامُ في موضعها جارةٌ وناصبَةٌ وفي فاعلها كالكلام في أُخْتَيْهَا .
ولا يجوز دخول « ما »^(٢) عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخولُ « إلا »
خلافاً للكسائي .

هذا باب الحال^(٣)

الحالُ نوعان : مؤكِّدَةٌ ، وستأني ، ومؤسِّسة ، وهي : وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ،

= قد قالوه قياساً فذلك القياس خطأ ، لأن « ما » تزداد مع حرف الجر بوقوعها بعد
الحرف كما زيدت مع عن في قوله تعالى (عما قليل) وكما زيدت مع الباء في قوله
سبعانه (فيها رحمة من الله) فأما زيادة « ما » قبل الحرف مثل ما هنا فليس له نظير ،
وإن كانوا قد قالوه سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(١) الذين رووا النصب بعد « حاشأ » هم أبو زيد والفراء والأخفش والشيبياني
وابن خروف ، وأجازه الجرمي والملازني والمبرد والزجاج وابن مالك .

(٢) قد دخلت عليها « ما » في قول الأخطل التغلبي :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَأَ قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا

(٣) اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال « حال » ويؤنث فيقال « حالة » بالتاء ،
وأن معناه قد يذكر ، فيعود الضمير عليه مذكراً ، ويسند إليه الفعل الماضي بغير تاء ،
ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ، ويوصف بما يوصف به المذكر ، وغير ذلك
كما لا يعسر عليك استقصاؤه ، وقد يؤنث معناه ، فيعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسند إليه
الفعل الماضي مقترناً بتاء التأنيث ، ويشار إليه باسم الإشارة للموضوع للمؤنث ، ويوصف
بما يوصف به المؤنث ، ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر :

=

مذكور لبيان الهيئة ، كـ « جِئْتُ رَاكِبًا » و « ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفًا » و « لَقِيْتُهُ رَاكِبِينَ »^(١).

وخرج بذكر الوصف نحو « القهقرى » في « رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى »^(٢)

= إِذَا أُعْجِبْتِكَ الدَّهْرَ حَالَ مِنْ أَمْرِيءِ فِدَعُهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا
ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

صَلَى حَالَهُ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا صَلَّى جُودِهِ ضَنْتَ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ
فإذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول :
هذا حال ، وهذه حال ، وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذى أنا فيه طيب ،
والحال التى أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ،
وتأمل في قول الشاعر « أعجبتك الدهر حال » فقد أسند الفعل الماضى إلى لفظ
الحال المذكر مقترنا ببناء التأنيث ، وقال أبو الطيب التنبى :

لَا خَيْلَ عِندَكَ تَهْدِيهَا وَلَا مَالَ فَايُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ
فذكرها لفظا ومعنى في قوله « يسعد الحال » .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدى عن تأنيث الفعل الذى تسنده
إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تنجز به عنها ، وهم جرا .
(١) الحال المؤكدة هى التى يستفاد معناها بدون ذكرها ، وذلك بأن يدل عاملها
على معناها نحو قولك « لاتعت فى الأرض مفسدا » أو يدل صاحبها على معناها ، نحو
قوله تعالى (إليه مرجعكم جميعاً) أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك « زيد
أبوك عطوفا » وسأأتى ذكر ذلك كله .

والحال المؤسسة - ويقال لها المبينة - هى التى لا يستفاد معناها إلا بذكرها ، وهى
التي عرفها المؤلف بهذا التعريف .

والأمثلة الثلاثة التى ذكرها المؤلف أولها الحال فيها من الفاعل ، وثانيها الحال فيها
من المفعول ، وثالثها الحال فيها من الفاعل والمفعول جميعا .

(٢) القهقرى - بفتح القافين بينهما هاء ساكنة ، مقصورا - ومثله القهقرى -
بناء مكان الألف - الرجوع إلى خلف . وثنى القهقرى على القهقرين ، بحذف الألف ،
والقياس يقتضى قلبها ياء فتقول : القهقریان والقهقرين ، ولم يذكر المجد فى =

وبذكر الفضلة الخبر في نحو « زَيْدٌ ضَاحِكٌ » .
 وبالباقى التمييز في نحو « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ا » والنعت في نحو « جَاءَنِي
 رَجُلٌ رَاكِبٌ » فإنَّ ذِكْرَ التَّمْيِيزِ لِبَيَانِ جِنْسِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ ، وَذِكْرَ النِّعْتِ
 لِتَخْصِيسِ النِّعَوَاتِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ بَيَانُ الْهَيْئَةِ بَعْدَهُمَا ضَمْنًا لَا قَصْدًا .

وقال الناظم :

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا

فالوصف : جنسٌ يشمل الخبر والنعت والحال ، وفضلة : مُخْرِجٌ للخبر ،
 ومنتصب^(١) : مُخْرِجٌ لِنَعْتِي المرفوع والمخفوض ، كـ « جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ »
 و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ » ومفهم في حال كذا : مُخْرِجٌ لنعت المنصوب
 كـ « سَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فإنه إنما سيق لتعميد النعوت ؛ فهو لا يفهم
 في حال كذا بطريق القصد ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم .

= القاموس القهقرى ، بالثناء ، وإنما خرج هذا بذكر الوصف لأنه مصدر ، وليس
 وصفا ، فأعرا به على أنه مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، لأن القهقرى نوع من
 أنواع مجرد الرجوع . وقد تقدم ذكر ذلك في باب المفعول المطلق ، فارجع إليه هناك
 إن شئت .

والمراد بالوصف ما كان صريحا كاسم الفاعل واسم المفعول ، أو مؤولا كالجمله في
 نحو قولك « جاءني زيد يضحك » فإنه في قوة قولك : جاءني زيد ضاحكا ، وكالطرف
 والجار والمجرور في نحو قولك « لقيت زيدا عندك ، أو في دارك » .
 (١) قد تأتي الحال مجرورة بحرف جر زائد ، وقد مثلوا لذلك بقراءة من قرأ
 (ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء) من الآية ١٨ من سورة الفرقان -
 ببناء (نتخذ) للمجهول ، فإن (أولياء) حال وهو مجرور بمن الزائدة ، والتقدير :
 أن نتخذ من دونك أولياء ، ومثل ذلك قول الشاعر :

فَمَا رَجَعْتُ بِجَنَابَةِ رِكَابِ حَكِيمِ بْنِ السَّيِّبِ مُنْتَهَاهَا

تقديره : فما رجعت خاتبة ركاب - إلخ .

وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصبَ حكم، والحكم فرع التصور، والتصوير متوقفٌ على الحد، فجاء الدورُ .

فصل : للحال^(١) أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون مُنتَقِلة^(٢) لا ثابتة ، وذلك غالباً ، لا لازمٌ ، كما « جاء زيدٌ ضاحكاً » .

وتقع وصفاً ثابتاً^(٣) في ثلاث مسائل :

(١) المراد في هذا المقام الحال من حيث هي ، أى بقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة ، فلا يقال : إن كلام المؤلف في خصوص الحال المؤسسة لأنه قال في أول الباب « الحال نوعان : مؤكدة وستأني ، ومؤسسة وهي - إلخ » ثم عرفها ، ولو كان غرضه ماتوهمه التوهم لما صح أن يجعل من الثابتة المؤكدة لضمون جملة ، لأنه يكون من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره ، وهو لا يجوز ، لكن إذا كان الغرض هنا - كما قلنا - هو الحال من حيث هي لم يرد ذلك الكلام ، فتأمل ذلك .

(٢) إنما كان الأصل في الحال أن تكون منتقلة : أى تفارق صاحبها ويكون متصفاً بغيرها لأن لفظ الحال نفسه ينبئ عن ذلك ويدل عليه ، أفلا ترى أن الحال والتحول - الذى هو الانتقال - من مادة واحدة ؟ وفي المثال الذى ذكره المؤلف للحال المنتقلة تجد الضحك يزايد ويفارقه فيكون متصفاً بصفة أخرى غيره ، سواء أكانت هذه الصفة الأخرى مضادة للحال كالبكاء أم لم تكن مضادة كالركوب .

(٣) المراد بالثبات اللزوم وعدم المفارقة ، بدليل مقابلتها بالمنتقلة وتفسيرهم الانتقال بكونها تفارق صاحبها ، ثم إن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها ، عقلاً ، أو عادة ، أو طبعاً ، وإن لم تكن في نفسها دائمة ، وقد مثل المؤلف للحال الثابتة في المسألة الأولى بمثالين ، الأول للحال المؤكدة لضمون جملة قبلها ، وهو « زيد أبوك عطوفاً » ، والأبوة من شأنها العطف ، والثانى للحال المؤكدة لعاملها وهو قوله تعالى (يوم أبعث حيا) والبعث من لازمه الحياة ، وبقي عليه نوع ثالث وهو الحال =

إحداها : أن تكون مؤكّدة ، نحو « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا » و (يَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا)^(١) .

الثانية : أن يدلّ عاملاً على تجددٍ صاحبها^(٢) ، نحو « خَلَقَ اللهُ الزَّرَّافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ « يديها » : بدلُ بعضٍ ، و « أطولَ » : حال مُلَازِمَةٌ .

الثالثة : نحو (قَائِمًا بِالْقِسْطِ)^(٣) ، ونحو (أَنْزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابَ مُفَصَّلًا)^(٤) ، ولا ضابط لذلك ، بل هو موقوف على السماع ، ووهب ابن الناظم فشل بمفصلاً في الآية للحال التي تجدد صاحبها .

الثاني : أن تكون مُشْتَقَّةٌ لا جامدة ، وذلك أيضاً غالبٌ ، لا لازم .

وتقع جامدة مؤوَّلة بالمشتمق في ثلاث مسائل :

إحداها : أن تدلّ على تشبيهه ، نحو « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » و « بَدَتْ

= المؤكدة لصاحبها ، ومثال ذلك قوله تعالى (لآمن من في الأرض كلهم جميعا) فإن جميعا مؤكدة لأن من لفظ من الألفاظ الدالة على العموم ، والعموم يقتضى الاجتماع ، فكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مستفاد مما قبله ، لهذا كانت الحال مؤكدة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة مريم .

(٢) الدال على التجدد في هذا المثال هو قولهم «خلق» فإنه يدل على تجدد المخلوق وحدوثه ، وخلق هو العامل في الحال وفي صاحبها ، وبقي في هذا النوع قسم آخر - وهو ما كان الدال على التجدد هو العامل أيضا لكن التجدد والمحدث وصف من أوصاف صاحبها ، ومثاله قوله تعالى (وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا) مفصلا حال من الكتاب ، والكتاب قديم فلا يوصف بتجدد وحدوث ، لكن نزوله على الرسول حادث ، واعتبار هذه الآية بما دل على تجدد صاحبها على الوجه الذي شرحناه مما وافقنا فيه ما ذهب إليه ابن الناظم ، والمؤلف لم يعتبره هنا منه .

(٣) من الآية ١٨ من سورة آل عمران . (٤) من الآية ١١٤ من سورة الأنعام .

الْجَارِيَةُ قَمْرًا ، وَتَثَنَتْ غُصْنًا « أَى : شُجَاعًا وَمُضِيئَةً وَمُعْتَدِلَةً ^(١) ،
 وَقَالُوا : « وَقَعَ الْمُضْطَرَّ عَانَ عِدْلَى عَيْرٍ » أَى : مُضْطَجِبِينَ اصْطَحَابَ عِدْلَى
 حَمَارٍ حِينَ سَقُوطِهِمَا .

الثانية : أَنْ تَدُلُّ عَلَى مُفَاعَلَةٍ ، نَحْوُ « بِمَتْنُهُ يَدَأُ بِيَدِهِ » ^(٢) أَى : مُتَقَابِضِينَ ،
 وَ « كَلِمَتُهُ فَأَهُ إِلَى فِيَّ » أَى : مُتَشَافِهِينَ .

(١) ومثل ذلك قول الشاعر (وهو أبو الطيب التنجى) :
 بَدَتْ قَمْرًا ، وَمَالَتْ غُصْنَ بَانَ ، وَفَاحَتْ عُنْبَرًا ، وَرَنْتَ غَزَا لَا
 وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان :
 أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءَ وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ
 ومنه قول رجل من أصحاب أبي السبطين على بن أبي طالب :
 فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسْدَ الْعَرِينِ ؟ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجْفِ ؟
 ومنه قول جرير من قصيدة بهجو الأخطل :

مَشَقَّ الْمَوَاجِرُ لِحَمْمِنَ مَعَ الشَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا
 وتقدير هذه الأحوال بالمشق يحتمل وجهين ، الأول أن تقدر قبل الاسم الجماد
 كلمة لا تتعرف بالإضافة نحو « مثل » فتجعلها حالا ، وتقدر أنها كانت مضافة إلى هذا
 الاسم الجماد ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أَى بدت مثل قمر ومالت
 مثل غصن بان وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال ، وفي السلم مثل أعيار ، وما بالنا أ.س
 مثل أسد العرين وما بالنا اليوم مثل شاء النجف ، والثانى أن تقدر نفس الاسم الجماد
 قائمًا مقام اسم مشتق ، وكأنه قيل : بدت وضيئة ومالت مهترزة ، وفي السلم شجعانًا
 وفي الحرب جيناء ، وما بالنا أمس شجعانًا وما بالنا اليوم ضعفاء ، وهلم جرا .

(٢) يجوز في قولك « يدأ بيد » رفع يد الأولى ونصبها ، فأما إذا قلتها بالرفع
 نهى مبتدأ ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر ، ولكل من يد المرفوع
 ويد المجرور بالباء وصف محذوف ، أَى : يد منه . صاحبة ليد منى ، وهذه الصفة
 المقدرة هى التى سوغت الابتداء بالنكرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ، =

الثالثة : أن تدلّ على ترتيب ، كـ « اَدْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا » أى : مترتين .
وتقع جامدة غير مؤوَّلة بالشتق فى سبع مسائل ، وهى :
أن تكون موصوفة ، نحو (قُرْآنًا عَرَبِيًّا)^(١) ، (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشْرًا سَوِيًّا)^(٢) ، وتسمى حالا مؤوَّطة^(٣) .
أو دالة على سفير ، نحو « بَعَثَهُ مُدًّا بِكَذَا » .
أو عدد ، نحو (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)^(٤) .
أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل ، نحو « هَذَا بُشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » .
أو تكون نوعاً لصاحبها ، نحو « هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا » .
أو فرعاً ، نحو « هَذَا حَدِيدُكَ خَاتِمًا » و (تَنْجُحُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)^(٥) .
أو أضلاً له ، نحو « هَذَا خَتَمُكَ حَسِيدًا » ، و (أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا)^(٦) .

= وإذا قلت « يدا » بالنصب نهى حال ، واختلفت عبارة النحاة فى الجار والمجرور بعده ، فيذكر الشيخ خالد نقلا عن ابن هشام أن سيبويه يجعله للبيان ، يعنى أنه متعلق بمحذوف مقصود به البيان ، وفيه معنى للفاعلة ، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال ، أى يدا مع يد ، ويقال مثل هذا الكلام فى قولهم « مدا بكذا » .

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ١٧ من سورة مريم .

(٣) الحال الموطئة هى : الاسم الجامد الموصوف بصفة هى الحال على وجه التحقيق ، فكان الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهده لما هو الحال ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر المؤلف مثالين لذلك من القرآن الكريم ، ولك أن تقيس على ما جاء منه ، كأن تقول : لقيت زيدا رجلا سمحاً ، وزارنى على إنسانا كريماً ، وهلم جرا .

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٧٤ من سورة الأعراف .

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء .

تنبية : أ كَثُرَ هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسمير ، والمسائلُ الثلاثُ الأولى ، وإلى ذلك يشير قوله (١) .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ ، وَفِي مُبَدِي تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلَفٍ
وَيُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهَا تَقَعُ جَامِدَةً فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى بِقَلَّةٍ ، وَأَنَّهَا لَا تُؤْوَلُ بِالْمَشْتَقِ
كَمَا لَا تُؤْوَلُ الْوَاقِعَةُ فِي التَّسْمِيرِ ، وَقَدْ يَبْنَتْهَا كَلِمًا .

وزعم ابنه أن الجميع مؤوّل بالمشتق (٢) ، وهو تكلف ، وإنما قلنا به في الثلاث الأولى ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غيرُ معناه الحقيقي ؛ فالتأويلُ فيها واجبٌ .

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفة (٣) ، وذلك لازم ؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ

(١) أى : قول ابن مالك في ألفيته .

(٢) فهو يؤول الحال الموطئة في قوله تعالى : (فتمثل لها بشراً سوياً) بأنه على معنى فتمثل لها مستويًا في صفة البشر ، ويؤول الحال الدالة على سعر بمسعر - بزنة اسم المفعول إن كانت حالاً من المفعول ، وبزنة اسم الفاعل إن كانت حالاً من الفاعل - ويؤول الحال الدالة على العدد في نحو قوله تعالى : (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) بمعدود ، ويؤول الحال الدالة على طور فيه تفضيل نحو « هذا بسراً أطيب منه رطباً » بمطور . ويؤول الحال الدالة على نوع صاحبها نحو « هذا مالك ذهباً » بمنوع ، ويؤول الحال الدالة على فرع صاحبها نحو قوله تعالى : (وتنحوتون الجبال يوتاً) بمصوغ أو نحوه ، ويؤول الحال الدالة على أصل صاحبها نحو قوله تعالى : (أسجد لمن خلقت طيناً) بمصنوع .

(٣) فإن قلت : فلماذا يجب أن تكون الحال نكرة مع أن الحال وصف لصاحبها ، والوصف كما يكون بالنكرة يكون بالمعرفة ؟
فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن الحال لما كانت - كما قلت لك آنفاً - وصفاً لصاحبها كان الغالب فيها أن تكون مشتقة ، وأنت تعلم أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة فإن =

المعرفة أَوَّاتُ بِنَكْرَةٍ ، قالوا : « جَاءَ وَحْدَهُ »^(١) أى : منفرداً ،

== كان صاحبها نكرة وجب أن يكون لها مسوغ، فلوانه جاز أن تكون الحال معرفة في حين أن صاحبها معرفة لتوهم السامع أنها نعت في حال وقوع صاحبها في موقع النصب نحو تولك « صربت الامس اللقيد » ففروا من توهم كونها نعتاً في هذه الحالة فالزموا تنكيرها لتكون مخالفة لصاحبها في التعريف والتنكير فلا يتوهم متوهم أنها نعت لأن النعت يجب موافقته للنعت فيهما .

(١) اعلم أن كلمة « وحد » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وأن أغلب استعمال هذا اللفظ استعماله منصوباً، إما لفظاً كما في قولهم « جاء وحده » وقولهم « اجتهد وحدك » ومنه قوله تعالى : (فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده) من الآية ٨٤ من سورة غافر ، وإما منصوباً تقديرًا ، وذلك إذا أضيف لياء التكلم ، كما في قول الشاعر :

وَالذُّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَعْرَا

وقد وردت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة في خمس كلمات ، قالوا في اللدح : « فلان نسيج وحده » وقالوا : « فلان قريع وحده » وقالوا في الدلالة على الإعجاب بالنفس : « فلان رجل وحده » ومن الأول من هذه الألفاظ قول عائشة أم المؤمنين في عمر رضى الله عنهما : « كان والله أحوذيا نسيج وحده » .
ومنه قول الراجز :

جَاءَتْ بِهِ مُعْتَجِرًا بِبُرْدِهِ سَفْوَاهُ تَرْدِي بِنَسِيَجِ وَحْدِهِ

وقالوا عند إرادة الذم : « فلان عير وحده » و « فلان جعيش وحده » والعير : تصغير عير وهو الحمار ، والجعيش : تصغير جعش وهو ولد الحمار ، وكلاهما بفتح أوله وسكون ثانيه .

ثم اعلم ثانياً أن النحاة قد اختلفوا في تخريج « وحده » في حال النصب .
فقال سيديويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر للموضوع موضع المشتق ، فهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول : « جاء زيد وحده » قد قلت : جاء زيد إجمادا : أى انفرادا ، وأنت تريد جاء زيد متوحدا : أى منفردا .
= وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ،

و « رَجَعَ عَوْدَهُ قَلَىٰ بَدْئِهِ »^(١)، أى : عائداً ،

« وكأنك حين تقول : « جاء محمد وحده » قد قلت : « جاء زيد لا مع غيره » وهوؤلاء قاسوا « وحده » على مقابله وهو قولهم : « قد جاء محمد وعلى معاً » .

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وإذ كان الأصل في هذه الكلمة أنها بمعنى المصدر وهو التوحد والانفراد كما يرى سيبويه فليس يبعد عندى أن يكون في نحو قولك « جاء على وحده » مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يكون حالاً من الضمير المستتر في جاء ، وتقدير السلام : جاء زيد متوحداً توحداً ، ويصح أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملة حالاً ، ويكون تقدير السلام : جاء زيد يتوحد توحداً .

واختلفوا في موضع آخر من هذا المثال ، وحاصله أن الذين قالوا إن « وحده » حال قد اختلفوا في صاحب الحال إذا قلت « رأيت زيدا وحده » فقال سيبويه : هو حال من الفاعل ، وقال ابن طلحة : هو حال من المفعول ، وأجاز المبرد كلا الوجهين ، والذي أميل إليه أنه حال من للفعل في المثال الذي ذكرناه كما ذهب إليه ابن طلحة لأن التكلم لو أراد أن الانفراد من أوصافه هو لقال « رأيت زيدا وحدى » أما هذا الاختلاف فيتصور في نحو « رأى محمد علياً وحده »

(١) اعلم أولاً أن « عوده » بفتح العين وسكون الواو - أصله مصدر عاد يعود ، والبدء : أصله مصدر بدأ يبدأ - بوزن فتح يفتح - ومعناه الابتداء ، ثم اعلم أن هذه العبارة تروى برفع « عوده » وبنصبه ، وأما رواية الرفع فلا خلاف فيها ولا إشكال ، وعوده : مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر ، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر جوازاً في « جاء » وأما رواية النصب فهي محل السلام ، وقد اختلف النحاة في تخريجها ، فأما شيخ النحاة سيبويه فذهب إلى أن « عوده » مصدر في تأويل المشتق وهو حال من فاعل رجع ، والجار والمجرور يكون متعلقاً بالحال ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً على ابتدائه ، فالحال حينئذ مؤكدة لعاملها ، وذهب المحقق الرضى إلى أن « عوده » مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، والجار والمجرور متعلق برفع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدئه عوده المهود ، فالإضافة في « بدئه » وفي

و « أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ »^(١) ، أى : مترتبين ، و « جَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ »^(٢) ، أى : جميعاً ،

= « عوده » بمعنى آل العهدية ، ويقال هذا الكلام فى حق إنسان عهد منه عدم الاستمرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن « عوده » مفعول مطلق وعامله اسم مشتق يكون حالاً ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً عوده على بدئه .

(١) الأول : أهل تفضيل مقترن بأل المعرفة ، وقد ورد منصوباً ، وأعربه النحاة حالاً ، وجعلوا ما بعده معطوفاً عليه بالهاء ، ثم يفهم من كلامهم أنهم مختلفون فى اللؤلؤ بنكرة أهو مجموع الاسمين فيكون قولك « ادخلوا الأول فالأول » على تقدير ادخلوا مترتبين ، أم أن كل واحد من الاسمين يؤول بوصف منكر ، فيكون تأويل هذا المثال ادخلوا واحداً فواحداً ، ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلكاً للدلالة على المعنى الذى يريده المتكلم بهذا الكلام .

(٢) الجماء ، فى الأصل : مؤنث الأجم ، وهما نظير أبيض وبيضاء وأحمر وحمراء ، واشتقاقهما من الجم - بفتح الجيم وتشديد الليم - وهو الكثرة ، وقالوا : ماء جم ، يريدون أنه كثير ، وقال الله تعالى : (وتجبون المال جباً جباً) أى : جباً كثيراً .

وقال الراجز :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرُ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا

وقالوا : هذه امرأة جماء المرافق ، يريدون أنها كثيرة اللحم على مرافقها ، وأصل اشتقاق « الغفير » من الغفر - بفتح العين وسكون الفاء - وهو الستر ، تقول غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير فى صناعة العربية فعيل بمعنى فاعل صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤثروا الصفة لأن الموصوف - وهو الجماء - مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التى هى فعيل بمعنى مفعول فإنهم لا يؤثرون لفظها وإن جرت على موصوف مؤنث ، فيقولون : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قد قالوا : جاءوا الجماعة =

و « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ »^(١) ، أى : معتركة .

= السارة لوجه الأرض . يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء ، وقد قالوا فى هذا المثل « جاءوا جماء غفيرا » فأتوا به منكرا على الأصل فى الحال ، والمعرف على التأويل بالنكرة .

(١) قد وردت هذه الجملة فى قول لبيد بن ربيعة العامرى يصف حمرا وحشيا

أورد أتنه الماء لتثرب :

فَأَوْزَدَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

والضمير المستتر فى « أوردها » يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز يعود إلى أتنه ، وأصل العراك مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، ولم يذدها : لم يمنعها ولم يطردها ، والنقص - بفتح النون والعين جميعا - مصدر « نقص الرجل » - من مثال فرح - إذا لم يتم مراده ، و « نقص البعير » إذا لم يتم شربه ، والعراك كما ترى مصدر مقترن بأل ، فهو معرفة ، وللنحاة فى تخريجها ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيويه - أن هذا المصدر حال - مع مخالفة لفظه للأصل فى الحال من وجهين : كونه مصدرا ، وكونه معرفة - وهو فى التأويل وصف منكر ، وكأنه قد قال : أرسلها معاركة .

الثانى - وهو مذهب الكوفيين - أن « العراك » مفعول ثان لأرسل ، بعد أن ضمن أرسل معنى أورد ، فإنك تقول « ورد البعير الماء » فيتعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وفى القرآن الكريم (فلما ورد ماء مدين) وفيه (لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها) وتقول « أوردت بعيرى الماء » فيتعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان ، وفى القرآن الكريم (يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) وكأنه لما قال « فأرسلها العراك » قد قال : فأوردها العراك ، أى الازدحام ، وأراد مكانه ، ومع ثقافة هذا التخريج نرى فيه من التكاف ما لا يخفى على متأمل .

المذهب الثالث - وهو مذهب أبى على الفارسى - وحاصله أن « العراك » مصدر باق على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله مع أنه مبين لنوع عامله الذى يقدر وصفاً منكرا ، ويكون هذا العامل حالا من الضمير البارز المتصل العائد على الأمن ، وكأنه قد قال : فأرسلها معتركة العراك ، أى مزدحمة الازدحام المعهود .

الرابع : أن تكون نفسَ صاحبِها في المعنى ، فلذلك جاز « جاء زيدٌ ضاحِكًا » وأمتنع « جاء زيدٌ ضَحِكًا » .

وقد جاءت مصادر أحوالا ، بِقِلَّة في المعارف ، كـ « جاء وَخَدَهُ » ، و « أُرْسَلَهَا العِرَاكُ » .

وبكثرة في النكِرَاتِ^(١) ، كـ « طَلَعَ بَغْتَةً » ، و « جاء رَكْضًا » ،

(١) اعلم أولا أن للعلماء خلافين في هذا الموضوع ، أحدهما في إعراب نحو « ركضا » من قولهم « جاء زيد ركضا » ولم يتعرض المؤلف لهذا الخلاف ، بل اختار مذهب سيديويه كما اختاره ابن مالك - وهو أحد آراء كثيرة في للسألة - ولم يتعرض لغيره بإثبات ولا نفي ، والخلاف الثاني في قياسية مثل هذا التركيب ، وقد تعرض المؤلف له بنوع من التفصيل .

وقبل أن نتعرض لذكر هذين الخلافين نقول لك : إنه قد ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام المماثل لهذا التركيب ، فقد سألوا : قتلته صبرا ، وأتيته ركضا ، ومتيا ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحا ، وعيانا ، وكلته مشافهة ، وطلع علينا بغتة ، وأخذت عن فلان سماعا ، وقال الله تعالى (ثم ادعهم يأتينك سعيًا) وقال سبحانه (ينفقون أموالهم سرا وعلانية) وقال (ادعوه خوفا وطمعا) وقال (إنى دعوتهم جهارا) . ثم نقول عن الخلاف الأول : إن للنحاة فيه أقوالا كثيرة نجتزئ لك منها بأربعة ونكلك في الرجوع إلى باقيها - إن أردت المزيد - لما كتبتناه على شرح الأثموني .

المذهب الأول : أن هذا المصدر المنكر نفسه حال ، وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وهذا مذهب سيديويه وجمهور البصريين ، وحجتهم أن الخبر أخو الحال والنعت ، وقد وقع الخبر مصدرا منكرا كثيرا في نحو « زيد عدل » ووقع النعت مصدرا منكرا في نحو « هذا ماء غور » فلا ينكر أن يقع المصدر حالا ، وأيضا فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه ، فيقع الاسم المشتق مفعولا مطلقا في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم « قم قائما » أى قم قياما ، وقالوا « سرت أشد السير » و « تأدبت أكل التأديب » .

(٢٠ - أوصح السالك ٢)

المذهب الثاني : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملة هي التي تقع حالا ، فتأويل « طلع زيد بعتة » طلع زيدا بعتة ، وهذا مذهب الأخفش والمبرد المذهب الثالث : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال ، فتأويل « قتلته صبراً » قتلته صابراً صبراً ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي ، وهو منقول من مذهب المبرد والأخفش .

المذهب الرابع : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس في الكلام حذف ، فتأويل « جاء زيد ركضاً » ركض زيد ركضاً ، كما قيل في نحو « أحببته مقة » و « شئتته بغضاً » وهذا مذهب الكوفيين ، وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعاً من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير أو الجيء ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع العامل ، وقد علمت في باب المفعول المطلق - بما ذكرناه لك ثمة - أن من صور المفعول المطلق المبين للنوع أن يكون المصدر بهذه المثابة ، فتأمل ذلك واحرص عليه .

وأما عن الخلاف الثاني ففيه أربعة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك ، على الرغم من كثرة ما سمع منه ، وهذا مذهب سيويوه ، وعذره في ذلك أن الحال وصف لصاحبها ، وقد تقرر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقاً ، والأصل الذي تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه .

المذهب الثاني : أنه يجوز القياس على ما ورد منه ، مطلقاً ، ونعني بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعاً من أنواع عامله نحو « كئنه مشافهة » و « جسته سرعة » و « قتلته صبراً » وألا يكون كذلك نحو « جاء على بكاء » وينسب هذا إلى أبي العباس المبرد .

المذهب الثالث : أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فيما إذا كان المصدر نوعاً من أنواع العامل كالأمثلة التي ذكرناها قبل ذكر الخلاف ، فأما إذا لم يكن المصدر =

= نوعاً من العامل فإنه لا يجوز القياس حينئذ ، وهذا هو المشهور فيما يروى من آراء أبي العباس المبرد .

قال المحقق الرضى « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر الواقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منه ، نحو قتلته صبراً .. والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو « أنا نارجلة ، وسرعة ، وبطئا ، ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسياته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ، ونحو ذلك ، لعدم السماع » اهـ .

المذهب الرابع ، وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية ، وتبعه عليه ابنه بدر الدين ، وحاصل هذا الرأي أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع ورد بها السماع :

الموضع الأول : أن يكون المصدر المنسوب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على السكالم ، وقد سمع من هذا قولهم « أنت الرجل علما » فيجوز لك أن تقول « أنت الرجل أدبا ، وحملاً ، ونبلاً ، وشجاعة ، وأنت اسديق إخلاصاً ، ووفاء ، وتضحية » وأن تقول « أنت العالم تحميماً ، ودقة نظر . وطول صبر ، وأناة » وورد النص عن الخليل بأن المصدر المنسوب في هذا المثال حال ، وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق .

الموضع الثاني : أن يكون المصدر واقعاً بعد خبر شبه مبتدؤه به ، وقد سمع من هذا النوع قولهم « هو زهير شعراً » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أنت حاتم جوداً ، وأنت على شجاعة ، وأنت السموأل وفاء ، وأنت إباس ذكاء وفطانة ، وأنت عمر عدلاً وعظماً ، وأنت يوسف حسناً ، وأنت الأحنف حملاً » ومن النحاة من رأى أن يعرب المصدر في هذا النوع تمييزاً ، وقال أبو حيان : « والتمييز فيه أظهر » .

الموضع الثالث : أن يقع المصدر بعد « أما » الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً ، وقد سمع من ذلك قولهم « أما علما فعالم » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أما ثراء فثرى ، وأما نزاهة فنزيه ، وأما شجاعة فشجاع ، وأما احتجاجاً فذو حجة ، وأما فقاهاة ففقيه » والقول بأن انتصاب المصدر المنكر بعد أما على الحال هو قول سيويه وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر =

و « قَتَلْتَهُ صَبْرًا » ، وذلك على التأويل - بالوصف ، أى : مُبَاغِتًا ، وَرَأِيصًا ، وَمَصْبُورًا ، أى : محبوسًا .

ومَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور : لا يَنْقَاسُ مطلقًا ، وَقَاسَهُ المبرد فيما كان نوعًا من المامل ، فَأَجَازَ « جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً » ومنع « جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكًا » ، وَقَاسَهُ الناظمُ وابنهُ بعد « أما » نحو « أَمَا عَلِمًا فَعَالِمٌ » أى : مهما يذكر شخص في حال علم فالذكر عالم ، وبعد خَبَرٍ شَبَّهَ به مبتدؤه ، كـ « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » أو قَرِنَ هو بآل الدال على السكال ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عَلِمًا » .

فصل : وأضـل صاحب الحال التعريف^(١) ، ويقع نكرة

= مفعول مطلق ناصبه الاسم المشتق الواقع بعده ، وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول به لفعل الشرط الذى نابت عنه أما ، ويجب - على هذا - تقدير فعل الشرط متعديا ؛ ففى نحو قولهم : « أما علما فامل » يقدر كأنك قد قلت : « مهما تذكر علما فالذكر عالم » . ويذكر عنهم هذا الرأى فيما إذا كان ما بعد أرا مصدرا معرفا نحو « أما العلم فامل » أو اسم جنس غير مصدر نحو « أما العبيد فذو عبيد » فطردوا الباب فى جميع الأنواع . (١) أنت تعلم أن الحال تشبه الخبر وتشبه النعت ، وأشبهها بالخبر كات كالحكم على صاحبها ، ولشبهها بالنعت تراهم يقولون : الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها ، ومن أجل شبهها بالخبر التزموا أن يكون صاحبها معرفة ، لأنها حكم عليه ، والحكم على المجهول وهو النكرة لا يفيد ، كما التزموا ذلك فى المبتدأ مع الخبر لنفس هذا السبب ، وثىء آخر اقتضى أن تكون الحال نكرة وإن يكون صاحبها معرفة ، وذلك أنها لو كانت مماثلة لصاحبها فكانا معرفتين أو كانا نكرتين لتوهم السامع أنهما نعت ومنعت ؛ فالتزموا التخالف بينهما ، لينتفى عن ذهن السامع من أول وهلة كونها صفة وموصوفا ، وإنما ينتفى هذا الوهم لأن الصفة والموصوف يجب اتفاقهما تعريفًا وتنكيرًا ، وكان صاحبها هو المعرفة ؛ لأنه كما سمعت محكوم عليه ، وكانت هى النكرة لكونها =

بِمُسْوَعٍ^(١) ، كَأَن يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْحَالُ ، نَحْوُ « فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ » ،
وقوله :

== حكماً ، ولهذا تجد المسوغات التي يذكرها النحاة لمجيء صاحب الحال نكرة للدار فيها
على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفة ، انظر مثلاً إلى تقدم الحال
على صاحبها النكرة فإن السرف في هذا هو أن النعت لكونه تابعاً لا يجوز أن
يتقدم على النعت ، فإذا تقدم ما قد يظن نعتاً زال بتقدمه هذا التوهم لهذا
السبب ، وهكذا .

والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن النكرة أشد احتياجاً إلى النعت منها إلى الحال
ذلك لأن النعت يخص النكرة ويبينها نوع بيان ، فإذا قلت « لقيت رجلاً شجاعاً »
تبادر إلى ذهن سامعك أن « شجاعاً » نعت ، فإن كنت بنيت كلامك على أنه حال
فقد أوقعت السامع في لبس ، وإنه محذور .
فإن قلت : فأى فرق بين أن يعتبر السامع « شجاعاً » نعتاً وأن يعتبره حالاً ،
وأنتم تقولون إن الحال وصف لصاحبها ؟

قلت : إن بينهما لفرقا عظيماً مع هذا الذي نقوله ، ذلك لأن الحال وصف لصاحبها
وقيد في عاملها ؛ فمعنى المثال على أن تعتبر شجاعاً نعتاً أن الشجاعة وصف لرجل في وقت
اللقاء وفي غيره ، ومعنى هذا المثال على أن تعتبر شجاعاً حالاً أن الشجاعة وصف له في
وقت اللقاء دون غيره ، وشتان ما بين هذين للعنيين .

(١) من المسوغات : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، وذلك لأن وجود
الواو في صدر جملة الحال يمنع توهم كون الجملة صفة ، لأن النعت لا يفصل بينه وبين
منعوته بالواو ، نحو قوله تعالى : (أو كالذي صر على قرية وهي خاوية على عروشها) ،
وقول الشاعر :

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِمُونَ بِي

قَهْلٍ لِي إِلَى لَيْلِي الْغَدَاةَ شَفِيعُ

وقيل : إن مجيء الحال من النكرة غير الموصوفة موقوف على السماع ، لا يجاوزه
لا فيما ذكر من المسوغات ولا في غيره .

* لَيْمَةَ مُوحِشًا طَلَلُ *

— ٢٦٩

٢٦٩ — يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر ، ويحتمل أنه قطعة من بيت من الوافر ، وقد روى على هذين الاحتمالين ؛ فروى سيويه بيتا هذا الشاهد صدره ، وعجزه قوله :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

ونسبه إلى كثير عزة ، وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاهد قطعة منه ، وهو بتامه :

لَيْمَةَ مُوحِشًا طَلَلُ قَدِيمُ عَفَاهُ كَلُّ أَسْحَمِ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا في نسبه ؛ فنسبه بعضهم لكثير عزة ، ونسبه آخرون إلى ذى الرمة .

اللغة : « مية » اسم امرأة « موحشا » اسم فاعل من مصدر قولهم : أوحش المنزل ، إذا خلا من أهله « الطلل » ما بقى شاخصا من آثار الديار ، و « خلل » - بكسر الحاء وفتح اللام - جمع خلة - بكسر الحاء - وهي بطانة تغطي بها أجفان السيوف ، و « الأسعم » السحاب الأسود ، و « المستديم » الدائم .

الإعراب : « لية » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، مية : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا يتصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشا » حال يقول العلماء إن صاحبه هو « طلل » الآتي ، وهذا إنما يجري على مذهب سيويه الذي يجيز مجيء الحال من الابتداء ، فأما الجمهور الذي يمنعونه - بدعوى أن من المقرر عندهم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فإذا كان صاحبها مبتدأ كان العامل فيه عندهم الابتداء ، والابتداء عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين - فإنهم يجعلون صاحب هذا الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على الطلل ، والجمهور على أن الضمير معرفة سواء أ كان ضمير غيبة أم كان ضمير حضور ، وسواء في ضمير الغيبة أ كان مرجعه معرفة أم نكرة ، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر كان صاحب =

الحال معرفة عند جمهرة النحاة ؛ فلم يكن البيت شاهداً لمجيء الحال من النكرة بمسوخ كما يذكره النحاة ، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير الغيبة بحسب مرجعه ، فإن كان مرجعه نكرة فهو نكرة ، وإن كان مرجعه معرفة فهو معرفة ، وقد بينت هذه المذاهب ههنا لما سأذكره لك في بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « يلوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طلل ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغيبة العائد إلى الطلل اسم كأن ، مبنى على الضم في محل نصب « خلل » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح الذي هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « موحشا » فإنه حال من قوله : « طلل » وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها ، وأما في البيت الآخر ، فالسوغ غير قاصر على التقدم ، بل الوصف بقوله : « قديم » وبالجملة التي بعده .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : هكذا قالوا ، وفي كلامهم تصور من وجهين : الوجه الأول : أنه لا يتأني الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين ؛ أولهما : قول سيويه إن مجيء الحال من المبتدأ جائز ، وثانيهما قول الكوفيين : إن الضمير الذي يعود إلى النكرة نكرة مثلها ، فأما على قول جمهور البصريين إن الحال في مثل هذا البيت من الضمير المستكن في الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أن مرجعه - وهو المبتدأ - نكرة ؛ فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت .

الوجه الثاني : أن النكرة - وهي « طلل » - في بيت سيويه موصوفة بجملة « يلوح - إلخ » فلنا أن ندعى أن السوغ هنا وصف النكرة ، لا تقدم الحال عليها .

أو يكون مخصوصاً إما بوصفٍ ، كقراءة بمضمهم : (وَآتَا جَاءَهُمْ كِتَابٌ
مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا)^(١) ، وقول الشاعر :

٢٧٠ - نَجِيَّتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَسْحُونًا

(١) من الآية ١٠١ من سورة البقرة ، والاستشهاد بالآية. الكريمة مبني على تقدير الجار والمجرور متعلقا بمحذوف صفة لكتاب ، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقا بجاء كان « مصدقا » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور إن كان فيه ضمير حينئذ ، ويجوز أيضا على تقدير كون الجار والمجرور نعتا لكتاب أن يكون « مصدقا » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وعلى ذلك لا يكون في الآية شاهد للسألة ، وهذه القراءة التي استشهد المؤلف بها شاذة .

٢٧٠ - لم أفق لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد روى شراح الشواهد بعد هذا البيت قوله :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتِ مُبَيَّنَّةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

ومنه تتأكد أن الرواية بنصب قوله : « مسحونا » الذي هو محل الشاهد في البيت .

اللغة : « نجيت » بتضعيف الجيم - أنقذت وخصت « نوحا » هو أبو البشر الثاني بعد آدم ، وهو نبي ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربي مشتق من النوح وهو البكاء « استجبت له » قبلت دعاءه وأجبت له إلى ما طلبه « فلك » بضم الفاء واللام جميعا - السفينة ، ويقال أيضا فيه فلك - بزنة قفل - وجمعه فلك - بضم الفاء وسكون اللام مثل المفرد في اللفظة الثانية - فيستوى الواحد والجمع في اللفظ ؛ فيقدر المستعمل في المفرد بزنة قفل والمستعمل في الجمع بزنة حمر « ماخر » هو اسم الفاعل من قولك « مخرت السفينة » إذا شقت الماء فسمعت لها صوتا « اليم » الماء .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يا » حرف نداء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها =

وليس منه (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)^(١) ، خلافاً

= اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وباء التكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها مضاف إليه « نوحاً » مفعول به لتجى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واستجبت » الواو حرف عطف ، استجاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء الخطاب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « في فلك » جار ومجرور متعلق بنجى « ماخر » صفة لفلك مجرورة بالكسرة الظاهرة « في اليم » جار ومجرور متعلق بماخر « مشحونا » حال من فلك . الشاهد فيه : قوله « مشحونا » فإنه حال من النكرة التي هي فلك ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجيء الحال منها بقوله « ماخر » .

والسر في ذلك أن الحال يشبه الحكيم ، والحكيم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وصفت تخصصت ؛ فلم تعد من الإبهام والشيوخ بحيث تعتبر مجهولة ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) من الآية ع من سورة الدخان ، والأمر الأول واحد الأمور والثاني واحد الأوامر ، ووجه تحطئة المؤلف للناظم وابنه في التمثيل بهذه الآية أنهما يذهبان إلى أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا في ثلاث حالات ، وأمر المجرور الذي هو صاحب الحال مضاف إليه ، وليس واحداً من هذه الحالات ، لأن المضاف ليس عاملاً في المضاف إليه ولا هو بعضه ولا مثل بعضه في صحة حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه ، وفوق هذا فإن أمراً للنصوب الذي جملاه حالا اسم جامد ، والحال كما علمت لا يكون إلا وصفاً .

هذا ، ويجوز لك في (أمراً) النصوب من وجوه الإعراب أن تجعله منصوباً بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى أمراً من عندنا * نص عليه الزمخشري في الكشف قال « أى أعنى بذلك أمراً كائناً من لدنا ، وذلك تفخيم لشأنه » ولك أن تجعله مفعولاً لأجله ، وأن تجعله مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل من معنى يفرق ، وأن تجعله حالاً من كل المضاف ، وسوغ - على هذا الوجه - مجيء الحال من النكرة تخصيصها بإضافتها إلى نكرة ، وأن تجعله حالاً من الفاعل أو المفعول في (أنزلناه) فتدبره باسم فاعل على الأول ، أى أمرين به ، وتقديره على الثاني باسم مفعول ، أى أموراً به .

لنظام وبنه ، أو بإضافة ، نحو (في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً)^(١) ، أو بمعول ،
نحو « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخُوكَ شَدِيداً » أو مسبوقةً بنفي ، نحو (وَمَا أَهْلَكْنَا
مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)^(٢) ، أو نهى نحو :

* لَا يَنْبَغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلاً^(٣) *

وقوله :

٢٧١ - لَا يَرَكَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ
يَوْمَ الوَعْيِ مُتَخَوِّفًا لِجِمَامِ

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت ، فسواء : حال من أربعة المضاف إلى أيام ،
وقد علمت أن إضافة النكرة إلى النكرة تخصصها وتبينها نوع بيان .
(٢) من الآية ٤ من سورة الحجر ، وفي هذه الآية الكريمة ثلاث مسوغات للحيء
الحال من النكرة ، الأول أنه تقدم على صاحب الحال فيها النفي ، والثاني اقتران جملة
الحال بالواو ، والثالث وقوع « إلا » الاستثنائية قبلها ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع
في النعوت .

وذهب جار الله الزمخشري إلى أن جملة « لها كتاب معلوم » صفة لقرية ، وزعم
أن الواو قبلها زائدة لتدل على شدة لصرق الصفة بالموصوف ، وارتضى هذا الكلام
ابن هشام الحضراوي ، لكن ابن مالك رده ردا منكرا ، وقال : ما ذهب إليه جار
الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد ، ولا يعرف نحوى بصرى أو كوفى
ذهب إليه ، فوجب ألا يلتفت إليه ، وأيضا فإنه قد علل كلامه بتعليل لا يناسبه ،
وذلك أن أصل الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما ،
وذلك ضد ما يراد من إفادة التوكيد ، فلا يجوز أن يقال : إن العاطف مؤكدا ، وأيضا
فإن الواو فصلت في اللفظ بين الأول والثاني ، ولولا الواو لتلاصقا ، فكيف يقال
إنها أكدت لصوقهما ، اه كلامه باختصار وإيضاح .

(٣) من كلام ابن مالك في الألفية .

٢٧١ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام أبي نعامه قطرى بن النعمان =

= اللزني الحارجي ، وهو أول أبيات أربعة رواها أبو علي القمالي في أماليه (٢/١٩٠ الدار) ورواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (التبريزي ١/١٣٠ بتحقيقنا) وبعده :

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرَجِي أَوْ عِنَانَ إِيْجَامِي
ثُمَّ انصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصِبْ جَذَعَ البَصِيرَةِ قَارِحَ الإِقْدَامِ

اللغة : « لا يركنن » تقول : ركن فلان إلى فلان يركن - مثل دخل يدخل ، ومثل علم يعلم وهي أشهرهما ، ومثل فتح يفتح بالتداخل على أن اللزني من الأولى والمضارع من الثانية ، ولا يسوغ أن تكون أصلية لأن من شرط باب فتح أن تكون عينه أو لامه حرف حلق « الإحجام » مصدر « أحجم الرجل عن الشيء » إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوغى » الوغى في الأصل : صوت العجل وما أشبهه ، ثم استعمل في الصوت والجلبة مطلقاً ، ثم استعمل في العرب لما تشتمل عليه من جلبة وصياح « متخوفاً » خائفاً ، أو هو الذي يخاف شيئاً بعد شيء ، يعني يخاف المرة بعد المرة « لحمام » الحمام - بكسر الحاء المهمله - الموت « دريئة » أراد أرائني غرضاً لأصحاب الرماح يدفعون بها إلى ، وقد يكون معناه أن أصحابه يستترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو سترة لهم « جذع البصيرة » أراد أنه فني الاستبصار قوى الإدراك « قارح الإقدام » أصل القارح من الحيوان الذي بلغ النهاية من السن ، وهم لا يعدون سناً بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وإن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يركنن » يركن : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة في محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضممة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الإحجام » مجرور بإلى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أو استفهام ، كقوله :

٢٧٢ - * يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى * *

= متعلق بـ « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله يركن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الوغى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « متخوفاً » حال من قوله « أحد » الواقع فاعلاً ليركن المعمول للناهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لحام » اللام حرف جر ، مبنى على الكسر لاملح له من الإعراب ، وحام : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « متخوفاً » الواقع حالا .

الشاهد فيه : قوله « متخوفاً » فإنه حال ، وصاحبه قوله « أحد » وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد النهى الذى هو شبه بالنفى .

٢٧٣ - نسب ابن مالك هذا الشاهد إلى رجل من طيء ، ولم يسمه ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا * *

اللغة : « يا صاح » أصله يا صاحبي ، فرخم بمحذف آخره - وهو الباء - واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم « حم » فعل ماض مبنى للمجهول - ومعناه قدر وقضى وهىء سببه « عيش » أراد بالعيش هنا الحياة « باقياً » أصل الباقى الذى لا ينفى ولا يزول ولا ينفد ، ويطلق على ما يطول أمده وتناهى مدته ، وأراد ههنا المعنى الأول ، أو أراد المستقر الهادى الذى لا يشوبه كدر ولا يعتربه تنغيص « فترى » هى هنا بمعنى تعلم « العذر » بضم فسكون - بمعنى العذرة ، وهى كل ما يتعمل به « الأمل » هو ترقب الشيء وانتظاره ، وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر فى شأن الآخرة أو يعمل لها .

المعنى : يستفهم استفهماً إسكاريًا عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر ، فيكون ذلك عذراً للمخاطبه فى أن يتكالب على حطام الدنيا المانى

وقد يقع ^(١) نَكْرَةً بغير مُسَوِّغ ، كقولهم « عَلَيَّ مِائَةٌ بِيضًا » ^(٢) ،

== الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « صاح » منادى مرخم ، وأصله يا صاحب ، فإن قدرناه منقطعاً عن الإضافة فهو مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة « باقياً » حال من عيش أنواع نائب فاعل لحم التالي لحرف الاستفهام الإنكاري الذي بمعنى حرف النفي « ترى » الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنفك » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، نفس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « العذر » مفعول به لتري منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إبعادها » إبعاد : مجرور بنفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير العائبة العائد إلى النفس مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فهذا الضمير محلان أحدهما جر بالإضافة وثانيهما رفع بالفاعلية « الأملا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف نلاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « باقياً » فإنه حال صاحبه قوله « عيش » وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام الذي هو شبهه النفي .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس ، ونقل ذلك عن سيويه ، والعلماء ينقلون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس (٢) بيض : جمع أبيض ، وأراد أن المائة دراهم ، وليست فلوساً ولا دنائير ، لأن الدراهم من الفضة وهي بيضاء ، والدنائير من الذهب وهو أصغر ، والفلوس من

وفي الحديث « وَصَلَى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا »^(١).

فصل : وللحال مع صاحبها ثلاث حالات :

إحداها - وهى الأصل - : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه ، كـ « جاء زيد ضاحكاً » ، و « ضربت اللص مكنوفاً » فلك في « ضاحكاً » و « مكنوفاً » أن تقدمهما على المرفوع والمنصوب .

الثانية : أن تتأخر عنه^(٢) وجوباً ، وذلك كأن تكون محصورة ، نحو

الذحاس ، وهذا مثال رواه سيويه عن العرب ، و« بيضا » يجب أن يكون حالا من المائة ، وهى نكرة ، فدل على صحة مجيء الحال من النكرة من غير مسوغ ، في غير الشعر ، ولا يجوز أن يكون « بيضا » تمييزاً لمائة ، لوجهين : أحدها أنه جمع منصوب ، وتميز المائة يكون مفرداً محروراً ، نحو قولك « له عندي مائة دينار » والوجه الثانى أنك لو رفعت فقلت « عليه مائة بيض » لكان نعتاً ، وقد علمت أن النعت والحال أخوان ، فلما جاء منصوباً كان الأولى أن نجعله حالا .

(١) روى هذا الحديث الإمام مالك بن أنس في الموطأ ، وقد ترك قوم الاستدلال به ، كما تركوا الاستدلال بالحديث عامة ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالنعى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ الروى هو لفظ راوى الحديث ، وليس هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى خاطيء لا نرى لك أن تأخذه به ، فإن النحاة قد احتجوا بشعر الشعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أوثق من رواة الشعر ، وأدق منهم تحريماً ، وأوثق منهم ضبطاً ، وأكثرهم عرب يحتج بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدل لفظ النبي بلفظ من عنده - مع تحريه إصابة للنعى بدقة - لم يكن من المنكر أن تحتج بلفظه هو .

(٢) من المواضع التى يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فلا يجوز أن تقول في هذا المثال : جاء والشمس طالعة زيد ، والسر في ذلك أن الأصل في الواو أن تكون للعطف ، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقديمها على المعطوف عليه ، فراعوا في واو الحال ما راعوه في واو العطف .

(وَمَا نُزِّلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ)^(١) ، أو يكون صاحبها مجروراً^(٢) : إما بحرف جر غير زائد ، كـ « مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً » ،

(١) من الآية ٨ من سورة الأنعام .

(٢) اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، فذهب ابن مالك في عانة كتبه وأبو علي الفارسي وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقاً .

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز ، طلقاً .

وفصل الكوفيون ، فأجاروا التقديم في ثلاث مسائل - أولاً أن يكون المجرور ضميراً نحو قولك « مررت بك ضاحكاً » فإنه يجوز لك أن تقول « مررت ضاحكاً بك » ، وثانيها أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك « مررت يزيد وعمرو مسرعين » فإنه يجوز أن تقول : « مررت مسرعين يزيد وعمرو » ، وثالثها : أن يكون الحال جملة فعلية ، نحو قولك « مررت بهند تضحك » فإنه يجوز لك أن تقول : « مررت تضحك بهند » - ومنعوه فيما عدا ذلك .

وقولنا في بيان موضع الخلاف « حرف جر أصلي » احتراز عن المجرور بحرف جر زائد ، فإن جميع النحاة متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد ، نحو قولك « ما جاءني من أحد مبشراً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما جاءني مبشراً من أحد ، ونحو « ما رأيت من أحد راكباً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما رأيت راكباً من أحد ، وإنما كان هذا مما لا يختلف فيه أحد ، لأن هذا المجرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعل أو مفعول .

أما الذين أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنص وبالقياس ، فأما النص فآيات من الكتاب الكريم وآيات من شعر العرب ، وسيأتي في كلام المؤلف وكلامنا عليه جملة من ذلك ، وأما القياس فخاصه أن المجرور بالحرف مفعول في المعنى ، وقد جوز العلماء كلهم أجمعين تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً به ، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً معني لأنه لا يخرج عن كونه مفعولاً .

وأما المانعون فقد التزموا رد أدلة القائلين بالجواز ، فأما الآيات فقالوا : إنها =

== شعر ، وما كان دليلاً عليه الشعر وحده ، ولم نجد في كلام العرب ما يـ مثله فإنه لا يثبت ، لأن ما سببه الشعر وحده يعتبر ضرورة ، وأما الآيات فذكرها أنها محتمل وجوها من الإعراب غير الوجه الذى ذكره المجيزون ، والدليل متى احتمل وجها أو وجوها أخرى لم يبق مستندا صالحاً للاستدلال ، وأما قياس المجرور على المفعول فزعموا أن بينهما فرقا ، وحاصله اختلاف العاملين ؛ لأن الفعل المتعدى بحرف الجر ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التغيير فى ترتيب معمولاته .

هذا ، ومما هو جدير بالذكر هنا أمران :

الأمر الأول : أنه يلحق بحرف الجر الأصلى كل حرف زائد تجب زيادته أو تغلب ، فأما الحرف الزائد الذى تجب زيادته فنحو الباء التى تجب زيادتها فى فاعل أفعل التعجب الذى على صورة الأمر ، نحو قولك « أكرم بأبى بكر مشفقاً » وأما الباء التى تغلب زيادتها فنحو الباء الزائدة فى فاعل كفى ، نحو قولك « كفى بزيد زائراً » والخلاف الذى تقدم إيضاحه يجرى فى هذا النوع ؛ فمن جوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى جوز ههنا ، ومن لم يجوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى لم يجوز ذلك فهنا . الأمر الثانى : أن الأسباب التى تمنع من تقديم الحال على صاحبها تسعة ذكر المؤلف منها ثلاثة - أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جر أصلى ، على الإيضاح الذى بيناه ، وأن يكون صاحبها مجروراً بإضافة غيره إليه إضافة محضة ، أو مطلقاً ، وأن يكون الحال محصورة - وقد بقى ستة أسباب لم يتعرض للمؤلف لها ، ونحن نذكرها لك هنا بإيجاز - مع إعادتنا إليك أن المؤلف ذكر كل هذه المسائل عند الكلام على امتناع تقدم الحال على العامل فيها - فنقول :

الأول : أن يكون العامل فى صاحب الحال « كأن » الذى هو حرف تشبيه ، نحو قولك : « كأن زيدا أسد غاضباً » لا يجوز لك أن تقول : « كأن غاضباً زيدا أسد » .

الثانى : أن يكون العامل « لعل » الذى هو حرف ترج ، نحو قولك : « لعل محمداً مقبل علينا مبشراً » فلا يجوز لك أن تقول : « لعل مبشراً محمداً مقبل علينا » .

الثالث : أن يكون العامل « ليت » الذى هو حرف تمن ، نحو قولك : « ليت =

وَخَالَفَ فِي هَذِهِ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ جَنِّيَّ وَابْنُ كَيْسَانَ ؛ فَأَجَاوَزَا التَّقْدِيمَ ، قَالَ
الناظم : وهو الصحيح ؛ لوروده كقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً
لِلنَّاسِ)^(١) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

— ٢٧٣ — * تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ * *

= الأستاذ حاضر مشفقا علينا ، فلا يجوز لك أن تقول : « ليت مشفقا علينا
الأستاذ حاضر » .

ويجمع هذه الثلاثة قولنا « أن يكون العامل معنويا » .

الموضع الرابع : أن يكون العامل في صاحب الحال فعل تعجب ، نحو قولك : « ما أحسن
هندا مسفرة » ، فلا يجوز لك أن تقول : « ما أحسن مسفرة هندا » .

الخامس : أن يكون صاحب الحال ضميرا متصلا بصلة أل ، نحو قولك :
« القاصدك معطيا زيد » فمعطيا : حال من ضمير المخاطب في القاصدك ، ولا يجوز
تقديمه ، فليس لك أن تقول : « معطيا القاصدك زيد » .

السادس : أن يكون صاحب الحال معمولا لجراف مصدرى ، مثل أن للصدرية ،
وذلك نحو قولك : « يعجبني أن ضربت هندا مؤدبا » فمؤدبا : حال من تاء المخاطب
الواقعة فاعلا في ضربت المعمول لأن ، فلا يجوز لك أن تقول : « يعجبني مؤدبا أن
ضربت هندا » .

وفي هذا القدر كفاية ، والله المستول أن ينفعك به .

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ .

٢٧٣ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي * *

اللغة : « تسليت » تصبرت وتكلفت العزاء والجلد والسلاوان ، وكذلك
كل فعل طى وزان تفعل ، يدل على أن الفاعل يتكلف الفعل ليصبح من عادته
وسجاياه ، ونظيره : تحلم ، وتكرم ، وتشجع ، وتجلد ، وتعزى ، وتنبل ، وانظر
قول الشاعر :

(٢١ — أوضح السالك ٢)

= تَحَلَّمَ عَنِ الْأَذْنَانِ وَاسْتَبَقِي وَدُمُّمُ وَأَنْ تَسْقَطِيعَ الْجِلْمِ حَتَّى تَحَلَّمَا
وإلى قول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَغْرُ قَلْبَهُ

مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

« طرا » بضم الطاء وتشديد الراء - معناه جميعا ، والأصل في هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا ؛ تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا « بينكم » البين - بفتح الباء وسكون الياء المثناة - أصله الانفصال والبعد والفراق ، وتقول : بان الشيء عن الشيء بينا وبينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » الذكرى - بكسر الدال المعجمة وسكون الكاف - التذكر .

الإعراب : « تسليت » تسلى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المنكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « طرا » حال من ضمير المخاطبين المجرور محلا بمن « عنكم » عن : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بتسلى « بعد » ظرف زمان منصوب بتسليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وبين من « بينكم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبين مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف عماد « بذكراكم » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وذكرى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مفردة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتسلى ، وذكرى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف عماد « حتى » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب مبني على التفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين اسم كأن مبني على الضم في محل نصب « عندي » عند : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كأن ، وعند مضاف وباء التنكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

== الشاهد فيه : قوله « طرأ » فإنه حال ، ومعناه جميعاً ، وصاحب هذا الحال الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله « عنكم » وهذه الكاف مجرورة المحل بمن ، وقد تقدم الحال على صاحبه ، وقد ذكر المصنف أن ذلك غير جائز إلا في ضرورة الشعر ، وحكى عن الفارسي وابن جنى وابن كيسان تجوز ذلك في السعة ، وشاركهم في القول بجواز التقديم ابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين .
وحكى عن ابن مالك أنه صحح في هذه المسألة قولهم ، وذلك أنه قال في شرح التسهيل : « وجواز التقديم هو الصحيح لوروده في الفصح كقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة - على هذا - حال من الناس ، وصاحب الحال مجرور باللام ، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور » .

ومما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر قول عبد الرحمن بن حسان - وهو من شعر الحماسة :

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتُهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئًا فَمَطَّلِبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ
الشاهد فيه : قوله « كهلاً » فإنه حال من الماء المجرورة محلا بلى في قوله :
« عليه » .

وكذلك قول عروة بن حزام ، وقيل : كثير عزة ، وقيل : قائله هو الجنون :
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبٌ
الشاهد فيه : قوله « هيمان صادياً » فإنهما حالان من الماء المجرورة محلا بلى في قوله « إلى » .

ومنه قول الآخر (ولم أعر على نسبه) :

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ فَيَدْعِي وَلَا تَحِينَ إِبَاءَ
الشاهد فيه : قوله « غافلاً » فإنه حال من « المرء » المجرور باللام ، وقد تقدم عليه .

ومما حملوه على هذا قوله تعالى : (وجاءوا على قبيصه بدم كذب) فقد أعربوا (على قبيصه) على أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (دم) المجرور بالياء ، =

والمُلقَّ أن البيت ضرورة ، وأن (كَافَّة) حالٌّ من الكاف^(١) ، والناء للبالغة ، لا للتأنيث^(٢) ، ويلزمه تقديمُ الحال المحصورة ، وتعدُّى « أُرْسِلَ » باللام ، والأولُ ممتنعٌ ، والثاني خلافُ الأكثر^(٣) .
 وإما بإضافة^(٤) ، كـ « أَعْجَبَنِي وَجْهَهَا مُسْفِرَةً » .

وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضافُ بعضه كهذا

وقد تقدم الحال كما ترى ، وجعل الزمخشري (على قيصه) في محل نصب على الظرفية ، وكأنه قد قيل : وجاءوا فوق قيصه بدم كذب ، وإنما ذهب إلى هذا فرارا من تقدم الحال على صاحبها المجرور ، ولم يقره العلماء على ذلك ؛ لأن المعنى لا يساعد عليه .

(١) هذا التخريج مما ذكره الزجاج ، ولم يرتضه ابن مالك ، وعلل رده بأن مجيء الناء للبالغة سماعي في أمثلة البالغة مثل علامة ، وإن جاءت في بعض أمثلة اسم الفاعل مثل راوية فهو شاذ لا يقاس عليه ، والمعروف أنه لا يجوز حمل الفصيح على الشاذ ، خصوصا إذا وجد له محمل آخر لا شذوذ فيه .

(٢) وجعل الزمخشري (كافة) صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : وما أرسلناك إلا رسالة كافة ، ورد هذا التخريج بوجهين ، الأول : أن كلمة (كافة) لا تستعمل في الكلام العربي إلا حالا ، فجعلها صفة ينافي ما ثبت لها من ذلك ، والوجه الثاني : أن حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إنما عهد في صفة اعتيد استعمالها مع هذا الموصوف ، و (كافة) مع إرساله ليس من هذه الباب .

(٣) أما ادعاء أن تقديم الحال المحصورة يمتنع فغير مسلم ، فقد صرح البصريون والكسائي والفرّاء وابن الأنباري بجواز تقديم المفعول المحصور ، ولا فرق بينه وبين الحال ، وأما تعدى (أرسل) باللام ، فقد ورد في قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) .

(٤) إذا كانت الإضافة محضة فقد أجمعوا على لزوم تأخير الحال ، وإن كانت غير محضة نحو « هذا شارب السويق ملتوتا ، الآن أو غدأ » جاز التقديم ، ذكره الناظم في التسهيل ، وأنكره ابنه عليه .

المثال ، وكقوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا)^(١) ،
 (أَيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)^(٢) ، أو كبعضه نحو (مِلَّةَ
 إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)^(٣) ، أو عاملاً في الحال ، نحو (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)^(٤) ،
 و « أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ مُنْفَرِدًا » و « هَذَا شَارِبُ السُّوْبِقِ مَلْتَوْتًا »^(٥) .

(١) من الآية ٤٧ من سورة الحجر .

(٢) من الآية ١٢ من سورة الحجرات .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النحل . (٤) من الآية ٤ من سورة يونس .

(٥) إنما لم يجوز أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة في نحو « أعجبنى

وجه هند مسفرة » لأنها لو تقدمت على صاحبها لوقعت إما بين المضاف والمضاف إليه
 فكنت تقول في هذا المثال « أعجبنى وجه مسفرة هند » فنفصل بين المضاف الذى هو
 وجه والمضاف إليه الذى هو هند ، بالحال الذى هو مسفرة ، وقد علمت أن المضاف
 والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة
 الواحدة ، وهو لا يجوز ، وإما أن تقع قبل المضاف فكنت تقول في المثال المذكور
 « أعجبنى مسفرة وجه هند » فكنت تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ، وقد
 علمنا أن منزلة المضاف من المضاف إليه كمنزلة الموصول من الصلة ، فإن الموصول بتعرف
 بالصلة والمضاف يتعرف بالمضاف إليه ، فلما تشابهت منزلتهما أخذ المضاف والمضاف إليه
 حكم الصلة والموصول ، ومن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على
 الموصول ، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

هذا في الإضافة المحضة كالمثال الذى صدرنا به هذا الكلام ، أما المجرور بالإضافة
 غير المحضة - وهى اللفظية التى لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد التخفيف أو رفع
 القبح - فقد قدمنا لك أن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل تقديم الحال على
 صاحبها ، مثال هذه الإضافة اللفظية « زيد شارب السويق ملتوتا » يجوز أن تقول
 ذلك ، وأن تقول : زيد شارب ملتوتا السويق - بجر السويق ، والفصل بين المضاف
 والمضاف إليه بالحال ، وعلل ابن مالك ذلك الجواز بأن الإضافة اللفظية على نية
 الانفصال فلا يعتد بها ، ولم يرتض ابنه بدر الدين هذا الكلام .

الثالثة : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو
« مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ » .

فصل : وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً :

إحداها - وهي الأصل - : أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه ، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل : قِمْلًا مُتَصَرِّفًا ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » ، أو صفةً تشبه الفعل المتصرف^(١) ، كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعًا » ،

== هذا ، وقد اختلف النحاة : هل يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه في غير هذه المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف ؟ فذهب أبو علي الفارسي إلى الجواز ، ونقله عنه ابن الشجري في أماليه ، وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه في غير المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف تابعاً له فيها .

ومما جاء فيه الحال من المضاف إليه وليس واحداً منها قول تأبط شراً :

سَلَبْتُ سِلَاحِي بَأْسًا وَشَقَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ
الشاهد فيه : قوله « بَأْسًا » فإنه حال من ياء المتكلم في سلاحي .

ومثله قول زيد الفوارس :

عَوِذٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حِلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً

متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف مطلقاً ، واستدل له بالآية الكريمة وبالثلث

وبيت يزيد بن مفرغ الحميري - هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الجرمي إلى

أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقديم

الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفصل نحو قولك « زيد جاء راکباً »

لا يجوز عندهما أن تقول في هذا المثال : راکباً زيد جاء ، ومن هنا تفهم السر في

استدلال المؤلف بالآية الكريمة التي ترد على الأخفش ، وأما المثل والبيت فيردان

على الجرمي .

فلك في « راكباً » و « مسرعاً » أن تُقدِّمهما على « جاء » وعلى « منطلق » ،
كما قال الله تعالى : (خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)^(١) ، وقامت العرب : « شَتَّى
تَوْوَبُ الْحَلْبَةِ »^(٢) ، أى : متفرقين يَرْجِعُ الحالبون ، وقيل الشاعر :

* نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ *^(٣) [٥٥]

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يقولونه عند ما يريدون أن يعبروا عن اختلاف
الناس في الأخلاق مع أن أصلهم واحد ، وقد أشار المؤلف إلى معنى مفرداته ،
فشئى : جمع شئيت ، مثل جرحى مع جريح ، ومعنى شئيت : متفرق ، وتؤوب :
أى ترجع ، تقول : آب يؤوب أوبا - مثل قال يقول قولاً - ومآبا ، والمعنى رجع ،
والحلبة : جمع حالب - بوزن قاتل وقتلة وفاجر وفجرة وفاسق ونسفة وكاتب وكتبة -
وأصل المثل أن أصحاب الإبل والبقر وسائر العم عند ما يريدون أن يردوا الماء
ليسقوا نعمهم يردون مجتمعين ، وعند ما يريدون أن يجلبوا ماشيتهم يجلبونها
متفرقين ، فيحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة ، و « شئى » حال من الحلبة
الواقع فاعلا لتؤوب ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبها وعلى العامل فيه أيضا ،
وإنما ساغ هذا التقدم لكون هذا العامل فعلا متصرفا ، فهو من القوة بحيث يعمل
متأخرا أو متقدما .

فلو لم يكن العامل فعلا متصرفا ولا صفة تشبه الفعل المتصرف - بأن كان فعلا
جامداً كفعل التعجب في نحو « ما أحسن زيدا مقبلا على ما ينفعه » أو كان صفة
تشبه الجامد كأفعل التفضيل في نحو « محمد أفصح الناس متحدثا » أو كان اسم فعل
نحو قولك « نزال مسرعا » أو كان عاملا معنويا كالحروف التى عملت بشبهها فى المعنى
بالفعل وكالجار والجرور والظرف نحو قولك « ليت عليا زائرا مخلصا . وإبراهيم
فى الدار جالسا ، وخالد عندك منصتا » - فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شئ من
ذلك ، ولا فيما أشبهه .

(٣) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد فى باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٥

السابق فى الجزء الأول) وذكرنا هناك نسبه وتسكلمته ، فارجع إليه هناك . =

فـ «تَحْمِلِينَ» في موضع نصبٍ على الحال ، وعاملها « طليق » وهو صفة مشبهة .

الثانية : أن تتقدم عليه وجوباً ، كما إذا كان لها صدرُ الكلامِ ، نحو « كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟ »

الثالثة : أن تتأخرَ عنه وجوباً ، وذلك في ست مسائل^(١) : وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلًا » ، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل ، نحو « هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ حَظِيْبًا » - أو مصدرًا مقدرًا بالفعل وحرف مصدرى ، نحو « أَعْجَبَنِي أَعْتِكَافُ أُخِيكَ صَائِمًا » ، أو اسم فعل ، نحو « نَزَالَ مُسْرِعًا » ، أو لفظاً مضمناً معنى الفعل دون حروفه ، نحو (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِبَةٌ)^(٢) ، وقوله :

= والشاهد هنا قوله « تحملين » فإنها جملة من فعل وفاعل موضعها نصب على الحال ، وصاحبها هو الضمير المستتر المرفوع في قوله « طليق » الذي هو خبر عن اسم الإشارة ، ويكون العامل في الحال هو قوله « طليق » وهو صفة مشبهة كما ذكر المؤلف ؛ فيكون في الشاهد دليل على جواز تقدم الحال على عاملها مع كون العامل صفة مشبهة ، وتقدير الشاهد : وهذا طليق حال مع كونه محملاً لك ، وفي الموضع الذي أعلناك عليه إعراب آخر للكوفيين يجعلون فيه « هذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ ، وجملة « تحملين » صلته ، و « طليق » خبره ، وتقديره عندهم : والذي تحمليه طليق ، وهو مردود .

(١) هذه المسائل الست هي التي ذكرناها فيما سبق (ص ٣٢٠) زيادة على المؤلف وقلنا : إنه لا يجوز أن يتقدم في كل واحدة منها الحال على صاحبها ، فلا تغفل عن ذلك ، واعرف الآن - بما ذكره المؤلف - أنه يجب في كل واحدة منها أيضاً أن يتأخر الحال عن العامل فيها ؛ فيجتمع فيها أمران : أن تتأخر عن صاحبها ، وأن تتأخر عن العامل أيضاً .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة النمل .

— ٢٧٤ — * كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا *

٢٧٤ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَدَى وَكْرِهَا الْعَنَابُ وَالْحُشْفُ الْبَالِي *

وهذا البيت من قصيدة له مستجادة ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَهْيَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ انْتَالِي
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدَثَ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

وقد تقدم شاهد من هذه القصيدة في باب المغرب والبنى في مباحث الجمع بألف

وتاء مزيدتين ، وهو الشاهد رقم ١٨ .

اللغة : « عم صباحا » هذه إحدى تميمات العرب في جاهليتهم ، كانوا يقولون :
عم صباحا ، وعم مساء ، وانعم صباحا ، وانعم مساء ، وعم ظلاما ، وانعم ظلاما ،
ومن الأخيرة قول الشاعر ، وسيأتي في شواهد باب الحكاية :

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ : مَنْوُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عُمُوا ظَلَامًا

وقد اختلف العلماء في « عم » فمنهم من قال : هو أمر ماضيه وعم مثل وعد

ووصف ووسم ، فكما تقول : وعد يعد عد ، ووصف يصف صف : ووسم يسم

سم ، تقول : وعم يعم عم ، وقال قوم : أصله انعم ، فحذفت النون اعتبارا للتخفيف ،

فاستغنى بعد ذلك عن همزة الوصل « الطلل » كل ما شخص وظهر وارتفع من آثار

الديار « العصر الحالى » الزمن الماضى الذاهب فى القدم « وهل يعمن من كان أحدث

عهده - البيت » قال البطليوسى : ذهب بعض الرواة إلى أن الأحوال ههنا جمع حول

بمعنى السنة ، والوجه عندى أن الأحوال جمع حال ، لا جمع حول ، وإنما أراد كيف

ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهراً ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهى :

اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والقدم المغير لرسومه « كأن قلوب

الطير رطبا ويابسا - البيت » هذا البيت فى وصف عقاب سريعة الاختطاف صبود ،

والعنان - بضم العين وتشديد النون مفتوحة - ضرب من الفاكهة تشبه به أنامل

الحسان الخضوبة بالحناء ، وشبه بههنا القلوب الرطبة من الطير الذى صادته العقاب ، =

وقولك : « آتَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا » أو عاملاً آخر عَرَضَ له مانع^(١) ، نحو « لأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا » و « لأَعْتَكِفَنَّ صَائِمًا » فإن ما في حَيْزِ لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما .

== والحشف : ضرب من ردىء التمر، شبه به الجاف من قلوب الطير، يريد أنها كثيرة الاصطياد للطير ، وأنتك تجد عند عشها قلوباً كثيرة من قلوب الطير ، بعضها لا يزال رطباً فهو كالغراب ، وبعضها قد جف فهو كالحشف البالى .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « قلوب » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « رطباً » حال من اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة انظاهرة « ويابساً » الواو حرف عطف ، يابساً : معطوف على قوله رطباً منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف حال من قلوب الطير ، وهو مضاف ووكر من « وكرها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ووكر مضاف وضمير العائبة العائد إلى العقاب مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الغراب » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « والحشف » الواو حرف عطف ، الحشف : معطوف على الغراب « البالى » نعت للحشف مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « رطباً ويابساً » فإنهما حالان من « قلوب الطير » والعامل في الحالين وصاحبهما هو قوله « كَأَنَّ » وهو حرف متضمن معنى الفعل دون حروفه ، فإن معناه أشبه ، ولا يجوز في مثل هذه الحال أن تتقدم على عاملها . ولا يخفى عليك أن جمع التفسير يجوز في الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ؛ فلا اعتراض على قوله « رطباً ويابساً » .

(١) اللام التي في « لأصبر محتسباً » هي لام الابتداء ، واللام التي في « لأعتكفن صائماً » هي لام القسم ، وكل من لام الابتداء ولام القسم له الصدارة ، على معنى أنه يجب أن يكون كل منهما في أول الكلام ، وعلى هذا لا يجوز أن يتقدم معمول ما اتصل به عليهما ، وبعبارة أخرى لا يجوز أن يعمل ما بعدها في شيء قبلهما ، =

وَيُسْتَنْثَى مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَا كَانَ عَامِلًا فِي حَالَيْنِ لِاسْمَيْنِ مُتَّجِدَيْ الْمَعْنَى
أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ ، وَأَحَدُهُمَا مُفَضَّلٌ عَلَى الْآخَرِ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ حَالِ الْفَاضِلِ ،
كَـ « هَذَا بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ رُطْبًا » ، وَقَوْلُكَ : « زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ
عَمْرٍو مُعَانَا » (١) .

وَيُسْتَنْثَى مِنَ الْمَضْمَنِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ : أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرورًا
مُخْبِرًا بِهِمَا ، فَيَجُوزُ بَقْلَةٌ تَوْسُطُ الْحَالِ بَيْنَ الْخَبْرِ عَنْهُ وَالْمُخْبِرِ بِهِ ، كَقَوْلِهِ :

= فَأَصْبَرَ وَأَصُومَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ كَانَ يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَيْهِمَا ؛ لَكِنَّ
لِمَا انْتَصَلَتْ بِالْأُولَى لَامُ الْإِبْتِدَاءِ وَبِالثَّانِي لَامُ الْقِسْمِ عَرَضٌ لِسُكُلٍ مِنْهُمَا عَارِضٌ هُوَ اقْتِرَانُ
الْأُولَى بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَاقْتِرَانُ الثَّانِي بِلَامِ الْقِسْمِ ، فَتَنَعَهُ هَذَا الْعَارِضُ مِنْ تَقَدُّمِ أَحَدٍ
مَعْمُولَانِهِ عَلَيْهِ .

(١) هَذَا التَّقْدِيرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُوَ تَقْدِيرٌ سَيِّئٌ ، وَتَوْضِيحُهُ فِي الثَّلَاثِ
الْأُولَى أَنْ قَوْلَهُمْ « بَسْرًا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ فِي « أَطِيبٌ » عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ،
وَقَوْلَهُمْ « رُطْبًا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرورِ فِي « مِنْهُ » وَهَذَا الْجَارُ وَالْمَجْرورُ
مُتَعَلِّقٌ بِأَطِيبٍ ؛ فَيَكُونُ صَاحِبَا الْحَالَيْنِ مِنْ مَعْمُولَاتِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَكَأَنَّ
قَائِلَ هَذَا الْكَلَامِ قَدْ قَالَ : هَذَا فِي حَالِ كَوْنِهِ بَسْرًا أَطِيبٌ مِنْ نَفْسِهِ فِي حَالِ
كَوْنِهِ رُطْبًا ، وَقَدْ ارْتَضَى هَذَا التَّقْدِيرَ الْمَازِنِي وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي التَّذَكُّرَةِ وَابْنُ
كَيْسَانَ وَابْنُ جَنِي .

وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وَالزَّجَّاجُ وَابْنُ السَّرَاجِ وَأَبُو سَعِيدٍ السَّرِيفِيُّ - وَوَأَقْبَهُمُ أَبُو عَلِيٍّ
الْفَارِسِيُّ فِي الْحَلِيَّاتِ - إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ لَهُذَيْنِ الْحَالَيْنِ هُوَ « كَانَ » عَذُوقَةٌ قَبْلَ كُلِّ حَالٍ مِنَ
الْحَالَيْنِ ، وَهِيَ تَامَةٌ مُسَبَّوْقَةٌ بِإِذٍ أَوْ بِإِذَا ، وَصَاحِبَا الْحَالَيْنِ هُوَ الضَّمِيرَانِ الْمُسْتَتَرَّانِ فِي
كَانَ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : هَذَا إِذَا كَانَ (أَيْ وَجَدَ) بَسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطْبًا ،
وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ أَنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ الَّذِينَ جَرَوْا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ جَعَلُوا « كَانَ »
لِلْمَقْدَرَةِ نَاقِصَةً ؛ فَيَكُونُ الْإِسْمَانِ النَّصْبَوِيَّانِ خَبْرَيْنِ لَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ هُوَ التَّقْدِيرُ .

٢٧٥ - بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيٌ ذِلَّةٍ

لَدَيْكُمْ

٢٧٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِيٌ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءٌ وَلَا نَصْرًا

اللغة : « عاذ » بمعنى التجأ وتحصن ، و « عوف » اسم رجل ، وقوله « وهو بادي ذلة » معناه أنه ظاهر المهانة ، والولاء : الموالة والناصر ، والنصر : الإعانة ، وقوله « وهو » الواو فيه للحال .

الإعراب : « بنا » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وضمير المتكلم ومعه غيره مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعاذ « عاذ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عوف » فاعل عاذ مرفوع بالضمة الظاهرة « وهو » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « بادي » حال من الضمير المستقر في خبر المبتدأ الذي هو قوله « لديكم » الآتي ، وبإدنى مضاف و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل السابق ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف النقلة ياء منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وتلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يعدم » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عوف « ولاء » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « نصرًا » معطوف على قوله ولاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادي ذلة » فإنه - على ما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم القراء والأخفش - حال صاحبه الضمير المستقر في خبر المبتدأ ، وذلك أن قوله =

وكقراءة بعضهم: (مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا)^(١) ،
وكقراءة الحسن: (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)^(٢) ، وهو قول الأخفش ،
وتبعه الناظم .

= « هو » ضمير منفصل مبتدأ وخبره متعلق الظرف الذي هو قوله « لديكم » وفي هذا
الظرف ضمير مستقر منتقل من متعلقه إليه على ما هو معلوم ، وقوله « بادی ذلة »
الرواية فيه بالنصب على أنه حال من الضمير المستكن في الظرف ، وتقدير الكلام :
عاذبنا عوف حال كونه لديكم بادی ذلة ، فقد تقدم الحال على العامل فيها وهو
« لدى » وذلك العامل ظرف ، وقد ذهب الناظم تبعاً للأخفش إلى جواز ذلك في
سعة الكلام ، وخرجا عليه ما ذكره المؤلف من الآيات ، وهو عند الجمهور ضرورة
من ضرورات الشعر ، والآيات عندهم على غير التخريج الذي خرجاها عليه ، ولا
يخفى عليك أنك لو جعلت « بادی ذلة » حالا من « هو » على رأى سيويوه الذي يجيز
جىء الحال من المبتدأ لم يكن في البيت شاهد لهما على ما ذهبوا إليه .

(١) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام ، وهذه القراءة بنصب (خالصة) وخرجاها
الفراء والأخفش على أن (خالصة) حال صاحبه الضمير المستتر في الجار والمجرور
بعد حذف متعلقه ، وهذا الجار والمجرور خبر عن ما الموصولة في قوله (ما في بطون
هذه الأنعام) وما الموصولة المراد بها الأجنة - جمع جنين - ولذلك جاء الحال منها
بلفظ المؤنث ، فإن التاء في (خالصة) على هذا الإعراب - تاء التأنيث ، وإذا كان
الأمر على هذا فقد تقدم الحال وهو (خالصة) على العامل فيها وهو الجار والمجرور
وعلى صاحبها وهو الضمير المستكن في هذا الجار والمجرور، في أفصح كلام ، وأصل
ترتيب النظم : ما في بطون هذه الأنعام لدكورنا حال كونها - أي الأجنة - خالصة .

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر ، والقراءة المنسوبة للحسن البصرى بنصب
(مطويات) ، وخرجا الفراء والأخفش على أن (مطويات) حال صاحبه الضمير
المستتر في الجار والمجرور وهو (يمينه) وهذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو
(السموات) والعامل في الضمير المستتر هو الجار والمجرور ، وقد تقدم الحال على
العامل فيه الذي هو الجار والمجرور في أفصح كلام ، فدل ذلك على الجواز .

والحق أن البيت ضرورة، وأن « خَالِصَةً »^(١) و « مَطْوِيَّاتٍ » معمولان لصلة « ما » ، و لـ « مَقْبُوضَتِهِ » ، وأن « السَّمَوَاتِ » عطف على ضمير مستتر في « قَبْضَتِهِ » لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ ، لا مبتدأ ، و « بِيَمِينِهِ » معمول الحال ، لا عاملها^(٢) .

(١) التلاوة في الآية الأولى (وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا) وقد عرفت أنه قد قرئ في هذه الآية بنصب (خالصة) وأن الفراء خرج هذه القراءة على أن (خالصة) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو (لذكورنا) الواقع خبرا للمبتدأ الذي هو الاسم الموصول في (ما في بطون) .

وجهور البصريين يدون هذا الإعراب الذي لزم عليه تخريج الآية على وجه ضعيف عندهم ، وقد جعلوا (ما) اسما موصولا مبتدأ ، و (في بطون هذه الأنعام) جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف صلة الموصول ، و (خالصة) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع صلة ، و (لذكورنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، فلم يتقدم الحال على صاحبه الم معمول للجار والمجرور .

(٢) التلاوة في الآية الثانية (والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) وقد عرفت إعراب الفراء والأخفش الذي أفره ابن مالك للجملة الثانية من هذه الآية الكريمة ، فأما جمهور النحاة البصريين فلم يرتضوا هذا الإعراب ، بل جعلوا (الأرض) مبتدأ ، و (قبضته) خبر هذا المبتدأ ، و في (قبضته) ضمير مستتر على أنه نائب فاعل ، لأن (قبضته) بمعنى مقبوضته ، فهو اسم مفعول ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وقوله (والسموات) معطوف على هذا الضمير المستتر ، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد لأنه قد نصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوله : (يوم القيامة) وقوله سبحانه : (مطويات) حال من السموات ، و (بيمينه) جار ومجرور متعلق بمطويات ، وليس خبرا كما زعم الفراء ، وهذا معنى قول المؤلف « ويمينه معمول الحال ، لا عاملها » .

فصل : ولشبهه الحال بالخبر والنعته^(١) جاز أن تتعدد ، لمفرد ، وغيره ،
فالأول ، كقوله :

٢٧٦ - كَلَىٰ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْسَ لِي بِخَفِيَّةٍ
زِيَارَةٌ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَاً

(١) قد عرفت في مواضع كثيرة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد وقد يتعدد لمتعدد ، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو « زارني خالد الكريم المهدب » فلما أشبه الحال الخبر في المعنى ، وأشبه النعت في كونه يقيد عامله ، ولذلك تسمع كثيرا قولهم « الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها » نقول : لما أشبه الحال الخبر والنعته فيها ذكرنا أخذ بعض أحكامهما ، ومن أحكامهما جواز تعدد كل واحد منهما ، ومن أحكامهما أن الأصل في كل منهما أن يكون مشتقا فلا يقع الخبر ولا النعت جامدا - ومنه المصدر - إلا على التأويل بالمشق أو على إرادة التشبيه ، ومثال ذلك في الخبر قولك : « زيد أسد » ومثاله في النعت « زيد الأسسد مقبل » أي : زيد الشجاع ، ومثاله في الحال « كر زيد أسدا » ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمبتدأ اسم جئة كما علمت ، فكذلك الحال .

هذا ، وقد يجب تعدد الحال ، ولذلك الوجوب موضعان نذكرهما لك ههنا باختصار لأننا سنعود إلى ذكرهما مع ذكر شواهد لكل منهما .
أحدهما : أن يقع بعد « إما » نحو قولك « سألقى عليا إما شاكرا وإما جاحدا » .
وثانيهما : أن يقع بعد « لا » النافية ، نحو قولك « جاء علي لا فرحا ولا أسوان »
٢٧٦ - أنشد ابن الأعرابي هذا الشاهد ولم يسم قائله ، وقد يظن قوم أنه للمجنون لذكر اسم لبي فيه ، وقد أنشده ابن الأعرابي مع بيت آخر يقع تاليا له ، وهو قوله :

شَكَرُوا رَبِّي حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا وَرُوَيْتُهَا قَدْ تَسَقَّيْتُ الشَّمَّ صَافِيَاً
اللغة : « خفية » بضم الحاء أو كسرهما - مصدر خفي إذا استتر « رجلان » =

وليس منه نحو (إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِإِيجَابِي مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا)^(١) .

والثاني : إن اتَّحَدَ لَفْظُهُ ومعناه تُنِّيَ أو جمع^(٢) ، نحو (وَسَخَّرَ لَكُمْ

= بفتح فسكون - أى : يمشى على رجليه ، وهى صفة مشبهة مثل عطشان « حافياً »
أى : غير متعل .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف
تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « زرت » فعل
وفاعل « لىلى » مفعول به لزرت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر « بحفية » جار ومجرور متعلق بزرت ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق
الكلام ، وتقدير الكلام : إذا ما زرت لىلى فى اختفاء فعلى زيارة بيت الله ، وجملة
إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه للؤخر
« زيارة » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « بيت » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وبيت مضاف والاسم الكريم مضاف إليه « رجلان » حال صاحبه ياء
التكلم فى قوله على ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافياً » حال ثانية صاحبه ياء
للتكلم أيضاً ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « رجلان حافياً » حيث تعدد الحال لواحد ، وهذا الواحد
هو ياء التكلم المجرورة محلا بلى ، والحالان أحدهما قوله رجلان وثانيتها قوله حافياً .

(١) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران ، وإنما لم يكن ما فى الآية الكريمة من
تعدد الحال مع أن ظاهرها التعدد لأن الحالين الثانى والثالث قد عطفوا بالواو على الأول
ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف .

(٢) لم يبين المؤلف بياناً صريحاً لمحال التثنية والجمع واجبان حين يتعد لفظ الحالين
ومعناها أم هما أولى من تفريقهما مع جواز التفریق ؟ وظاهر كلامه أن التثنية والجمع
واجبان ، لكن الذى نص عليه الرضى أن التثنية والجمع أولى من التفریق ، قال :
« وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا ؛ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ لأنه
أخصر ، نحو لقيت زيدا راكباً راكباً » .

الشَّمْسِ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ) (١)، الأصلُ دائبةٌ ودائباً ، ونحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ) (٢) ، وإن اختلف فُرُقٌ بغير عطف (٣) ، كـ « لَمَقِيَّتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا » ، ويقدر الأول للثاني وبالعكس ، قال :

— ٢٧٧ — * عَهَدْتُ سُمَادَ ذَاتَ هَوَى مُعْتَى *

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم ، والأصل دائبة ودائبا ، ولا يضر - عند التثنية أو الجمع - اختلاف الحالين بالتذكير والتأنيث كما هو ظاهر ، فإن من سنن العربية تغليب المذكر على المؤنث واللفظ مختلف كقولهم « القمرين » في تثنية الشمس والقمر ، وكقولهم « الأبوين » في تثنية الأب والأم ، فهذا أولى .

(٢) من الآية ١٢ من سورة النحل .

(٣) فصل المحقق الرضى هذا الموضوع بأكثر مما ذكره المؤلف هنا ، وذلك حيث يقول : وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان ، نحو لقيت هنداً مصعداً منحدراً ، وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه ، نحو لقيت منحدراً زبداً مصعداً ، ويجوز أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل ، نحو لقيت زيدا مصعداً منحدراً - والمصعد زيد - وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين ، وقدمت حال المفعول ، إذ لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجانب صاحبه ، اهـ . وقوله « وذلك أنه لما كانت - إلخ » تعليل لتأخير الحالين عن كل من الفاعل والمفعول وهى الصورة التى ليست أولى الصورتين الجائزتين فى كلامه ، والأولى هى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه ، وقوله « وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون - إلخ » بيان لما تفعله إذا اخترت الصورة التى ليست أولى من غيرها ، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس كما نص عليه المؤلف فى اللغى . وإذا أمن اللبس كان جائزاً .

— ٢٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره للمؤلف

صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَرَدْتُ وَعَادَ سُلُوانًا هَوَاهَا *

(٢٢ — أوضح المسالك ٢)

وقد تأتي على الترتيب إن أمن اللبس^(١)، كقوله :

== اللفظة : « عهدت » علمت « سعاد » بضم السين - اسم امرأة « ذات هوى » صاحبة عشق « معنى » بضم الميم وفتح العين وتشديد النون مفتوحة - اسم مفعول من « عناه الأمر يمنية » بالتضعيف - أى شق عليه حتى أورثه العناء والجهد « زدت » يريد زاد ما به من العناء والشدة بسبب زيادة الحب والوجد « سلوانا » سلوا ونسيانا ، الإعراب : « عهدت » فعل ماض وفاعله « سعاد » مفعول به لعهدت منصوب بالفتحة الظاهرة « ذات » حال صاحبه سعاد منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودات مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعمير « معنى » حال أخرى صاحبها تاء المتكلم في قوله « عهدت » السابق « فزدت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زاد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله « وعاد » الواو حرف عطف ، عاد : فعل ماض بمعنى صار مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « سلوانا » خبر عاد الذى بمعنى صار تقدم على اسمه منصوب بالفتحة الظاهرة « هواها » هوى : اسم عاد الذى بمعنى صار ، مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعمير ، وهوى مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، ويجوز أن يكون « هواها » فاعلا بعاد ، إذا أعتبرتها تامة ، وعليه يكون قوله « سلوانا » حالا من هذا الفاعل .

الشاهد فيه : قوله « ذات هوى معنى » فإنيهما حالان ، ولكل حال منهما صاحب غير صاحب الحال الأخرى ، فأما قوله « ذات هوى » فصاحبه قوله « سعاد » وأما قوله « معنى » فصاحبه تاء المتكلم في قوله « عهدت » وقد جاء بالحالين على عكس ترتيب صاحبيهما كما ترى ، وهذا هو الأكثر في مثل ذلك - أى إذا لم تأت بكل حال إلى جوار صاحبهما - ليكون قد اتصل أحد الحالين بصاحبه ، بخلاف ما لو أتى بهما على ترتيب صاحبيهما ؛ فإنه يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبهما بأجنبي .

(١) المفهوم من هذا الكلام أن النحاة متفقون على أنه إذا تعدد الحال وتعدد صاحبها ولم تأت بكل حال منهما بجنب صاحبه ، بل أخرت الحالين فإليك تجعل أول الحالين لثاني الصاحبين وثاني الحالين لأول الصاحبين ، ولا يجعل أول الحالين لأول الصاحبين وثانيهما لثانيهما إلا حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه ، وفي =

— ٢٧٨ — * خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُهُ وَرَاءَنَا *

علم اليديع نوع يسمى الالف والنشر، وهو: أن تذكر متعددا ثم تذكر ما لكل واحد منهما - وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول وجعل الثاني للثاني أحسن من جعل الأول للثاني وجعل الثاني للأول، ومن أمثلة ذلك عندهم قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فقوله سبحانه (لتسكنوا فيه) هو أول الأمور المنشورة وهو راجع إلى الليل الذي هو أول الأمور الملقوفة، وقوله سبحانه (ولتبتغوا من فضله) هو ثاني الأمور المنشورة وهو راجع لثاني الأمور الملقوفة وهو النهار، فلاملك تسأل لماذا اختلف نظر النحاة ونظر علماء البلاغة في تفضيل رد الأول والثاني من الريدفين على هذا الوجه؟

والجواب عن هذا أن تقول لك: إن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثاني الصاحبين عند انعدام القرينة التي ترد كل حال إلى صاحبها، لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبيهما، ولا شك أن فصلا واحدا أخف من فصلين، فأما إذا قامت قرينة تعين على رد كل حال إلى صاحبها فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب الصاحبين أو على عكس ترتيبهما، وهذا هو ما رآه علماء البلاغة في الالف والنشر، فاستوى نظر النحويين مع نظرم.

٢٧٨ - - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی، من معلقته المشهورة، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها، والذي ذكره المؤلف هنا صدر البيت، وعجزه قوله:

* عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مِرْحَلٍ *

اللغة: «المرط» بكسر الميم وسكون الراء المهملة - كساء من خز أو صوف، و«المرحل» - بالحاء المهملة مشددة - الذي فيه علم: أي خطوط.

الإعراب: «خرجت» خرج: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متعركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع «بها» جار ومجرور متعلق بخرج «أمشي» فعل مضارع صرفوع لتجرده من الناصب والجازم =

ومنع الفارسيء وجماعة^(١) الذوع الأول، فقَدَرُوا نحو قوله « حَافِيَا » صفة

== وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه تاء التكلم في قوله « خرجت » السابق « تَجِر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والحازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي، والجملة في محل نصب حال صاحبه ضمير الغائبة في قوله « بها » السابق « على » حرف جر « أرينا » أرى: مجرور بعلى، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه هنيء، ونا: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتجر « ذيل » مفعول به لتجر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذيل مضاف و « مرط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مرحل » نعت لمرط، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله « أمشي تَجِر » فإنهما جملتان كل منهما في محل نصب حال، فأما قوله « أمشي » فصاحبها تاء التكلم في قوله « خرجت » وأما قوله « تَجِر » فصاحبها هاء الغائبة في قوله « بها » وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمداً في ذلك على قيام القرينة، وذلك من قبل أن قوله « أمشي » مذكر، وقوله « تَجِر » مؤنث، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه؛ فالسامع لا يفتل عن إعادة المذكر للمؤنث والمؤنث للمؤنث.

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر:

لَيْتَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ، فَأَصَابُوا مَفْنَمًا

وذلك أن قوله « خائفا » وهو أول الحالين حال من قوله « ابني » وهو أول الصاحبين في الذكر، وقوله « منجديه » وهو ثاني الحالين في الذكر حال من « أخويه » وهو ثاني الصاحبين في الذكر، والقرينة أن أحدهما مفرد وثانيهما مثنى. (١) ممن منع ذلك ابن عصفور - ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى كثير من المحققين - وعله المنع عندهم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان، أي: فكما أنه لا يجوز في العقل أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد في زمانين أو مكانين، فكذلك شأن الحال، لكن في مسألة أفعال التفضيل الذي يتوسط بين حالين جاز =

أو حالا من ضمير « رَجَلَانِ » وَسَلَمُوا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل ، نحو « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » (١) .

== التعدد والصاحب واحد ؛ لأنه ولو كان واحداً في المعنى متعدد في اللفظ، وهذا كاف في التسويغ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وطاهره أن فيه حالين لصاحب واحد ليس على ما يفيد ظاهره ، بل هو مؤول بأحد تأويلين ، الأول : أن يجعل ما ظننته حالا ثانياً نعمتا للحال الأول ، فيكون - على هذا - قول الشاعر في الشاهد رقم ٢٧٦ « رجلان » حالا ، وقوله « حافيا » صفة لرجلان ، والتأويل الثاني : أن يكون الحال الثاني حالا من الضمير المستتر في الحال الأول ، لأن المفروض أنه مشتق على ما هو الأصل في الحال ، وعلى هذا يكون قوله « رجلان » حالا من ياء اللتكلم في قوله « على » وقوله « حافيا » حالا من الضمير المستتر في قوله « رجلان » لأن رجلا صفة مشبهة مثل ظمآن وغرثان وعطشان وكسلان وجوعان ، فليس ثمة حالان على التأويل الأول . وليس الحالان على التأويل الثاني لصاحب واحد ، بل لاثنتين . وقال ابن النظم : إن قياسهم الحال على الظرف بما لا يبرر له ؛ لأن بينهما فرقا ؛ أفلست ترى أن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو في مكانين ، لكن لا يمتنع تقييده بقيدتين ولا بأكثر منهما .

(١) ترك المؤلف مبعث وجوب تعدد الحال ، وقد سبقت لنا إلامة بذلك ، واعلم أن الحال يجب تعدده في موضعين :

الأول : أن يقع بعد « إما » نحو قوله تعالى (إنا هديناك السبيل إما شاكرًا وإما كفرًا) ونحو قولك « افعل هذا إما راضياً وإما ساخطاً » .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ شَقَّنِي أَلَا يَزَالَ يَرُوعُنِي خِيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُعَادِيًا
طارقا : آتيا في الليل ، من الطروق وهو الإتيان ليلا ، ومعاديا : آتيا في

=

وقت الغداة .

فصل : الحال ضربان :

مؤسّسة ، وهي : التي لا يُستفاد معناها بدونها ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » وقد مَضَتْ .

ومؤكّدة^(١) : إما لعاملها لفظاً ومعنى ، نحو (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)^(٢) ، وقوله :

٢٧٩ - * أَصِيخُ مُصِيخًا لِنَ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ * *

= والموضع الثاني : أن يقع بعد « لا » نحو قولك « رأيت علياً لا خائماً ولا غاضباً » ولا يجيء الحال في أحد هذين الموضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر ، مثل مجيئه غير متعدد بعد « لا » في قول الشاعر :

قَهَرْتُ الْعِدَى لَا مُسْتَعِينًا بِعُضْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُدَيْمِ وَالْمَكْرِ

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من أن الحال تنقسم إلى مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها من الكلام المتقدم عليها ، ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها مما سبقها إما من عاملها وإما من جملة قبلها - هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب الفراء والبرد والسهيلي إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسسة ، وأنكروا ما طنه الجمهور مؤكدة لعاملها ، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة ، ولم يتعرضوا للإنكار المؤكدة لصاحبها ، لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها ؛ فلهذا لم يتعرضوا لها .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

٢٧٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي أنشده

للمؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَالرِّزْمُ تَوَقَّى خَلَطَ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ * *

اللغة : « أصخ » فعل أمر مأخوذ من الإصاخة ، وهي الاستماع ، و « مصيخاً » اسم فاعل منه ، تقول : أصاخ فلان إلى كلام فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعاً ، وقال الشاعر :

بُصِيخُ لِلنَّبَاةِ أَسْمَاعَهُ إِصَاخَةُ الْمُنْشِدِ لِلنَّاشِدِ =

« أبدى » أظهر واعلن « نصيحته » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، تقول : نصيحتي ، ونصحت له ، والثاني أكثر ، وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم) وفي قصيدة بشر بن عوانة المذكورة في مقامات بديع الزمان الهمذاني :

نَصْحُكَ فَالْتَمِسْ يَا لَيْتُ غَيْرِي طَعَامًا إِنَّ لَحْمِي كَانَ مُرًا

« توقي » هو مصدر « توقي الرجل الأمر يتوقاه » إذا حفظ نفسه أن يقع فيه وتحرز عن إنيائه ، وكأنه جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر « خلط » مصدر « خلط الأمر يخلطه » من ياب ضرب يضرب - جعل بعضه في بعض « الجد » الاجتهاد ، وهو أيضا ضد الهزل « اللعب » بفتح اللام وكسر العين - اللهو والاشتغال بما لا يفيد .

الإعراب : « أصح » فعل أمر ، مبني على السكون لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيحا » حال صاحبه الضمير المستتر في أصح ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لمن » اللام حرف جر مبني على الكسر لا عمل له من الإعراب ، من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأصح « أبدى » فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيحتي » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول « والزم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، الزم : فعل أمر مبني على السكون لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « توقي » مفعول به لا لزم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « خلط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخلط مضاف و « الجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي أيضا من إضافة المصدر إلى مفعوله « باللعب » الباء حرف جر مبني على الكسر لا عمل له من الإعراب ، اللعب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخلاط .

أو معنى فقط نحو (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا)^(١)، (وَتَى مُذْبِرًا)^(٢) .
 وإما لصاحبها^(٣)، نحو (لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا)^(٤) .
 وإما لمضمون^(٥) جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين ، كـ « زَيْدٌ

الشاهد فيه : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر في أصخ ، على ما علمت في إعراب البيت ، وعامله هو قوله « أصخ » والمعنى الذى يدل عليه هذا الحال قد كان العامل فيه يدل عليه قبل الإتيان بالحال ، فجاء الحال مؤكدا لهذا المعنى مع كون مادة الحال وعامله واحدة ، لاجرم كانت هذه الحال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى .

وقد علمت مما قدمناه من أقوال النحاة في أول هذه المسألة أن الفراء والمبرد والسهيلي ينكرون أن تجيء الحال مؤكدة لعاملها ، ويزعمون أنها لا تكون إلا مؤسسة أى دالة على معنى لم يستفد من عاملها ، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة ويردونه إلى المؤسسة ، ففي مثل هذا البيت يتأولون « أصخ » الذى هو العامل بأنه بمعنى استمع ، « ومصيخا » ليس معناه مستمعا مجرد استماع ، بل معناه مستمعا فى انتباه ويقظة ووعى وحرص على أن تأخذ بما تستمعه ، وفى الآية الكريمة - وهى قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) يؤولون قوله سبحانه : (وأرسلناك) بأنه بمعنى أوجدناك ، فقوله سبحانه : (رسولا) لم يستفد من العامل ، وادعوا أنهم إنما يرتكبون هذا لأنهم يرون أنه لا بد أن تدل الحال على معنى جديد ، وانظر كيف خلطوا باعنائاً حسناً بتقدير متكلف ليس فيها يرتكبه النحاة أشق منه .

(١) من الآية ١٩ من سورة النمل .

(٢) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٣) أغفل جميع النحويين المتقدمين التنبيه على هذا القسم ، ولذلك لم يشمله إنكار الفراء والمبرد والسهيلي .

ومثل هاتين الآيتين الكريميتين قوله تعالى : (ولا تعشوا فى الأرض مفسدين) وقوله جلت كلمته : (وأزلنا الجنة للمتقين غير بعيد) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب .

(٤) من الآية ٩٩ من سورة يونس .

(٥) فسر العلامة الصبان مضمون الجملة فى هذا الموضع بأنه « مصدر الخبر مضافا »

إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقاً ، والسكون العام مضافاً إلى المبتدأ ومخبراً عنه بالخبر إذا كان الخبر في الجملة جامداً» ثم قال : « وهذا (يريد النوع الثاني الذي هو السكون العام مضافاً إلى المبتدأ ومخبراً عنه بالخبر) هو للممكن هنا ، لما سيذكر من اشتراط جمود جزأى الجملة » فإذا قلت : « زيد أخوك عطوفا » كان مضمون الجملة « كون زيد أخاك » ثم اعترض على ذلك بأن التأكيذ المقصود ليس لقولنا : « كون زيد أخاك » وإنما هو تأكيد لللازم ذلك ، قال : « والتأكيد في الحقيقة لللازم السكون أخا ، وهو العطف والخنو » والذي دعا إلى كون التأكيذ لذلك هو ضرورة موافقة التأكيذ للمؤكد في المعنى ، والذي دعا العلامة الصبان إلى تفسير مضمون الجملة بهذا التفسير ثم اعترضه بما ذكر ، هو أن هذا هو المعنى المشهور عند النحاة لمضمون الجملة .

وقد سبقه إلى هذا التفسير جار الله في الفصل حيث يقول : « والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما (يريد أنهما جاءدان) لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروف ، وهو الحق بيننا ، ألا ترى كيف حقت بالعطوف الأبوة والمعروف والبين أن الرجل زيد ، وأن الأمر حق ، وفي التنزيل : (وهو الحق مصدقا لما بين يديه) وكذلك : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، وفيه تقرير للعبودية وتحقيق لها ، وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا ، فتحقق ما أنت متمسك به وما هو ثابت لك في نفسك » اهـ .

وذكر المحقق الرضى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال هو مقصود التكميم وغرضه الباعث له على ذكر هذه الجملة الخبرية ، قال : « وتجيء (يريد الحال المؤكدة) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإما للاستدلال على مضمونه ، ومضمون الخبر : إما غير كقولته : * أنا ابن دارة معروف بها نسبي * وكقولته : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجوود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة ، وإما تعظيم غيرك ، نحو أنت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، =

أَبُوكَ عَطُوفًا » وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة : وهي معمولة لمخدوف وجوبا ، تقديرُهُ أَحَقُّهُ^(١) ونحوه .

فصل : تقع الحال اثنا مفردا كما مضى .
وظرفا كـ « رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ » وجارا ومجرورا نحو (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)^(٢) ، ويتملقان بمستتر أو استتقر^٣ مخدوفين وجوبا .
وجملة بثلاثة شروط :
أحدها : كونها خبرية ، وَغَلِطَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ :

« أو تصغير للغير ، نحو هو المسكين مرحوما ، أو تهديد بنحو أنا الحجاج سفا كالدماء ، أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا ، و (هذه ناقة الله لكم آية) وهو الحق بينا ، فقولك آ كلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : « مشهورا بها نسي » وقولك : كاملا وسفا كالدماء وآية ومعروفا وبيننا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده ، وقولك عطوفا لكليهما ، وإنما سمى السكل حالا مؤكدة وإن لم يكن القسم الأول (أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر) مؤكدا ؛ إذ ليس فى كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصداقا ، لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة ، لأن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فصاركأنه هو « اه .

(١) من شواهد هذا النوع من الحال المؤكدة قول سالم بن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِيٍّ وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

وقد مثل لهذا النوع جار الله الزخشمى بقولك : « أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، وأنت الرجل كاملا ، وأنا عبد الله آ كلا كما يأكل العبيد » وحمل عليه قوله سبحانه : (هذه ناقة الله لكم آية) كما حمل غيره عليه قوله : (وهو الحق مصداقا لما بين يديه) :

(٢) من الآية ٧٩ من سورة القصص :

— ٢٨٠ — * أَطْلُبُ وَلَا تَضْجِرَ مِنْ مَطْلَبٍ *

٢٨٠ — نسب الشيخ خالد هذا المثال لبعض المولدين ، ولم يزد في التعريف به عن ذلك ، ولم أظف له على نسبة إلى قائل معين ، وليس من غرض المؤلف أن يستشهد بهذا الشطر حتى يقال : إن كلام المولدين لا يستشهد به ، وإنما غرضه أن يبين خطأ الذين أعربوه ، وهذا صدر بيت من السريع ، ونحن نذكره لك مع بيت آخر ذكروه معه ، وهما :

أَطْلُبُ وَلَا تَضْجِرَ مِنْ مَطْلَبٍ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا
أَمَّا تَرْمَى الخُبْلَ بِتَكَرُّرِهِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ قَدْ أَثَرَا

اللغة : « لا تضجر » تقول : ضجر فلان من كذا يضجر ضجراً - مثال فرح يفرح فرحاً - إذا قلق واغتم منه ، وهو ضجر - بوزن فرح - وضجور - بوزن صبور « آفة » الآفة : عرض يفسد ما يصيبه ، وهي كالعاهة وزناً ومعنى ، وتقول : إيف الشيء - مبنياً للجهول - يؤاف فهو مشوف ، وذلك إذا أصابته الآفة .

الإعراب : « اطلب » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو قيل إنها للعال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « لا » قيل هي حرف نهي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تضجر » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة للتخفيف في محل جزم بلا الناهية ، والصحيح أن الواو في قوله « ولا » واو المعية ، ولا : نافية ، وتضجر : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مطلب » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بلا تضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآفة : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يضجرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر =

= فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطالب المضاف إليه ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع خبر المبتدأ الذي هو قوله آفة ، وتقدير الكلام : فأفة الطالب الضجر .

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء - وهو الأمين المحلى كما ذكره ابن هشام في معنى اللبيب في الكلام على النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس في الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها - إلى أن « لا » في قول الشاعر : « ولا تضجر » ناهية ، والواو التي قبلها للحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وأصله « ولا تضجرا » بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها ، وعلى هذا تكون الجملة في محل نصب حال .

وهذا الذي ذهب إليه الأمين المحلى مخالف لما وقع عليه الإجماع من النحاة من أنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية ، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلاً . والصواب المطابق لهذا الإجماع أن تجعل الواو واو المعية ، ولا بعدها نافية ، والمضارع الذي بعدها منصوب لا مفتوح ، وناصبه أن مضمره بعد واو المعية . ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، والمضارع منصوب بأن محذوفة مع بقاء عملها ، والمصدر المسبوك معطوف على مصدر متصيد مما قبلها ، أى ليسكن منك طلب وعدم تخير ، كما يجوز أن تكون الواو عاطفة ، ولا التي بعدها ناهية ، وتضجر فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ثم عومل الوصل . عاملة الوقف ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة النهى على جملة الأمر ، وهذا هو الذي ينظر بالآية الكريمة التي عطفت فيها جملة (ولا تشركوا به شيئاً) التي هي جملة ناهية على جملة (واعبدوا الله) التي هي جملة أمر .

فإن قلت : أستم تقولون : إن الحال يشبه الخبر ، وقد علمنا أن خبر المبتدأ كما يكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب يكون جملة طلبية ، وذلك مما يقول به جمهور النحاة فإنه لم يخالف في صحة مجيء الخبر جملة طلبية إلا ابن الأنباري ، فلماذا لم يصح مجيء الحال جملة طلبية ؟

إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)^(١) .

قلت : الحال كما يشه الخبر يشبه النعت ، وقد أعطى الحال في هذا حكم النعت ، ولم يعط فيه حكم الخبر ، ولذلك سر حاصله أن الخبر حكم على صاحبه ، والأصل أن الحكم يكون مجهولا قبل أن يتكلم المتكلم به فيقصد بكلامه إفادة السامع إياه ، ولا كذلك الحال والنعت ، فإن النعت لتعيين النعوت أو تخصيصه ، وما به التعيين أو التخصيص لا بد أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، ولما كان الطلب لا يحصل مضمونه إلا بعد الكلام لم يصلح للتخصيص ولا للتعين ، فلم يصح أن يقع حالا ، ولما كان الحال قيذا للعامل في صاحب الحال حملوه على النعت في هذا تقرب شبهه به فيه ، فاعرف هذا .

والخلاصة أن الأيمن المحلى ادعى في قوله « ولا تضجر » ثلاثة أمور ؛ الأول : أن الواو للحال ، وثانيها أن لناهية ، وثالثها أن الفتحة في المضارع فتحة بناء ، وأن الرد عليه ، أنا لا نسلم أن الواو للحال ، بل هي الواو التي بمعنى مع ، ولا نسلم أن لناهية ، بل هي نافية ، ولئن سلمنا أن لناهية وأن الفعل المضارع مبنى بعدها ، فإن هذا لا يفيدك في ادعاء أن جملة الحال قد جاءت طلبية ؛ لأننا نجعل الواو عاطفة ، وجملة النهى معطوفة بهذه الواو على جملة الأمر التي هي قوله اطلب .

بقي أن نقول لك : إنه قد ورد في الحديث النبوي ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية ، وذلك في حديثين أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام : « وجدت الناس أخبر تقله » إذا جمعت وجد بمعنى أصاب كانت جملة « أخبر تقله » في محل نصب حال ، هذا بحسب الظاهر ، والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء » فإن هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ ، والجملة بحسب الظاهر في محل نصب حال ، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية في كل منهما في محل نصب مقول لقول محذوف هو الذى يقع حالا ، وتقدير الكلام في الحديث الأول : وجدت الناس مقولا فيهم أخبر تقله ، وتقديره في الحديث الثانى : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ ، الأولى يقولها البائع ، والثانية يقولها المشتري .

(١) من الآية ٣٦ من سورة النساء

الثانى : أن تكون غير مُصَدَّرَة بدليل استقبال ، وَغَلِطَ مَنْ أَعْرَبَ (سَيِّدِينَ) من قوله تعالى : (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ) ^(١) حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة ، إما بالواو والضمير ، نحو (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ) ^(٢) ، أو بالضمير فقط ، نحو (أَهْبَطُوا بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) ^(٣) ، أى : مُتَعَادِينَ ، أو بالواو فقط ، نحو (لَئِن أُكْلِلَهُ الذُّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) ^(٤) .

وتجِبُ الواوُ قبل « قد » ^(٥) داخلةً على مضارع ، نحو (لِمَ تُوذُونَنِي

(١) من الآية ٦٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة ،

(٤) من الآية ١٤ من سورة يوسف .

(٥) هذا أحد موضعين يجب في كل منهما ربط الجملة الواقعة حالا بالواو ، وخلاصته أن جملة الحال إن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بقد وجب أن يكون الرابط لها بصاحب الحال هو الواو ، وشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، فلا يذهبن بك الوهم إلى أنه يجب في الجملة المضارعية أن تقترن بقد وأن تسبقها الواو ، فقد وردت الجملة المضارعية المثبتة حالا من غير « قد » والواو جميعا في أفصح الكلام ، وذلك قوله تعالى (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) ومن أمثلتهم « جاء زيد يضحك » والخلاصة أن الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت إن وقعت حالا فتارة تتمتع الواو ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) وقوله جل شأنه (ونذرهم في طغيانهم يعمهون) وقوله جلت كلمته (ولا تمنن تستكثر) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ عَلَوْتُ فُتُوْدَ الرَّحْلِ يَسْقَعُنِي يَوْمٌ قَدْ يَدِيمَةُ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

=

وقول الآخر :

= وَلَقَدْ أَغْتَدِي يَدَايِعُ رُكْنِي أَحْوَذِي ذُو مَيْمَةٍ إِضْرِيحُ
ولا يجوز في هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال الواو ، فإن جاء من كلامهم
ما ظاهره أن جملة المضارع المثبت غير المقترن بقد الواقعة حالا قد يربطها الواو - نحو
قول الشاعر وهو عبد الله بن همام السلولى :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ بَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَا لِكَا

ونحو بيت عنتره الآتى فى كلام المؤلف (الشاهد رقم ٢٨٢) فهو ، وول بأحد
التأويلات التى ذكرها المؤلف فى تخرىج بيت عنتره وسنوضحها لك فى شرحه إن شاء الله
تعالى . وتارة تجب مع هذا المضارع المثبت الواو ، وذلك إذا اقترن هذا المضارع بقد .
والموضع الثانى الذى تجب فيه الواو جملة الحال التى ليس فيها ضمير يعود منها على
صاحب الحال ، نحو قولهم « جاء زيد والشمس طالعة » وقال الله تعالى (لئن أكله
الذئب ونحن عصبة) .

بقى الكلام على العمل الماضى المثبت الذى تقع جملته حالا ، هل يجب أن تقترن
هذه الجملة بقد ، أم أن اقترانها بقد جائز غير واجب ، وقد اختلفت الحاة فى ذلك ،
فذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضى
المثبت الواقع حالا بقد ، ويجوز ألا تقترن بها ، متى كان معه ضمير يعود على صاحب
الحال - سواء أكان مع الضمير واو أم لم يكن - فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب
الحال - بأن كان الرابط هو الواو وحدها - وجب اقترانه بقد .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضى المثبت حالا لإلام قد ، سواء أكان
الرابط هو الضمير وحده ، أم كان الرابط هو الواو وحدها ، أم كان الرابط هو الضمير
والواو جميعا ، فإن وجدت « قد » فى اللفظ فالأمر ظاهر ، وإن لم توجد وجب تقديرها .
واختار مذهب الكوفيين فى هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان ، وهو الحق الذى
تنصره الأدلة ، فقد جاء فى جملة صالحه من الشواهد اقتران الماضى المثبت الواقع
حالا بقد ، وجاء فى جملة صالحه من الشواهد مجيء الماضى المثبت حالا من غير أن
يقترن بقد ، وحمل العلماء على هذا آيات من الكتاب العزيز ، قال أبو حيان « والصحيح
جواز وقوع الماضى حالا بدون قد ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ،
وتأويل الكثير ضعيف جدا ، لأننا إما نبني للقائيس العربية على وجود الشواهد
الكثيرة » اه كلامه .

== ونحن نذكر لك من شواهد المسألة جملة تطمئن معها إلى الوجهين : اقتران
للماضى المثبت الواقع حالا بقد ، وعدم اقترانه بها - ومع بعضها الواو ، ولم يقترن بها
بعضها الآخر - .

فمن شواهد اقترانه بقد قول امرئ القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ
ومنه قول طرفة بن العبد :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَ الْوَطِيفُ وَسَاقِمَا : أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيِّدِ
ومنه قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْمَوَاطِلُ
ومنه قول الراعى :

طَافَ الْخَيْالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمَّ ذُلُوانَ لَا مَحْوٍ وَلَا صَدْدُ
ومنه قول امرئ القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْقَبِيضُ بِنَا مَعَا : عَقَرَتْ بَعِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ
ومنه قول معاوية :

نَجَّوتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ
ومن مجيء الماضى المثبت حالا ، ولم يقترن بقد ، قول أبي صخر الهذلى :

وَلِمَئِي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْمُضْفُورُ بِلَلِّهِ الْقَطْرُ
وقول شاعر الحماسة ، يقال : هو هذلول بن كعب العنبري ، ويقال : هو

أبو عجم السعدى :

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِبِمِينِهَا : أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ ؟
وقول عمر بن أبي ربيعة الخزومي في رائيته الطويلة :

فَقَالَتْ وَعَصَّتْ بِالْبَنَانِ : فَصَحَّحْتَنِي وَأَنْتَ أَمْرُؤٌ مَيْسُورٌ أَمْرِكَ أَعْسَرُ
وقد حمل النعاعة على هذا قول الله تعالى (أو جاءكم حصرت صدورهم) جعلوا

جملة « حصرت صدورهم » حالا من واو الجماعة في « جاءكم » وهي جملة ماضوية غير =

وَقَدْ تَعْلَمُونَ^(١).

وتمتنع في سبع صور:

إحداها: الواقعة بعد عاطفٍ ، نحو (فَجَاءَهَا بِأُسْفًا بَيَّاتًا أَوْ مُمُّ قَائِلُونَ)^(٢).

الثانية: المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو « هو الحق لا شك فيه » و (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)^(٣).

الثالثة: الماضى التالى إلّا ، نحو (إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)^(٤).

== مقترنة بقد ، وحملوا على ذلك أيضاً قوله جلت كلمته (الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا) جعلوا جملة « وقعدوا » حالا من واو الجماعة في قوله سبحانه « قالوا » .
وإذا كثرت الشواهد ، وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذى هو أفصح كلام ؛ فمن اللجاجة أن ننكره ، أو نتلمس له تخريجاً آخر ، أو نجعل السلام على تقدير محذوف ، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التى أصلها العلماء .

(١) من الآية ٥ من سورة الصف .

(٢) من الآية ٤ من سورة الأعراف ، وقائلون : جمع قائل ، وهم اسم الفاعل من القيولة ، وهى النوم فى نصف النهار ، وإنما امتنعت الواو فى هذه المسألة كراهية اجتماع حرفى عطف متجاورين .

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة ، ولم تدخل الواو فى هذه الصورة لأن التوكيد لا يدخل عليه حرف العطف ، لئلا يتوهم أنه من عطف الشيء على نفسه ، لأنك تعلم أن التوكيد عين المؤكد .

(٤) من الآية ١١٤ من سورة الحجر ، والقول بامتناع الواو فى هذه للمسألة هو اختيار ابن مالك ، واختار شارح اللب أنه يجوز اقتران الفعل الماضى الواقع حالا بعد إلا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو ، قياساً على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلا ، فقد وردت مقترنة بالواو فى نحو قوله تعالى (وما أهلكننا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) وأيضاً فقد ورد اقتران هذه الجملة الماضوية بالواو فى قول الشاعر :

نَعِمَ امْرَأًا هَرِيمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً
إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا
(٢٣ - أَوْضَحُ الْمَالِكِ ٢)

- الرابعة : الماضى المثلوثُ بأو ، نحو « لأضربنهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ » .
 الخامسة : المضارع النفي بلا ، نحو (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ)^(١) .
 السادسة : المضارعُ النفيُّ بما ، كقوله :
 ٢٨١ — * عَهْدَتِكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيْبَةٌ *

(١) من الآية ٨ من سورة المائدة ، وهذا الذى قاله المؤلف من امتناع الواو مع الفعل المضارع القترن بلا النافية هو اختيار ابن مالك ، ولم يوافقه ابنه بدر الدين على هذا ، وذكر أنه يجوز اقتران المضارع النفي بلا بالواو ، ويجوز عدم اقترانه بالواو ، ولكن عدم اقترانه بالواو أكثر ، ومن وروده مقترنا بالواو قول مسكين الدارمى :
 أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ
 الشاهد فيه قوله « ولا يدعى لأب » وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان ، لا يتم لإنكار العلماء ذلك .

ومن ذلك ما أنشده القالى في ذيل الأمالى (ص ١٢٧) لملك بن أخى ربيع الأسدى :
 أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يُنْهَنِي الْوَعِيدُ
 محل الشاهد قوله « ولا ينهنى الوعيد » .

٢٨١ — أنشد ابن مالك هذا الشاهد في شرح التسهيل ولم ينسبه ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين رغم طول البحث ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبِيًّا مُتِيْمًا *

اللفظة : « عهدتك » معناه عرفتك ، و « تصبو » من الصبوة ، وهى الميل إلى النساء « شبيبة » هى الوقت الذى يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسمانى مشبوب القوى ، ولا تكون القوى العقلية حينئذ قد تم نضجها فيه « صبا » بفتح الصاد وتشديد الباء الموحدة - هو وصف من الصباية ، وهى رقة الهوى والعشق « متيما » اسم مفعول من مصدر « تيمه العشق » بتضعيف الياء المثناة - إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا : عبد مناف ، وعبد شمس ، وكما قالوا . عبد الله ، وعبد المسيح . =

السابعة : المضارع المُثَبَّتُ ، كقوله تعالى : (وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ)^(١) .
وأما نحو قوله :

= الإعراب : « عهدتك » عهد : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه كاف المخاطب الواقعة مفعولاً به في قوله « عهدتك » السابق « وفيك » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، في : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شبيهة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تصبو « فما » الفاء حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : فأى شيء ثابت لك « بعد » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بقوله « صبا » الآتي ، وبعد مضاف و « الشيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال صاحبه ضمير المخاطب المجرور محلاً باللام في قوله « لك » السابق « متبياً » نعت لقوله صبا ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما تصبو » فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كاف المخاطب في قوله « عهدتك » وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بما كما هو ظاهر ، ولم تقترن بالواو ، واكتفى فيها بالربط بالضمير ، وهو الفاعل المستتر .

(١) من الآية ٦ من سورة الدثر، والمراد بالمضارع المثبت في هذه المسألة هو الذي لم يقترن بقد ، فقد علمت فيما مضى أن المقترن بقد يجب معه الواو ، نحو قوله تعالى : (لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله) .

— ٢٨٢ — * عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا * *

٢٨٢ — هذا الشاهد من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة التي أولها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ ؟

وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها في أماكن مختلفة ، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من السكاهل ، وعجزه قوله :

* زَعَمًا لَمَمَرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ *

اللغة : « علقها » معناه أحببتها ، و « عرضاً » معناه عن غير قصد مني .

الإعراب : « علقها » علق : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التوكيد نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وهو مفعوله الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى علة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب « عرضاً » مفعول مطلق على نحو قولهم : قعدت جلوساً « وأقتل » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أقتل : فعل مضارع في تأويل الماضي ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قوما » قوم : مفعول به لأقتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى علة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة الفعل المضارع المؤول بالماضي مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب معطوفة على الجملة الاستثنائية التي لا محل لها من الإعراب وهي قوله « علقها » السابق ، وتقدير الكلام على هذا : علقها تعلقاً عرضاً وقتلت قوما ، ويجوز أن تكون الواو واو الحال ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله على هذا في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قوما ، وجملة المبتدأ المحذوف مع خبره في محل نصب حال صاحبه تاء المنكح في قوله « علقها » السابق « زعمًا » يروي مرفوعاً ويروي منصوباً ؛ فأما على رواية الرفع فيجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير . هذا زعم ، وأن يكون مبتدأ خبر جملة ليس الآتية ، وأما على رواية النصب فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : زعمت زعمًا « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له =

من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبي من « أيبك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر أيبك قسمي ، أو لعمر أيبك ما أقسم به ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الصفة والموصوف ، أو بين المبتدأ وخبره على رواية رفع زعم في أحد الوجهين « ليس » فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزعم « بزعم » الباء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب أو رفع صفة لزعم ، ويجوز على رواية رفع « زعم » أن يكون مبتدأ ، وجملة « ليس بزعم » في محل رفع خبر المبتدأ كما ذكرناه من قبل .

الشاهد فيه : قوله « وأقتل قومها » وبيان ذلك أن جماعة من النحاة قد ذهبوا في هذه الجملة إلى أن الواو للعالم ، وجملة « أقتل قومها » من الفعل وفاعله المستتر وجوبا ومفعوله في محل نصب حال من تاء المتكلم في قوله « علقها » وهذه الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد اقترنت بالواو ؛ فيكون اقترانها بالواو على ذلك الوجه ضرورة من ضرورات الشعر .

والأثبت من النحاة يخرجونها على غير هذا الوجه ، ولهم فيها تخريجان : أحدهما : أن تكون الواو للعالم ، ولكن جملة المضارع ليست في محل نصب حال ، بل هي في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال ، كما ذكرناه في الإعراب .

التوجيه الثاني : أن تكون الواو لامطف للعالم ، والفعل المضارع مؤول بالماضي ، أي علقها وقتلت قومها ، وهذا تخريج الشيخ عبد القاهر الجرجاني . وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر . ومثل هذا البيت في كل هذه الاحتمالات قول عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَغَاظِيْرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَاهُنْهُمْ مَا لِكَأ

ف قيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة والمضارع مؤوّل بالانسي ، وقيل :
واوُ الحال والمضارعُ خبرٌ لمبتدأ محذوف ، أي : وأنا أقتل^(١) .

فصل : وقد يُحذف عاملُ الحال : جوازاً ، لدليل حاليّ ، كقولك لتقاصد
السفر : « رَاشِدًا » وللقادم من الحج : « مَأْجُورًا » أو مَقَالِي^(٢) ، نحو (بَلَى
قَادِرِينَ)^(٣) (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا)^(٤) بإضمار : تسافر ، ورجعت ،
ونجمعها ، وصلّوا .

ووجوباً قياساً في أربع صور : نحو « ضَرَبِي زَيْدًا قَاتِمًا » ، ونحو « زَيْدٌ

(١) تلخص لك من كلام المؤلف وبما زدناه عليه أن اقتران جملة الحال بالواو
على ثلاثة أنواع : واجب ، وذلك في موضعين ، وممتنع ، وذلك في سبعة مواضع ،
وجائز ، وذلك فيها عدا ذلك .

(٢) للدليل القاطن صور ، منها أن يقع في جواب استقمام ، كأن يقول لك قائل :
كيف جئت ، فتقول في جوابه : راكباً ، ومنها أن يقع في جواب نفي ، كأن يقول
لك قائل : ما سافرت ، فتقول في جوابه : بلى مصطحباً أسرتي ، ومنه قوله تعالى :
(بلى قادرين) ومنها أن تقع في جواب شرط ، نحو قوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا
أَوْ رُكْبَانًا) أي فإن خفتم فصلوا رجلاً أو ركباناً ، فهذه مواضع جواز حذف عامل
الحال ، وسيدكر المؤلف عقبيها مواضع وجوب حذف عامل الحال ، وبقي مواضع
امتناع حذف عامل الحال ، وتتلخص في أنه إذا كان عامل الحال معنويًا كالظرف
والجار والمجرور واسم الإشارة وحرف التنبيه لم يجر حذفه ، لأن العامل المعنوي
ضعيف ؛ لأنه إنما عمل بالحل على غيره ، فلا يصح التصرف في عامله لا بالتقديم عليه
ولا بالحذف .

(٣) من الآية ٤ من سورة القيامة .

(٤) من الآية ٢٣٩ من سورة البقرة .

أَبُوكَ عَطُوفًا» وقد مَضَتْ^(١) ، والتي يُبَيِّنُ بها ازديادُ أو نقصُ بتدرج ،
 كـ « تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَصَاعِدًا » ، و « اشْتَرِهِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا » ، وما ذَكَرَ
 لتوبيخ ، نحو « أَقَانِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ، و « أُنَمِّيهِمَا مَرَّةً وَفَيْسِيهِمَا أُخْرَى »
 أى : أُوْجِدُ ، وَأَتَحَوُّهُ .

وسماعاً في غير ذلك ، نحو « هَيْئًا لَكَ » أى : ثَبِتْ لَكَ الخَيْرَ هَيْئًا ، أو
 أَهْذَاكَ هَيْئًا^(٢) .

(١) الصورة الأولى هي الحال التي تسد مسد خبر المبتدأ ، ومثلها الذي ذكره
 المؤلف تقديره : ضربى زيدا حاصل إذا كان قائماً ، وقد تقدم شرح ذلك في باب
 المبتدأ والخبر ، والصورة الثانية هي الحال المؤكدة لمضمون جملة . وقد مضى الكلام
 عليها في هذا الباب قريباً .

(٢) الأصل في الحال أن تكون مستغنى عنها ، وذلك لأنها فضلة ، وهذا هو
 الحكم العام للفضلات ، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها ،
 ولهذا اضطروا في باب الحال إلى تعريف الفضلة تعريفاً آخر غير التعريف للشهور ، فقالوا :
 الفضلة ما يجيء بعد تمام الكلام ، أى بعد استيفاء الأركان التي يتألف أصل الكلام
 منها ، كالفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، والحال تجيء في هذه المنزلة ، وذلك أعم من
 أن يكون المعنى المقصود للتكلم مفتقراً إلى ذكرها وألا يكون مفتقراً إلى ذكرها .
 ولوجوب ذكر الحال مع الكلام مواضع نحن ذاكروها لك هنا تنجيماً
 لمباحث الكتاب .

الموضع الأول : أن تكون الحال جواباً لسؤال السائل ، كأن يقول لك قائل :
 كيف جئت ؟ فتقول : جئت راكباً ، أو تقول : جئت ماشياً ، وقد علمت قريباً أنه
 يجوز لك في هذا المثال أن تذكر العامل في الحال ، كما مثلنا لك ، ويجوز أن تحذف
 العامل فتقول : راكباً ، أو تقول : ماشياً .

الموضع الثاني : أن يكون الكلام نهيًا ، وتكون الحال هي المقصودة بالنهي ،
 وذلك كقوله تعالى : (ولا تمس في الأرض مرحاً) وقوله تعالى : (ولا تقربوا =

هذا باب التمييز (١)

التمييز : اسمٌ نكرة ، بمعنى مِنْ ، مُبَيَّنٌ لإبهام اسم أو نِسْبَةٍ (٢) .

= الصلاة وأتم سكارى) فأنت لو تأملت تدرك أنه ليس مما تسوغه العقول أن يكون إنسان منبها عن المشى في الأرض من غير قيد ، فكان ذكر قيد المرح في الآية الأولى وذكر التلبس بالسكر في الآية الثانية ، كل واحد من القيدين هو المقصود بالهوى .

الموضع الثالث : أن تكون الحال محصورا فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون) .

الموضع الرابع : أن يتوقف على ذكرها صحة الكلام ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس) وقوله جلت كلمته : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) ومن ذلك قول عدى بن الرعاء :

لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيْتِ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كُثَيْبًا كَاسِفًا بِأَلِهِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

أفلا ترى أنك لو قلت : «إنما الميت من يعيش» ولم ترد على ذلك كان كلاما باطلا؛ لأنك حكمت على الشيء بضده ، فلما زدت عليه «كثيبا كاسفا باله قليل الرجاء» صح المعنى .

(١) التمييز في اللغة : مصدر ميز — بتشديد الياء — وتقول : «ميزت كذا من

كذا» إذا خلصت أحدهما من الآخر ، وتقول : «ميزت كذا عن كذا» إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر ، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف

بقوله : «اسم نكرة - إلخ» ومن هذا الكلام تدرك أن النحاة نقلوه من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل ، لأن الاسم النكرة عند التحقيق مميز ، لكن اسم

التمييز صار عندهم حقيقة عرفية عليه ، ولهذا يقال : تمييز ومميز ، وتفسير ومفسر ، وتبيين ومبين .

(٢) الاسم : جنس في التعريف ، والمراد الاسم الصريح فلم يدخل فيه الجملة ولا =

نفرج بالفصل الأول نحو^(١) « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجَمَةٌ » .

وقد مضى أن قوله :

* صَدَدَتْ وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو * [٦٣]^(٢)

محمول على زيادة « أل » .

وبالثاني الحال فإنه بمعنى في حال كذا ، لا بمعنى من .

وبالثالث نحو^(٣) « لَا رَجُلَ » ونحو :

== الظرف ولا الجار والمجرور ، لأن التمييز لا يكون واحدا من هذه الثلاثة ، وهذا أحد الفروق بينه وبين الحال ، لأن الحال يكون جملة نحو جاء زيد يضحك ، ويكون ظرفا نحو « رأيت العصفور فوق الفصن » ويكون جاريا ومجرورا نحو « رأيت الهلال في وسط السحاب » .

(١) أراد بنحو هذا المثال كل ما هو مشبه بالفعل به ، وقد بين في باب الصفة للمشبهة معنى كونه مشبها بالفعل به .

(٢) تقدم ذكر هذا الشاهد في باب المرف بأداة التعريف (وهو الشاهد رقم ٦٣) وذكرنا هناك نسبته إلى قائله وتكملته ، فارجع إليه هناك إن شئت ، ومحل الشاهد فيه هنا قوله : « النفس » فإنه تمييز ، والبصريون على أن التمييز يجب أن يكون نكرة ، فلذلك التزموا ادعاء أن « أل » فيه زائدة ، فأما الكوفيون فلم يوجبوا تنكيره ؛ فلذلك ذهبوا إلى أن « أل » هذه مفيدة للتعريف .

(٣) اعلم أن المراد من التي يكون التمييز على معناها من البيانية ، وضابطها: أن يكون المجرور بها هو المبين بها عينه ، والمراد هنا أن التمييز يبين جنس المميز كما أنف من البيانية تبين ما قبلها ، واسم لا النافية للجنس على معنى من الاستغراقية ، والاسم الثاني المنصوب في « أستعمر الله ذنبا » إذا قلنا إنه على تقدير من كانت من هذه ابتدائية ، فلا يكون واحد من اسم لا وهذا الاسم المنصوب داخلا في التعريف لاختلاف معنى من التي يكون التمييز على معناها ومعنى من في هذين النوعين ، ولنا أن تقول : إن « أستعمر » يتعدى إلى مفعولين ، لأن غفر الثلاثى يتعدى لواحد ، والسين والتاء ==

— ٢٨٣ — * أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ *

== المزيدتين تعديان الفعل إلى مفعول ؛ فلا يكون المنصوب الثاني في «أستغفر الله ذنبا» على معنى من أصالة ، ومما ينبغي أن تنتبه له أن معنى قولهم في تعريف التمييز «بمعنى من» أنه قد جرى به لتبيين جنس الميز كما أن من تجيء لبيان جنس ما قبلها ، وليس المراد به أن «من» مقدرة قبل التمييز ، فإن هذا المعنى لا يطرد في كل أنواع التمييز فلا يكون مرادا .

٢٨٣ — لم أف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ *

اللغة : «أستغفر» أطلب الغفرة ، فالسين والتاء في هذه الكلمة للطلب «ذنبا» الذنب : الجريمة والإثم ، تقول : أذنب فلان ، إذا صار ذنبا ، قال الأعمى : «الذنب : هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ لذلك قال : لست محصيه» اه ، والإحصاء : متبى العدد ، واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون المعداد على الحصى ، فإذا نفذ المعداد قالوا : أحصينا ، يريدون : بلغنا الحصى ، وتقول : أحصيت الشيء أحصيه ، إذا كنت قد ضبطت عدده «الوجه» القصد والتوجه ، وروى «إليه القصد والقبل»

الإعراب : «أستغفر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضميره مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «ذنبا» مفعول ثان لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وستعرف ما فيه «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «محصيه» محصى : خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وعصمى مضاف وضمير القائب المأد إلى الذنب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «رب» بدل من لفظ الجلالة ، وهو مضاف و«العباد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ==

فإنهما وإن كانا على معنى « مِنْ » لكنها ليست للبيان ، بل هي في الأول للاستفراق ، وفي الثاني للابتداء .

وَحُكْمُ التَّمْيِيزِ النَّصْبُ ، وَالنَّاصِبُ لِمَبِينِ الْأَسْمِ هُوَ ذَلِكَ الْأَسْمُ الْمُبْهَمُ^(١) ،

« وَالْعَمَلُ » الْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَجْلِ لِه مِنْ الْإِعْرَابِ ، وَالْعَمَلُ : مَعْطُوفٌ عَلَى الْوَجْهِ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَرْفُوعِ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ . الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا » فَإِنَّ لِلْمُؤَلِّفِ وَجْمَاعَةً مِنَ النِّحَاةِ ذَكَرُوا أَنَّ قَوْلَهُ « ذَنْبًا » مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَائِضِ الَّذِي هُوَ « مِنْ » وَمَعَ أَنَّ انْتِصَابَهُ عَلَى مَعْنَى « مِنْ » فَإِنَّهُ لَيْسَ تَمْيِيزًا ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَبِينٍ لِإِبْهَامِ اسْمِ مَجْمَلِ الْحَقِيقَةِ قَدْ ذَكَرَ قَبْلَهُ ، وَلَا هُوَ مَبِينٌ لِنِسْبَةِ فِي جُمْلَةٍ مَمْدُودَةٍ مِنْ قَبْلِهِ ؛ فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا .

وَلَا شَكَّ أَنَّ ادِّعَاءَ قَوْلِهِ « ذَنْبًا » مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَائِضِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى تَضْمِينِ قَوْلِهِ « أَسْتَغْفِرُ » مَعْنَى اسْتِغْتِيبٍ ؛ فَهُوَ حَيْثُ شَبَّهَ بِقَوْلِكَ : « اخْتَرْتُ الرِّجَالَ مُحَمَّدًا » أَيْ : اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ هَذَا الرَّجُلَ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) . لَكِنِ الَّذِي رَجَعَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ « أَسْتَغْفِرُ » يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ؛ فَيَكُونُ انْتِصَابُ قَوْلِهِ : « ذَنْبًا » عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ حَقِيقَةٌ ، لَا عَلَى نَزْعِ الْخَائِضِ ، قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ : « وَقَدْ يَنْقَلُ (الصَّوْغُ عَلَى زِنَةِ اسْتِغْفَلُ) ذَا الْمَفْعُولِ الْوَاحِدِ إِلَى اثْنَيْنِ ، نَحْوُ : اسْتَكْتَبْتَهُ الْكِتَابَ ، وَاسْتَغْفَرْتَ اللَّهَ الذَّنْبَ » اهـ .

(١) لَا يَخْتَلِفُ النِّحَاةُ فِي أَنْ نَاصِبَ التَّمْيِيزِ لِلْمَبِينِ لِإِبْهَامِ اسْمِ غَيْرِ جُمْلَةٍ هُوَ ذَلِكَ الْأَسْمُ الْمَبِينِ الَّذِي فَسَّرَهُ التَّمْيِيزُ ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُونَ فِي تَوْجِيهِ كَوْنِ هَذَا الْأَسْمِ الْجَامِدِ قَدْ عَمِلَ النَّصْبُ ، فَذَهَبَ جُمْهُورُهُمْ إِلَى أَنَّ هَذَا الْأَسْمَ الْجَامِدَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : « اشْتَرَيْتُ رَطَلًا زَيْتًا » قَدْ أَشْبَهَ اسْمَ الْفَاعِلِ الْفَرْدِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » وَفِي نَحْوِ قَوْلِكَ : « اشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ تُوْبًا » أَشْبَهَ اسْمَ الْفَاعِلِ الْجُمُوعِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : « هُوَلَاءُ الضَّارِبُونَ عَمْرًا » وَإِنَّمَا أَشْبَهَ الْأَسْمَ الْجَامِدَ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَذْكُورِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : كَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمًا ، مُشْتَمَلًا عَلَى مَا بِهِ تَمَامُ الْأَسْمِ وَهُوَ التَّنْوِينُ إِذَا كَانَ مَفْرَدًا أَوْ

ك « مِشْرِينَ دِرْهَمًا » والناصبُ لمبين النسبة المسندُ من فِعلٍ أو شبهه^(١) ،
 ك « طَابَ نَفْسًا » ، و « هُوَ طَيِّبٌ أَبُوهُ » ، وَعِلْمٌ بِذَلِكَ بَطْلَانٌ عَموم
 قوله^(٢) :

== النون التي تشبه التنوين وهي نون التثنية والجمع ، وكون كل واحد من الاسم الجامد
 واسم الفاعل طالبا لما بعده ، وقد علمت مرارا أن الشيء إذا أشبه الشيء جاز أن
 يأخذ بعض أحكامه ، فهذا وجه شبه الاسم الجامد لاسم الفاعل عند هولاء .
 وذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب في التمييز هو أنه
 أشبه أفعال التفضيل ، وقد رتب الشيخ خالد العوامل فجعلها خمس درجات ، أولها
 الفعل لأنه يعمل بالأصالة ، ثم إنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، وثانيها اسم الفاعل لأنه
 يعمل بالحمل على الفعل ، ثم إنه لا يعمل إلا معتمداً على نفي أو شبه نفي ، ثم إنه
 يعمل في السببي نحو « زيد ضارب ابنه » وفي الأجنبي نحو « زيد ضارب عمرا » ،
 وثالثها الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا في السببي نحو « زيد حسن وجهه » ثم إنها
 ترفع الظاهر نحو « زيد حسن وجهه » وترفع الضمير نحو « زيد حسن » ورابعها
 أفعال التفضيل لأنه يرفع الضمير باطراد ، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل ،
 وخامسها هذا الاسم الجامد مع التمييز ، لأنه لا يتحمل ضميراً مستتراً في حين أن أفعال
 التفضيل يتحمله .

(١) اختلف النحاة في ناصب تمييز النسبة ، فذهب سييويه والملازني والمبرد إلى أن
 الناصب له هو المسند في الجملة سواء أ كان هذا المسند فعلاً كما في قولك : « طاب محمد
 نفساً » أم كان وصفاً كما في قولك : زيد كريم خلقاً » ومنه مثال المؤلف « هو طيب أبوة »
 وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها ،
 وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل ، وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ونسبه
 إلى المحققين ، وحجتهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة المميّزة فعل ولا وصف كما
 لو قلت : « هذا أخوك إخلاصاً » أو قلت : « هذا أبوك عطفاً » فالقول بأن ناصبه
 هو الجملة مطرد ، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكرنا .

(٢) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

* يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ * (١)

فصل : والاسمُ المبهمُ أربعةُ أنواعٍ :

أحدها : العدد ، كـ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْنًا) (٢) .

والثاني : المقدارُ ، وهو إما مساحةٌ ، كـ « شِبْرٌ أَرْضًا » أو كَيْلٌ ، كـ « قَفِيْزٌ بَرًّا » أو وزن ، كـ « مَنَوِيْنٍ عَسَلًا » وهو تثنيةٌ مَنًا - كَهَصًا - ويقال فيه : مَنٌ - بالتشديد - وتثنيته مَنَانٌ .

(١) لا شك أنك لو جريت على ما اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين - من أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة كان عموم قول الناظم « بما قد فسره » صحيحًا ، وعليه يكون ابن مالك يرى أن ناصب تمييز للفرد هو الاسم الجامد المميز ، وهذا مما لم يختلف فيه أحد ، كما يرى أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة ، ويكون في هذا موافقًا لابن عصفور ، وكم من المسائل يختار ابن مالك فيها رأيًا في أحد كتبه ويرى في المسألة نفسها رأيًا آخر في كتاب آخر ، لكن يمنع من حمل كلامه في الألفية على ذلك أن عباراته في النظم تدل على أنه يرى في هذه المسألة رأي سيوييه وأصحابه وأن الناصب لتمييز النسبة هو الفعل أو الوصف ، انظر إلى قوله : « والفاعل المعنى انصبن بأفعلا » فهذا نص صريح على أن الناصب للتمييز في نحو « أنت أعلى منزلًا » هو أفعال التفضيل الذي اشتملت عليه الجملة ، ثم انظر إلى قوله :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيْفِ نَزْرًا سُبِقًا

فإنه يدل على أنه يختار هنا في الألفية مذهب سيوييه ، لهذا كان للؤلف الحق في الاعتراض على عبارته بأنها عامة وأن عمومها غير صحيح ، لأنه يقتضى أن ناصب تمييز النسبة هو النسبة بين المسند والمسند إليه ، لأنها هي المفسرة به ، وذلك غير مراد له لما ذكرنا ، وأجيب عن هذا بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه ، فكان التمييز منصوبًا به لأنه الذي يصح أن يكون عاملاً .

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف .

والثالث : ما يشبه المقدار ، نحو (مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا) ^(١) ، و « نَحْيٌ سَمَاءٌ »
 (وَلَوْ جِثْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) ^(٢) ، وُحِلَّ عَلَى هَذَا « إِنْ لَنَا غَيْرُهَا إِلَّا بَلَاءٌ » .
 والرابع : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو « خَاتَمٌ حَدِيدًا » ، فإن الخاتم فرعُ
 الحديدِ ، ومثله « بَابٌ سَاجًا » و « جُبَّةٌ خَزًّا » وقيل : لأنه حال ^(٣) .
 والنسبة للبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل ، نحو (وَأَشْتَقِلَ الرَّأْسُ سُيْبًا) ^(٤)
 ونسبته للمفعول ، نحو (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) ^(٥) .

ولك في تمييز الاسم أن تجره بإضافة الاسم ، كـ « شِبْرٌ أَرْضٍ » و « قَفِيزٌ
 بُرٌّ » و « مَنَوِيُّ عَسَلٍ » ، إلا إذا كان الاسمُ عددًا ، كـ « مِشْرِينَ دِرْهَمًا »
 أو مضافًا ، نحو (بِمِثْلِهِ مَدَدًا) ^(٦) ، و (مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) ^(٧) .

(١) من الآية ٧ من سورة الزلزلة .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

(٣) مذهب البرد - وعليه ابن مالك ، والمؤلف ههنا تابع له - أن نحو قولك :
 « لى خاتم حديدا » إذا نصبت « حديدا » تمييز ، وذلك راجح على كونه حالا ؛
 من قبل أن الاسم المنصوب جامد ملازم ، والأصل في الحال أن يكون مشتقا ومنتقلا
 على ما عرفت ، ومن قبل أن الاسم المبين به نكرة ؛ فلو جعلته حالا للزم مخالفة
 الأصل من ثلاثة أوجه : الأول : جعل الحال جامدا ، والثانى : جعله لازما ،
 والثالث : جعل صاحبه نكرة من غير مسوغ ؛ ومذهب سيويه أن هذا الاسم
 المنصوب متعين للعالية لا يجوز جعله تمييزا ؛ لأن الاسم الذى ينتصب تمييزا إنما يقع
 بعد مقدار أو ما يشبه المقدار ، وليس هذا الاسم واحدا منهما .

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم .

(٥) من الآية ١٢ من سورة القمر .

(٦) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

(٧) من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

فصل : مِنْ مُمَيِّزِ النِّسْبَةِ الْوَاقِعُ بَعْدَ مَا يُفِيدُ التَّعْجِبَ ، نَحْوُ « أَكْرَمُ بِهِ أَبَا » ، وَ « مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا » ، وَ « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » ، وَالْوَاقِعُ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ ، وَشَرَطُ نَصْبِ هَذَا كَوْنُهُ فَاعِلًا مَعْنَى ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » بِخِلَافِ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » ، وَإِنَّمَا جَازَ « هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا » لِتَعَذُّرِ إِضَافَةِ أَفْعَلٍ سَرْتَيْنِ .

فصل : وَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِمِنْ ، كَ « رَطَلِي مِنْ زَيْتٍ » إِلا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ : إِحْدَاهَا : تَمْيِيزِ الْعَدَدِ ، كَ « عِشْرِينَ دِرْهَمًا » .

الثَّانِيَةُ : التَّمْيِيزِ الْمَحْوُولِ عَنِ الْمَفْعُولِ ، كَ « فَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا » ، وَمِنْهُ « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا » بِخِلَافِ « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » .

الثَّالِثَةُ : مَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْعَنَى إِنْ كَانَ مُحْوَلًا عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً ، كَ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، أَوْ عَنِ مِضَافٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » إِذَا أُصْلِحَ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ » بِخِلَافِ « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » .

٢٨٤ - * * أَبْرَحْتَ جَارًا *

٢٨٤ - هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ لِلأَعْنَى مِيمُونَ بْنِ قَيْسٍ ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَمْدَحُ فِيهَا قَيْسَ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ الْكَنْدِي ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ هَكَذَا :

أَقُولُ لَمَّا حِينَ جَدِّ الرَّحِيلِ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا
وَكَثِيرٍ مِنَ النِّعَاةِ يَغِيرُونَ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْبَيْتِ ، وَيُرْوُونَهُ هَكَذَا :

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدِّ الرَّحِيلِ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا
وَلَيْسَ كَمَا يُرْوَوْنَ ، وَلَسْكَنَهُ كَمَا رَوَيْنَاهُ أَوْلَا عَنِ دِيوَانَ الأَعْنَى مِيمُونَ .

اللُّغَةُ : « جَدُّ الرَّحِيلِ » مَعْنَاهُ اشْتَدَّ وَأَمْعَنَ فِيهِ ، وَ « أَبْرَحْتَ » مَعْنَاهُ عَظُمَتْ ، وَقِيلَ : أَعْجَبْتَ ، وَقِيلَ : اخْتَرْتَ « رَبًّا » إِذَا فَسَّرْتَ أَبْرَحْتَ بِعَظُمْتَ فَالرَّبُّ هُوَ الْمَلِكُ =

== الذى يقصده الشاعر بسفره ليدحه، ويكون نصب رب حينئذ على التمييز، وكأنه قال: عظمت ملكا ، أى: ما أعظم الملك الذى تقصدينه فى سفرك هذا ، وإذا فسرت أبرحت بأعجبت فالرب هو صاحب الناقة ومالكها ، وأبرحت - على هذا - فعل متعد؛ فنصب « ربا » على أنه مفعول به ، وكأنه قد قال : أعجبت صاحبك ، وإذا فسرت أبرحت باخترت فالرب الملك الذى تقصده ، ونصبه على أنه مفعول به « جارا » بمعنى الرب .

المعنى : الضمير اللوث فى قوله ؟ « لها » يعود إلى ناقته التى عبر عنها بزيادة ، وذلك فى قوله :

وَشَوْقِ عُلُوقٍ تَنَاسَيْتُهُ بِزِيَاةٍ تَسْتَخِفُّ الضُّفَارَا

(العلوq - بفتح العين المهملة - يطلق على الناقة التى لا تألف الفحل ولا ترام الولد ، وهى أيضا للراة التى لا تحب غير زوجها ، وهذا هو المراد هنا ، والزيادة - بفتح الزاى وتشديد الثناة - الناقة للسرعة أو للتبختر فى مشيا ، والضفار - بكسر الضاء المعجمة - جمع ضفيرة ، وهى حزام القتب الذى يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان أيضا) .

يتحدث عن ناقته التى ارتحل عليها إلى ممدوحه بأنها شككت له طول سفرها وبعد شقتها وشدة ما احتملته فى هذا الطريق الذى تسلكه ، ويقول : إننى قلت لهذه الناقة : لا تستعظمى ما تلاقين من الجهد والمشقة ؛ فإنك تسيرين إلى ملك عظيم يكثر رفته حتى تنسى بما تنالينه من عطائه كل جهد ومشقة .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لها » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب بأقول ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « جد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الرحيل » فاعل جد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها « أبرحت » أبرح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من ==

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ المعنى عَظُمَتِ فارِسا وَعَظُمَتِ جاراً ،
إلا أنهما غيرُ مُحَوَّلَيْنِ ، فيجوز دخول « مِنْ » عليهما ، ومن ذلك « نِعَمَ
رَجُلًا زَيْدًا » يجوز « نِعَمَ مِنْ رَجُلٍ » قال :

٢٨٥ - * فَنِعَمَ الْمَرْءَ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ *

الإعراب ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع ، فإذا فسرت أبرحت
- كما فسره المؤلف - بعظمت كان قوله : « ربا » تمييزاً منصوباً بالفتحة الظاهرة ،
وإذا فسرت أبرحت باخترت أو بأعجبت كان قوله : « ربا » مفعولاً به منصوباً
بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وعلى كل حال تكون جملة « أبرحت ربا » في محل نصب
مقول القول « وأبرحت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من
الإعراب ، أبرح : فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،
وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع « جارا » فيه الإعرابان السابقان
على الاختلاف في تفسير أبرح ، وجملة « أبرحت جارا » في محل نصب معطوفة بالواو
على جملة « أبرحت ربا » السابقة .

قال ابن حبيب : « يريد أن ناقته تقول له : أعظمت وأكرمت : أى اخترت
ربا كريما وجارا عظيم القدر يبرح بمن طلب شأوه » والظاهر من عبارة ابن حبيب
هذه في حل معنى البيت أنه يرى جعل « ربا » مفعولاً به لأبرحت ، ألا ترى أنه
فسره بقوله : « أى اخترت ربا » .

الشاهد فيه : قوله « ربا » وقوله « جارا » فإنهما تمييزان يجوز جرهما بمن ؛
لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين ؛ إذ معنى الكلام عظم رب وعظم جار ؛ لكنهما غير
محولين عن الفاعل صناعة .

٢٨٥ - اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فقال قوم : هو لأبي بكر بن

الأسود الليثي ، وقال آخرون : هو من كلام بيجير بن عبد الله بن سدة الخير ، والشاهد
من كلة في رثاء هشام بن المغيرة أحد أشراف مكة ، والذي ذكره للأولف عجز بيت
من الوائز ، ونحن نذكره لك مع بيت سابق عليه ، وهما قوله :

(٢٤ - أوضح المسالك ٢)

فَدَعَنِي أَصْطَبِحَ يَا بَكْرُ ، إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامٍ
تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ فَفَعِنَمَ الْمَرْءَ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ
ومن العلماء من يروى صدر هذا الشاهد :

* تَعَمَّدَهُ وَلَمْ يَعْظُمْ عَلَيْهِ *

اللغة : « فدعنى » هو فعل أمر ، والكثير من العلماء يذكر أن ماضيه مهجور في الاستعمال ، ومنهم من قال : ماضيه ودع مثل وصف ، وقرىء في قوله تعالى (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف على هذا ، وروى « فذرنى » والفعلان بمعنى ترك ، وروى « ذريفى أصطبح يا بكر » وأصطبح : أشرب الصبوح ، والصبوح - بفتح الصاد وضم الباء مخففة - شرب الخمر صباحا ، ويقابله الصبوق - بفتح العين المعجمة وضم الباء - وهو شربها في الغداة ، وبكر : اسم قبيلة « نقب » أراد أنه هجم عليه وتبع آثاره ، وأصل التنقيب الذهاب في الأرض أو البحث عن الأخبار « تعمده » قصده وتكلف ذلك « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده ويزل به ، وروى « ولم يعدل سواه » كما رأيت ، وفي هذه الرواية حذف ، وإنما أن يكون قد أراد : ولم يعدل إلى سواه ، يعنى لم يمل ولم يتوجه إلى غير هشام ، وإنما أن يكون قد أراد : ولم يعدل به سواه ، وعلى هذا يكون للمعنى أن الموت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن مجيء عدل بمعنى مال أو بمعنى سوى قول الله تعالى : (ثم الدين كفروا برهيم يعدلون) إذا جعلت الجار والمجرور وهو قوله سبحانه (برهيم) متعلقاً بقوله (يعدلون) فإن المعنى على هذا أن الكفار يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم برهيم ، فإن جعلت الجار والمجرور متعلقاً بقوله (كفروا) كان يعدلون بمعنى يميلون ، والمراد أن الذين كفروا برهيم وجسدوه يميلون وينصرفون عن أفراد الله تعالى باوحدانية « تهام » هو بفتح التاء - المنسوب إلى تهامة - بكسر التاء - وكان من حقه أن يقول « تهامى » بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياساً على أمثاله كما تقول : عراقى ، وحجازى ، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى ياءى النسب وفتحوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً من أول الأمر بمخالفة المهييع .

فصل (١): لا يتقدّم التمييز على عامله إذا كان أنما ، كـ « رَطَلٍ زَيْتًا »

= الإعراب : « تخبره » تخير : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مفعول به « فلم » الفاء عاطفة ، ولم : نافية جازمة « يعدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت « سواء » سوى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مضاف إليه « فنعم » الفاء حرف عطف ، ونعم : فعل ماض دال على إنشاء للدح مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « الراء » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر زائد « رجل » تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تها » نعت لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رجل » فإنه تمييز ، وهو فاعل في المعنى ، ولكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه أن يجره بمن .

(١) اعلم أن الأمر في هذا الموضوع يشتمل على مبعثين : الأول في الكلام على توسط التمييز بين العامل ومعموله ، والثاني في الكلام على تقدم التمييز على العامل والمعمول جميعاً .

أما الأول فقد نقل جماعة إجماع العلماء على جوازه ؛ فنقول « طاب نفسا محمد » كما تقول « طاب محمد نفسا » .

وأما الثاني فذهب سيويه والفرّاء وأكثر البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله ، سواء أكان العامل اسماً كما في تمييز للفرد أم كان فعلاً كما في تمييز النسبة ، وسواء أكان الفعل جامداً كفعل التعجب في نحو « ما أحسنه رجلاً » أم كان متصرفاً نحو « طاب محمد نفسا » .

فأما علة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسماً أو فعلاً جامداً فظاهرة ؛ لأن المعمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب ؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة .

وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً فعدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل ، وقد علمنا أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله ، فما كان أصله الفاعل خليق بأن يأخذ ما استقر له . =

أَوْ فِعْلًا جَامِدًا ، نَحْو « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » وَنَدَرَ تَقَدُّمَهُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ كَقَوْلِهِ :
 ٢٨٦ — * أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمَنَى *
 وَقَاسَ عَلَى ذَلِكَ الْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدُ وَالْكَسَائِيُّ .

== وَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ وَالْكَسَائِيُّ وَالْمَبْرَدُ وَالْجَرْمِيُّ إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا ، وَارْتَضَى هَذَا الْقَوْلَ ابْنُ مَالِكٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِالسَّمْعِ وَبِالْقِيَاسِ ، أَمَا السَّمْعُ فَقَوْلُهُ * أَنْفَسًا تَطِيبُ . . . الْبَيْتِ * وَسَيَأْتِي مَعَ نِظَائِرِهِ ، وَأَمَا الْقِيَاسُ فَإِنَّ التَّمْيِيزَ — وَهُوَ مَنْصُوبٌ — كَالْفِعُولِ بِهِ وَسَائِرِ الْفِعْلَاتِ ، وَكُلَّمَنْ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُنَّ عَلَى الْعَامِلِ إِذَا كَانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا ، وَلَمْ يَعْثُورَا بِأَصْلِهِ ، وَلَمْ يَبَالُوا بِهِ .

٢٨٦ — نَسَبُوا هَذَا الشَّاهِدَ لِرَجُلٍ مِنْ طَيْءٍ ، وَلَمْ يَسْمُوهُ ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ
 الْمَوْلَفُ صَدْرَ بَيْتٍ مِنَ التَّقَارِبِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

* وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا *

اللُّغَةُ : « تَطِيبُ » أَي : تَطْمَئِنُّ ، وَ « نَيْلِ الْمَنَى » إِدْرَاكُ الْأُمُورِ ، وَنَيْلٌ مَصْدَرٌ « نَالَ الشَّيْءَ نَيْلًا نَيْلًا وَمَنَالًا » إِذَا حَصَلَ عَلَيْهِ ، وَ « الْمَنَى » بَضْمٌ لِلْمِيمِ — جَمْعُ مَنِيَّةٍ ، وَالْمَنِيَّةُ — بَضْمٌ فَسْكَوْنٌ — اسْمٌ لِمَا يَتَمَنَاهُ الْإِنْسَانُ وَيُرْغَبُ فِيهِ ، وَ « الْمُنُونِ » الْمَوْتُ .
 الْإِعْرَابُ : « أَنْفَسًا » الْهَمْزَةُ حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ تَوْبِيخِيٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَجْلِ لِهْ مِنْ الْإِعْرَابِ ، نَفْسًا : تَمْيِيزٌ تَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ « تَطِيبُ » الْآخِي ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ « تَطِيبُ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ لِتَجْرِدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ، وَعِلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ ، وَقَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « بِنَيْلِ » الْبَاءُ حَرْفٌ جَرٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكْرِ لِأَجْلِ لِهْ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَنَيْلٌ : مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ وَعِلَامَةُ جَرِّهِ التَّكْسِيرَةُ الظَّاهِرَةُ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَطِيبُ ، وَنَيْلٌ مُضَافٌ وَ « الْمَنَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعْذُرُ « وَدَاعِي » الْوَاوُ وَالْحَالُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَجْلِ لِهْ مِنَ الْإِعْرَابِ ، دَاعِيٌ : مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْبَاءِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّقْلُ ، وَدَاعِيٌ مُضَافٌ وَ « الْمُنُونِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ ==

== بالكسرة الظاهرة «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى داعى النون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «جهارا» مفعول مطلق عامله ينادى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتمدير الكلام : ينادى نداء جهارا .

الشاهد فيه : قوله « أنمسا » فإنه تمييز ، وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله « تطيب » لأنه فعل متصرف ، وهذا نادر عند سيوبه والجمهور كما قررناه سابقا ، وهو موضع قياس عند الكسائى والمبرد ومن ذكرنا معهما .

ومثل البيت قول الجنون - وقيل : أعشى همدان ، وقيل : الخبل السعدى - :

أَتَهَجَّرُ لَيْسَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟
وقول الآخر :

ضَيِّمْتُ حَزْمِي فِي إِهْمَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتِمَلَا

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الثانى من كتاب « أوضح المسالك » ، إلى ألفية ابن مالك « لابن هشام الأنصارى ، مع شرحنا عليه المسمى « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك « ويليهِ - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ، وأوله « باب حروف الجر » نسأل الله تعالى أن يعين على إكمالهِ على هذا الوجه الذى اخترناه لهذه الطبعة ، إنه - جلت قدرته - ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

فهرس

الموضوعات الواردة في الجزء الثاني من كتاب «أوضح السالك» لابن هشام الأنصاري
وشرحنا عليه المسمى «عدة السالك» ، إلى تحقيق أوضح المسالك»

الموضوع	ص	الموضوع	ص
حذف المفعولين أو أحدهما	٦٩	باب « لا » العاملة عمل إن	
يجيء القول بمعنى الظن ، ويعمل عمله	٧١	٣ شروط إعمالها هذا العمل	
باب أعلم وأرى ونحوهما		٨ إذا كان اسمها مفرداً بنى على الفتح أو نائبه	
ألفاظ الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل	٨٠	١٤ العطف على اسم لامع تكررهما	
لثاني المفعولات وثالثها ما لمفعولى ظن	٨٠	٢٢ العطف على اسم لا من غير أن تكررهما	
باب الفاعل		٢٣ وصف اسم لا	
تعريفه	٨٣	٢٤ دخول الهمزة على لا لا يغير حكمها	
أحكام الفاعل	٨٤	باب ظن وأخواتها	
لغة طيء أو أزدشنوءة إلحاق الفعل علامة الثنية إذا كان الفاعل مثنى ، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعا	٩٨	٣٠ أفعال هذا الباب نوعان ، وعدد كل نوع ، وشواهدهما	
باب النائب عن الفاعل		٥٤ لهذه الأفعال ثلاثة أحكام : الإعمال والإلقاء ، والتعليق	
أسباب حذف الفاعل	١٣٥	٥٤ ه بيان معنى الإلقاء والتعليق ، والفرق العملي بينهما ، وسر هذا الفرق ، وما يجرى كل منهما فيه	
		٦٣ الفرق بين الإلقاء والتعليق	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
باب التنازع		١٣٧ ينوب عن الفاعل واحدمن أربعة	
١٨٦ حقيقة ، وأمثله ، وشروط		١٤٩ لا ينوب غير المفعول به مع وجوده	
العوامل المتنازعة		خلافا للسكوفيين	
١٩٢ ما لا يقع التنازع بينها من		١٥١ غير النائب يجب نصبه لفظا أو عملا	
العوامل ، والسر في ذلك		١٥٢ إذا كان الفعل متعديا لأكثر من	
١٩٨ إذا عمل أحد العاملين فما يصنع		مفعول ، فما الذي تجوز نيابته ؟	
مع الآخر ؟		١٥٥ تغير صورة الفعل عند إسناده	
باب المفعول المطلق		للتائب عن الفاعل	
٢٠٥ تعريفه		باب الاشتغال	
٢٠٥ ه الأغراض التي يأتي لها ،		١٥٨ ضابطه ، والأصل فيه	
وصور كل غرض منها		١٥٨ ه أركان الاشتغال ، وشروط	
٢٠٨ عامله مصدر ، أو وصف ، أو فعل		كل ركن منها	
٢٠٨ ه الخلاف في أصل المشتقات وأدلة		١٦١ قد يعرض ما يوجب الرفع أو النصب	
كل فريقي		أو يرجع أحدهما ، ويسوى بينهما	
٢١٣ بيان ما ينوب عن المصدر		— المواضع التي يجب فيها النصب	
٢١٥ ما يجوز تثنيته من المصادر ، وما يمتنع		١٦٢ المواضع التي يترجع فيها النصب	
٢١٦ حذف العامل في المصدر		١٧١ متى يستوى الوجهان ؟	
باب المفعول له		١٧٢ يكون المشتغل اسما بثلاثة شروط	
٢٢٥ يشترط له خمسة أمور		١٧٢ يشترط لصحة الاشتغال وجود علاقة	
٢٢٦ متى فقد شرط آخر بحرف التعليل		١٧٣ يكون المقدر من لفظ المذكور	
باب المفعول فيه		أو من معناه	
٢٣١ تعريف الظرف ، وأنواع		باب التعدى واللزوم	
ما ينتصب على الظرفية		١٧٦ التعدى له علامتان	
٢٣٦ حكم الظرف ، وبيان أحوال العامل فيه		١٧٧ اللازم له اثنتا عشرة علامة	
٢٣٧ كل أسماء الزمان تقبل النصب		١٧٨ حكم اللازم	
على الظرفية ، والصالح من		١٨٣ لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم	
أسماء المكان نوعان		على بعض	
٢٣٨ الظرف متصرف ، وغير متصرف		١٨٥ يجوز حذف ناصب المفعول إن	
		علم ، وقد يجب حذفه	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٩٧ وثانها: الاشتقاق ، وتقع جامدة مؤولة بالمشق في ثلاث مسائل ،		باب المفعول معه	
وجامدة غير مؤولة في سبع مسائل		٢٣٩ تعريفه ، وبيان ما يخرج بكل قيد	
٣٠٠ وثالثها : أن تكون نكرة ،		٢٤٢ الناصب المفعول معه	
وزد معرفة مؤولة بنكرة		٢٤٣ للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات	
٣٠٥ ورابعها: أن تكون نفس صاحبها، وتقع مصدرا منكرا بكثرة ، ومعرفا بقله		باب المستثنى	
٣٠٨ أصل صاحب الحال أن يكون معرثا ، ويأتي نكرة بمسوخ		٢٤٩ أدوات الاستثناء	
٣١٨ تقدم الحال على صاحبها ، وتأخرها عنه		٢٥٠ بحث في حاشا الاستثنائية وآراء النحاة فيها وأدلتهم	
٣٢٦ تقدم الحال على العامل فيها ، وتأخرها عنه		٢٥٣ أحوال الاسم الواقع بعد الواو حكمه	
٣٣٥ تعدد الحال لواحد ، ولتعدد الحال المؤكدة		٢٦٥ حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه	
٣٤٦ الحال مفرد ، أو جملة ، أو شبه جملة ، وللجملة ثلاثة شروط		٢٧٢ تتكرر إلا لتوكيد ، ولغير توكيد	
٣٥٨ يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا		٢٧٥ حكم المستثنيات المتكررة بالنظر إلى المعنى .	
باب التمييز		٢٧٥ « غير » أصلها ، والاستثناء بها	
٣٦٠ تعريفه ، وبيان محترزات القيود		٢٧٨ المستثنى بسوى	
٣٦٣ حكمه ، وبيان العامل فيه		٢٨٢ المستثنى بليس ولا يكون	
٣٦٥ الاسم المبهم المحتاج للتمييز على أربعة أنواع		٢٨٥ المستثنى بخلا وعدا	
٣٦٧ متى يجوز جبر التمييز بمن ؟ ومتى يمتنع ؟		٢٩٣ المستثنى بمحاشا	
٣٧١ تقدم التمييز على عامله		باب الحال	
		٢٩٣ الحال نوعان وتعريف الحال المؤسسة	
		— ه تذكير لفظ الحال وتأنيثه ، وما يترتب على ذلك	
		٢٩٦ للحال أربعة أوصاف	
		٢٩٦ أولها : الانتقال ، وتقع لازمة في ثلاث مسائل	

تمت فهرس الجزء الثاني من « أوضاع المسالك » وشرحنا عليه ، والحمد لله
أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله